



الفصل الثالث

التنمية الصناعية والتجارة الخارجية

جدول المحتويات

١.	المقدمة	٣٢٧
٢.	الإطار الاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة	٣٢٩
	- الصناعة والتجارة الخارجية في رؤية مصر ٢٠٣٠	٣٣٠
	- الصناعة والتجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة	٣٣٣
٣.	السياق العالمي للتصنيع والتجارة الدولية	٣٣٤
٤.	نبذة عن أداء الاقتصاد المصري فيما يخص الصناعة والتجارة الخارجية (٢٠٢٣ - ٢٠٢٠)	٣٤١
	- أنماط النمو الصناعي والصادرات الصناعية في مصر	٣٤١
	- آفاق التعقيد الاقتصادي	٣٤٣
	- تيسير التجارة عبر الحدود والخدمات اللوجستية: تحسن ملحوظ مع وجود فرصة كبيرة لمزيد من التطوير	٣٤٧
٥.	آخر مستجدات تطور أداء قطاع الصناعة والتجارة الخارجية	٣٥٠
	- نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية	٣٥٠
	- هيكل التبادل التجاري غير البترولي بين مصر ودول العالم خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ وفقاً لبيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات	٣٥٥
٦.	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والاستراتيجية الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية	٣٥٨
	- الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والخطة العاجلة للنهوض بالصناعة	٣٥٩
	- وثيقة السياسة التجارية لمصر	٣٦٥
	- التكامل بين السياسات الصناعية والتجارية	٣٦٦
٧.	التكامل بين استراتيجيات التنمية الصناعية والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر	٣٦٧
	- ربط أهداف التشغيل باستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة وتنمية التجارة الخارجية	٣٧١
٨.	نظرة قطاعية	٣٧٦
	- القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر	٣٨٠
	- قطاع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي	٣٩٠
	- قطاع السياحة في مصر: محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتشغيل	٤١٢
	- قطاعي الطاقة والثروة المعدنية ودورهما في التنمية الاقتصادية	٤٢٥
٩.	مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الصناعة والتجارة الخارجية	٤٤٥
	- أبرز الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها للتنمية الصناعية والتجارة	٤٤٥
	- تبني رؤية جديدة وشاملة لتعزيز أداء التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات	٤٤٦
	- إصلاحات عاجلة للنهوض بالصناعة	٤٥٢
	- أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية	٤٥٥
١٠.	تعزيز أواصر التعاون بين مصر ودول إفريقيا	٤٥٩
١١.	دور الشراكات الدولية في تعزيز الصناعة والتجارة الخارجية	٤٧٣
	- فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية الثنائيين من خلال آلية اللجان المشتركة	٤٧٣
	- دور المؤسسات المالية والضمانية الإقليمية في تعزيز الصناعة والتجارة الخارجية	٤٨٧
١٢.	السياسات الداعمة للتنمية الصناعية والتجارة الخارجية	٤٩١
١٣.	قائمة المراجع	٥٠٦

قائمة الأشكال

٣٣٥	شكل ١ مؤشر الانفتاح التجاري
٣٣٩	شكل ٢ معدل نمو التجارة العالية (%)
٣٤٠	شكل ٣ آفاق التجارة السلعية العالمية
٣٤١	شكل ٤ تطور مساهمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٣)
٣٤٢	شكل ٥ تطور مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٣)
٣٤٢	شكل ٦ تجارة الخدمات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)
٣٤٣	شكل ٧ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space
٣٤٤	شكل ٨ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانيات وفقاً لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index
٣٤٥	شكل ٩ نسبة الشركات التي تصدر مباشرة ما لا يقل عن ١٪ من مبيعاتها
٣٤٥	شكل ١٠ نسبة إجمالي مبيعات الشركات المُصدّرة التي يتم تصديرها مباشرة
٣٤٦	شكل ١١ نسبة إجمالي المستلزمات التي تأتي من بلد منشأ أجنبي بين الشركات المستوردة، %
٣٤٦	شكل ١٢ نسبة الشركات التي تستخدم مدخلات و/أو مستلزمات إنتاج ذات منشأ أجنبي
٣٤٧	شكل ١٣ ترتيب مصر في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية
٣٤٨	شكل ١٤ الجدول الزمني لحركة البضائع عبر الحدود ٢٠٢٣
٣٥٠	شكل ١٥ نسبة مساهمة قطاع الصناعة غير البترولية لنمو الناتج (نقطة مئوية)
٣٥١	شكل ١٦ معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (بدون الزيت الخام وتكرير البترول) - شهري
٣٥١	شكل ١٧ معدل النمو السنوي لأهم الصناعات التحويلية - الربع الثالث ٢٠/٢٤
٣٥٢	شكل ١٨ معدل نمو صناعة السيارات (ربع سنوي)
٣٥٣	شكل ١٩ الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة (بالمليون دولار)
٣٥٤	شكل ٢٠ صادرات مصر من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة (مليون دولار)
٣٥٥	شكل ٢١ معدل نمو الصادرات المصرية وفقاً لدرجة التصنيع - خلال الربع الثالث ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (%)
٣٥٦	شكل ٢٢ هيكل الصادرات بحسب تصنيف المجالس السلعية (بالمليون دولار)
٣٥٦	شكل ٢٣ التوزيع الجغرافي للصادرات (مليار دولار)
٣٥٧	شكل ٢٤ هيكل الواردات بحسب تصنيف المجالس السلعية (بالمليون دولار)
٣٥٨	شكل ٢٥ التوزيع الجغرافي للواردات (مليار دولار)
٣٧٧	شكل ٢٦ مضاعف التشغيل وفقاً للقطاع
٣٨١	شكل ٢٧ أهم ملامح القطاع الزراعي المصري (%)
٣٨١	شكل ٢٨ تطور عدد (مليون) ونسبة المشتغلين (%) في أنشطة الزراعة في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٤)
٣٨٢	شكل ٢٩ تطور الاستثمارات العامة (مليار جنيه) في القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٢٣-٢٠٢٤)

شكل ٣٠ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة (مليون دولار)	٣٨٢
شكل ٣١ تطور التجارة الخارجية الزراعية المصرية (مليون دولار) خلال الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣-٢٠٢٣/٢٠٢٤)	٣٨٣
شكل ٣٢ تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - متوسط نمو لخمس سنوات (%)	٣٩٦
شكل ٣٣ المشتغلين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (%) من إجمالي المشتغلين)	٣٩٧
شكل ٣٤ معدلات النمو ربع السنوية لنشاط السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق) (%)	٤١٣
شكل ٣٥ أنشطة خدمات الغذاء والإقامة (مليون عامل)	٤١٤
شكل ٣٦ النمو المستهدف في أعداد السائحين (مليون سائح)	٤١٨
شكل ٣٧ النمو المستهدف في حجم الطاقة الفندقية والاستثمارات المطلوبة لتلبيةها	٤١٨
شكل ٣٨ تطور الطاقة الكهربائية المولدة والمشتراة في مصر (٢٠١٦/٢٠١٧ - ٢٠٢٣/٢٠٢٤)	٤٣٣
شكل ٣٩ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة وفقاً لنوع التوليد (نسبة من إجمالي)	٤٣٣
شكل ٤٠ نسبة الطاقة المباعة على جميع الجهود على الأغراض (%) للعام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤	٤٣٤
شكل ٤١ متوسط نمو قطاعات الطاقة في مصر - خمس سنوات (%)	٤٣٦
شكل ٤٢ تطور الصادرات البترولية المصرية (مليار دولار)	٤٣٨
شكل ٤٣ تطور الواردات المصرية (مليار دولار)	٤٣٨
شكل ٤٤ معدلات النمو ربع السنوية لنشاط البترول والغاز الطبيعي	٤٣٨
شكل ٤٥ معدلات إنتاج قطاع البترول والغاز الطبيعي - ربع سنوي	٤٣٨
شكل ٤٦ الصادرات المصرية من الوقود - ربع سنوي (مليار دولار)	٤٣٩
شكل ٤٧ الواردات المصرية من الوقود - ربع سنوي (مليار دولار)	٤٣٩
شكل ٤٨ معدل نمو الاستخراجات الأخرى (متوسط نمو خمس سنوات) %	٤٤١
شكل ٤٩ معدل النمو لقطاع الاستخراجات الأخرى - ربع سنوي (%)	٤٤١
شكل ٥٠ إجمالي الصادرات المصرية من الحديد (مليون دولار)	٤٤٢
شكل ٥١ أهم السلع المصرية المصدرة لدول الاتحاد الأفريقي - ٢٠٢٤ (مليون دولار)	٤٦٥
شكل ٥٢ صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار)	٤٦٥
شكل ٥٣ أهم السلع المصرية المستوردة من دول الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٤ (مليون دولار)	٤٦٦
شكل ٥٤ واردات مصر من دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار)	٤٦٦

قائمة الجداول

جدول ١ مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠	٣٣٢
جدول ٢ التوصيات الخاصة بالقطاعات التي تمتلك فرصاً سريعة للنمو	٣٧٠
جدول ٣ تحليل مقارن لأهم مؤشرات حركة السياحة خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ و ٢٠٢٤/٢٠٢٣	٤١٣
جدول ٤ مصفوفة الإصلاحات الهيكلية - الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها	٤٩٢



المهندس/ حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية

«نعمل على تنفيذ رؤية الدولة الهادفة لزيادة الصادرات السلعية، من خلال تحفيز الاستثمارات الموجهة للتصدير، ودعم تنافسية المنتج المحلي بالأسواق الخارجية، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات، وتعظيم الاستفادة من اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية الموقعة مع عدد كبير من الدول والتكتلات الاقتصادية الرئيسية الإقليمية والعالمية، بالإضافة إلى تنفيذ المزيد من الإصلاحات للسياسات المالية والنقدية والتجارية والإجرائية بهدف التيسير على المستثمرين وتسهيل حركة التجارة الخارجية لمصر، ومن بين تلك الإجراءات خفض زمن الإفراج الجمركي وإتاحة سداد الرسوم بعد انتهاء ساعات العمل بالبنوك. كما تنفذ الحكومة برنامجاً جديداً لرد الأعباء التصديرية بداية من العام المالي ٢٠٢٦/٢٠٢٥ وحتى العام المالي ٢٠٢٨/٢٠٢٧، يتسق مع المستهدفات التصديرية الطموحة للمرحلة المقبلة، ويراعي التنسيق الكامل مع مختلف المجالس التصديرية للاطلاع على رؤية كل منها بما يضمن تلبية خصوصية كل قطاع وتنوع أولوياته، بما يُحقق النمو المستهدف والمستدام في الصادرات المصرية، وذلك بالتزامن مع حزم متكاملة لتعزيز مناخ الاستثمار وزيادة التنافسية الاقتصادية».



الدكتورة/ رانيا المشاط وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

«تُمثل التنمية الصناعية وتعزيز التجارة الخارجية ركيزة أساسية في مسار التحول نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قائم على التصدير، يُولد فرص عمل مستدامة، ويأتي هذا التوجه في إطار رؤية أشمل تُدرك أن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ليس هدفاً بحد ذاته، بل شرطاً لتهيئة بيئة مواتية للنمو الإنتاجي المستدام، وجذب الاستثمارات. وفي هذا السياق تتبنى الدولة نموذجاً تنموياً يركز على القطاعات والأنشطة القابلة للتبادل التجاري، ذات القيمة المضافة كمدخل رئيسي لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعميق الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. لذلك تعمل الوزارة على توسيع نطاق التمويل من أجل التنمية الاقتصادية، وتفعيل آليات التعاون جنوب-جنوب مع الدول الشقيقة والصديقة، من خلال اللجان المشتركة، بما يسهم في نقل التكنولوجيا، وتبادل الخبرات، وتوفير تمويلات ميسرة تدعم التحول نحو الصناعات الخضراء، واستغلال الدور الحيوي للمؤسسات المالية في دعم التصنيع والتجارة، وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية والنفوذ بها إلى أسواق جديدة، وتعزيز التزام القطاع الخاص بالسياسات البيئية مثل آلية تعديل حدود الكربون الأوروبية».



الفريق المهندس كامل الوزير نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل

«الصناعة» قاطرة التنمية الاقتصادية» وأحد الدعائم الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وهي أحد الملفات التي توليها الدولة المصرية اهتماماً كبيراً في ظل التغيرات الدولية والإقليمية التي يمر بها العالم، وذلك في ضوء توجيهات فخامة السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بالعمل فوراً على إزالة جميع التحديات التي تواجه قطاعات الصناعة المختلفة، لتوطين وتشجيع الصناعة المحلية بالشراكة مع القطاع الخاص، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعربية في إطار تحويل مصر إلى مركز صناعي إقليمي. لذا علينا التكاتف جميعاً للعمل على تحقيق زيادة حجم النشاط الصناعي والطاقة الإنتاجية من أجل مستقبل أفضل لمصرنا الحبيبة».

١. المقدمة

للاقتصاد، ويدعم الصادرات، بما يعزز تنافسية مصر في الأسواق الإقليمية والدولية، وخفض العجز في الميزان التجاري. وفي هذا السياق، يُمثل الانطلاق نحو منظومة تجارية أكثر انفتاحًا وتنافسية واستدامة رافعة محورية لتوجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير، مع إرساء التوازن بين الانفتاح على الأسواق العالمية والحفاظ على المصالح الوطنية. كما تعزز المقومات الاستراتيجية للاقتصاد المصري هذا التوجّه، وفي مقدمتها الموقع الجغرافي الفريد، والبنية الصناعية واللوجستية المتكاملة، التي تجعل من مصر بوابة رئيسية إلى سوق قارة أفريقيا التي يتجاوز حجمها المليار نسمة، خاصة مع تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارة الأفريقية، فضلًا عن القدرة على النفاذ للأسواق الأوروبية والآسيوية.

وفي ضوء التوجه نحو تعزيز صادرات الخدمات كأحد محركات النمو الاقتصادي، تبرز مصر كمركز إقليمي وعالمي واعد في مجال خدمات التعهيد، مستفيدة من ميزتها التنافسية في هذا القطاع سريع النمو. فقد شهدت السنوات الأخيرة توسعًا كبيرًا في عدد مراكز وشركات التعهيد العاملة في السوق المصرية، مدعومًا بقاعدة بشرية واسعة تضم نحو ٧٤٠ ألف خريج سنويًا، من بينهم نسبة كبيرة في تخصصات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات (STEM)، فضلًا عن كفاءات متعددة اللغات تخدم أسواقًا متنوعة في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

ويُعزز من جاذبية مصر تطور بنيتها التحتية الرقمية، إلى جانب السياسات الحكومية الداعمة، وفي مقدمتها استراتيجية «مصر الرقمية للتعهيد ٢٠٢٢-٢٠٢٦» والحوافز الضريبية والمبادرات التدريبية. وتمثل صناعة التعهيد فرصة حقيقية لتوسيع قاعدة الصادرات غير التقليدية، وخلق فرص عمل نوعية، وتعزيز تدفقات النقد الأجنبي، بما يدعم اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية وتنويع مصادر النمو الاقتصادي.

وتعزيزًا لهذا التوجه قامت الحكومة بتأسيس المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية ووزير الصناعة والنقل، وبعضوية مختلف الوزارات والجهات التنفيذية المعنية، وذلك من أجل المتابعة المستمرة للمف الصناعة وتذليل مختلف التحديات التي تحول دون تحقيق التقدم

تُعد الصناعة من الركائز الأساسية لأي اقتصاد يسعى للنمو المستدام والتحول نحو اقتصاد إنتاجي قادر على المنافسة، حيث تمثل حلقة وصل محورية بين مختلف القطاعات، وتسهم بشكل مباشر في زيادة القيمة المضافة، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الصادرات، وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. كما تلعب دورًا حيويًا في تعزيز قدرات الدولة التكنولوجية والإنتاجية، ودفع عجلة الابتكار، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

وفي هذا الإطار، يُعد التكامل بين الصناعة والتجارة والاستثمار أحد العوامل الجوهرية لدفع النمو الاقتصادي. فالتجارة الخارجية تُشكل امتدادًا للمنظومة الصناعية من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة تنافسية المنتجات الوطنية، بينما يُسهم الاستثمار - وخاصة الاستثماري الإنتاجي - في تطوير البنية التحتية الصناعية، ونقل التكنولوجيا، وتعميق التصنيع المحلي، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد والإنتاج.

وفي ظل المتغيرات العالمية المتسارعة، أصبحت التنمية الصناعية والتجارية وجذب الاستثمارات ذات الطابع المستدام أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما في ظل الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل، وتطوير سلاسل القيمة، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. ومن هنا، يأتي التركيز المتجدد من الدولة المصرية على صياغة وتنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الصناعية وتنمية التجارة الخارجية، تركز على مبادئ الاستدامة والتكامل والاتساق مع باقي الاستراتيجيات الوطنية.

وتضع الدولة المصرية قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية في مقدمة أولوياتها التنموية، إدراكًا لدورهما الاستراتيجي في دفع النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. ويرتكز التوجّه الاقتصادي لمصر على تعميق التصنيع المحلي وتوسيع القاعدة الإنتاجية والتجارية من خلال التحوّل نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتصدير، بما يعزز القدرة التنافسية

المطلوب في هذا الشأن.

وعلى صعيد آخر، تفرض «الثورة الصناعية الرابعة» واقعًا جديدًا يقوم على الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والروبوتات المتقدمة. وهذا التحول لا يزيد الكفاءة الصناعية فحسب، بل يفتح الباب أمام نماذج أعمال جديدة بالكامل - من الصيانة التنبؤية إلى التصنيع حسب الطلب - ومن ثم، فإن تبني تقنيات التكنولوجيا العميقة (DeepTech) يعد شرطًا أساسيًا للحفاظ على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية.

وانطلاقًا من هذا الوعي، تضطلع المجموعة الوزارية

لريادة الأعمال بمهمة ربط الشركات الناشئة باحتياجات التنمية الوطنية، واستكشاف سبل تعزيز مساهمة رواد الأعمال في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الطاقة المتجددة، الزراعة الذكية، والصناعات التحويلية. وتُعد الشركات الناشئة المحرك الرئيسي لتطوير التقنيات المتقدمة، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، وتعلم الآلة، والتصنيع الذكي ManuTech، ومن شأن ربط هذه الشركات بالمصانع المصرية أن يعزز من قدراتها على تبني حلول الميكنة الذكية، وتحسين جودة المنتجات، وتقليل معدلات الفاقد، ما ينعكس إيجابًا على تنافسية الصادرات الوطنية وعلى مرونة الاقتصاد المصري بوجه عام.



٢. الإطار الاستراتيجي لتعزيز التنمية الصناعية والتجارة

وتعتمد الحكومة في رؤيتها لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مجموعة من الأطر المرجعية التي تتكامل فيما بينها، وتشكل الأساس الذي تنبثق عنه السياسات والبرامج، وهي رؤية مصر ٢٠٣٠ كإطار شامل لرؤية الدولة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧) والذي يترجم الرؤية إلى أولويات تنفيذية، والاستراتيجيات والخطط القطاعية التي تحدد مسارات النمو في كل قطاع، والبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية الذي يستهدف معالجة التحديات الهيكلية في الاقتصاد، والاستراتيجية الوطنية المتكاملة لتمويل التنمية، كأداة لتعبئة الموارد المالية اللازمة للتنمية المستدامة، فضلاً عن وثيقة سياسة ملكية الدولة التي توضح دور الدولة في النشاط الاقتصادي وتحدد قواعد الخروج أو البقاء في القطاعات المختلفة.

وتسعى الحكومة من خلال تلك الرؤية إلى بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة، وذلك من خلال دعائم رئيسية للنهوض بالاقتصاد وتنويع مصادر الدخل من أجل إتاحة فرص أكبر للقطاع الخاص لقيادة جهود التنمية. كما تسعى إلى البناء على المكتسبات التي تحققت منذ بدء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في مارس ٢٠٢٤، من أجل تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، وترسيخ استقراره، ودعم قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

كما تُعد البنية التشريعية المنظمة لقطاع الصناعة في مصر حجر أساس لدفع تلك الجهود، وهي قانون تنمية المنشآت الصناعية رقم ١٥ لعام ٢٠١٧، وقانون تفضيل المنتج المحلي رقم ٥ لعام ٢٠١٥، وقانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧، وقانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠، إلى جانب التشريعات والقوانين المتعلقة بالبيئة، وغيرها من القرارات والتشريعات.

وتعمل المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، على إصدار القرارات والتوصيات باستمرار، ومتابعة تنفيذ التشريعات والقوانين المتعلقة بقطاع الصناعة، بهدف تبسيط الإجراءات وتوحيد الجهات التي يتعامل معها المستثمر والرسوم. وقد صدر مؤخراً قرارات عدة منها إطلاق منصة مصر الصناعية الرقمية لإتاحة جميع الخدمات الصناعية إلكترونياً وتسهيل إصدار التراخيص وسداد الرسوم من خلال الدفع الإلكتروني. وسيتم تناول تفاصيل نطاق عمل اللجنة ومخرجاتها بشكل مفصل لاحقاً ضمن هذا الفصل.

كما تم تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش والمرور الدوري على المنشآت الصناعية، وفقاً للقرار رقم ٣٩٧ لسنة ٢٠٢٤ والمعدل بقرار رقم ٤٦٠ لسنة ٢٠٢٤، للتحقق من التزام هذه المنشآت باشتراطات الدفاع المدني والبيئة والسلامة والصحة المهنية وغيرها، المقررة وفقاً لأحكام قانون ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية.

أما بالنسبة لتنظيم تخصيص الأراضي الصناعية، فقد تم إقرار ضوابط صارمة بما يضمن تخصيصها لمستثمرين جادين ويمنع التنازل أو البيع أو التأجير إلا بعد استيفاء شروط محددة وموافقة مجلس الوزراء.

وفي ذات الوقت تعمل الحكومة على زيادة حجم التجارة الخارجية، من خلال تنفيذ المزيد من الإصلاحات للسياسات التجارية والإجرائية بهدف التيسير على المستثمرين وتسهيل حركة التجارة الخارجية لمصر، من خلال عدد من الإجراءات من بينها خفض زمن الإفراج الجمركي، وإتاحة إمكانية سداد الرسوم بعد انتهاء ساعات العمل بالبنوك، بالإضافة إلى تعديل قانون الجمارك رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية بما يضمن (التخليص الجمركي المسبق - تعديل إجراءات التثمين)، كما يجري تعديل اختصاصات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات الواردة بقرار إنشاء الهيئة، فضلاً عن إقرار البرنامج الجديد لرد الأعباء التصديرية بداية من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ وحتى العام المالي ٢٠٢٧/٢٠٢٨، يتسق مع المستهدفات التصديرية الطموحة للمرحلة المقبلة. كما تعمل الحكومة على تعزيز جهود حماية الصناعة المحلية ضد الآثار السلبية للممارسات التجارية غير العادلة، وتحفيز الصادرات المصرية للأسواق الخارجية.

وفي هذا السياق، صدر أيضًا قانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠٢٣ بشأن إنشاء الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار، بما يعزز مناخ الاستثمار ويدعم الصادرات المصرية عبر آلية متكاملة لتوفير الضمانات وتحفيز النفاذ للأسواق الخارجية.

الصناعة والتجارة الخارجية في رؤية مصر ٢٠٣٠

تُولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بقطاع الصناعة وتعمل على تطويره، باعتباره رافدًا رئيسًا من روافد التنمية الاقتصادية، إذ يُسهم في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات ورفع مستوى الإنتاجية. وتستند ركائز النمو الاقتصادي على توفير المناخ للملائم للنمو الصناعي القائم على تعزيز التنوع والمعرفة والابتكار والتنافسية، وتوفير فرص العمل اللائقة والمنتجة. وفي ضوء البيئة الإقليمية والعالمية التي تتسم بالتقلبات الاقتصادية السريعة والمنافسة الشديدة، وما تفرضه من تحديات أمام الاقتصاد المصري للاندماج في الاقتصاد العالمي، تركز الدولة على دعم مناخ الأعمال لتحقيق التنافسية ورفع كفاءة الأسواق لتعزيز المرونة الاقتصادية. وفي النسخة الأولى من رؤية مصر ٢٠٣٠، لم يتم تناول «تعزيز الصناعة المحلية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية» بشكل كافٍ. لذا، حرصت رؤية مصر ٢٠٣٠ في نسختها المُحدثة على معالجة تلك الفجوة.

فيُعد «تحفيز التصنيع» أحد الأهداف العامة المحورية لرؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق «اقتصاد متنوع معرفي تنافسي»، حيث تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ تعميق الصناعة المحلية وتشجيع الصناعات القائمة على التكنولوجيا والمعرفة ورفع معدل نموها، مع التركيز على القطاعات مرتفعة القدرة على استيعاب الأيدي العاملة، مثل قطاع الصناعات الكيماوية، والصناعات الغذائية، وصناعات الغزل والمنسوجات، والصناعات الهندسية، وصناعات مواد البناء والتشييد والصناعات الحرفية، بالإضافة إلى زيادة الروابط بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمنشآت الكبيرة، والتوجه نحو الصناعة الخضراء بما فيها من فرص واعدة. كما يعد قطاعي الصناعات التحويلية والاستخراجية من بين القطاعات السبعة الواعدة التي حددتها رؤية مصر ٢٠٣٠ لتكون قاطرات للنمو.

ويسهم في تحقيق تلك التوجهات، الارتقاء بمعايير التصنيع المحلي عن طريق تعزيز الاستفادة من فرص نقل التكنولوجيا من الشركات والجهات الأجنبية العاملة في مصر، وتوطين الصناعة وإنشاء وتطوير المناطق والمجمعات الصناعية، ودعم تطوير سلاسل التوريد. كما يتطلب تعزيز الابتكار من خلال تشجيع الأفكار الجديدة وتقديم حوافز تمويلية لدعم الكفاءات الشابة. ومن الضروري أيضًا تسهيل إجراءات إصدار التراخيص الصناعية والتحول الرقمي في تقديم الخدمات. علاوة على ذلك، يجب تحقيق التوازن الجغرافي في التنمية الصناعية وعدم إغفال المناطق الحدودية والمحافظات الأكثر احتياجًا، والتحول نحو صناعة مستدامة من خلال خلق صناعات خضراء جديدة تنتج سلعة وخدمات بيئية.

وفي إطار السعي نحو تعزيز تنافسية الاقتصاد عن طريق تعزيز قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات على النحو الذي يسمح بتلبية الاحتياجات المحلية من جهة، والمنافسة في الأسواق الإقليمية والدولية من جهة أخرى. تضع رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن أهدافها العمل على «تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية»، من خلال استمرار دعم الصادرات ذات الميزة التنافسية العالية، وتيسير جميع سُبل النفاذ إلى الأسواق الدولية، وتشجيع التحوّل نحو الصادرات ذات القيمة المضافة والمكوّن التكنولوجي العالي، مع زيادة تنوعها، ومن ثمّ قدرتها على مقاومة تقلبات الأسواق الخارجية، مما ينعكس إيجابًا على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالإضافة إلى ذلك، تتبّع الرؤية التوسّع في ربط الأنشطة الاقتصادية بسلاسل القيمة العالمية في المجالات الإنتاجية الحديثة، واستغلال التطورات التكنولوجية لفتح أسواق إقليمية ودولية جديدة.

ووضعت رؤية مصر ٢٠٣٠ مجموعة من السبل لتحقيق ذلك الهدف تشمل، تطوير المنظومة الإجرائية والتشريعية وتبني سياسة منافسة فعّالة وعادلة لخلق بيئة مواتية وجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز التحول الرقمي وميكنة الخدمات وإتاحة البيانات. كما تركز على تنمية الإنتاج والصادرات المرتكزة على الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، ودعم التجمعات العنقودية وتعزيز اندماج مشروعاتها

بحيث يصبح أقل تأثيرًا على البيئة وأكثر كفاءة في استخدام الموارد. يتمثل هذا التوجه في دعم الصناعات الخضراء عبر تصميم عمليات إنتاج تقلل من معدلات التلوث واستهلاك الموارد، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة طويلة الأمد. هذا التوجه يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا النظيفة، بالإضافة إلى حوافز لتشجيع المؤسسات على تبني معايير بيئية صارمة.

• **ثانيًا، التخفيف من آثار تغير المناخ:** ضمن جهود مواجهة تغير المناخ، أنشأت الحكومة المصرية برامج لدعم خفض انبعاثات الغازات الدفيئة وتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. تسعى هذه الجهود إلى مواءمة القطاع الصناعي مع الالتزامات الدولية الخاصة بالاتفاقيات المناخية، مما يساعد في تحسين قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود أمام الصدمات المناخية المتزايدة.

• **ثالثًا، تعزيز الاقتصاد الدائري والاستدامة الصناعية:** تروج الرؤية لفلسفة الاقتصاد الدائري، الذي يقوم على إطالة عمر المنتجات وتقليل الفاقد وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد الطبيعية. ويُعد تبني هذا النموذج أساسيًا لخلق قطاع صناعي أكثر مرونة، قادر على التكيف مع التحديات البيئية والمخاطر الاقتصادية، فضلًا عن تحسين الكفاءة الإنتاجية وتقليل التكاليف المرتبطة بإدارة المخلفات.

وفي هذا السياق، تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية **استدامة الموارد الطبيعية** من خلال تبني ممارسات إنتاج واستهلاك مسؤولة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد، مع تسليط الضوء على **تعزيز نظم الطاقة المستدامة** كخطوة محورية نحو التحول إلى اقتصاد أخضر. ويؤكد هذا التوجه على التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية، باعتباره أساسًا لتحقيق التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.

في سلاسل القيمة في القطاعات الاقتصادية. وتسعى الرؤية إلى تعظيم الاستفادة من المزايا النسبية لكل محافظة، بالإضافة إلى إزالة معوقات الصادرات وفتح أسواق جديدة. كما تولي اهتمامًا بتشجيع القطاعات ذات القيمة المضافة العالية لتعزيز بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات. وكذلك أكدت رؤية مصر ٢٠٣٠ على أهمية «مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة» حيث أنها تتمتع بفرص نمو كبيرة وسريعة وقدرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية والخارجية، مما يساهم في تحقيق التكامل في سلاسل القيمة المحلية والعالمية.

هذا ويتطلب تحقيق النهوض بقطاعي الصناعة والتجارة الخارجية توافر «بنية تحتية متطورة» تلي احتياجات القطاعات الاقتصادية، وتوفر بيئة جاذبة للاستثمارات وتدعم بناء قاعدة صناعية متطورة وتعزز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني. إلى جانب «الارتقاء بمنظومة التعليم» والتدريب والبحث العلمي كعوامل داعمة للنهوض بالقطاعين، حيث تساهم في تأهيل العمالة ورفع كفاءتها.

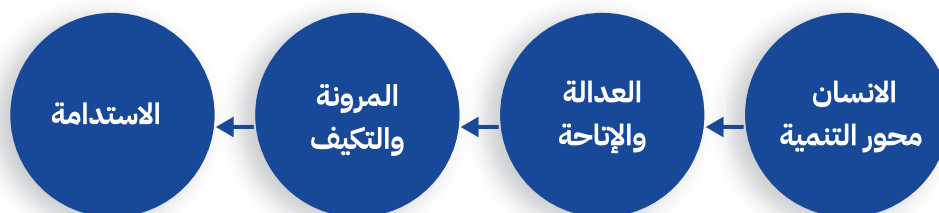
علاوة على ذلك، يشكل «توفير التمويل» ممكنًا لدعم النهوض بالقطاعين، جنبًا إلى جنب مع «تعزيز التحول الرقمي» و (تحقيق التقدم التكنولوجي) الذي يفتح آفاقًا جديدة لزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة. وكذلك يعد «إنتاج البيانات وإتاحتها» ممكنًا هامًا لاتخاذ قرارات مستنيرة. ولا بد أن يتم تحقيق ذلك في إطار «بيئة تشريعية ومؤسسية داعمة» مع «تعزيز الشركات» و(تعزيز التعاون الإقليمي والدولي) وهو ما أكدت عليه رؤية مصر ٢٠٣٠ ضمن الخطة الشاملة للتطوير المؤسسي وتعزيز الشراكات.

وتعكس رؤية مصر ٢٠٣٠ اهتمامًا متزايدًا بدمج الأبعاد البيئية والاستدامة ضمن مسار النمو الصناعي، إدراكًا للتحولات العالمية نحو التنمية المستدامة وأهمية تعزيز القدرة التنافسية الصناعية في الأسواق الدولية. وتتمثل هذه الرؤية في ثلاثة محاور رئيسية مترابطة:

• **أولًا، التحول إلى الصناعة الخضراء:** تركز الحكومة المصرية على إعادة هيكلة القطاع الصناعي

هيكل رؤية مصر ٢٠٣٠

المبادئ الحاكمة:



أهداف الاستراتيجية:



الممكنات:



جدول ١ مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠

الأهداف العامة	المؤشرات	٢٠٣٠
تحفيز الإنتاجية والتنوع والقيمة المضافة	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (وفق تعادل القوة الشرائية) (%)	٥
	إجمالي الصادرات بالليار دولار أمريكي	١٠٤
	مؤشر التعقيد الاقتصادي (الترتيب من ١٣٣ دولة)	٥٠
تحسين مناخ الأعمال ورفع درجة التنافسية	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية (%)	٦٥
	نسبة صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٣
تحفيز التصنيع	مساهمة الصناعة (غير النفطية) في الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٠
	مساهمة إجمالي الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	٢٨
تعزيز التعاون الإقليمي والدولي	الانفتاح التجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (%)	٤٠,٨٢

للفترة من ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى ٢٠٢٧/٢٠٢٦، من خلال محور «بناء اقتصاد تنافسي جاذب للاستثمارات»، الذي يتضمن برنامجين فرعيين هما زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، وذلك ضمن الهدف الاستراتيجي المتمثل في ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم القدرات الاقتصادية الوطنية، عبر منظومة تضم أكثر من عشرين آلية تنفيذ ومائة مؤشر أداء.

وفي مجال زيادة تنافسية القطاع الصناعي، وخلال فترة تنفيذ البرنامج، تعمل وزارة الصناعة على تنفيذ حزمة من المبادرات الهادفة إلى تطوير بيئة الأعمال الصناعية، وتعزيز القدرات الإنتاجية، ودعم المشروعات الصغيرة، والتوافق مع المعايير البيئية. وتشمل هذه الجهود التوسع في إنشاء الحاضنات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة، وطرح فرص استثمارية جديدة على الخريطة الصناعية، وزيادة المصانع العاملة في مجالات الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، فضلاً عن إنشاء تجمعات صناعية متخصصة. كما يجري تنفيذ برامج تدريبية وورش عمل لتيسير تطبيق اللواصفات القياسية المحلية، بما يعزز من جودة وتنافسية المنتج الصناعي المصري محلياً ودولياً.

وفي إطار دعم ريادة الأعمال وتطوير الشركات الناشئة بالقطاع الصناعي، تستهدف الوزارة تسويق الأفكار والمنتجات المبتكرة، إلى جانب تطوير المناهج التدريبية المتخصصة، بما يعزز من قدرات الكوادر البشرية ويحفز بيئة الابتكار. أما في مجال تبسيط إجراءات الاستثمار الصناعي، فتسعى الوزارة إلى التوسع في منح الرخص الصناعية والسجلات، واعتماد شهادات المكون المحلي، وتيسير الإجراءات المرتبطة بالمساندة التصديرية والتخفيضات الجمركية، بالإضافة إلى إصدار رخص بناء جديدة.

كما تستهدف الوزارة التوسع في إقامة المجمعات الصناعية عالية التكنولوجيا، من خلال تخصيص الأراضي والوحدات الصناعية لشركات جديدة في أنشطة متنوعة، وطرح فرص استثمارية واعدة، وإعادة تشغيل المصانع المتوقفة، بما يعزز من استدامة النمو الصناعي. وفي مجال نقل وتوطين التكنولوجيا والابتكار، تعمل الوزارة على رفع كفاءة الشركات للحصول على نظم

الصناعة والتجارة الخارجية في برنامج عمل الحكومة



تؤكد الدولة على أهمية «ترسيخ دعائم النهوض الاقتصادي وتعظيم القدرات الاقتصادية الوطنية»، باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتُترجم هذه الرؤية من خلال تبني سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تعزيز الإنتاجية، وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي، ورفع كفاءة إدارة الموارد المتاحة، مع التركيز على دعم القطاعات ذات القيمة المضافة، وتعظيم الاستفادة من الميزات التنافسية للاقتصاد الوطني، ولا سيّما في مجالات التصنيع، والابتكار، والتحول الرقمي، وتنمية رأس المال البشري.

وفي هذا السياق، تواصل الدولة جهودها من خلال العمل على زيادة تنافسية القطاع الصناعي باعتباره أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، وذلك عبر تطوير البنية التحتية الصناعية، وتحسين بيئة الأعمال، وتقديم الحوافز للمصنعين، إلى جانب تعزيز التكامل بين سلاسل الإنتاج المحلية والدولية، وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على دعم التحول نحو الصناعة الخضراء والمستدامة، بما يساهم في رفع جودة المنتج المحلي وتوسيع نطاق الصادرات.

مستهدفات برنامج عمل الحكومة لقطاع الصناعة والتجارة الخارجية

وتتسق هذه الجهود مع مستهدفات برنامج الحكومة

بيئة أكثر جاذبية وتنافسية.

تمثل هذه الجهود ترجمة عملية لرؤية الدولة الطموحة نحو تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، قائم على تعزيز القطاع الصناعي، وزيادة تنافسية الصادرات، والتكامل مع الأسواق الدولية، من خلال آليات تنفيذ دقيقة ومؤشرات أداء واضحة تضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

٣. السياق العالمي للتصنيع والتجارة الدولية

يشهد الاقتصاد العالمي تحولاً سريعاً بفعل أزمات متداخلة تتزامن مع تحولات هيكلية عميقة تُعيد تشكيل أنماط الإنتاج والاستهلاك وتؤثر بشكل مباشر على مسار التنمية الصناعية والتجارة الدولية. من أبرز هذه التحولات إعادة التوازن العالمي في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية والسياسات الحمائية التي تعيد رسم خارطة سلاسل الإنتاج، وتدفع نحو إعادة تمركز الشركات الصناعية الكبرى. كما تبرز الثورة الصناعية الرابعة، التي تتجلى في إدماج تقنيات رقمية متقدمة تُحدث تحولات جذرية في كيفية الإنتاج والاستهلاك والتفاعل الاقتصادي كمحرك رئيسي لهذه التطورات بما في ذلك توسيع التجارة في الخدمات الرقمية والسلع عالية التقنية، وتنامي التجارة عبر المنصات الإلكترونية، إلى جانب التحول المتسارع في مجال الطاقة، حيث تدفع الحاجة الملحة للتصدي لتغير المناخ إلى تسريع بناء اقتصادات خضراء شاملة من خلال إزالة الكربون من نظم الطاقة وتعزيز التجارة في التقنيات النظيفة والسلع المستدامة. وبينما تفرض هذه التحولات تحديات كبيرة، فإنها تفتح أيضاً آفاقاً جديدة أمام الدول لإعادة التفكير في نماذجها الصناعية والتجارية، وتبني سياسات أكثر مرونة وابتكاراً تواكب التحول نحو نظام تجاري عالمي أكثر تفتتاً وتعددية، حيث تتزايد أهمية التكامل الإقليمي، واتفاقيات التجارة التكنولوجية، وتوسيع سلاسل القيمة ضمن أطر أكثر مرونة واستدامة.

الجودة والاعتمادات الدولية، وتقديم الاستشارات الفنية المتخصصة، بما يساهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتج الصناعي المصري.

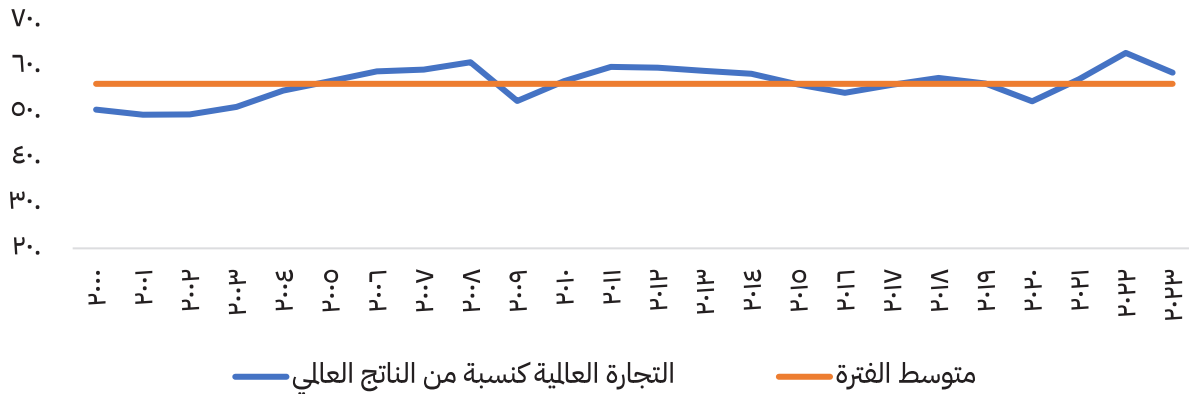
وفي إطار دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، يتم العمل على التوسع في مصانع التدوير ومكونات الطاقة المتجددة، وإصدار الشهادات والمواصفات البيئية المتوافقة مع المعايير الدولية، إلى جانب تعزيز آليات التحقق من البصمة الكربونية، واعتماد جهات الفحص والاختبار في مجالات كفاءة وترشيد الطاقة.

أما في مجال زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية، فتسعى الدولة إلى تطوير البنية التحتية للجودة، وزيادة كفاءة منظومة تقييم المطابقة، بما يدعم تنافسية المنتجات الوطنية ويضمن توافقها مع المعايير الفنية المعتمدة، سواء في السوق المحلي أو الدولي، وذلك من خلال التوسع في اعتماد جهات التقييم وتطوير قدراتها.

وتُولي الدولة أهمية خاصة لتنمية قطاع التجارة الخارجية، نظراً لدوره المحوري في تبني سياسات فعالة تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية، من خلال تنويع الأسواق، وتحسين جودة المنتجات الوطنية، وتقديم حوافز للمصدرين، مما يعزز من مكانة مصر في الأسواق الإقليمية والدولية، ويساهم في تقليص العجز في اليزان التجاري ورفع القيمة المضافة للصادرات.

وفي إطار تحسين المنظومة التصديرية وتعزيز النفاذ إلى الأسواق العالمية، تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على دعم قدرات الشركات المصدرة من خلال البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات وتنظيم المعارض الخارجية، والتوسع في استخدام المنصة الإلكترونية الوطنية للترويج للمنتجات المصرية. كما تضع الوزارة تنمية العلاقات التجارية مع الدول الأفريقية ضمن أولوياتها، من خلال البعثات التجارية وتيسير الفرص الاستثمارية المشتركة. وفي مجال جذب الاستثمارات الخارجية وتعزيز الإطار التشريعي للتجارة، تواصل الدولة جهودها في الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، ومعالجة التحديات المرتبطة بالتجارة الخارجية، بما يضمن

شكل ١ مؤشر الانفتاح التجاري



للصدر: البنك الدولي (IDW).

كفرصة للدول النامية لتطوير سلاسل قيمة إقليمية. فعلى سبيل المثال، يمثل تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) فرصة استراتيجية لإعادة توجيه التصنيع نحو السوق القارية وتعزيز الاستقلالية الصناعية عبر تعميق التصنيع المحلي.

الثورة الصناعية الرابعة (4IR): شهدت الصناعة تحولات جذرية بفعل التطورات التكنولوجية الأخيرة في مجال الرقمنة والتي تُحدث تحولاً في الإنتاج الصناعي، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد. وتُحدث هذه التقنيات تأثيرات مختلفة على عمليات الإنتاج وقطاعات صناعية متنوعة، حيث تعزز الكفاءة وتفتح مجالات جديدة للإنتاج منخفض التكلفة. في طليعة هذه التحولات، تقود تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة الموجة الجديدة من الابتكار، بفضل التقدم غير المسبوق في قدرات الحوسبة والتعلم العميق. ومع ذلك، فإن جني فوائد هذه الابتكارات يتطلب من الدول التغلب على الفجوات التكنولوجية، حيث أن تبني هذه التقنيات ما يزال يتطلب بنية تحتية رقمية قوية وقدرات مؤسسية متقدمة. في هذا السياق، هناك خطر من استبعاد الدول من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ما لم تتمكن من تجاوز ما يُعرف بـ «عتبة القدرات (capability threshold)» اللازمة لتبني هذه التكنولوجيات. ولذلك، من الضروري لجميع الدول اغتنام هذه الفرصة التكنولوجية لتقليص الفجوات وتحقيق قفزات إنتاجية وتنموية.

إعادة التوازن العالمي: يشهد ميزان القوة الاقتصادية العالمية تحولاً ملحوظاً بين الدول والمناطق خلال العقدين الماضيين، حيث أصبحت آسيا، بقيادة الصين، مركزاً رئيسياً للنمو الصناعي وزادت حصتها في القيمة المضافة للناتج الصناعي العالمي ليصل إلى نحو ٣٠٪. هذا التغير جاء نتيجة اعتماد استراتيجية تصنيعية قائمة على التصدير مدعومة بسياسات صناعية فعالة. لكن في المقابل، تتباطأ العولة في السنوات الأخيرة، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، ما أدى إلى استقرار أو تراجع مؤشر الانفتاح التجاري (شكل ١) في ظاهرة تُعرف بـ «تباطؤ العولة». ومن ناحية أخرى، تدفع عدة عوامل نحو إعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية باتجاه سلاسل إقليمية أو محلية، تشمل هذه العوامل التوترات الجيوسياسية، وتقدم التكنولوجيا، وتزايد السياسات الصناعية التي تركز على الاستقلال الاستراتيجي.

وفي هذا السياق، فقد أعادت الشركات متعددة الجنسيات هيكلة سلاسل التوريد، مدفوعةً بتنامي النزعة الحمائية وتفضيل استراتيجيات «التصنيع المحلي» وإعادة تموضع الإنتاج في دول صديقة وقريبة (نقل المصانع إلى دول حليفة أو مجاورة friendshoring وnearshoring)، كوسائل لتعزيز المرونة وتقليل المخاطر. وانعكس هذا التوجه في آسيا، حيث شهدت دول مثل ماليزيا وفيتنام طفرة في الاستثمارات الصناعية، لا سيما في قطاع أشباه الموصلات. ويبرز اتجاه إعادة التمركز الجغرافي (Nearshoring)

ومن جهة السياسات، بدأت الحكومات في ربط التجارة والانبعاثات الكربونية عبر أدوات تنظيمية جديدة. الاتحاد الأوروبي كان السبّاق في هذا المضمار من خلال فرض آلية آلية تعديل حدود الكربون المعروفة باسم **CBAM**، حيث يتوجب على مستوردي سلع معينة كثيفة الكربون إلى السوق الأوروبية الإفصاح عن انبعاثات إنتاجها ودفع تكلفة الكربون المستورد بما يوازي ما يدفعه المنتجون الأوروبيون. كل هذه التحولات تعيد تشكيل سوق العمل من خلال خلق وظائف خضراء تتطلب مهارات وتقنيات جديدة. في المقابل، يُتوقع أن تُعاد صياغة المزايا التنافسية للدول والشركات وفق قدرتها على التكيف مع متطلبات التحول الأخضر والمعايير البيئية الجديدة، ما يستدعي تطوير استراتيجيات صناعية مرنة ومستدامة.

التحول المتسارع في مجال الطاقة: يشهد العالم تحولاً جذرياً في مجال الطاقة، ما يجعل الحاجة إلى التغيير أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، خاصة في ظل تصاعد آثار التغير المناخي. ويُعد تحول الطاقة، من الوقود الأحفوري إلى المصادر المتجددة، المحور الرئيسي لهذا التغيير، مع تسارع الاستثمارات في الطاقة الشمسية والرياح، وتنامي مساهمتها في إنتاج الكهرباء العالي. في هذا السياق، تصبح المرونة الاقتصادية ضرورة للدول المصدرة للوقود الأحفوري، حيث تواجه تحديات مالية إذا ما تراجعت قيمة هذه الموارد.

ومن جهة أخرى، يبرز التوجه نحو نماذج إنتاج جديدة تراعي خفض الانبعاثات إلى الحد الأدنى، والالتزام بمتطلبات الإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) للشركات الصناعية.

آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)

تُعد آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) من أبرز أدوات الاتحاد الأوروبي في إطار مساعيه لتحقيق التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون، والوفاء بالتزاماته المناخية التي تشمل خفض الانبعاثات بنسبة ٥٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، و٩٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠، وصولاً إلى الحياد الكربوني الكامل بحلول عام ٢٠٥٠. تهدف الآلية إلى منع ما يُعرف بتسرب الكربون، وهو انتقال الصناعات كثيفة الانبعاثات إلى دول ذات معايير بيئية أقل صرامة، بما يؤدي إلى تقويض الجهود العالمية للحد من التغير المناخي. وقد دخلت CBAM حيز التنفيذ في مرحلة انتقالية انتهت في ديسمبر ٢٠٢٤، على أن تبدأ الإجراءات المالية الفعلية في عام ٢٠٢٦. وبموجبها، يتم إلزام المصدرون إلى الاتحاد الأوروبي بدفع تكلفة الكربون المرتبط بمنتجاتهم، مع إمكانية خصم الضرائب أو أسعار الكربون التي تم دفعها في بلد المنشأ، وذلك لضمان تكافؤ الفرص بين المنتجين الأوروبيين وغير الأوروبيين.

وتكتسب آلية تعديل حدود الكربون أهمية خاصة في سياق العلاقات الاقتصادية بين مصر والاتحاد الأوروبي، نظراً لتأثيرها المباشر على نحو ٢٠٪ من الصادرات المصرية إلى السوق الأوروبية، لا سيما في قطاعات استراتيجية مثل الألمنيوم (الذي يُصدّر ٧٩٪ من إنتاجه إلى أوروبا)، والأسمدة، والحديد والصلب، والأسمدة، والكهرباء، والهيدروجين. ورغم تضاعف قيمة التجارة الثنائية بين الجانبين أربع مرات خلال العقدين الماضيين، لتصل إلى ٣٧,٢ مليار يورو، فإن تطبيق CBAM يمثل تحدياً جوهرياً أمام تنافسية هذه الصادرات. ويستلزم ذلك تحركاً سريعاً لتأهيل الصناعات الوطنية لتتماشى مع المعايير البيئية الأوروبية، خاصة أن مصر تُعد من بين أكثر الدول عرضة لتأثيرات هذه الآلية.

حيث تشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الشركات المصرية ستتحمل أعباء سنوية تقارب ٣١٧ مليون دولار، أي ما يعادل نحو ١٠٪ كرسوم إضافية على الصادرات المصرية إلى الاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة للتأثير القطاعي في مصر، فهناك تفاوت واضح، فالعيب الأكبر يتركز في قطاع الحديد والصلب الذي سيتحمل ما يقارب ٢٣٦ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٥٪ من قيمة الصادرات و٥,٧٪ من قيمة الإنتاج، إضافة إلى نحو ٣٢ مليون دولار نتيجة الانبعاثات غير المباشرة المرتبطة بقطاع الطاقة. كما سيتحمل قطاع الألومنيوم نحو ٤٣ مليون دولار، بما يعادل ٨٪ من قيمة الصادرات و٣,٦٪ من الإنتاج، بينما تصل أعباء قطاع الأسمدة إلى ١٨

مليون دولار، أي ٢٪ من الصادرات و٧,٠٪ من الإنتاج. أما تأثير الآلية على قطاع الأسمنت فسيظل محدودًا من حيث القيمة الإجمالية، مع تأثير شبه معدوم على قيمة الإنتاج.

وفي سياق متصل، تجدر الإشارة إلى أن البنك الدولي قد طوّر مؤخرًا مؤشر التعرض لآلية تعديل حدود الكربون (CBAM Exposure Index) لمساعدة الدول على قياس مدى تأثرها بتطبيق هذه الآلية من قبل الاتحاد الأوروبي. ونظرًا لاعتماد مصر الكبير على صادرات كثيفة الكربون، فإنها تُعد من بين أكثر الدول عرضة لتأثيرات CBAM طبقاً للمؤشر. وتشير تقديرات تقرير التنمية والتغيرات المناخية (CCDR) إلى أن تطبيق الآلية قد يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي لمصر بنسبة تُقدّر بنحو ٠,٦٪.

وفي ظل هذه التحديات، يُمثل التعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي فرصة استراتيجية لمصر لتعزيز قدرة الصناعات المحلية على التكيف، ورفع كفاءتها البيئية، وزيادة جاذبيتها للمستثمرين والأسواق الدولية، بدعم من مؤسسات التمويل الدولية التي تُعطي أولوية متزايدة للمشروعات الخضراء والمستدامة.

واستعدادًا لمواجهة التحديات المترتبة على CBAM، تبنت مصر سلسلة من الإجراءات والسياسات المؤسسية. فقد انضمت بصفة مراقب إلى اللجنة العالمية لخبراء CBAM، وأصبح المجلس الوطني للاعتماد (EGAC) أول جهة عربية وإفريقية معترف بها من هيئة الاعتماد الأوروبية في مجال إزالة الكربون. كما تم اعتماد جهات مصرية للتحقق البيئي، مثل هيئة الرقابة على الصادرات والواردات (GOEIC)، وهيئة المواصفات والجودة (EOS)، وشركة TUV Nord. كذلك، أطلقت مصر السوق التطوعي للكربون «AFRICARBON» تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة المالية، ويعمل السوق وفق قواعد الحوكمة والاستدامة المعتمدة من البورصة المصرية.

وفي إطار الاستعدادات الوطنية لمواجهة تأثيرات هذه الآلية، أصدر البنك المركزي المصري قرارًا في يونيو ٢٠٢٥ يلزم البنوك العاملة في مصر بتقديم إقرار نصف سنوي إلى البنك المركزي، بدءًا من النصف الثاني من عام ٢٠٢٦، حول عملائها من المصدرين العاملين في القطاعات المشمولة بـ CBAM، وهي: الحديد والصلب، الألنيوم، الأسمنت، الأسمدة، الكهرباء، والهيدروجين. ويهدف هذا القرار إلى دعم قدرة الجهاز المصرفي على تقييم المخاطر المرتبطة بتعرض عملائه لتأثيرات الآلية، وتكوين قاعدة بيانات دقيقة تساعد في اتخاذ قرارات ائتمانية مستنيرة. ويتضمن الإقرار معلومات تفصيلية عن طبيعة التسهيلات الائتمانية المقدمة لتلك الشركات، بما في ذلك الاعتمادات المستندية، القروض، وخطابات الضمان، وذلك لتعزيز جاهزية القطاع المصرفي لمواكبة المتطلبات البيئية المتزايدة للأسواق العالمية، وعلى رأسها السوق الأوروبية.

وعلى المستوى المؤسسي، أصدر رئيس الوزراء القرار رقم ٢٧٣١ لسنة ٢٠٢٤ لتشكيل لجنة وزارية رفيعة المستوى برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية، إلى جانب القرار رقم ٥١٢ لسنة ٢٠٢٤ بإنشاء أمانة تنفيذية وطنية تضم ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وتتولى هذه الكيانات تنفيذ خطة العمل الوطنية لآلية ضبط الكربون على الحدود CBAM البنية على ثلاثة نطاقات رئيسية تشمل ١٣ محورًا رئيسيًا، تشمل خفض الانبعاثات داخل المنشآت الصناعية (Scope 1)، والتحول إلى مصادر الطاقة النظيفة (Scope 2)، والحد من الانبعاثات المرتبطة بالنقل والطيران (Scope 3)، بالتعاون مع وزارات البيئة، والكهرباء، والبتترول، والنقل، والطيران المدني. ويعمل الاتحاد الأوروبي حاليًا على تطوير منهجيات أكثر دقة لقياس الانبعاثات، ويدرس توسيع نطاق الآلية لتشمل مزيدًا من المنتجات والانبعاثات غير المباشرة.

شراكات دولية لتعزيز جاهزية الصناعة المصرية في مواجهة آلية تعديل حدود الكربون:

في ضوء التوجه الاستراتيجي للدولة المصرية نحو تحقيق تنمية اقتصادية منخفضة الكربون وتعزيز

تنافسية الصادرات الوطنية، وتماشياً مع التكليف الرئاسي الصادر في ٥ ديسمبر ٢٠٢٤، تضطلع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بدور محوري في التنسيق مع شركاء التنمية الثنائيين ومتعددي الأطراف لتوفير تمويلات تستهدف مساندة القطاعات الصناعية المتأثرة بآلية تعديل حدود الكربون، وتم عرض هذه الجهود على مجموعة العمل الفنية المسؤولة عن إعداد تصور متكامل للتعامل مع هذه الآلية.

وفي هذا السياق، عقدت الوزارة اجتماعاً تنسيقياً موسعاً في ٢٦ يناير ٢٠٢٥ بمشاركة وزارة الصناعة وشركاء التنمية، وعلى رأسهم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، لمناقشة آليات التمويل المقترحة. تبع ذلك سلسلة من الاجتماعات الفنية مع كل شريك على حدة، منها ألمانيا وسويسرا وغيرهما.

أولاً: برنامج الصناعة الخضراء المستدامة

ضمن هذه الجهود، تم إطلاق برنامج الصناعة الخضراء المستدامة بقيمة إجمالية تبلغ ٢٧١ مليون يورو، ويهدف إلى دعم القطاع الصناعي في الحد من التلوث البيئي وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، من خلال توفير حوافز مالية (قروض ومنح) للشركات الصناعية العامة والخاصة في مصر لتنفيذ خطط استثمارية في المجالات التالية:

- القضاء على التلوث الصناعي للهواء والماء والتربة وأماكن العمل ؛
 - إزالة الكربون عن القطاع الصناعي من خلال استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والغاز الحيوي؛
 - تطوير ممارسات صناعية مستدامة من خلال كفاءة موارد الطاقة وتدخلات الاقتصاد الدائري.
- ويتم تمويل البرنامج من خلال مزيج من أدوات التمويل التنموي كالتالي:
- قرض ميسر بقيمة ١٣٥ مليون يورو من بنك الاستثمار الأوروبي؛
 - منحة بقيمة ٣٠ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي تُدار عبر بنك الاستثمار الأوروبي؛
 - قرض ميسر بقيمة ٤٥ مليون يورو من الوكالة الفرنسية للتنمية؛
 - إلى جانب مساهمات محلية من البنوك والمصانع المستفيدة من البرنامج.

ثانياً: شراكة مصرية ألمانية لتحليل مخاطر CBAM على صادرات الأسمدة والمعادن

في إطار التنسيق مع الجانب الألماني، تقوم الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ بتمويل دراسة تحليلية متعمقة حول تداعيات تطبيق CBAM على صادرات مصر من قطاعات الأسمدة، الحديد والصلب، والألومنيوم إلى الاتحاد الأوروبي. وتم عقد عدة اجتماعات تنسيقية مع وزارة الصناعة لتحديد الإطار الفني للدراسة، ويجري حالياً اختيار الاستشاري المكلف بتنفيذها.

ثالثاً: آلية TAIEX كأداة لتعميق التعاون الفني بين مصر والاتحاد الأوروبي بشأن CBAM

بالتوازي مع ذلك، قدم الاتحاد الأوروبي دعماً فنياً عبر آلية «التعاون الفني وتبادل المعلومات – تايكس TAIEX» لصالح الجهات الوطنية المعنية بآلية CBAM، بما في ذلك وزارة الصناعة والجهات التابعة لها.

وعلى صعيد آخر، عبّر الاتحاد الأوروبي عن استعداده لتعزيز التعاون مع مصر في إطار مشروع لدعم المصانع والاتحادات الصناعية في القطاعات غير المشمولة حالياً، على أن يتم تقديم ورقة مفاهيمية متكاملة توضح الأنشطة المقترحة ومخرجات التعاون المرجوة.

تصاعد السياسات الحمائية يعيد تشكيل التجارة والصناعة العالمية ويمنح الدول النامية فرصًا جديدة لتعزيز مكانتها

إلى ٤٪ في ٢٠٢٥ و٤,١٪ في ٢٠٢٦، مقارنةً بمعدل ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٤. ويشار إلى أن تسارع النشاط المُقدَّم (frontloading) قبيل تطبيق الرسوم يُعد عاملاً مخفِّفًا للتراجع المتوقع في حجم التجارة خلال ٢٠٢٥ فيما يكمن التحدي الرئيسي في تجنب تجزئة النظام التجاري العالمي إلى كتلتات مغلقة، مع التكيف مع التحولات السياسية دون الإضرار بالنمو طويل الأجل.

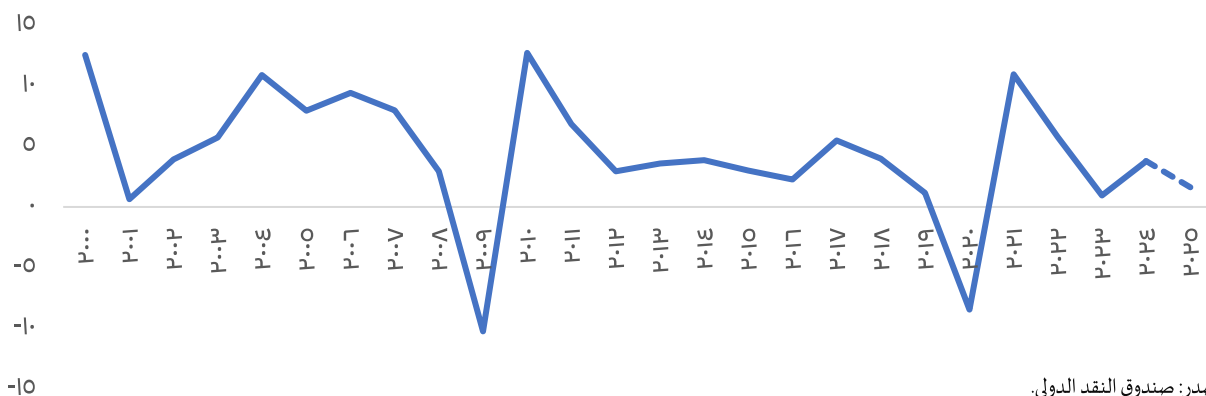
وبالرغم من التحديات الراهنة، تُمثل التحولات في هيكل الإنتاج العالمي فرصة للاقتصادات الناشئة لإعادة توجيه استراتيجياتها الصناعية نحو مزيد من التنوع والابتكار. قد تكون لهذه التغييرات آثار سلبية على التنمية، لا سيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على التدفقات الاستثمارية الخارجية ونماذج التصنيع الموجه للتصدير، والتي أصبحت أكثر هشاشة في ظل بيئة تجارية عالمية تتسم بتزايد الحمائية، وتنامي التوترات الجيوسياسية، وإعادة توطين سلاسل الإمداد، إلى جانب التحول نحو تقنيات موفرة للعمالة.

لذا، يتعين على صناع السياسات تعزيز قدراتهم لفهم هذه التحديات المتسارعة ورصد بدائل استراتيجية تتلاءم مع السياق الجديد. فالقطاع الصناعي لا يزال يُعدّ أحد أقوى محركات التقدم والتعافي، بفضل قدرته على استيعاب العمالة، وتعزيز الروابط القطاعية، وتوفير فرص التعلم والتطور. كما أن له آثارًا إيجابية متداخلة تسهم في تحفيز الاقتصاد والمجتمع ككل.

وفي السنوات الأخيرة، شهد الاقتصاد العالمي تذبذبات حادة في نمو التجارة الدولية، انعكست بوضوح في المسار المتقلب لعدل نمو التجارة العالمية للسلع والخدمات (شكل ٢). فقد سجلت التجارة العالمية انكماشًا حادًا في عام ٢٠٢٠ نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-١٩، قبل أن تحقق تعافيًا قويًا في عام ٢٠٢١، تبعه تباطؤ تدريجي في السنوات التالية. وفي عام ٢٠٢٣، تراجع معدل نمو التجارة بشكل ملحوظ مقارنة بالعام السابق، متأثرًا بتزايد التوترات الجيوسياسية، واستمرار اضطرابات سلاسل الإمداد. أما في عام ٢٠٢٤، فقد شهد نموًا محدودًا في ظل ضعف الطلب العالمي وتصاعد السياسات الحمائية. ومع مطلع عام ٢٠٢٥، تشير المؤشرات إلى استمرار حالة التباطؤ في نمو التجارة، وسط تصاعد المخاوف من تفكك النظام التجاري العالمي وتزايد الميل نحو التجزئة الاقتصادية.

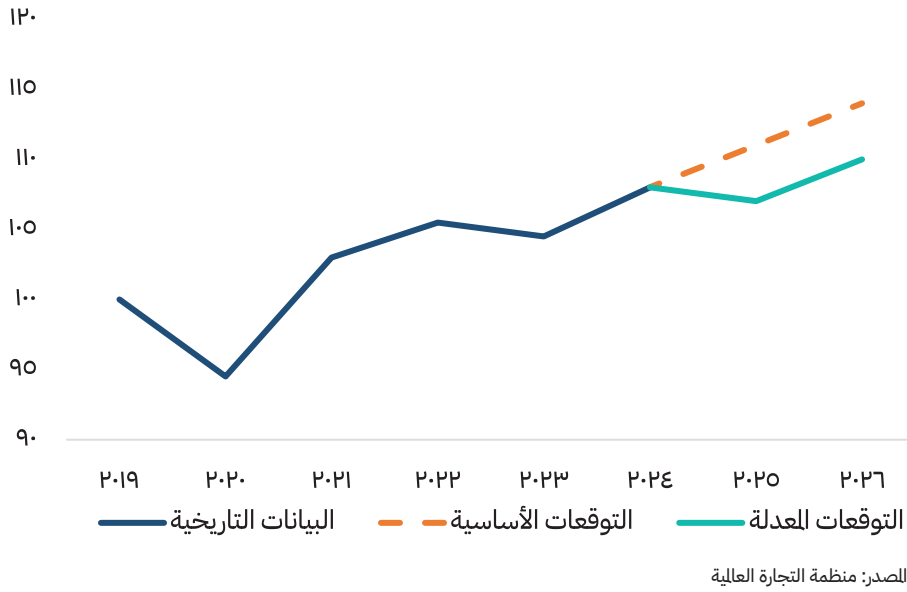
فقد صعدت الولايات المتحدة مؤخرًا من إجراءاتها التجارية فيما سُمي بـ «يوم التحرير» وما تبعه، عبر فرض أعلى رسوم جمركية على الواردات منذ قرابة قرن. وفي موازاة ذلك، فقد خفضت منظمة التجارة العالمية في أبريل ٢٠٢٥ توقعاتها لنمو حجم التجارة (شكل ٣)، حيث من المتوقع أن ينكمش حجم تجارة السلع بنسبة ٠,٢٪ في عام ٢٠٢٥، مقارنةً بنمو بلغ ٢,٩٪ في ٢٠٢٤، وتباطؤ نمو تجارة الخدمات،

شكل ٢ معدل نمو التجارة العالمية (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

شكل ٣ آفاق التجارة السلعية العالمية



وتُعد الروابط بين التصنيع والتجارة عنصرًا حاسمًا في هذا السياق، حيث تُتيح الصناعات التحويلية القدرة على المنافسة فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتنمية الصادرات، وتعزيز موقع الدول في سلاسل القيمة العالمية. وفي ظل السياق التجاري العالمي الحالي، من الضروري تطوير إطار جديد للتصنيع يستند إلى المرونة والاستدامة والتكامل مع السياسات التجارية، بما يُمكن من تسريع النمو وتحقيق قفزات إنتاجية حقيقية، في إطار سياسات اقتصادية وتنموية شاملة.



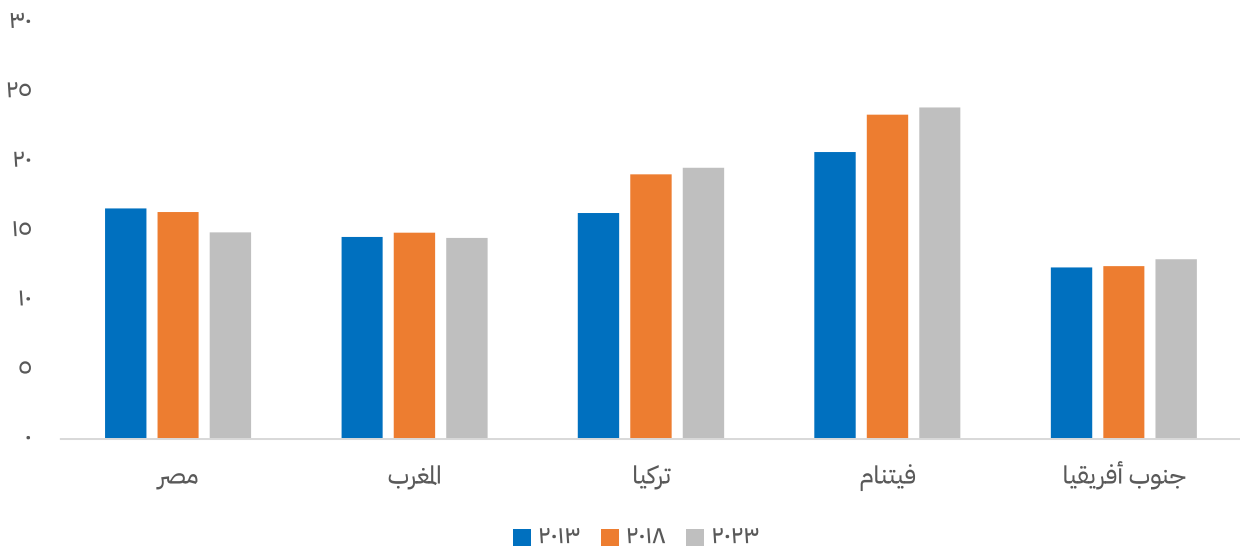
٤. نبذة عن أداء الاقتصاد المصري فيما يخص الصناعة والتجارة الخارجية

أنماط النمو الصناعي والصادرات الصناعية في مصر

شهدت مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال العقد الماضي استقرارًا نسبيًا إذ تراوحت النسبة بين ١٥,٤٪ و ١٦,٨٪. وفي هذا الصدد، تتبنى مصر استراتيجية صناعية جديدة أكثر طموحًا، تهدف إلى إطلاق كامل إمكانات القطاع الصناعي عبر تعزيز الابتكار والتكامل مع سياسات التجارة والاستثمار. وتضع هذه الاستراتيجية الصناعة في قلب النمو الاقتصادي، بما يعزز دورها في خلق فرص عمل إنتاجية ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني، في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

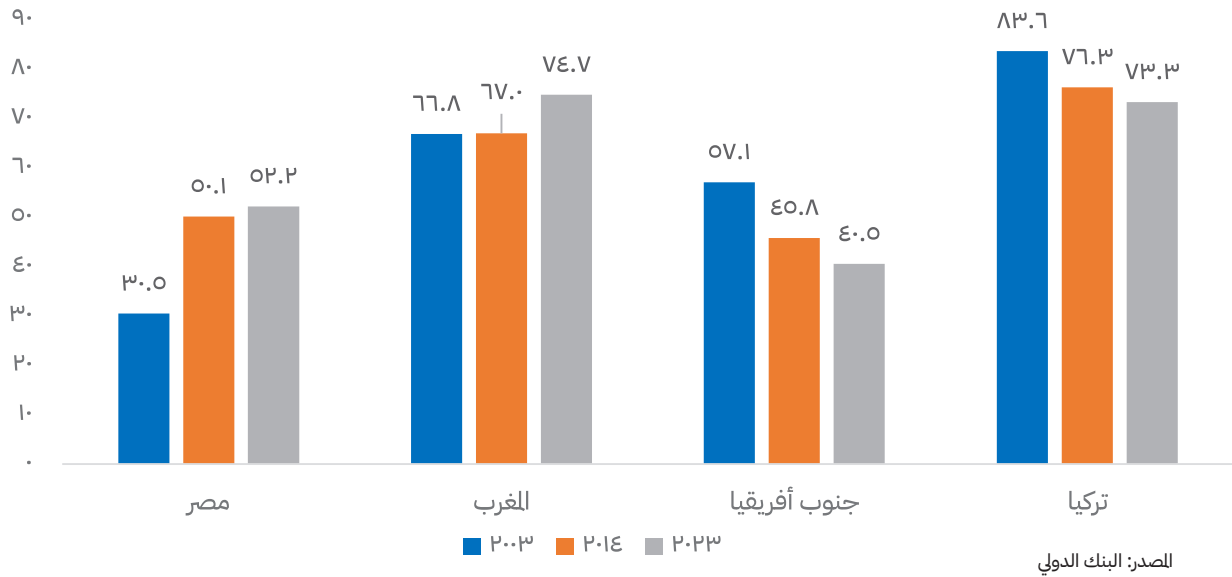
يُعد قطاع الصناعات التحويلية أحد الركائز الأساسية في تعزيز قدرة مصر التصديرية وزيادة اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، ورغم التراجع السابق لنسبة الصادرات من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الدولة المصرية سعت مؤخرًا إلى زيادة صادراتها من السلع والخدمات، وهو ما ساهم في عودة تلك النسبة للارتفاع مرة أخرى لتسجل ١٩٪ بنهاية ٢٠٢٣. وفي الوقت نفسه، شهدت مساهمة الصادرات الصناعية تطورًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من ٣٠٪ عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ٥٢٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس الإمكانيات الكبيرة الكامنة في الاقتصاد المصري. وتستند الاستراتيجية الصناعية الجديدة إلى البناء على هذا التقدم، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة، حيث تمكنت دول مثل فيتنام وماليزيا من بناء اقتصادات صناعية موجهة للتصدير، وحققت المغرب طفرة لافتة في اندماجها التجاري. وفي هذا السياق، تسعى مصر إلى اتباع مسار مماثل يقوم على تعميق التصنيع المحلي ورفع القيمة المضافة للمنتجات المصرية، وتنويع الصادرات، وجذب الاستثمارات النوعية، وتعزيز القدرة التنافسية، بما يرسخ مكانتها كلاعب رئيسي في الاقتصاد العالمي.

شكل ٤ تطور مساهمة الناتج الصناعي بالأسعار الجارية في الناتج المحلي الإجمالي لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠٢٣)



المصدر: البنك الدولي

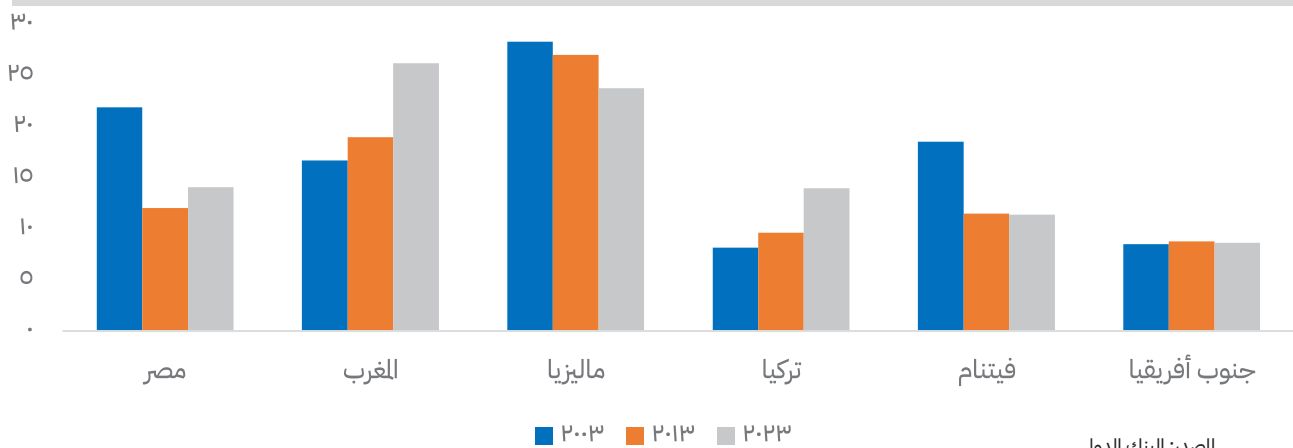
شكل ٥ تطور مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات لمصر وعدد من الدول خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٣)



فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات، يبرز هذا القطاع كأحد المجالات الأكثر استقرارًا ومرونة، مما يجعله مصدرًا واعدًا للنمو إذا ما جرى استثماره بالشكل الأمثل. فقد سجلت مصر على مدار العقدين الماضيين نسبة مرتفعة نسبيًا لصادرات الخدمات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مدفوعة بقطاعات رائدة مثل السياحة وخدمات النقل (قناة السويس). ورغم فترات التباطؤ السابقة، فإن السنوات الأخيرة شهدت تعافيًا ملحوظًا، لترتفع النسبة مجددًا وتصل إلى نحو ١٤٪ في عام ٢٠٢٣، وهو ما يعكس استعادة القطاع لزمه وقدرته على الإسهام المتزايد في دعم الاقتصاد المصري.

يعكس هذا الأداء وجود قاعدة تصديرية خدمية يمكن البناء عليها، لا سيما في ظل امتلاك مصر لمزايا تنافسية في عدد من القطاعات، وعلى رأسها السياحة، التي تُعد من أكبر مصادر النقد الأجنبي، وكذلك قطاع التعهيد وخدمات تكنولوجيا المعلومات، الذي يشهد توسعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة. وللمقارنة، فإن دولًا مثل المغرب حققت تقدمًا كبيرًا في تنمية صادراتها من الخدمات لتصل نسبتها إلى أكثر من ٢٦٪ في ٢٠٢٣، بينما حافظت ماليزيا على مكانة رائدة في هذا المجال رغم بعض التراجع. بالتالي، فإن استعادة الزخم في هذا القطاع تتطلب تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، ورفع كفاءة الخدمات السياحية، وتطوير المهارات البشرية، وتهيئة بيئة أعمال محفزة، بما يمكن مصر من الاستفادة من الطلب العالمي المتنامي على الخدمات الرقمية، والمعرفية، والسياحية، وتنويع مصادر دخلها الخارجي بشكل مستدام.

شكل ٦ تجارة الخدمات (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)



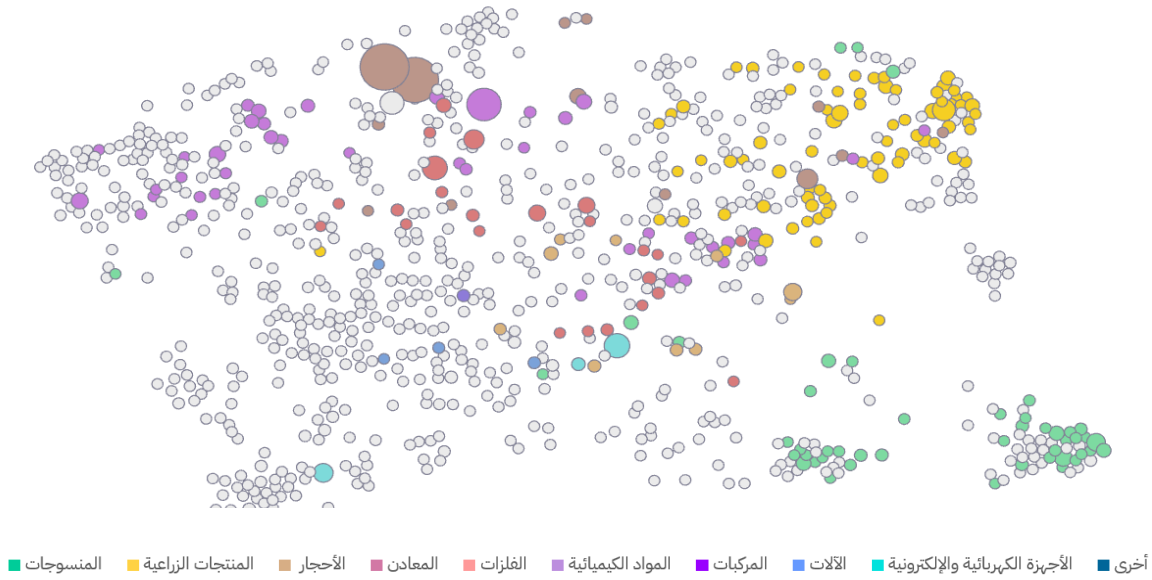
آفاق التعقيد الاقتصادي

Egypt in the (٢٠٢٣) المصرية Product Space

يُعد الفضاء الإنتاجي أداة تحليلية توضح الروابط بين المنتجات المختلفة، بناءً على المعرفة والقدرات اللازمة لإنتاجها. وتشير نتائج مختبر النمو بجامعة هارفرد إلى أن الدول عادة ما تتجه لتنويع أنشطتها الإنتاجية بالانتقال إلى منتجات مرتبطة أو متقاربة من حيث المهارات والمعرفة المطلوبة، مما يتيح لها البناء على القدرات المتوفرة لديها. ويربط الفضاء الإنتاجي أكثر من ٨٠٠ سلعة باستخدام بيانات التجارة العالمية، فعلى سبيل المثال، الدول التي تنتج نوعًا من المنسوجات تكون قادرة في الغالب على إنتاج منسوجات أخرى مشابهة.

يُعد مؤشر التعقيد الاقتصادي أحد أهم الأدوات التي تقيس درجة التنوع والتطور في القاعدة الإنتاجية للدول. يُظهر مؤشر التعقيد الاقتصادي للفترة ٢٠٢٣-٢٠٠٠ أن الاقتصاد المصري لا يزال أمامه فرصة كبيرة لتعزيز مساهمته في إنتاج وتصدير سلع وخدمات عالية القيمة المضافة. ورغم أن ترتيب مصر في المؤشر الحالي يعكس الحاجة إلى تعميق القاعدة الإنتاجية وتنويعها، فإن ترتيبها المتقدم في مؤشر الإمكانيات المستقبلية يؤكد توفر قاعدة قوية للتحويل نحو أنشطة إنتاجية أكثر تنوعًا وتطورًا.

شكل ٧ تطور فضاء المنتجات المصرية Egypt's Product Space



للصدر: مختبر النمو بجامعة هارفرد

يوضح فضاء المنتجات المصرية (شكل ٧) ترابط صادراتها الحالية مع المسارات الممكنة لتنويع الاقتصاد. فتحتل مصر المرتبة الخامسة من بين ١٤٥ دولة في مؤشر آفاق التعقيد (Complexity Outlook Index)، وهو ما يعكس إمكانيات قوية لتنويع صادراتها نحو منتجات أكثر تعقيدًا. يقيس هذا المؤشر مدى قرب المنتجات المعقدة من القدرات الإنتاجية الحالية للدولة، حيث يشير الترتيب المرتفع إلى أن الاقتصاد يمتلك قاعدة إنتاجية مترابطة تتيح له التوسع في صناعات ذات قيمة مضافة عالية تتطلب معارف ومهارات مشابهة. ويظهر موقع مصر في هذا المؤشر أنه رغم التحديات المرتبطة بعملية التحويل الهيكلي، فإن قاعدة الإنتاج الحالية توفر منصة واعدة للانتقال إلى منتجات أكثر تطورًا. ومن خلال الاستثمار المستهدف في المهارات والتكنولوجيا وتعزيز القدرات المؤسسية، تستطيع مصر الاستفادة من هذه الميزة لدفع التنويع الاقتصادي وتعزيز تعقيدها الاقتصادي بشكل ملموس.

الإنتاجي لتحديد المنتجات الجديدة القريبة من القدرات الحالية، إلى جانب دعم التحول الهيكلي نحو الصناعات والتقنيات الأكثر تقدمًا مع بناء المهارات والمعرفة اللازمة. كما أن تعزيز حصة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات والاستثمار في البحث والتطوير والابتكار يمثلان ركيزة أساسية لزيادة القدرة التنافسية ودعم مسار التنويع المستقبلي.

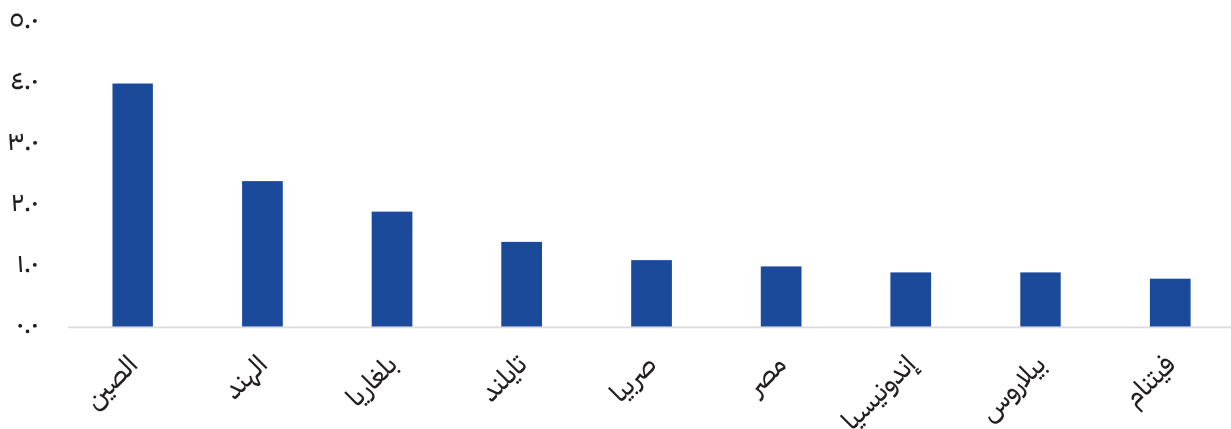
آفاق التعقيد الأخضر Green Complexity Potential Index

وفي ظل التوجه العالمي المتسارع نحو التحول الأخضر وخفض الانبعاثات الكربونية، يشير تقرير التنمية العالمية للبنك الدولي ٢٠٢٤ إلى أن مصر تُعد من بين الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانيات على مؤشر آفاق التعقيد الأخضر. ويعكس ذلك قدرتها على تنويع قاعدتها الإنتاجية وتطوير قطاعات وصناعات أكثر استدامة، بما يتيح فرصًا واسعة لتعزيز القدرة التنافسية وجذب الاستثمارات الخضراء. ويُعد هذا التصنيف مهمًا في دعم مسار مصر نحو الاقتصاد الأخضر، مستفيدة من ما تحقق في مجالات الطاقة المتجددة، بما يعزز مكانتها كمركز إقليمي للتحول المستدام وكمحرك رئيسي لخلق فرص عمل نوعية في المستقبل.

فمنذ عام ٢٠٠٨ أضافت مصر ٣٠ منتجًا جديدًا إلى سلة صادراتها، وساهمت هذه المنتجات في رفع دخل الفرد بنحو ٢٧ دولارًا في عام ٢٠٢٣. ورغم أن حجم هذه المنتجات لا يزال محدودًا، فإن التجربة المصرية تؤكد قدرتها على دخول منتجات جديدة وبناء مسار تنويع تدريجي. وتشير المؤشرات الحالية إلى وجود فرص واعدة للتوسع في منتجات أكثر تعقيدًا. ومن أبرز القطاعات التي تحمل إمكانات كبيرة للتنويع استنادًا إلى الصادرات القائمة: الحديد والصلب، والمنتجات البلاستيكية.

ومن جانب آخر، شهدت مصر أداءً لافتًا خلال السنوات الخمس المنتهية في عام ٢٠٢٣، إذ حققت صادرات الخدمات خاصة السياحة والنقل عبر قناة السويس قفزة نوعية ساهمت في زيادة حصتها من السوق العالمية. ويعكس ذلك قدرة مصر على التركيز على قطاعات عالية متنامية وتعزيز موقعها فيها وهو ما يتيح قاعدة مناسبة نحو تنويع أكثر عمقًا وتعقيدًا في المرحلة المقبلة. ولتحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل والوصول إلى المستهدفات المقترحة للصادرات، تبرز الحاجة إلى مواصلة التركيز على المنتجات ذات التعقيد العالي مثل الإلكترونيات والمواد الكيميائية المتخصصة، والاستفادة من تحليل الفضاء

شكل ٨ الدول متوسطة الدخل ذات أعلى الإمكانيات وفقًا لمؤشر آفاق التعقيد الأخضر
Green Complexity Potential Index



المصدر: تقرير التنمية العالمية التابع للبنك الدولي

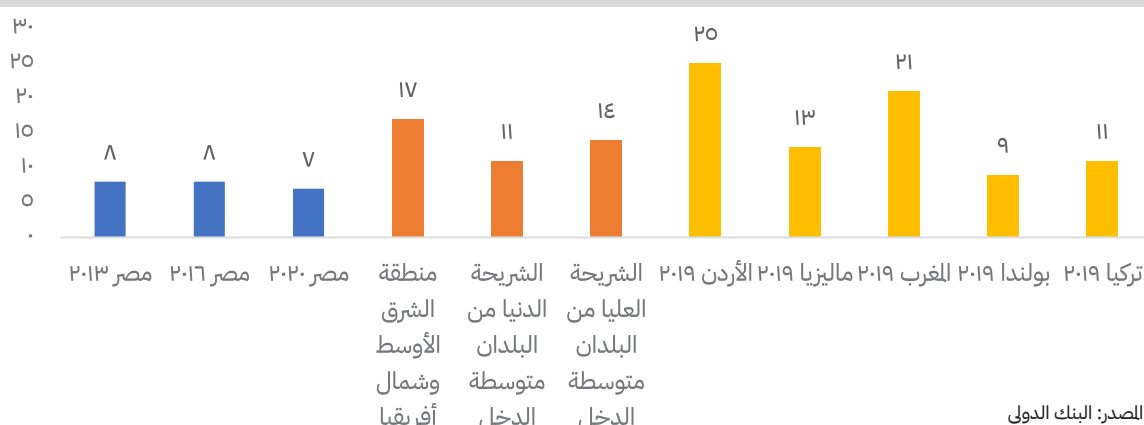
علاوة على ذلك، فإن نسبة الشركات المصرية التي تُصدّر بشكل مباشر ما تزال منخفضة، حيث استقرت منذ عام ٢٠١٣ بين ٧٪ و ٨٪، إلا أن الصورة تختلف عند النظر إلى أداء هذه الشركات بعد دخولها الأسواق التصديرية.

ففي عام ٢٠٢٠، بلغت نسبة الصادرات من إجمالي مبيعات الشركات المصدّرة في مصر نحو ٤٤٪، وهو مستوى قريب من مثيله في الأردن وتركيا، بل ويتجاوز نظيره في دول مثل المغرب وماليزيا وبولندا. حيث تظهر الشركات المصرية قدرة تنافسية ملحوظة، سواء من حيث توجهها التصديري أو كثافة الصادرات كنسبة من إجمالي المبيعات، مقارنة بنظرائها في دول أخرى.

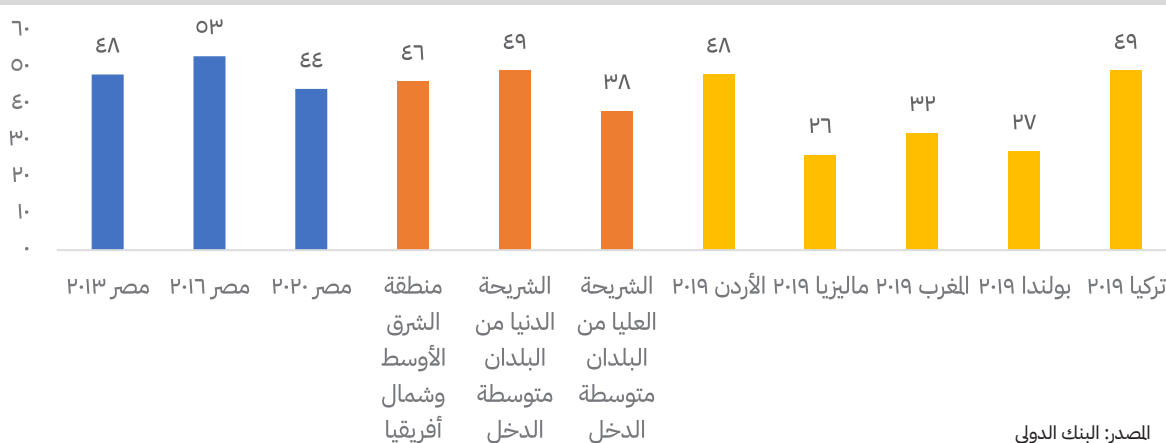
رغم انخفاض نسبة الشركات المصدّرة، إلا أن أدائها التصديري يفوق نظراءها بمجرد دخولها الأسواق الخارجية

تشير بيانات استبيان الشركات الصادر عن البنك الدولي عام ٢٠٢٠ (آخر بيان متاح) إلى أن الابتكار والتصدير يمثلان مجالاً واسعاً للنمو أمام الشركات المصرية. بينما لم تتجاوز نسبة المبيعات الموجهة للتصدير ٢,٩٪، مقارنة بحوالي ٧٪ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فعلى الرغم من أن ٦,١٪ فقط من الشركات قدّمت منتجات جديدة مقابل متوسط عالمي يبلغ ٨٢٪، تُظهر التقديرات أن كل زيادة بمقدار نقطة مئوية في الابتكار يمكن أن ترفع الصادرات بنسبة ٦٤,١ نقطة مئوية، ما يعكس إمكانات كبيرة لتعزيز موقع مصر في الأسواق العالمية من خلال الاستثمار في البحث والتطوير.

شكل ٩ نسبة الشركات التي تصدر مباشرة ما لا يقل عن ١٪ من مبيعاتها



شكل ١٠ نسبة إجمالي مبيعات الشركات المصدّرة التي يتم تصديرها مباشرة



المقارنة. ومع ذلك، فإن حصة المدخلات الأجنبية من إجمالي المدخلات المستخدمة ظلت مرتفعة نسبياً، حيث بلغت في المتوسط ٤٧٪ لدى الشركات الصناعية في عام ٢٠٢٠، وهي نسبة تفوق دول المقارنة باستثناء الأردن.

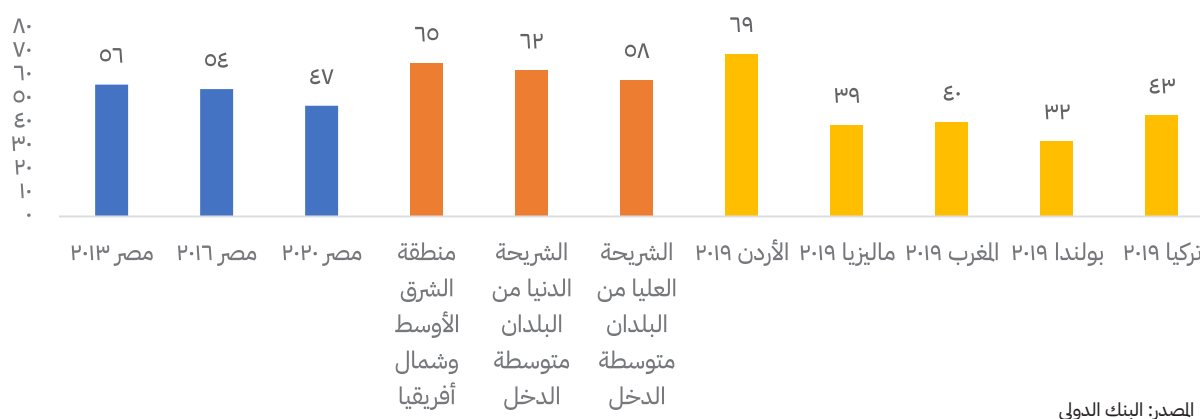
وعلى المستوى الكلي، يتضح أن الواردات والصادرات تتحركان غالباً في نفس الاتجاه، إذ يصل معامل الارتباط بينهما إلى ٠,٩٦ خلال الثلاثين عامًا الماضية وحتى السنة المالية ٢٠٢٣. ويعكس ذلك أن تسهيل حركة السلع عبر الحدود - سواء في اتجاه الواردات أو الصادرات - يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التكامل مع الاقتصاد العالمي وتعزيز مسار النمو القائم على التصدير.

تعزيز الارتباط بسلاسل القيمة العالية يتطلب إصلاح السياسات التجارية وتيسير حركة السلع

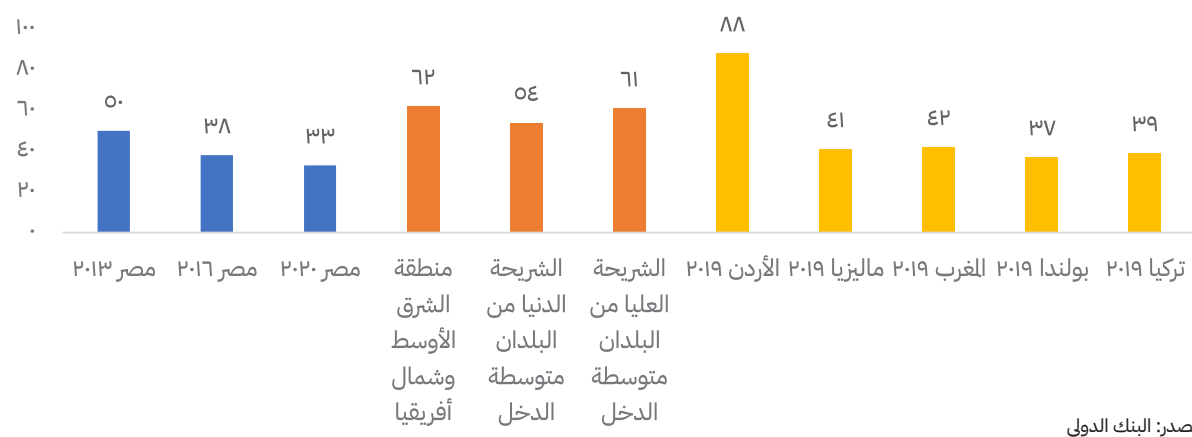
تشير التجارب الدولية إلى أن الشركات التي تعتمد على مدخلات أجنبية تتمتع بارتباط أقوى بسلاسل القيمة العالمية (GVCs)، وتميل بدرجة أكبر إلى دخول الأسواق التصديرية. وتؤكد بيانات مسح الشركات التابع للبنك الدولي هذا الاتجاه، حيث يرتبط استخدام المدخلات المستوردة بارتفاع احتمالية التصدير، سواء في قطاعي الصناعة أو الخدمات.

ورغم أهمية هذا الارتباط، شهدت السنوات الأخيرة تراجعاً في نسبة الشركات الصناعية التي تستخدم مدخلات أجنبية، إذ انخفضت من ٥٠٪ عام ٢٠١٣ إلى ٣٣٪ في عام ٢٠٢٠، وهي نسبة تقل عن معظم الدول

شكل ١١ نسبة إجمالي المستلزمات التي تأتي من بلد منشأ أجنبي بين الشركات المستوردة ٪



شكل ١٢ نسبة الشركات التي تستخدم مدخلات و/أو مستلزمات إنتاج ذات منشأ أجنبي



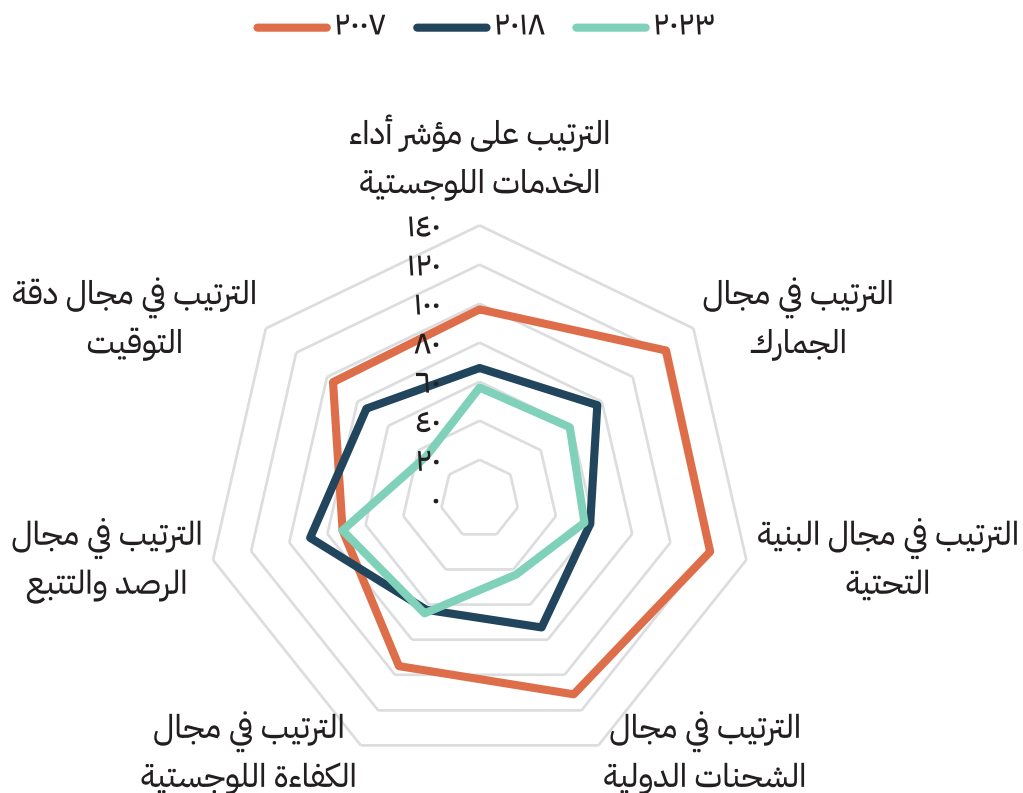
تيسير التجارة عبر الحدود والخدمات اللوجستية: تحسين ملحوظ مع وجود فرص كبيرة لمزيد من التطوير

من الإصلاحات المتكاملة تشمل: (١) تطبيق نظام «الشباك الواحد» للتخليص الجمركي المسبق، (٢) التوسع في الموانئ والمناطق اللوجستية لتخفيف الضغط على الموانئ البحرية، (٣) التوسع في إنشاء مناطق لوجستية بالقرب من محاور التجارة، (٤) تطوير أنظمة البنية التحتية الرقمية لأنظمة الموانئ وربطها بالمناطق اللوجستية لتقليل زمن التداول وجاري تنفيذ هذه الإجراءات في عدد من الموانئ الرئيسية، مع وجود مؤشرات أولية على تحسين الأداء وتقليص زمن الإفراج الجمركي. ويعزز هذا التقدم الجهود الجارية لتقليص زمن الإفراج الجمركي من ١٤ يوم إلى يومين فقط بحلول ٢٠٢٥، من خلال تقليص عدد الجهات المعنية بالفحص عن السلع والبضائع، وإنشاء نظام متكامل لإدارة المخاطر ضمن منظومة التجارة الخارجية تساهم في تسريع الإجراءات وزيادة الكفاءة.

شهدت مصر خلال السنوات الماضية تحسن ملحوظ في كفاءة حركة البضائع عبر الحدود، حيث تحسن تصنيفها في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية (LPI) لعام ٢٠٢٣، متقدمة عشرة مراكز لتحتل المرتبة ٥٧ من أصل ١٣٩ دولة، مقارنة بالمركز ٦٧ من أصل ١٦٧ دولة في عام ٢٠١٨. كما أظهرت بيانات ٢٠٢٣ تحسناً في كفاءة التجارة عبر الحدود، إذ بلغ متوسط مدة بقاء الواردات في الموانئ نحو ١٦,٩ يومًا، ومدة دوران السفن ١٠,٢ يومًا، مقابل متوسط عالمي يبلغ ٩,٧ و ٧,٨ يومًا على التوالي.

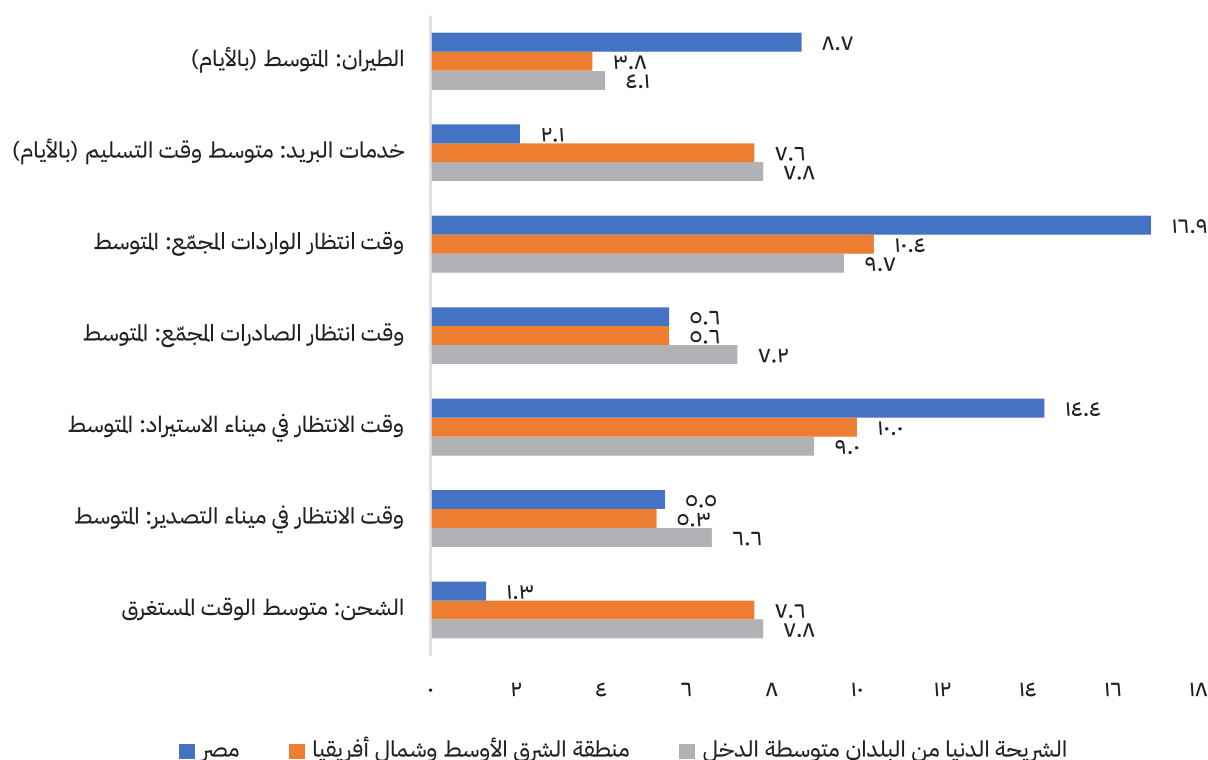
وانطلاقًا من هذه المؤشرات، تستهدف الدولة مواصلة البناء على ما تحقق من خلال حزمة

شكل ١٣ ترتيب مصر في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية



المصدر: البنك الدولي

شكل ١٤ الجدول الزمني لحركة البضائع عبر الحدود ٢٠٢٣



المصدر: البنك الدولي

الأعباء غير الضرورية عن المستوردين والمصدرين، ودعم تنافسية الصادرات المصرية.

الحوكمة على الحدود، الإجراءات غير التعريفية، والقيود التنظيمية على الخدمات.

وعلى صعيد التشريعات والأنظمة، أصدرت الحكومة قانون الجمارك الجديد رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ وأطلقت المنصة الموحدة للمعلومات المسبقة عن الشحنات (ACI)، بما يعزز الشفافية وسرعة الإجراءات. وتستمر الجهود لتعزيز التنسيق بين مصلحة الجمارك، وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، والهيئات التابعة مثل الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات (GOEIC) والهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة (EOS)، بهدف تسهيل التعامل مع المستثمرين وتبسيط الإجراءات.

أدركت مصر وجود تحديات مؤسسية في إدارة الحدود، حيث تتداخل اختصاصات عدة جهات رقابية، وهو ما كان يؤدي إلى تعدد عمليات التفتيش وإطالة زمن الإفراج الجمركي. وفي هذا الإطار، وضعت اللجنة الوطنية لتيسير التجارة إطارًا وطنيًا للتفتيش المبني على إدارة المخاطر، ومن المتوقع أن يساهم تطبيقه التدريجي في تقليص فترات التأخير وتحسين انسياب حركة البضائع عبر المعابر الحدودية. كما يجري العمل على تفعيل المسار الأخضر بصورة أوسع، بما يضمن تسريع حركة التجارة الخارجية.

على صعيد التحول الرقمي، تم إطلاق منصة «نافذة» كبوابة إلكترونية موحدة للتعاملات التجارية تهدف إلى تبسيط الإجراءات الجمركية والتجارية وتعزيز الشفافية، وتعمل الحكومة حاليًا على استكمال ربطها بالجهات الرقابية المختلفة، ويمكن الإجراءات مثل استخراج شهادة المنشأ، إلى جانب تبسيط وتطوير منظومة تسجيل المصدرين بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

أما فيما يتعلق بالإجراءات غير التعريفية (NTMs)، فقد كشف أحدث مسح أجراه المركز الدولي للتجارة (ITC)، أن الواردات المصرية تتأثر بنسبة أكبر من الصادرات بهذه الإجراءات. وقد انعكس ذلك في تحديات خاصة بالقطاع الخاص مثل متطلبات المطابقة والرسوم الفنية. وإدراكًا لذلك، تعمل الجهات الوطنية المعنية على إعادة تقييم وتبسيط هذه الإجراءات لتقليل

والابتكار والقدرة التنافسية لدى الشركات، كما يُسهم في مواكبة التطورات التكنولوجية العالمية.

فيما يتعلق بالعدالة التجارية، أنشأت مصر المحاكم الاقتصادية المتخصصة في عام ٢٠٠٨ للنظر في النزاعات التجارية والمالية، كما أدخلت حلولاً رقمية لتيسير إجراءات التقاضي. وقد نفذت وزارة العدل نظامًا إلكترونيًا لإدارة القضايا، يتيح للشركات تقديم الدعاوى ومتابعة مجرياتها إلكترونيًا، مما أسهم في تقليص التأخير الإداري وتعزيز الشفافية. إضافة إلى ذلك، قامت مصر بتحديث قوانينها التجارية، بما في ذلك قوانين الإفلاس وإعادة الهيكلة، لتصبح أكثر مواءمة للمعايير الدولية وملاءمة لبيئة الأعمال.

ومع استمرار التحديات أمام المنظومة القضائية، تبرز الحاجة إلى تعزيز فعالية إدارة عبء العمل وتوسيع نطاق التحول الرقمي، بما يسهم في تحسين بيئة ممارسة الأعمال وترسيخ الالتزام بسيادة القانون والحوكمة الرشيدة.

وقد تم إطلاق النسخة الأولى من منصة التراخيص الإلكترونية الموحدة في شهر مايو ٢٠٢٥، والتي تقوم بربط الجهات المختصة بإصدار الموافقات اللازمة لطلبات تراخيص المستثمرين وتوحيد جهة التعامل مع المستثمرين وتبسيط وتيسير إجراءات الحصول على كافة التراخيص.

بالإضافة إلى ذلك، فإن اعتماد المعايير الدولية المعترف بها للجودة من شأنه أن يسهم في رفع القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المصرية. فغياب التوحيد القياسي يعوق الكفاءة ويؤدي إلى تفاوت في توقعات المنتجين والمستهلكين على حد سواء. كما يشكل هذا الغياب عائقًا أمام التجارة الخارجية، إذ قد يؤدي إلى فرض حواجز غير تعريفية على الصادرات المصرية، مثل القيود الصحية والصحة النباتية (Sanitary and Phyto-Sanitary Measures (SPS)) ويُعد تعزيز الإنفاق على البحث والتطوير ركيزة أساسية لتوسيع آفاق الإنتاجية

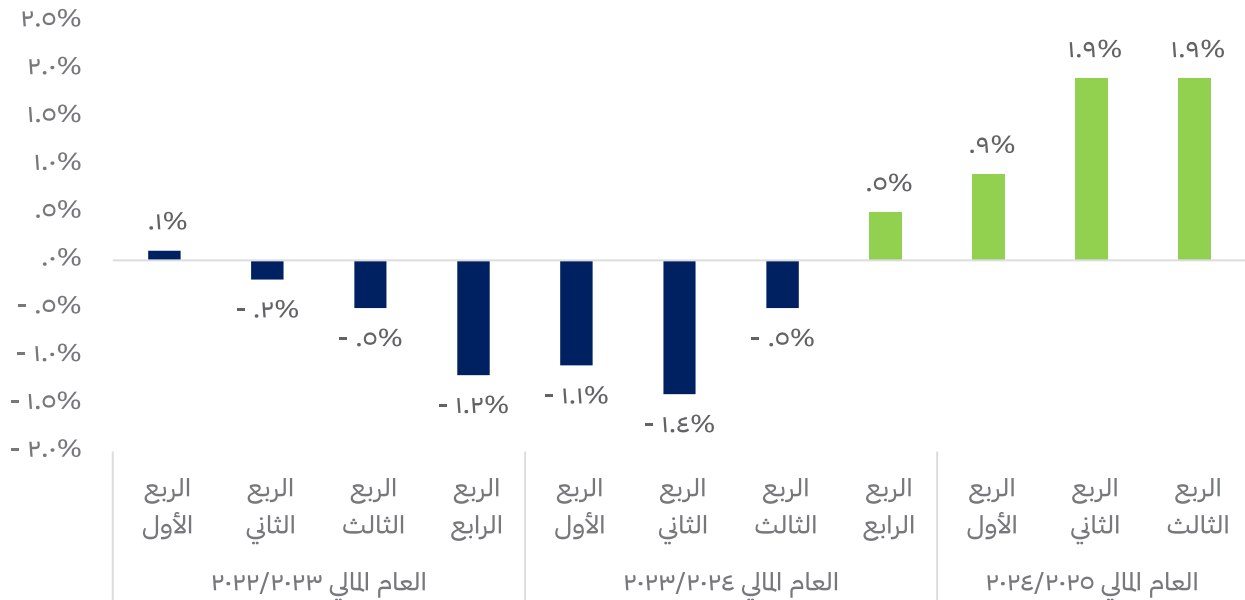


٥. آخر مستجدات تطور أداء قطاع الصناعة والتجارة الخارجية

نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية

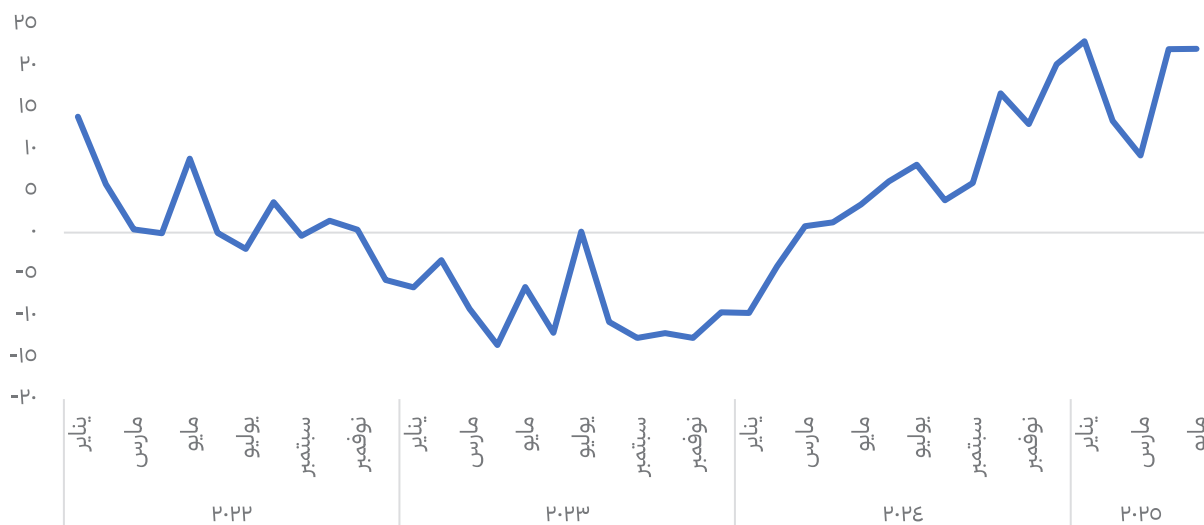
شهد الاقتصاد خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ تطورًا إيجابيًا مدفوعًا بتحسّن مؤشرات القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية. فقد واصل هذا القطاع تحقيق نمو موجب للربع الرابع على التوالي، مسجلًا ١٦,٠٣٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام المالي السابق، مستفيدًا من زيادة الإنتاج الصناعي الناتجة عن تسهيلات الإفراج الجمركي للمواد الخام والأولية. وقد انعكس هذا الانتعاش بوضوح في معدل النمو السنوي للرقم القياسي للصناعة التحويلية (باستثناء الزيت الخام والمنتجات البترولية)، الذي بلغ حوالي ٢٢٪ بنهاية مايو ٢٠٢٥، مؤكدًا الدور المحوري المتنامي لهذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنويع الإنتاجي.

شكل ١٥ نسبة مساهمة قطاع الصناعة غير البترولية لنمو الناتج (نقطة مئوية)

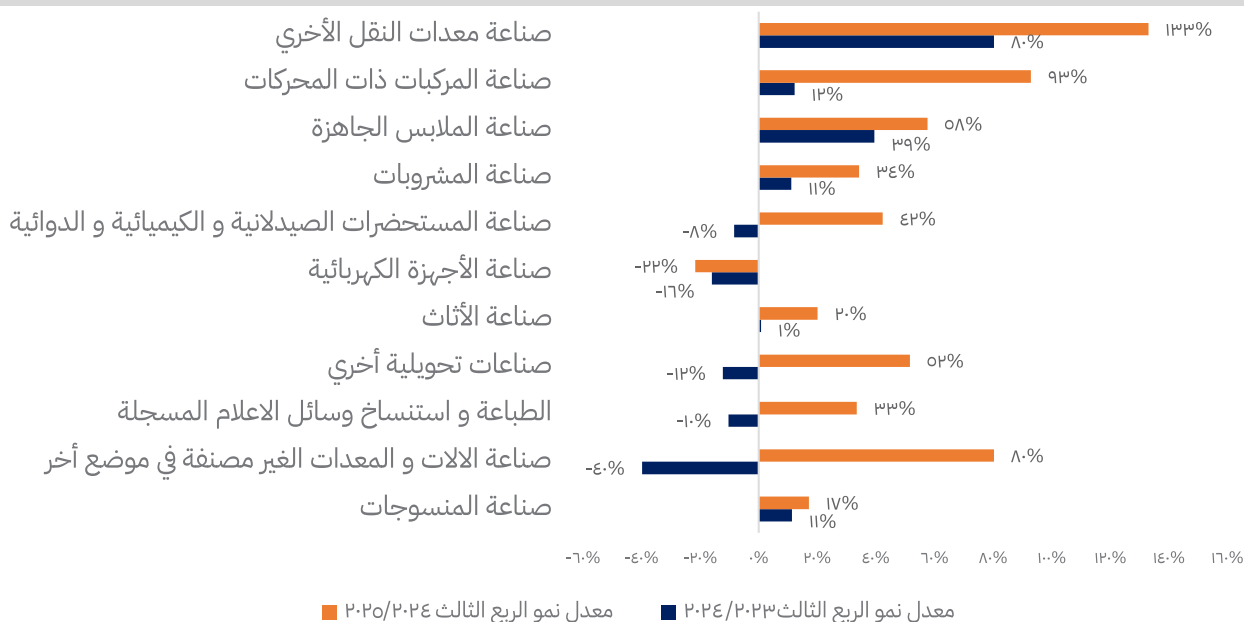


المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

شكل ١٦ معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (بدون الزيت الخام وتكرير البترول) - شهري



شكل ١٧ معدل النمو السنوي لأهم الصناعات التحويلية - الربع الثالث ٢٠٢٤/٢٥

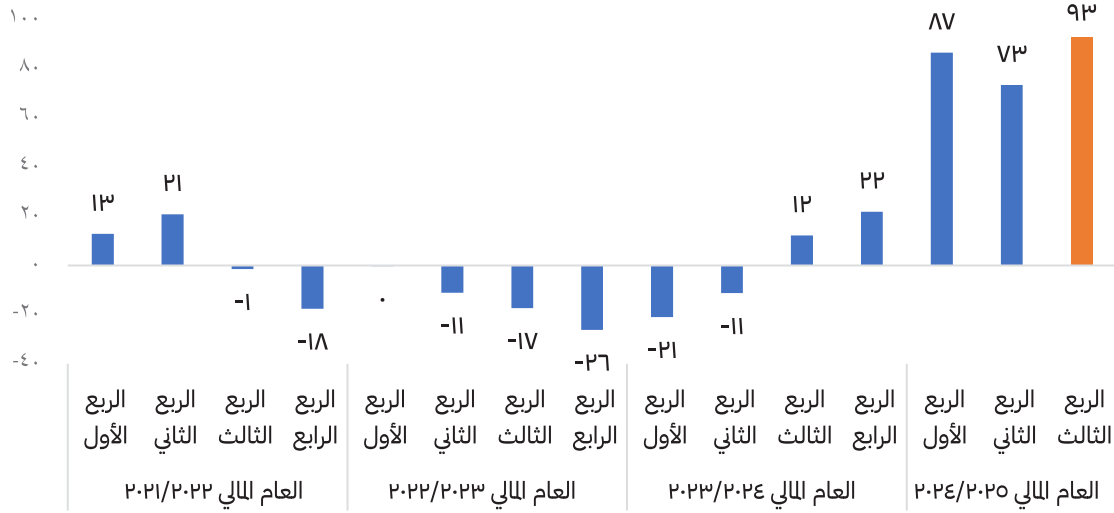


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

شملت القطاعات الرئيسية المحفزة لهذا النمو صناعة معدات النقل (١٣٣٪) وصناعة السيارات (٩٣٪) والملابس الجاهزة (٥٨٪)، والمشروبات (٣٤٪)، والمنسوجات (١٧٪).

بالنسبة لصناعة السيارات، فقد سجلت نموًا بحوالي ٩٣٪ للربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٥ مقارنة بالربع المماثل ونمو بنسبة ٥٢٪ بين الربعين الثاني والثالث من نفس العام، ما يشير إلى ديناميكية واضحة في الإنتاج. ويأتي هذا التوسع مدفوعًا بإطلاق الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات، والتي تستهدف إنتاج نحو ٥٠٠ ألف مركبة سنويًا بحلول عام ٢٠٣٠. كما تمثل الاستعدادات الجارية لإطلاق أول خط إنتاج محلي للسيارات الكهربائية بالشراكة بين شركة «النصر» وشركاء صينيين في عام ٢٠٢٥ مؤشرًا آخر على التحول نحو صناعات المستقبل.

شكل ١٨ معدل نمو صناعة السيارات (ربع سنوي)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات

تشهد مصر حاليًا انطلاقة جديدة في مسار بناء صناعة سيارات وطنية متكاملة، حيث تمثل الاستراتيجية الوطنية لتوطين صناعة السيارات إحدى الركائز الرئيسية لرؤية الدولة نحو تعزيز التصنيع المحلي ودعم التحول الاقتصادي الشامل. فمنذ إطلاقها في عام ٢٠٢٢ وتحديثها في مايو ٢٠٢٥ لتدخل حيز التنفيذ بدءًا من يوليو من العام نفسه، أصبحت هذه الاستراتيجية إطارًا شاملاً لتقليص الاعتماد على الواردات، وتعميق سلاسل القيمة المضافة، وفتح أسواق تصديرية جديدة تعزز مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعة السيارات. ويؤكد تخصيص نحو ١,٥ مليار جنيه في موازنة ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لهذا القطاع مدى الأهمية الاستراتيجية التي توليها الدولة له باعتباره محركًا للنمو، ورافعة لزيادة القدرة التنافسية، وأداة أساسية لخلق فرص عمل نوعية وتحسين البيئة الاستثمارية على المستويين المحلي والدولي.

وقد انعكست هذه الجهود في إشارات إيجابية من مؤسسات دولية، أبرزها توقعات تحسن قطاع السيارات المصري خلال ٢٠٢٥ بدعم من استقرار سعر الصرف وتخفيف قيود الاستيراد، فضلًا عن توسع خطوط إنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات وتزايد فرص التصدير للأسواق الأوروبية. وعلى هذا الأساس، شرعت الدولة في تنفيذ حزمة من الإجراءات المؤسسية والعملية، منها إطلاق برنامج AIDP لمنح حوافز للمصنعين، وإنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات، وتأسيس صندوق تمويل السيارات صديقة البيئة، إلى جانب إدماج التكنولوجيا المتقدمة في الصناعة من خلال برامج تدريبية متخصصة مثل «Android Automotive».

كما تتواصل المشروعات الصناعية على الأرض بوتيرة متسارعة، بدءًا من تأسيس شركة مساهمة لتصنيع أول ميني باص كهربائي بطاقة إنتاجية ٣٠٠ وحدة سنويًا، وإنشاء خط لإنتاج ٦٠٠ بطارية كهربائية سنويًا ابتداءً من ٢٠٢٦، وصولًا إلى إطلاق مشروع «إيجيبت سات أوتو» باستثمارات قدرها ٣٠٠ مليون جنيه لتصنيع السيارات الكهربائية وقطع الغيار ومحطات الشحن والسيكوترات. ويوازي هذه الجهود تطوير المصانع القائمة مثل مصنع تجميع جيلي بطاقة ١٠ آلاف سيارة سنويًا بنسبة تصنيع محلي ٤٥٪، وشركة النصر للسيارات التي تنتج نحو ٣٠٠ أتبسيس بمكونات محلية تفوق ٥٠٪، إضافة إلى إنتاج المصرية الألمانية للسيارات «إجا» لنحو ١٢٠٠ سيارة مرسيدس و٣٠٠٠ سيارة «إكسيد» سنويًا.

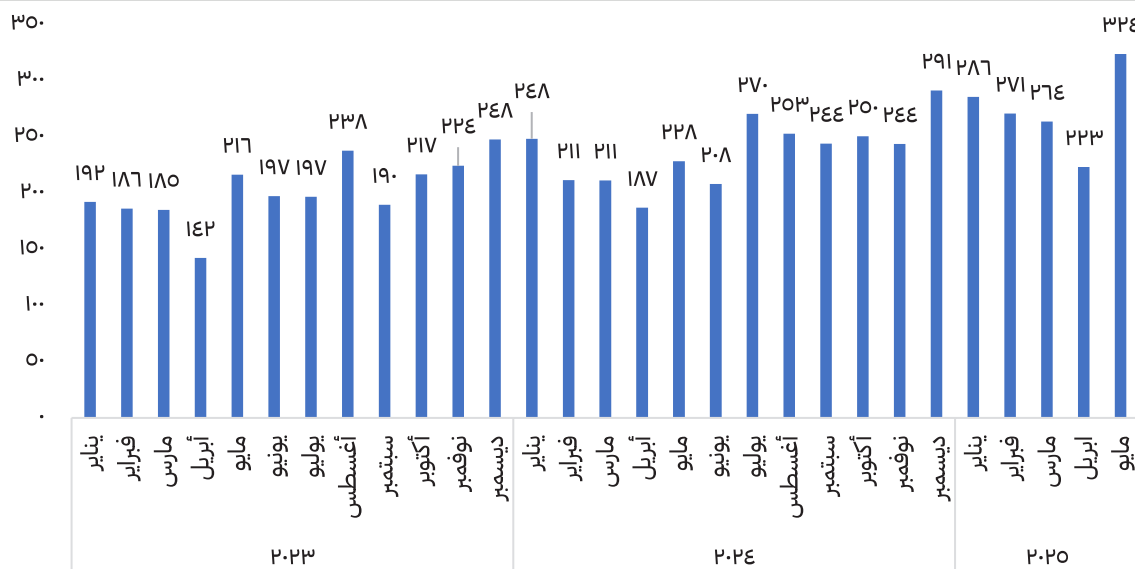
وفي موازاة ذلك، يجري تعزيز الصناعات الغذائية باعتبارها العمود الفقري لنجاح الاستراتيجية، إذ يعمل مصنع بروميتون للإطارات إيجيب ببطاقة ١,١ مليون إطار سنويًا يُصدَّر ٧٠٪ منها ويوفر ٢٠٠٠ فرصة عمل، فيما يعد مصنع سوميتومو في العاشر من رمضان الأكبر عالميًا للشركة في إنتاج الضفائر الكهربائية للسيارات ويوفر ١٠ آلاف فرصة عمل موجهة نحو التصدير للأسواق الأوروبية. كما ضُخَّت شركة المنصور استثمارات تفوق ١٠ ملايين دولار في مصنع لفلاتر الركبات بطاقة إنتاج تتجاوز ١٠ ملايين فلتر سنويًا.

هذه الجهود المتكاملة تؤكد أن مصر لا تسعى فقط إلى بناء صناعة تجميع سيارات، بل إلى تأسيس قطاع صناعي متكامل قادر على المنافسة إقليميًا ودوليًا، يجمع بين الإنتاج والتكنولوجيا والبحث والابتكار، ويتمشى مع التوجهات العالمية نحو الطاقة النظيفة والتنقل المستدام.

وكذلك، تألقت صناعة الملابس الجاهزة كمحرك آخر للنمو الصناعي، حيث سجّلت معدل نمو سنوي بلغ ٥٧,٥٪ خلال الربع الثالث من ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مقارنة بنفس الربع من العام السابق، ويعزي هذا الأداء إلى زيادة ملحوظة في الصادرات، مدفوعة باستثمارات أجنبية مباشرة - لا سيما من الشركات الصينية - وتوسعات في المدن الصناعية المتخصصة بإنتاج المنسوجات والملابس، ما ساهم في تعزيز القدرة التنافسية لهذه الصناعة في الأسواق الدولية.

ويتزامن هذا النمو مع تحولات كبرى في المشهد التجاري الدولي، لا سيما في ظل تصاعد السياسات الحمائية والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ما يفتح أمام مصر فرصًا واعدة لتعزيز مكانتها كمركز بديل للإنتاج والتصدير في قطاع الملابس الجاهزة. ووفقًا لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغت الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة في مارس وأبريل ٢٠٢٥ حوالي ٢٦٤ مليون دولار و٢٢٣ مليون دولار وهي أعلى مستويات لها منذ يوليو ٢٠٢٤، وقد جاء هذا الارتفاع في ظل التوقعات المبدئية والتحولات التجارية العالمية التي تنبأ بها السوق.

شكل ١٩ الصادرات المصرية من الملابس الجاهزة (بالمليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

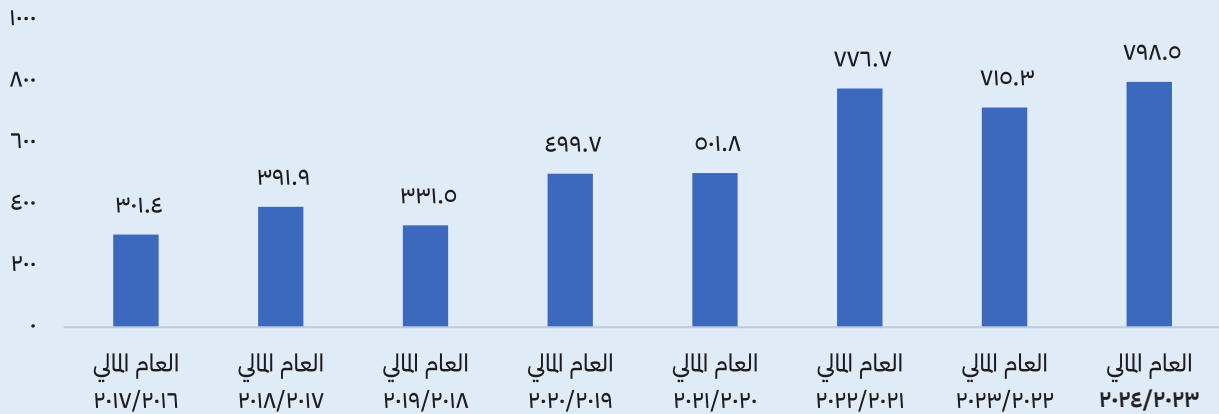
ويعزز هذا الاتجاه البيانات المبدئية الصادرة عن المجلس التصديري للملابس الجاهزة في مايو ٢٠٢٥، حيث سجلت صادرات القطاع ٣٢٤ مليون دولار، مقابل ٢٢٨ مليون دولار في نفس الشهر من عام ٢٠٢٤، بزيادة نسبتها ٤٢٪. وقد رفع المجلس مستهدفاته لنمو الصادرات هذا العام لتصل إلى ٣,٨ مليار دولار، بزيادة قدرها ٣٥٪.

تعزيز تنافسية القطاع الطبي ودوره في زيادة الصادرات

يُعد قطاع الصناعات الطبية والدوائية من أكثر القطاعات العالية حيوية ونموًا، إذ يشمل مجالات متنوعة تمتد من الأدوية والأجهزة الطبية إلى الرعاية الصحية والصحة الرقمية. وتشير التقديرات إلى أن سوق الأدوية العالمي من المتوقع أن ينمو بمعدل سنوي مركب يبلغ نحو ٧,٢٪ خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٨ ليصل إلى نحو ٢,٢٨ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٨. وتستحوذ الولايات المتحدة على نصف حجم هذا السوق تقريبًا، مع توقعات بزيادة قيمته إلى ١,١٥ تريليون دولار بفضل الاستثمارات الضخمة في البحث والتطوير، بينما سيبلغ السوق الأوروبي نحو ٣٣٧ مليار دولار مدعومًا بالابتكارات الدوائية. ورغم أن الأدوية المبتكرة تمثل الشريحة الأقل من حيث الكمية إلا أنها تحقق الجزء الأكبر من الإيرادات، في حين تستحوذ الأدوية الجنيصة على ٩٠٪ من الوصفات الطبية لكنها لا تتجاوز ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق بسبب انخفاض أسعارها.

وفي هذا السياق، تحتل مصر موقعًا بارزًا في سوق الصناعات الطبية بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا نظرًا لتمييز منتجاتها بجودة وفعالية تنافسية. وقد شهدت صادراتها من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت من نحو ٣٠١,٤ مليون دولار في ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى ٧٩٨,٥ مليون دولار بنهاية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، محققة معدل زيادة بلغ ١٦٤,٦٪. ومع ذلك، ما زالت هناك تحديات تواجه المصدرين، أبرزها طول فترة التأسيس اللازمة التي قد تمتد ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات وتشمل الحصول على التراخيص المحلية والشهادات الدولية.

شكل ٢٠ صادرات مصر من الأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة (مليون دولار)



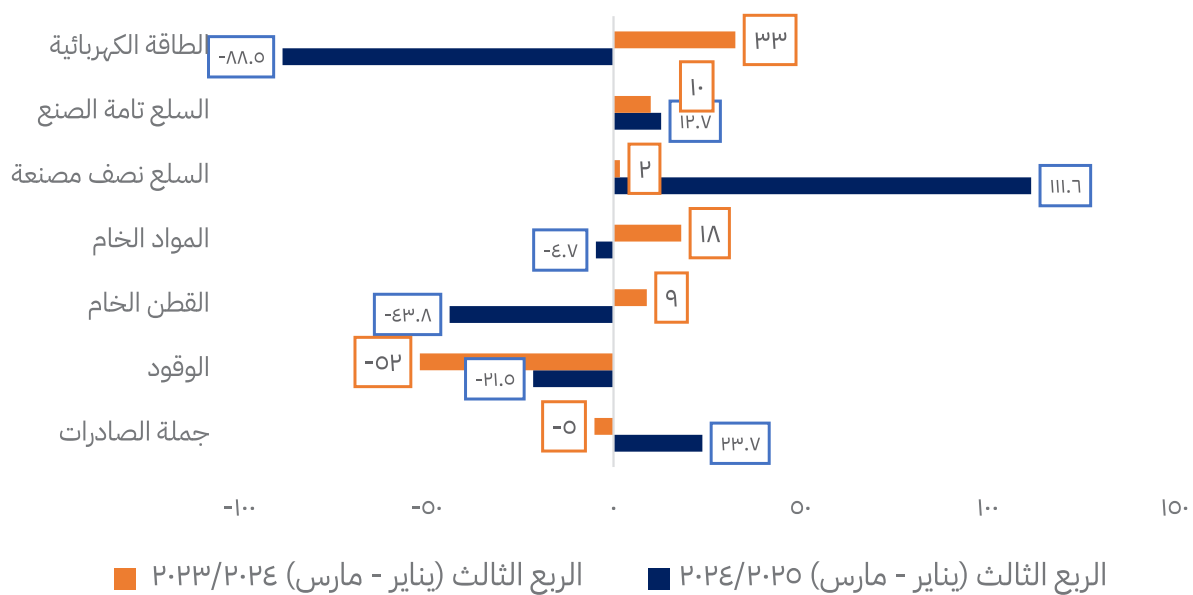
المصدر: البنك المركزي المصري

وتسعى الدولة إلى رفع صادرات الصناعات الطبية لتبلغ ٣ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما يتطلب تطبيق حزمة من السياسات لدعم القطاع. تشمل هذه السياسات اعتماد آلية تسعير مرنة تأخذ في الاعتبار تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم، وأسعار الفائدة لضمان عدالة واستقرار التسعير. كما يتطلب الأمر إنشاء وحدة مستقلة ذات صلاحيات تنفيذية داخل هيئة الدواء المصرية لتسريع إجراءات التسجيل والتفتيش والتحليل واعتماد الدراسات وإصدار الشهادات، بما يساهم في تذليل العقبات أمام الشركات المصدرة. ومن بين الحوافز المقترحة أيضًا تقديم إعفاءات وتسهيلات ضريبية وتمويلية للشركات التي تلتزم بعقود طويلة الأمد لتوطين الإنتاج، ومنح ميزة سعرية للمنتجات المصنعة بالمواد الفعالة المحلية، إلى جانب تسهيلات جمركية على مدخلات الإنتاج والمعدات. كما يمثل توقيع اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع أسواق رئيسية مثل الجزائر والسعودية والإمارات والعراق ونيجيريا وإثيوبيا خطوة جوهرية لفتح أسواق جديدة وتعزيز النفاذ المستدام للمنتجات المصرية.

المصدر: دراسة المجلس الاستشاري لتنمية الصادرات التابع لرئاسة الوزراء

وبالتزامن مع النمو المُحقق في قطاع الصناعات التحويلية، شهدت الصادرات المصرية لكل من السلع نصف المصنعة، السلع تامة الصنع، المواد الخام، الوقود نمواً خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ وفقاً لبيانات التجارة الخارجية من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. فعلى سبيل المثال، ارتفعت الصادرات المصرية خلال هذا الربع إلى نحو ١٣,٦ مليار دولار، مقارنة بنحو ١١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق، مدفوعة بتحسين في الطلب الخارجي وزيادة في الصادرات غير البترولية، التي مثلت نحو ٨٨٪ من إجمالي الصادرات بنهاية عام ٢٠٢٤. هذا النمو يعكس نجاح الجهود المبذولة لتعزيز القيمة المضافة في السلع المصرية، خاصة في القطاعات الصناعية الواعدة مثل الملابس الجاهزة والمنتجات الهندسية.

شكل ٢١ معدل نمو الصادرات المصرية وفقاً لدرجة التصنيع - خلال الربع الثالث ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (%)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

هيكل الصادرات، وفي مقدمتها المنتجات الكيماوية والأسمدة، ومواد البناء، والصناعات الغذائية، والسلع الهندسية والإلكترونية، حيث شكلت مجتمعة الركيزة الأساسية للنمو. كما واصلت الحاصلات الزراعية مسارها التصاعدي، لترتفع من ٢,٦٥ مليار دولار إلى ٤,٦٦ مليار دولار، بما يعكس تعاظم أهميتها كمصدر للعملة الأجنبية وكأداة لدعم الأمن الغذائي الإقليمي. وفي المقابل، اتسمت صادرات بعض القطاعات الأخرى مثل الجلود والمفروشات والسلع اليدوية بالتذبذب، وهو ما قد يرتبط بتغيرات الطلب الخارجي أو بتحديات تنافسية هيكلية (شكل ٢٢).

هيكل التبادل التجاري غير البترولي بين مصر ودول العالم خلال الفترة ٢٠٢٤-٢٠٢٠ وفقاً لبيانات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

١. تطور التبادل التجاري بين مصر والعالم

سجلت الصادرات المصرية غير البترولية تطوراً لافتاً، سواء من حيث القيمة الإجمالية أو من حيث هيكل القطاعات والوجهات الجغرافية، وهو ما يعكس تحسن القدرة التصديرية للاقتصاد المصري وتنامي دوره في سلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وجاءت هذه الزيادة مدفوعة بشكل رئيسي بالأداء القوي لعدد من القطاعات ذات الوزن النسبي الكبير في

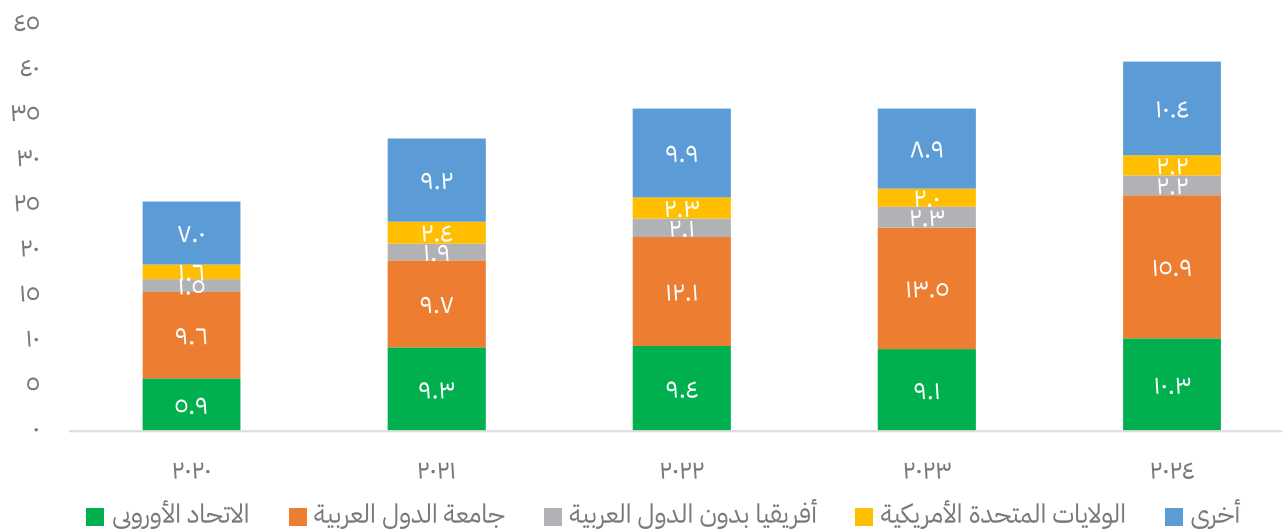
شكل ٢٢ هيكل الصادرات بحسب تصنيف الجالس السلعية (بالمليون دولار)



المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

أما على المستوى الجغرافي (شكل ٢٣)، فيظهر توزيع الصادرات أن الأسواق الإقليمية القريبة لا تزال تمثل المكوّن الرئيسي لهيكل التجارة الخارجية المصرية. فقد حافظت الدول العربية على موقعها كأكبر شريك تصديري لمصر، حيث ارتفعت الصادرات إليها بنسبة ٦٦٪ خلال الفترة لتبلغ نحو ١٥,٩ مليار دولار عام ٢٠٢٤، مدفوعة بروابط تجارية وثيقة وتكامل سوقي مدعوم باتفاقيات إقليمية (مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى).

شكل ٢٣ التوزيع الجغرافي للصادرات (بمليار دولار)



المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

فقد استقرت صادرات مصر إليها ضمن نطاق محدود نسبياً (١,٦-٢,٤ مليار دولار)، بما يعكس وجود علاقات تجارية مستقرة ولكن دون توسع جوهري. وعلى الجانب الآخر، تبقى الأسواق الأفريقية جنوب الصحراء ذات وزن نسبي ضعيف في هيكل الصادرات (نحو ٢,٢

ويأتي الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، إذ ارتفعت الصادرات المصرية إليه من ٥,٩ مليار دولار إلى ١٠,٣ مليار دولار، وهو ما يعكس استفادة متزايدة من اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية، لاسيما في قطاعات مواد البناء والكيماويات. أما الولايات المتحدة الأمريكية

استيراد الحبوب والسلع الغذائية الأساسية لتلبية الطلب المحلي. وعلى النقيض، تراجعت واردات بعض القطاعات مثل المفروشات والملابس الجاهزة والسلع اليدوية إلى مستويات هامشية، بما يعكس قدرة نسبية على تلبية هذه الاحتياجات من الإنتاج المحلي. أما الصناعات الطبية فقد شهدت نموًا متقاربًا؛ إذ ارتفعت بشكل حاد خلال ٢٠٢٠ بفعل جائحة كورونا، ثم أخذت مسارًا انحداريًا مع تراجع الطلب الخارجي وزيادة الإنتاج المحلي للمستلزمات الطبية.

وعلى الصعيد الجغرافي (شكل ٢٥)، يُظهر توزيع الواردات المصرية اعتمادًا كبيرًا على عدد محدود من الشركاء الرئيسيين. فقد ظل الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للواردات المصرية، بقيمة بلغت ١٨,٤ مليار دولار في ٢٠٢٤ رغم تراجعها عن ذروتها في ٢٠٢١، ما يعكس استمرار الاعتماد على السلع الأوروبية وخاصة المعدات والمواد الخام. وتأتي الصين في المرتبة الثانية، حيث ارتفعت صادراتها إلى السوق المصري من ١٢,١ مليار دولار إلى ١٥,٤ مليار دولار، مؤكدة مكانتها كمصدر رئيسي للسلع المصنعة والإلكترونية. كما احتلت الدول العربية موقعًا مهمًا في هيكل الواردات رغم تراجع قيمتها من ٨,٧ مليار دولار في ٢٠٢٢ إلى ٦,٨ مليار دولار في ٢٠٢٤، في حين حافظت الولايات المتحدة الأمريكية على مستويات مستقرة نسبيًا (بين ٤,٧ و ٦,٣ مليار دولار). أما إفريقيا جنوب الصحراء فقد ظلت حصتها محدودة للغاية (أقل من ٢ مليار دولار سنويًا)، ما يكشف عن فرص غير مستغلة يمكن تفعيلها في ضوء اتفاقيات التجارة الأفريقية.

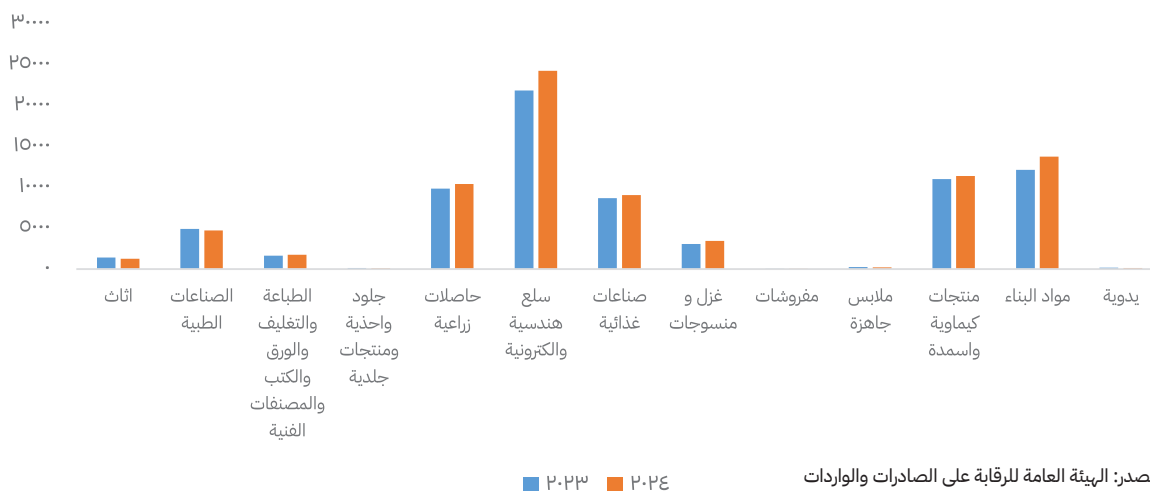
مليار دولار في ٢٠٢٤)، رغم ما توفره اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) من فرص للنمو المستقبلي، وهو ما يبرز فجوة بين الإمكانيات والواقع الراهن.

إجمالًا، تعكس هذه التطورات اتجاهًا نحو تعزيز التنوع القطاعي للصادرات مع تركّز جغرافي ملحوظ في الأسواق الإقليمية التقليدية (العربية والأوروبية)، مقابل ضعف الاختراق في الأسواق الأفريقية والآسيوية. وبالرغم من التحسن النسبي في الصادرات، فإن تحقيق تحول هيكلي مستدام في التجارة الخارجية يتطلب سياسات أكثر فاعلية لتعزيز تنافسية القطاعات الصناعية، وتوسيع قاعدة المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، مع استغلال الفرص غير المستغلة في الأسواق الأفريقية والأسواق الناشئة.

هيكل الواردات بحسب تصنيف المجالس التصديرية

يكشف هيكل الواردات عن هيمنة السلع الهندسية والإلكترونية التي استحوذت على النصيب الأكبر من فاتورة الاستيراد، بقيمة تجاوزت ٢٤ مليار دولار في ٢٠٢٤ (شكل ٢٤)، ما يعكس اعتمادًا هيكليًا على استيراد الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية والإلكترونية لتلبية احتياجات الإنتاج. وإلى جانبها، تأتي المنتجات الكيماوية والأسمدة ومواد البناء كشرائح رئيسية من الواردات، نظرًا لكونها مواد خام ووسيلة تدخل في صناعات محلية متعددة. كما تحظى الحاصلات الزراعية بمركز متقدم ضمن الواردات، حيث تراوحت بين ٩ و ١٢ مليار دولار سنويًا خلال الفترة، في ظل اعتماد كبير على

شكل ٢٤ هيكل الواردات بحسب تصنيف المجالس السلعية (بالمليون دولار)

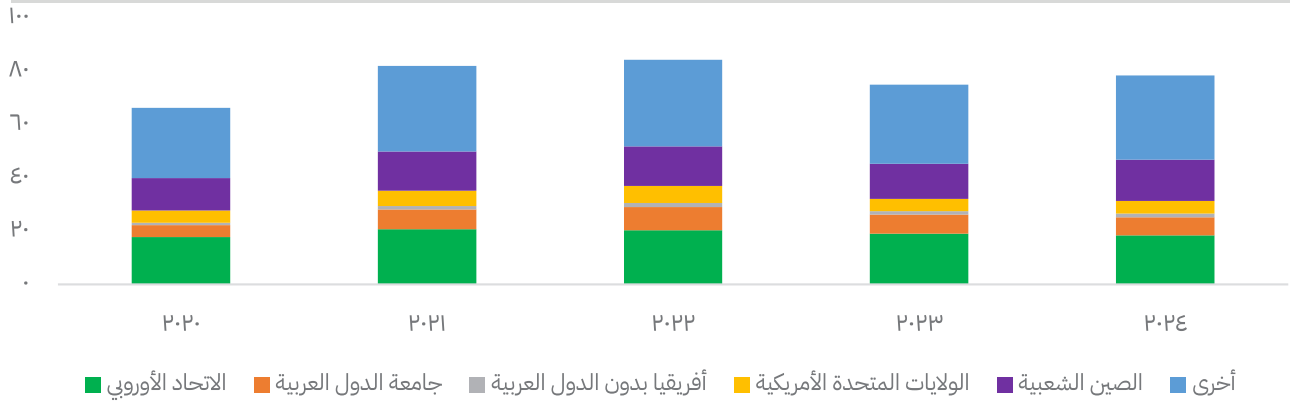


المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

مع الأسواق الإقليمية والأفريقية لتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على عدد محدود من الموردين. وتبرز ضمن أهم الدول المصدرة لمصر كل من: الصين، روسيا، الولايات المتحدة، ألمانيا، البرازيل، الهند، تركيا، إيطاليا، أوكرانيا، السعودية، الإمارات، بريطانيا، فرنسا، إندونيسيا، إسبانيا، كوريا الجنوبية، السويد، وبلجيكا.

بوجه عام، تعكس هذه الاتجاهات أن هيكل الواردات المصرية متنوع نسبياً لكنه شديد التركيز على السلع الرأسمالية والوسيطة، وهو ما يبرز التبعية لمدخلات الإنتاج المستوردة كعنصر أساسي في الاقتصاد. كما يتضح أن الاتحاد الأوروبي والصين يمثلان معاً نحو ٤٣٪ من إجمالي الواردات، وهو ما يستدعي تعزيز سياسات تنويع مصادر الاستيراد وتوسيع الشراكات

شكل ٢٥ التوزيع الجغرافي للواردات (مليار دولار)



المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

٦. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والاستراتيجية الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية

تستند الدراسة على ٥ ركائز تساهم في تحسين القدرة التنافسية للتصنيع والتصدير ومن أهمها توفير بيئة داعمة للأعمال والشركات، تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية، الحصول على أراضي جيدة الموقع مجهزة بالخدمات، توفر المهارات والتكنولوجيا، وتوفير التمويل.

في إطار جهود تحقيق مستهدفات «رؤية مصر ٢٠٣٠»، تقوم الحكومة المصرية بإعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والاستراتيجية الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية، بهدف بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة والإنطلاق نحو منظومة تجارية مفتوحة وأكثر تنافسية واستدامة.

وتسعى الاستراتيجيةتين إلى ترسيخ مكانة مصر كمركز إقليمي للتصنيع المستدام والمرن، والتجارة الدولية، والتصدير إلى مختلف الأسواق العالمية، من خلال حسن استغلال الموارد المتاحة، وتعزيز الابتكار، ودعم التحول التكنولوجي الصناعي.

وقد تم إعداد دراسة بالتعاون مع شركاء التنمية لعمل تحليلات قطاعية وعابرة للقطاعات الصناعية والتجارية وتحديد فرص النمو وأولويات الإصلاح. وقد شمل تطوير الدراسة مشاورات موسعة مع أكثر من ٤٠ جهة حكومية و٢٠٠ كيان من القطاع الخاص.





١. الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

واستكمالاً لعمل البنك الدولي، تواصل وزارة الصناعة، من خلال مركز تحديث الصناعة، إعداد الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، التي تستهدف تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى واقع عملي ملموس يقود إلى النمو الصناعي وزيادة الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص كشريك أساسي في الأنشطة الصناعية. وتأتي هذه الجهود في إطار دعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، ودفع بناء اقتصاد صناعي تنافسي ومستدام قائم على الابتكار والتكنولوجيا والمعرفة.

يتم إعداد الاستراتيجية من خلال مراجعة دراسات قطاعية معمقة وأوراق العمل والاستراتيجيات التي تم إصدارها عن طريق الوزارات والهيئات والجهات التنموية ومجتمع الأعمال خلال الفترات السابقة والتي كان أهمها: رؤية مصر ٢٠٣٠، برنامج عمل الحكومة، وثيقة الإصلاحات الهيكلية المقترحة من اتحاد الصناعات المصرية، تقرير لجنة مصر تستطيع بالصناعة، ملف تعميق التصنيع المحلي الذي أطلقه معهد التخطيط العربي، دراسات المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الهيدروجين الأخضر، استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر، الثروة الصناعية الرابعة والتطور الرقمي، الطاقة والطاقة الجديدة والمتجددة، توطيد صناعة السيارات، دراسة البنك الدولي، والاستراتيجيات القطاعية التي أعدت من قبل البنك الدولي والوكالة الألمانية للتنمية ومنظمة اليونيدو، ومخرجات مؤتمر المناخ COP27.

ركزت دراسة البنك الدولي على العناصر التي تتمتع الدولة المصرية بميزة تنافسية فيها من حيث الجودة، والسعر، والحجم، والسرعة، ومنها تحديد الإجراءات التي تستهدف تحسين القدرة التنافسية للمنتجات المصنعة محلياً وزيادة استخدام المكون المحلي/زيادة القدرة على التصدير، وتعزيز بيئة الأعمال وريادة الأعمال، وحركة التجارة، وتوفير الأراضي، وبناء المهارات، وجذب رؤوس الأموال. بالإضافة إلى إمكانية الاستفادة من أنشطة شركات الاستثمار المحلية والأجنبية الكبرى التي تتمتع بقنوات مبيعات قوية ومستقرة.

وتشمل الأهداف الرئيسية للدراسة الآتي:

- تحسين مناخ الأعمال وتعزيز التنافسية عبر تعديل التشريعات وتبسيط الإجراءات وتسريع تقديم الخدمات.
- تعزيز الاتصال بالأسواق وسلاسل القيمة من خلال تطوير البنية التحتية التجارية وربط الأنشطة الصناعية بالأسواق الإقليمية والدولية.
- تسهيل الحصول على مصادر التمويل المستدامة عبر تقديم حلول مالية مبتكرة لتمويل التوسعات الصناعية.
- تنمية المهارات وتوطين التكنولوجيا المتقدمة عبر تطوير منظومات التدريب الصناعي وتشجيع الابتكار.
- توفير أراضٍ صناعية متكاملة من خلال تطوير وإدارة المناطق الصناعية ودعم الجاهزية للاستثمار.

وهو أحد البرامج الحكومية المحورية التي تستهدف تعزيز تنافسية الصناعة الوطنية، وتحسين جودة المنتجات المحلية، وتوفير بدائل محلية للمنتجات المستوردة. ويسعى البرنامج إلى دعم الصناعة المصرية من خلال تعميق التصنيع المحلي لمستلزمات الإنتاج والصناعات الغذائية، وبناء قاعدة صناعية قوية تضم موزعين محليين مؤهلين.

كما حددت الاستراتيجية حزمة من المكنات الداعمة لهذا التوجه، تشمل: توسيع قاعدة الصناعات الثقيلة، وعلى رأسها صناعة الآلات والمعدات؛ وإثراء سلاسل القيمة المحلية عبر إضافة حلقات تزويد الصناعات بالخامات والسلع الوسيطة؛ وزيادة الإسهام المحلي في التصميمات الصناعية والابتكار من خلال التطوير التكنولوجي؛ وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متينة؛ فضلاً عن إعادة هيكلة القطاع الصناعي بما يتماشى مع متطلبات التصنيع الأخضر ومبادئ الاقتصاد الدائري.

القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي

ومن خلال الأهداف والمكنات السابقة تم تحديد القطاعات المؤهلة لتعميق التصنيع المحلي، وفقاً لمجموعة من المعايير الأساسية، وهي تنقسم إلى ثلاث مجموعات:

- ١- **مجموعة الصناعات الاستراتيجية:** الصناعات الغذائية، الأدوية، الكيماوية، الهندسية.
- ٢- **مجموعة الصناعات الهامة:** الأجهزة الطبية، الغزل والنسيج، مواد البناء، الأخشاب.
- ٣- **مجموعة الصناعات المستقبلية:** البرمجيات، السيارات الكهربائية، البطاريات، الوقود الأخضر والصناعات الخضراء.

الخطة التنفيذية

واستكمالاً لوضع أسس الاستراتيجية الوطنية، تم تصميم خطة تنفيذية متكاملة بهدف تحويل الرؤية الاستراتيجية إلى واقع عملي ملموس يقود إلى تعزيز النمو الصناعي وزيادة الصادرات وتحقيق التنمية المستدامة.

وترتكز الاستراتيجية على تعميق التصنيع المحلي، وزيادة القيمة المضافة للصادرات، وتعزيز اندماج مصر في سلاسل القيمة العالمية، ومعالجة التحديات القائمة في قدرات الصناعة والتجارة المصرية مثل ضعف الإنتاجية وهيمنة القطاعات غير القابلة للتبادل التجاري، جذب الاستثمارات بقطاع الصناعة، ورفع نسبة المكون المحلي في عمليات التصنيع، وتحسين تخصيص واستغلال الأراضي وتعزيز الصادرات وتيسير عمليات التجارة، تطوير المرافق الصناعية والبنية التحتية، بما يعزز تنافسية وجودة المنتجات المصرية في الأسواق الدولية وذلك من خلال مجموعة من السياسات المتكاملة.

ممكنات تنمية الصناعة

لتحقيق تلك الأهداف، تركز الاستراتيجية على ٧ ممكنات رئيسة لتنمية الصناعة وهم:

- تهئية مناخ الأعمال ليكون أكثر تنافسية وجذباً للاستثمار الصناعي
- تطوير وتحديث بيئة الأعمال الصناعية لتصبح أسرع وأكثر مرونة وأقل تكلفة
- توفير وتنويع مصادر التمويل بتكلفة تنافسية دولياً للتوسعات الاستثمارية الصناعية وتمويل التجارة
- تطوير وتحديث منظومة التجارة والنظومات الداعمة لتصبح أسرع وأكثر مرونة وأقل تكلفة
- توفير العمالة المدربة ذات الكفاءة العالية والمتخصصة والمؤهلة للتعامل مع تكنولوجيا التصنيع المتطورة
- تمكين الربط بين الصناعة والمراكز البحثية والأكاديمية لتعزيز الابتكار الصناعي والتطوير
- توفير الدعم الفني والتقني لقطاع الصناعة لرفع تنافسيته للتصنيع من أجل التصدير

ممكنات تعميق التصنيع المحلي

ومن أبرز أهداف الاستراتيجية تعميق التصنيع المحلي،



الأخرى، ولا سيما من خلال مواءمتها مع استراتيجية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بما يضمن توجيه الاستثمارات الجديدة نحو القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

المستهدفات الكمية للاستراتيجية

تهدف الاستراتيجية إلى رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، رفع مساهمة الاقتصاد الأخضر في الناتج المحلي الإجمالي، خلق فرص عمل منتجة، تقديم الدعم الفني للمصانع الصغيرة ودمجها في الاقتصاد الرسمي، حل مشاكل المصانع المتعثرة والمتوقفة عن الإنتاج، بما يرسخ مسار التنمية الشاملة والمستدامة. وفي هذا الإطار، تتكامل الصناعة مع التجارة الخارجية كركيزتين أساسيتين لتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تسهمان في زيادة الإنتاج المحلي، وتوفير النقد الأجنبي، وخلق فرص العمل، وتحسين ميزان المدفوعات. وتسعى الحكومة إلى تعزيز التجارة الخارجية عبر تطوير البنية التحتية، وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع الاستثمار، وتوفير برامج تدريبية للمصدرين. كما وضعت استراتيجية تنمية الصناعة مستهدفات محددة للصادرات السلعية تشمل صناعات مواد البناء، والصناعات الغذائية، والصناعات الهندسية، والملابس الجاهزة، وصناعة الأثاث، والجلود وغيرها، وذلك استناداً إلى منهجية متكاملة أعدتها

تتضمن الاستراتيجية مجموعة من الإجراءات التنفيذية الإصلاحية مصنفة وفقاً لمصفوفة شمولية ومقسمة على ثلاث مراحل متداخلة للإصلاح وليست متعاقبة، ويتم تنفيذها على أربعة مسارات رئيسية، تشمل: الإصلاح التشريعي، والإصلاح الإجرائي، والإصلاح المؤسسي، والإصلاح التنفيذي.

وفي المرحلة التمهيدية، تم تحديد ١٦ قرارًا رئيسياً على مستوى الحكومة المصرية بهدف إحداث دفعة فورية في بيئة الأعمال الصناعية، أبرزها إنشاء المجلس الأعلى للصناعة، إطلاق صندوق تحفيز الصناعة، تسهيل تمويل المصانع، تبسيط التراخيص الصناعية، توفير مستلزمات الإنتاج، وتحفيز الصادرات عبر إعادة هيكلة برامج المساندة التصديرية.

وتعتمد الخطة التنفيذية على مصفوفة للإصلاحات، كما خصصت الخطة التنفيذية أكثر من ٣٧ برنامجاً إصلاحياً يغطي ١٣١ إجراءً عملياً، يتم تنفيذهم تدريجياً خلال المراحل المختلفة، مع إعطاء أولوية للإصلاحات التي تزيل معوقات النمو وتعزز بيئة الأعمال في المرحلة الأولى، تليها إصلاحات تمكينية تسرع وتيرة النمو الصناعي في المرحلة الثانية، ثم إصلاحات تضمن استدامة هذا النمو وتحوله إلى نموذج صناعي متطور ومتسق مع المعايير البيئية العالمية في المرحلة الأخيرة.

كما تميزت الخطة بتكاملها مع الجهود الوطنية

وفي إطار توجه الدولة لجعل القطاع الصناعي قاطرة للنمو الاقتصادي والانتاجية والتشغيل، ضمن رؤية متكاملة تركز على توطين الصناعة، التحول الرقمي، والربط بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ضوء الجهود نحو تعزيز البيئة التمكينية للصناعة من خلال التنسيق المؤسسي، تسريع الإجراءات، وتوفير أدوات تمويلية عملية، تم تشكيل المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧ لسنة ٢٠٢٤، برئاسة نائب رئيس الوزراء للتنمية الصناعية وعضوية عدد من الوزارات والجهات المعنية، بهدف متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية، بما يعكس التوجه نحو التكامل المؤسسي والتنسيق الفعال في تنفيذ أولويات الدولة الصناعية.

وفي إطار تنفيذ الخطة العاجلة والمحاور المشار إليها، تتولى المجموعة الوزارية وضع حلول جذرية وعاجلة للتحديات التي تواجه الصناعة والمستثمرين الصناعيين. ومنذ تشكيلها، تم عقد أكثر من ٢٩ اجتماعاً انتهت إلى مجموعة من التوصيات، الإجراءات والإصلاحات الهامة كما هو موضح في جزء الإصلاحات الهيكلية.

في ضوء ما سبق، تقوم الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية على رؤية شاملة تهدف إلى بناء قاعدة صناعية قوية قادرة على المنافسة محلياً ودولياً، من خلال التركيز على الصناعات الواعدة التي تُسهم في تعميق التصنيع المحلي وتعزيز الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات. وقد اعتمدت الاستراتيجية في صياغتها على مجموعة من المرتكزات الرئيسية، في مقدمتها تحليل حجم الناتج الصناعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بعدد من الدول، ودراسة مساهمة الصادرات الصناعية في هيكل الصادرات المصرية، إضافة إلى مراجعة السياسات والأولويات الوطنية المرتبطة بترشيد استخدام الطاقة، وجذب الاستثمارات، ودعم الشركات الكبرى بالتوازي مع تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

كما راعت الاستراتيجية مقومات الصناعة في مصر مثل توافر البنية التحتية المتطورة، والموارد التعدينية

وزارة الصناعة تقوم على تحديد القطاعات الواعدة والأسواق التصديرية ذات الأولوية ومعدلات النمو المستهدفة، وصولاً إلى رفع قيمة الصادرات إلى نحو ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة

وتم إطلاق الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة بعد تصديق رئيس الجمهورية عليها في أغسطس ٢٠٢٤ والتي تحتوي على ٧ محاور رئيسية، تقوم وزارة الصناعة حالياً بتنفيذهم وهم:

- زيادة القاعدة الصناعية بغرض تعميق التصنيع المحلي والتركيز على الصناعات التي تتوافر لدي مصر ميزة تنافسية بتوافر المواد الخام
- زيادة عدد المصانع بغرض التصدير.
- دعم إعادة تشغيل المصانع المتوقفة أو المغلقة ومساعدة المصانع المتعثرة.
- تحسين جودة المنتجات المحلية للتنافس في السوق المحلية وزيادة الصادرات إلى السوق العالمية.
- مواكبة التوجهات الحديثة في الصناعة، التحول الرقمي، والتوسع في الصناعات الخضراء.
- التوظيف من أجل الإنتاج وزيادة فرص العمل للحد من البطالة ورفع مستوى معيشة الأسر المصرية.
- التركيز على تدريب وتأهيل الموارد البشرية والعمالة الفنية.

وتجدر الإشارة إلى وجود تكامل واضح بين المحاور التي تضمنتها الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة المصرية، التي أعدتها وزارة الصناعة، وبين استراتيجية التنمية الصناعية وتعزيز التجارة التي وضعها البنك الدولي بالتنسيق مع الجهات الوطنية. ويؤكد هذا التكامل اتفاق الأهداف في كلا الاستراتيجيتين، لاسيما فيما يتعلق بجذب الاستثمارات في قطاع الصناعة، وزيادة نسبة المكوّن المحلي في التصنيع، وتحسين تخصيص واستغلال الأراضي الصناعية، وتعزيز الصادرات وتيسير التجارة، بما يسهم في رفع تنافسية وجودة المنتجات المصرية في الأسواق الدولية.

يضم مجموعة من الوحدات الإنتاجية أو الورش الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تعمل في نطاق جغرافي واحد أو في قطاعات صناعية مستهدفة، بما يتيح تحقيق التكامل الإنتاجي ورفع كفاءة سلاسل القيمة. وقد أسهم هذا الجهد في إتاحة قاعدة بيانات دقيقة تعزز قدرة الدولة على توجيه الاستثمارات وفق المزايا النسبية لكل محافظة، ودعم التخطيط الصناعي على المستويين القومي والإقليمي، إلى جانب توفير خريطة استرشادية للمستثمرين المحليين والأجانب لاقتناص فرص النمو والتوسع في الصناعات الواعدة.

محاور الربط بين مصر ودول الجوار الأفريقية

تعكس الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصناعة التزام مصر بتعزيز ترابطها الاقتصادي واللوجستي مع محيطها الإفريقي، كجزء من رؤيتها لبناء اقتصاد صناعي أكثر انفتاحًا وتكاملاً مع الأسواق الإقليمية.

في هذا الإطار، تضع الاستراتيجية أولوية لتطوير محاور الربط مع الدول الإفريقية المجاورة، باعتبارها أدوات رئيسية لدعم التكامل الاقتصادي وتعزيز سلاسل القيمة الإقليمية، وتستهدف هذه المحاور ربط مصر بتجمعات اقتصادية إفريقية كبرى، عبر ممرات تجارية وملاحية برية استراتيجية.

وتخدم هذه المحاور أهدافاً مزدوجة أولها تسهيل تدفقات التجارة البينية الإفريقية عبر خفض

والزراعية، والعمالة المؤهلة، مع الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تركيا والمغرب والهند وفيتنام. وانطلاقاً من هذه الأسس والمعايير، تم تحديد (٢٨) صناعة وفرصة استثمارية واحدة وفق معايير رئيسية تشمل توافر المواد الخام وتكنولوجيات الإنتاج، تحقيق قيمة مضافة مرتفعة، خفض استهلاك الطاقة، وكثافة العمالة. ولتعزيز الشفافية

وجذب المستثمرين، تم



إعداد ملف تفصيلي متكامل - متاح عبر QR Code - يوضح أولويات الصناعات وممكنات وحوافز الاستثمار في مصر، واستعراض كل فرصة استثمارية على حدة.

وفي ضوء التحولات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي، تضع الاستراتيجية نصب أعينها الصناعات المستقبلية غير كثيفة استهلاك الطاقة، باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق النمو المستدام وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري في المرحلة المقبلة.

وفي إطار تعزيز التخطيط الإقليمي وجذب استثمارات القطاع الخاص، قامت وزارة الصناعة بإعداد خريطة شاملة للتجمعات الصناعية والحرفية على مستوى الجمهورية، مقسمة وفق المحافظات، مع إبراز أهم الحاصلات الزراعية والخامات التعدينية المتوفرة في كل منطقة وهو ما تم تناوله في الفصل الخامس بالتفصيل. ويُقصد بالتجمع الصناعي كياناً اقتصادياً

الصناعات المستقبلية (غير كثيفة استهلاك الطاقة)



السيارات
الكهربائية
والصناعات
المغذية لها



أجهزة الاتصال
والشبكات والأنظمة
الداعمة لها



الأجهزة
الطبية



الأجهزة والمعدات
الزراعية العادية
والذاتية



الهندسة الجينية
والأمصال



الطابعات ثلاثية
الأبعاد



الروبوتات
الصناعية



الطاقة الجديدة
والمتجددة
والصناعات
المغذية لها



الأنظمة الذكية
والامثلة للصناعة
والمنزل الذكية



النسيج التقني
Technical
Textile



الروبوتات
الخاصة
بالرعاية
الصحية
والاجتماعية



الطائرات
بدون طيار



خطوط التعبئة
وال تغليف



الطائرات
الكهربائية
وأنظمتها
الداعمة

من خلال هذا التوجه، تسعى مصر إلى تحويل موقعها الجغرافي إلى رافعة استراتيجية للنمو الصناعي والتجاري، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وفي ذات الوقت يعزز الدور المصري في دفع برنامج التكامل الاقتصادي الإفريقي.

التكاليف اللوجستية وتقصير الزمن اللازم لوصول السلع إلى الأسواق، وثانيها ربط الأنشطة الصناعية المصرية بأسواق استهلاكية وإنتاجية جديدة، مما يعزز فرص النمو للصناعات المصرية ويضاعف قدرة مصر التصديرية.



دروس مستفادة من التجارب الدولية في تنمية الصناعة

بالنظر إلى التجارب الدولية، يتضح أن نجاح الدول في تنمية وتطوير قطاعاتها الصناعية اعتمد على إطلاق مبادرات قومية طويلة المدى تركز على أهداف واضحة مثل رفع مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي وتوليد فرص عمل مستدامة. ففي الهند، جاءت المبادرات الصناعية لتعزيز النمو الصناعي وربطه بالابتكار، بينما تبنت تركيا استراتيجية شاملة للصناعة تركز على تطوير سلاسل القيمة والتوسع في الصناعات التكنولوجية، واعتمدت المغرب على خطة تسريع التنمية الصناعية التي نجحت في تحويل الصناعة إلى رافعة للنمو والتشغيل.

كما برزت أهمية تطوير البنية التحتية الصناعية عبر إنشاء مناطق صناعية متكاملة ومدن ذكية تدعم الإنتاجية وتوفير بيئة أعمال متطورة، حيث أطلقت الهند مشروعات الممرات الصناعية والمدن الذكية، فيما أنشأت المغرب أكثر من خمسين تجمعًا صناعيًا ومناطق صناعية متكاملة، وعملت تركيا على تطوير مجمعات صناعية قادرة على استيعاب الاستثمارات الجديدة. وعلى المستوى المالي، ركزت هذه الدول على إنشاء صناديق ومؤسسات داعمة لتوفير التمويل للصناعات ذات الأولوية، مثل صندوق التنمية الصناعية في المغرب، ونظام القروض الميسرة والدعم التمويلي للشركات في تركيا.

وتشير التجارب كذلك إلى دور تشجيع اندماج الصناعات في سلاسل القيمة العالمية خاصة في القطاعات الواعدة مثل السيارات والطيران والإلكترونيات والنسيج، إلى جانب التحول نحو الصناعات التكنولوجية والابتكار في مجالات الإلكترونيات، أشباه الموصلات، الطاقة المتجددة، والصناعات الرقمية. كما أثبتت التجارب أن تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي يمثل شرطًا أساسيًا لتطوير الصناعة، سواء عبر ضبط التضخم كما في المغرب، أو توحيد ضريبة السلع والخدمات كما فعلت الهند في ٢٠١٧، أو تحسين بيئة ممارسة الأعمال كما في تركيا. وأخيرًا، لعبت الحوافز المالية والضريبية دورًا حيويًا في جذب الاستثمارات، مثل نظام الحوافز المرتبطة بالإنتاج في الهند، والحوافز الضريبية والمناطق الحرة في المغرب، وحزم الدعم الجمركي والضريبي في تركيا، إضافة إلى بناء القدرات البشرية وتطوير المهارات وربطها بخدمات لوجستية ومنافذ تصديرية متكاملة كما أظهرت تجربة فيتنام والهند والمغرب.

٢. وثيقة السياسة التجارية لمصر

انتهت وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية من إعداد **وثيقة السياسة التجارية لمصر** كخطوة استراتيجية تستجيب للتحولات المتسارعة في النظام التجاري العالمي، بما في ذلك تصاعد النزعة الحمائية واضطراب سلاسل الإمداد. وقد تم وضع هذه الوثيقة كإطار استرشادي يحدد التوجهات الكبرى للتجارة الخارجية، من خلال ربط السياسات التجارية بالسياسات المالية والنقدية والاستثمارية والصناعية، بما يضمن تكاملًا مؤسسيًا يدعم أهداف التنمية الشاملة. ويؤسس لمرحلة لاحقة يتم خلالها صياغة استراتيجية وطنية متكاملة ببرامج تنفيذية وتوجهات قطاعية وأطر زمنية واضحة، تراعي خصوصية الاقتصاد المصري ومكانته الإقليمية والدولية.

وتركز هذه السياسة على معالجة التحديات التي

تواجه القطاعات التصديرية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية في زيادة النفاذ إلى الأسواق، وتوسيع نطاق الصادرات السلعية والخدمات عالية القيمة، وتعظيم القيمة المضافة للمنتجات والخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية. وبهذا الدمج بين السياسة التجارية والاستراتيجيات القطاعية، يتم وضع إطار متكامل للحوافز والإصلاحات التي تدعم النشاط الإنتاجي والتصدير في القطاعات ذات الميزة النسبية.

العناصر الرئيسية وآليات تنفيذ السياسة التجارية الجديدة

تركز السياسة التجارية الجديدة على الربط بين الاستثمار والتجارة كمدخل رئيسي لمعالجة عجز الميزان التجاري، عبر توجيه النشاط الاقتصادي نحو التصدير، وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية، مع تحقيق التوازن بين الانفتاح على

وفي إطار آليات التنسيق المؤسسي، اعتمدت السياسة على مقاربة شاملة تقوم على تعزيز التنسيق المؤسسي بين الوزارات والهيئات الحكومية، وتكريس مبدأ الشراكة مع القطاع الخاص، لضمان التنفيذ الفعال وتحقيق المستهدفات. وشملت الآليات المقترحة إنشاء أطر حوار منتظمة بين الحكومة ومجتمع الأعمال، وتعزيز التعاون مع الشركاء الإقليميين والدوليين، وتطوير أنظمة المتابعة وقياس الأداء لضمان استدامة النتائج وتحسينها. وسيتم طرح الوثيقة لمجتمعات الأعمال والجهات المعنية لإبداء الرأي قبل الإعلان عنها رسمياً، على أن يتبعها إعداد استراتيجية لتنمية التجارة الخارجية تشمل التفاصيل الفنية والتركيز القطاعي، بما يعكس خطة عمل واضحة وشاملة لكافة جوانب التجارة الخارجية، بهدف الوصول بالصادرات إلى ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

٣. التكامل بين السياسات الصناعية والتجارية

إن الدولة المصرية تدرك تمامًا الطبيعة التكاملية بين الصناعة والتجارة الخارجية. فالتصنيع المحلي لا يحقق أهدافه الكاملة دون الارتباط بسياسات توسع الأسواق الخارجية، والعكس صحيح.

وانطلاقاً من ذلك، تعمل الدولة على تنفيذ استراتيجية وطنية للتنمية الصناعية بالتوازي مع استراتيجية وطنية لتنمية التجارة الخارجية، مع الحرص على تحقيق التنسيق بينهما بما يضمن تكامل السياسات والخطط التنفيذية. ويتجلى ذلك في مواءمة خطط الإنتاج الصناعي مع مستهدفات التصدير، وربط مبادرات النفاذ إلى الأسواق ببرامج دعم سلاسل التوريد المحلية، وتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية.

كما يُعد الاستثمار الإنتاجي الموجه للتصدير مفهوماً محورياً يجسد هذا التكامل، حيث يعزز القيمة المضافة للصادرات المصرية، ويُسرّع اندماج الاقتصاد الوطني في سلاسل القيمة العالمية، ويعزز احتياطات النقد الأجنبي. إن هذا التلازم بين الاستراتيجيتين يمثل شرطاً أساسياً للتحويل نحو اقتصاد إنتاجي تنافسي قادر على مواكبة المتغيرات الإقليمية والدولية.

الأسواق والحفاظ على المصالح الوطنية. وتتمحور أهم عناصر السياسة وآليات تنفيذها فيما يلي:

- **خفض العجز في الميزان التجاري** من خلال تعظيم الصادرات وتعميق الصناعة المحلية دون فرض قيود تحد من الاستيراد أو الإنتاج، ويتم ذلك من خلال تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية للنفاذ إلى الأسواق وتأمين سلاسل الإمداد بشروط وأسعار تفضيلية.
- **اعتماد الاستثمار كأداة محورية لتعزيز القدرات الإنتاجية الموجهة للتصدير وتقليص الفجوة التجارية**، وذلك عن طريق تحقيق مواءمة مؤسسية بين سياسات الاستثمار والتجارة في إطار تكاملي داعم للنمو الإنتاجي، يشمل إعادة الهيكلة والدمج بين الجهود الحكومية.
- **التحول إلى مركز إقليمي للصناعة والخدمات الموجهة للأسواق الخارجية**، ويتم تنفيذ ذلك بجذب وتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة الصناعية والتصديرية ذات القيمة المضافة العالية، بما يعزز اندماج مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.
- **حماية الصناعة الوطنية من الممارسات التجارية الضارة** مثل الإغراق والدعم غير المشروع، من خلال الالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية وتفعيل آليات المعالجات التجارية لمواجهة تلك الممارسات بفعالية.
- **تحفيز الصادرات نحو الأسواق ذات الأولوية** عبر تفعيل خطط تصديرية موجهة تستند إلى أولويات قطاعية وجغرافية واضحة، مثل خطة التحرك نحو إفريقيا، إلى جانب تطبيق برنامج جديد لرد الأعباء يُحفز القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.
- **تعزيز التنافسية وتيسير الإجراءات** كبديل عن القيود في السياسات التجارية، وذلك من خلال تنفيذ إصلاحات تنظيمية وهيكلية لتحسين مناخ الأعمال، وتقليص زمن وتكلفة الإفراج الجمركي، ورفع كفاءة سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة.

٧. التكامل بين استراتيجيات التنمية الصناعية والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر

يأتي العمل على التكامل بين كل من استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر واستراتيجية التنمية الصناعية واستراتيجية تعزيز التجارة الخارجية كأولوية للدولة المصرية لخلق مزيد من فرص العمل اللائقة وتحقيق التنمية الاقتصادية ومعالجة الفجوات القائمة ومنها اندماج السوق المصري في سلاسل القيمة العالمية، وعليه تأتي أهمية التكامل بين الاستراتيجيتين في ضوء الإطار التالي:

- **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر:** وضع رؤية استثمارية تساهم في زيادة القدرة التنافسية الاستثمارية وتنويع الاقتصاد، في الدولة المصرية، بما يعزز جذب استثمار أجنبي عالي الجودة ومستدام.
- **استراتيجية التنمية الصناعية:** تحويل القطاع الصناعي في مصر إلى محرك لكل من النمو الاقتصادي والتوظيف الذي يتميز بتنافسية عالية، ويعتمد على التصدير، ويحقق الاستدامة.
- **وثيقة السياسة التجارية:** الإنطلاق نحو منظومة تجارية مفتوحة وأكثر تنافسية واستدامة توجه النشاط الاقتصادي نحو التصدير، وتعزيز القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات المحلية، مع تحقيق التوازن بين الانفتاح على الأسواق والحفاظ على المصالح الوطنية.
- **الأثر التنموي:** تحفيز النمو الاقتصادي الشامل من خلال خلق فرص عمل ذات جودة عالية، نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتمكين مصر من المنافسة في سلاسل القيمة العالمية، بالإضافة إلى تحسين الظروف البيئية والاجتماعية، وذلك بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠.
- **المخرجات:** تنمية القوى العاملة الماهرة، زيادة الصناعات التنافسية، تعزيز نمو الصادرات، إشراك الشركات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز إنتاجية القطاع الصناعي والإنتاج المستدام.



وفي إطار منهجية العمل القائمة على تحقيق التكامل بين استراتيجيتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية، ومن خلال دراسة دقيقة للقطاعات المعنية، تم تحديد مجموعة من القطاعات المستهدفة والمشاركة ذات الأولوية والتي تمتاز بقدرات صناعية وتصديرية واستثمارية كبيرة وتشكل فرصاً واعدة لتحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وذلك على النحو التالي:

القطاعات المستهدفة و المشاركة



والملاابس الجاهزة والغزل والنسيج، والحاصلات الزراعية. وتستند هذه القطاعات إلى ميزات تنافسية واضحة، تشمل توافر المواد الخام، وتكامل سلاسل القيمة، والطلب العالمي المتنامي، بالإضافة إلى قدرتها على توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة وتعزيز القيمة المضافة محلياً.

وتسعى اللجنة إلى ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى إجراءات عملية، من خلال أدوات تشمل الترويج الإلكتروني، وتنظيم البعثات التجارية، وبناء القدرات التصديرية، إلى جانب تقديم توصيات دورية للحكومة لتجاوز التحديات التي تواجه المصدرين. كما تساهم اللجنة في مراجعة برنامج رد أعباء الصادرات، وتخصيص الأراضي الصناعية والزراعية بما يخدم الأهداف التصديرية للدولة، وذلك ضمن رؤية طموحة للوصول إلى ١٠٠ مليار دولار صادرات سنوياً.

ومن أبرز مبادرات اللجنة دعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددة،

• **استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر: اللوجستيات والنقل، خدمات التعهيد والاتصالات، مراكز البيانات، الفنادق والمنتجعات السياحية، المستشفيات والمراكز الطبية، الصناعات الدوائية والطبية، والهيدروجين الأخضر.**

• **استراتيجية التنمية الصناعية: البلاستيك والمطاط، صناعات جلدية، والصناعة الخضراء.**

• **وتتضمن القطاعات المشتركة: صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، الصناعات الإلكترونية، الصناعات الكيماوية وأشباه الموصلات، الأعمال الزراعية والتصنيع الغذائي، صناعة السيارات والصناعات المغذية والصناعات المرتبطة بالطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح).**

وقد أكدت اللجنة الاستشارية لتنمية الصادرات، المشكّلة بقرار من دولة رئيس مجلس الوزراء، على اتساق هذا التوجه مع أولويات عملها، حيث حددت ثلاثة قطاعات بعينها على أنها تمتلك فرصاً سريعة للنمو (quick wins)، وهي: الصناعات الطبية،

في ذلك إعفاءات على مستلزمات التغليف للقطاع الزراعي.

- توفير أدوات تمويل منخفضة التكلفة للمصدرين بالعملية المحلية، تشمل تمويل استثماري وتشغيلي مدعوم الفائدة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتيسير الحصول على التسهيلات الائتمانية اللازمة للتوسع الإنتاجي.

- إدراج الصناعات النسيجية والدوائية ضمن المناطق ذات الحوافز الخاصة أسوة بقطاعات أخرى ذات أولوية.

٣. توسيع النفاذ إلى الأسواق الخارجية وتعزيز الربط اللوجستي خاصةً بالنسبة للسلع سريعة التلف أو المعقدة تنظيميًا مثل الأدوية. وبالتالي يوصى بالآتي:

- تفعيل اتفاقيات الاعتراف المتبادل في قطاع الأدوية مع الأسواق ذات الأولوية، لخفض تكلفة وزمن تسجيل المنتجات المصرية.

- تعزيز البنية التحتية اللوجستية، لا سيما عبر دعم خط الشحن السريع (دمياط - تريبيستي) وتوسيع الأسطول الجوي المخصص للشحن الزراعي.

- إنشاء منصة موحدة للمعلومات التجارية، تتضمن قاعدة بيانات بالأسواق ذات الطلب المرتفع، المعايير الفنية لكل سوق، والفرص التصديرية الواعدة.

- تحسين قدرات الترويج التجاري على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة.

٤. تعظيم استخدام الأصول العامة غير المستغلة حيث تُعد الأراضي والمرافق العامة غير المستغلة فرصة استراتيجية لتعزيز الاستثمار الإنتاجي:

- إتاحة أصول غير مستغلة في شكل حق انتفاع طويل الأجل، وبشروط تفضيلية للأنشطة الإنتاجية التصديرية، خاصة في

والصناعات الخضراء، والمشاركة في تنفيذ برامج نوعية كبرنامج Export-IT لتعزيز صادرات تكنولوجيا المعلومات، لا سيما من قبل الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما طرحت اللجنة مقترحات قطاعية لتسهيل النفاذ إلى الأسواق الخارجية، وتذليل العقبات أمام المصدرين في القطاعات ذات الأولوية المذكورة أعلاه، بما يعزز من أثر السياسات الاقتصادية الكلية على المدى القريب والمتوسط، والتي تتلخص في الحاجة إلى بيئة تمكينية، تنظيمية، ومالية تعزز التنافسية وتُسرع وتيرة التصدير. ومن أبرز هذه التوصيات الآتي:

١. تبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية، حيث تعاني جميع القطاعات من طول وتعقيد إجراءات الحصول على التراخيص والموافقات والشهادات اللازمة. ولذلك، يُوصى بالآتي:

- إنشاء وحدات تنفيذية متخصصة داخل الهيئات التنظيمية المختصة (مثل هيئة الدواء المصرية وهيئة سلامة الغذاء)، تتولى مسؤولية تسريع إجراءات الترخيص، التسجيل، والموافقات الفنية الخاصة بالتصدير.

- تحسين بيئة إصدار التصاريح، لا سيما فيما يتعلق بترخيص المحطات التصديرية الزراعية، من خلال نماذج موحدة وجدول زمني ملزم لإصدار الموافقات.

- تبسيط إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية والزراعية عبر إنشاء جهة تنسيقية تتولى تسهيل الحصول على الأراضي بنظام حق الانتفاع طويل الأجل، خصوصًا للمشروعات الإنتاجية التصديرية.

٢. تحفيز الاستثمار والإنتاج من خلال حوافز مالية وتمويلية مستدامة، حيث تتطلب القطاعات بيئة مالية محفزة تعالج تحديات التكلفة المرتفعة والتقلبات الاقتصادية العالمية. وتشمل التوصيات:

- تحديث سياسات رد الأعباء التصديرية بما يتناسب مع هيكل تكلفة الإنتاج.

- توسيع نطاق الحوافز الضريبية والجمركية على مدخلات الإنتاج المحلية والمستوردة، بما

القطاع الزراعي والصناعات النسيجية.

- تخصيص مساحات صناعية جديدة بهدف التوسع في خطوط الإنتاج وإنشاء مجمعات صناعية متكاملة.

٥. تنمية القدرات البشرية والابتكار التكنولوجي، لا سيما في ضوء اشتراطات الجودة والمواصفات الفنية العالية. وتشمل التوصيات:

- إطلاق برامج تدريبية متخصصة في المهارات الفنية والإدارية المطلوبة في سلاسل القيمة العالية،

بالتعاون مع الجامعات ومراكز التدريب.

• سد الفجوات في المهارات الفنية من خلال تسهيل استقطاب خبرات دولية لفترات محددة لنقل الخبرات وتحسين التنافسية والجودة.

• تحفيز الابتكار وتوطين التكنولوجيا، لا سيما في قطاع الأدوية، من خلال حوافز للبحث والتطوير المشترك، وتشجيع التصنيع التعاقدى مع الشركات الدولية.

جدول ٢ التوصيات الخاصة بالقطاعات التي تمتلك فرصًا سريعة للنمو

الصناعات الطبية	الملابس الجاهزة والغزل والنسيج	الحاصلات الزراعية
الهدف المعلن: الوصول إلى ٢ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. • تسريع إجراءات هيئة الدواء المصرية عبر إنشاء وحدة منفصلة تتخذ قرارات ملزمة لتسريع التسجيل، التفتيش، التحليل، واعتماد التصدير. • وضع سياسة تسعير مرنة تأخذ في الاعتبار تغير سعر الصرف (٦٠٪)، التضخم (٣٠٪)، والفائدة (١٠٪). • تقديم حوافز للمنتجين المحليين تشمل ميزة سعرية ١٥٪ للمنتجات المصنعة بمواد فعالة محلية، بالإضافة إلى إعفاءات جمركية وضريبية على مدخلات الإنتاج والمعدات. • توقيع اتفاقيات اعتراف متبادل مع دول مثل مثل الجزائر، السعودية، الإمارات، العراق، نيجيريا، وإثيوبيا لتسهيل النفاذ إلى الأسواق.	الهدف المعلن: الوصول إلى ١١,٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. • توفير ٥,٥ مليون متر مربع من الأراضي الصناعية المجهزة لإقامة مصانع جديدة. • حصر الأصول غير المستغلة لشركات قطاع الأعمال العام، وطرح المناسب منها للإيجار أمام المستثمرين. • إعادة النظر في برنامج رد الأعباء ليعكس احتياجات الصناعات كثيفة العمالة ويتمشى مع تطورات السوق العالمية. • إدراج صناعات مثل الغزل والنسيج والملابس ضمن الصناعات المؤهلة للحصول على حوافز المناطق (أ) ذات الأولوية التنموية. • تطوير المدارس الفنية والمهنية لتوفير خريجين مؤهلين • تسهيل استقدام الخبراء الأجانب لنقل التكنولوجيا وتطوير خطوط الإنتاج، خاصة في المراحل التأسيسية للمشروعات الصناعية • توفير تمويل منخفض التكلفة بالجنه المصري لتمويل رأس المال العامل والتوسعات الرأس مالية للمصدرين	الهدف المعلن: الوصول إلى ٩ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠. • توفير الأراضي بنظم إيجار أو تملك أو حق انتفاع طويل الأجل (٣٠ سنة للفكرة، ٢٠ للخضر والبقوليات)، مع جهة واحدة مسئولة عن التنفيذ. • دعم الشحن السريع عبر المركب السريع وميناء دمياط لتقليل الكلفة والوقت. • دعم أسطول الشحن الجوي عبر تمكين استئجار الطائرات الأجنبية بشروط ميسرة. • تشكيل فريق عمل لتحديد المساحات الزراعية المثلى حسب الاستهلاك والتصنيع والتصدير. • دعم إنشاء محطات التعبئة والثلاجات في منطقة الدلتا القديمة. • مد مهلة الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على مواد التعبئة سنة كاملة لدعم الصناعة المحلية.

احتياجًا، من خلال ربط التعليم والتدريب بسياسات الاستثمار لرفع كفاءة الموارد البشرية. وتُعد القطاعات كثيفة العمالة ركيزة أساسية في هذا السياق، نظرًا لقدرتها على تحسين العائد على العمالة الغير ماهرة، ما يعزز الدخل ويُخفف من الفجوات الاجتماعية على المدى الطويل. في المقابل، فإن الاعتماد على أساليب إنتاج كثيفة رأس المال دون إصلاحات موازية في توزيع الأصول والثروات، قد يؤدي إلى تعميق التفاوتات الاقتصادية بدلاً من معالجتها.

ولعل تجارب شرق آسيا (إندونيسيا وتايوان وكوريا علي سبيل المثال) مثال يحتذى به في هذا الشأن، إذ استطاعت تلك الدول من خلال سياسات التعليم والتدريب المرتبطة بتحفيز قطاع الصناعات التحويلية، أن تحقق زيادة فرص العمل، ومساعدة الفئات المهمشة والفقيرة من السكان علي الخروج من براثن الفقر.

علاوة على ذلك، فإن تهيئة بيئة مواتية للمشروعات الصغيرة وخاصة الريادية القائمة علي الابتكار، من شأنها أن تؤدي الي انتعاش النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل وتحسين الدخل.

ومن الناحية المكانية/ الإقليمية، يعتبر لاختيار موقع المنشآت الصناعية تأثيرًا على الحد من الفقر وعدم المساواة؛ إذ غالبًا ما تتركز الشركات في المناطق الحضرية نظرًا لتوافر العمالة الماهرة والبنية التحتية الأفضل والأسواق الأكبر وآثار الانتشار التكنولوجي، مما قد يُفاقم الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، وتحدث آثارًا إيجابية حال استهداف المناطق الأقل حظًا. لذا، فإن تعزيز الأنشطة الصناعية في المناطق الريفية - مثل الإنتاج في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - قد يساعد في تقليص هذا التفاوت.

وهنا تأتي أهمية التخطيط الإقليمي في توجيه الاستثمارات بما يحقق توزيعًا أكثر عدالة للفرص التنموية، وهو ما يتناوله الفصل الخامس بالتفصيل.

ربط أهداف التشغيل باستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة وتنمية التجارة الخارجية

كما سبق وتم الإشارة إليه في الفصل الثاني، تعمل الحكومة المصرية على تعزيز التكامل بين استراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتنمية الصناعية، والتجارة مع الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، بهدف تعظيم الأثر التنموي من حيث خلق فرص عمل منتجة ولائقة، إلي جانب تعزيز النمو المستدام.

تولي الحكومة اهتمامًا متزايدًا بتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاعات الإنتاجية القادرة على توليد فرص العمل، مع التركيز على قطاعات كثيفة العمالة، إلي جانب القطاعات التي تمزج بين عنصري العمل ورأس المال؛ كالصناعة التحويلية، السياحة، الزراعة، الطاقة المتجددة، وخدمات التعميد. ومن المستهدف أن يساهم الاستثمار في هذه القطاعات ونقل التكنولوجيا في رفع الإنتاجية، وتحقيق تأثيرات إيجابية على التوظيف والدخول، كما تُبين تجارب دول مثل الصين وتركيا وفيتنام.

وتُشير بيانات ٢٠٢٤ إلى أن قطاع الصناعة التحويلية وحده يستوعب ١٣,٢٪ من المشتغلين (نحو ٣,٩٥ مليون مشتغل). كما يمتلك هذا القطاع إمكانات كبيرة لزيادة معدلات التشغيل، لا سيما في المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات البطالة. ويتم التركيز على دعم الصناعات كثيفة العمالة من خلال: تقديم حوافز استثمارية موجهة للمحافظات الأقل جذبًا، لضمان توزيع عادل للفرص وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة. ودعم جهود نقل ملكية الأصول الصناعية غير المستغلة وتوظيفها كضمانات لإطلاق برامج تمويل إنتاجي.

من جانب آخر، تشير الأدبيات الاقتصادية إلى الدور المحوري للصناعة في الحد من الفقر، لما تتيحه من فرص عمل لائقة ومستدامة تفوق ما توفره معظم القطاعات الأخرى. ويتطلب تعظيم هذا الأثر توجيه السياسات بشكل فعال نحو الفئات والمناطق الأكثر

العلاقة بين التوظيف والفقر ونمط التصنيع المتبع (نظرة علي تجارب شرق آسيا)

وبوجه عام، يعتمد مدى قدرة التصنيع على تقليل الفقر والتفاوت على نمط التصنيع المتبع. فالصناعات التي تعتمد على نسبة عالية من العمالة غير الماهرة و/أو تستخدم مدخلات ومواد خام محلية بأساليب إنتاج كثيفة العمالة، غالبًا ما تؤثر إيجابًا على دخول الفقراء.

فعلى سبيل المثال، في المراحل المبكرة من التصنيع في تايوان، زاد الطلب على العمالة غير الماهرة مقارنة بالعمالة الماهرة، مما ساهم في تقليل الفقر والتفاوت. وفي مراحل لاحقة، ازداد الطلب على العمال المهرة مع تغير هيكل التصنيع والصادرات، لكن تايوان كانت قد استثمرت بشكل كبير في رأس المال البشري، مما خفف من أثر هذا التحول على توزيع الدخل. وسلكت كوريا الجنوبية مسارًا مشابهًا.

أما في البرازيل والهند، فقد مال التصنيع إلى أن يكون أكثر اعتمادًا على رأس المال، مما قلل من قدرة القطاع على خلق فرص عمل واسعة للفقراء. ورغم ذلك، فقد أدى الأداء الاقتصادي القوي خلال السنوات الماضية إلى انخفاض ملحوظ في معدلات الفقر.

العمالة. فقد أولت الدولة اهتماماً خاصاً بتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، حيث تم تفعيل مساهمته في تصميم المناهج الدراسية، وتوفير فرص التدريب العملي داخل المؤسسات الإنتاجية، ودعم إنشاء المدارس الفنية المتخصصة. ومن أبرز هذه المبادرات تعاون شركات كبرى مثل شتايدر إلكترونيك، بي.تك، وأوراسكوم مع الحكومة لدعم تطوير التعليم الفني وربطه بالقطاعات الاقتصادية الحيوية.

تنمية المهارات من خلال شراكات مؤسسية بين الحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية لضمان جاهزية القوى العاملة، مثل التعاون مع القطاع الخاص ومؤسسة التدريب الأوروبية لتطوير المهارات الخضراء، وكذا منظمة العمل الدولية لدمج اعتبارات التشغيل في صياغة وتنفيذ السياسات التجارية والاستثمارية.

من ناحية أخرى، يساهم القطاع الخاص في دعم المدارس الفنية المتخصصة من خلال توفير الموارد المالية والتقنية، وتحديث المعدات والبرامج التعليمية. على سبيل المثال، قامت شركات بتقديم دعم مالي وتقني لمدارس فنية متخصصة في مجالات مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، مما ساعد على تحسين جودة التعليم وتوفير بيئة تعليمية حديثة ومتطورة، حيث أن هذا الدعم يُعزز من قدرة المدارس على تقديم تعليم فني عالي الجودة يتماشى مع المعايير الدولية.

ولضمان استدامة التوظيف الناتج عن التصنيع والاستثمار، تعمل الحكومة على ربط عملية الإنتاج الصناعي بقنوات التصدير، من خلال: تعزيز النفاذ إلى الأسواق الإقليمية والدولية وتطوير البنية التحتية اللوجستية والموانئ وتحفيز الالتزام بالمعايير العالية للجودة والسلامة. هذا الربط يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات القطاع الصناعي، ويولد وظائف مباشرة، وغير مباشرة، تؤدي إلى تحسين مستويات الدخل إلى جانب زيادة التنافسية.

- فبحسب نظرية هيكشر-أولين، إذا كانت الدول منفتحة على التجارة، فإنها تميل إلى التخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة نسبية. ففي الدول التي تمتلك فائضًا في اليد العاملة، يؤدي تحرير التجارة إلى تحويل الإنتاج من بدائل الواردات كثيفة رأس المال نحو صادرات كثيفة العمالة، وهو ما يُتوقع أن يُقلل التفاوت الداخلي في تلك الدول بفضل ارتفاع الطلب على العمل.

تنمية المهارات والابتكار التكنولوجي وربط برامج التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل

ولضمان تحقيق هذه العوائد التنموية السابق ذكرها من خلال زيادة الاستثمارات في الصناعة والتجارة، تمثل تنمية المهارات المدخل الأساسي لنجاح هذا التكامل. وذلك بالتركيز على التدخلات التالية:

- ربط برامج التدريب الفني والمهني باحتياجات السوق لضمان مواءمة العرض مع الطلب على

قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما يشمل من مجالات وأعدة كالأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، وتطوير البرمجيات، والخدمات الرقمية، حيث يتطلب قوة عاملة تمتلك مهارات تقنية ورقمية متقدمة.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، تركز المجالس على تنمية المهارات في مجالات التحول الأخضر، لضمان توافق البرامج التدريبية مع مسار التحول نحو اقتصاد مستدام بيئيًا. وفي هذا السياق، يجري حاليًا تنفيذ مجالس المهارات القطاعية لقطاع الطاقة المتجددة بالتعاون مع مؤسسة ETF، استنادًا إلى نتائج دراسة أعدتها المؤسسة عام ٢٠٢٣ حول احتياجات المهارات المستقبلية، وذلك ضمن جهود أوسع لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني وربطها باحتياجات التحول نحو الاقتصاد الأخضر ودعم النمو المستدام في مصر.

من جانب آخر، تتعاون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي مع منظمة العمل الدولية حول تنفيذ نموذج تقييم الوظائف الخضراء كأداة لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة يتم تطبيقها عالميًا لقياس كيفية تأثير السياسات الخضراء والمناخية -الإيجابية والسلبية- على العمالة وخاصة للنساء والشباب، وتوزيع الدخل وتنمية المهارات والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الإشارة إلى التدابير والتدخلات التي سيتم اتخاذها لضمان الانتقال العادل للعمال.

• تحسين التنسيق المؤسسي بين السياسات الاستثمارية، والصناعية، والتجارية وتطوير آليات لقياس الأثر على التشغيل بشكل دوري.

- في هذا الصدد، يُعد تفعيل عمل مجالس المهارات قطاعية في القطاعات الاقتصادية

المستهدفة، تجسيدًا عمليًا للتدخلات سالف الذكر. تساهم هذه المجالس في تطوير المعايير المهنية، واعتماد الكفاءات، وتعزيز التطوير المستمر للمهارات، بما يؤدي إلى تحسين فرص التوظيف، وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد المصري كما هو الحال في قطاع الصناعات الكيماوية. فقد قام المجلس المشكل بالفعل من قبل القطاع في تحديد أهم المهن والوظائف، والمهارات والجدارات المقابلة لها- الحالية والمستقبلية- مع تحديد الفجوات القائمة في تلك المهارات والجدارات، والعمل على سدها من خلال إعداد أطر التدريب والتعليم الخاصة بالقطاع. وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي سيتم إعطاءه الرخصة الرسمية لإعداد هذه الأطر وتنفيذها وفقًا للمعايير الأوروبية. الأمر الذي سيجعل من العاملين بالقطاع عاملًا تنافسيًا هامًا ليس فقط في دعم القطاع محليًا وإنما في جذب الاستثمارات الخاصة به، ويضمن من ناحية أخرى عدم الإحلال بعمالة أكثر مهارة كأحد القنوات السلبية للاستثمار الأجنبي التي تتحقق حالة انخفاض مهارات العمالة المحلية بالقطاع.

وقد تم الاتفاق على إطلاق هذه المجالس في





نظرة قطاعية



الدكتور عمرو طلعت، الدكتور محمود عصمت، السيد/ شريف فتحي، الدكتور علاء فاروق والمهندس كريم بدوي
وزراء الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، الكهرباء والطاقة المتجددة، السياحة والآثار، الزراعة واستصلاح الأراضي، والبترول والثروة المعدنية.

«تُعد قطاعات السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والزراعة، من أكثر القطاعات التي يمكن أن تُحقق التحول في هيكل الاقتصاد المصري نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري والتصدير، كما أن قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة، من أعلى القطاعات في مضاعف التشغيل وهو ما يؤكد قدرتها ليس فقط على خلق قيمة مضافة، وقدرات تصديرية، وتعزيز الروابط الإنتاجية، ولكن أيضًا خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة. كما تعمل الإصلاحات المقرر تنفيذها في قطاعات الكهرباء والطاقة المتجددة و البترول والثروة المعدنية على تعزيز تحول مصر إلى مركز إقليمي بقطاع الطاقة مع الالتزام بالتحول إلى الطاقة الخضراء، بما يفتح آفاقًا واعدة للنمو الاقتصادي ويوفر فرصًا استثمارية نوعية لجذب القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية».

٢٠٢٥-٢٠٣١، التي تستهدف مضاعفة الطاقة الاستيعابية للقطاع وتعزيز تنافسيته عالميًا، بما يسهم في زيادة التدفقات السياحية ورفع العوائد من النقد الأجنبي، بالإضافة إلى غيرها من الاستراتيجيات ذات الصلة.

ويتكامل هذا التوجه مع وثيقة السياسة التجارية لمصر التي تعمل وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية على صياغتها كإطار مرجعي لتنمية التجارة الخارجية لمصر على المستويين المحلي والدولي.

ويتمثل الهدف الجوهرى لهذا النهج في توليد فرص عمل منتجة وذات جودة، بما يسهم في تحسين مستويات الدخل، وتقليص معدلات البطالة، ورفع معدلات المشاركة في سوق العمل، لا سيما بين النساء. وهنا يبرز مفهوم مضاعف التشغيل كأداة تحليلية لتوجيه السياسات نحو القطاعات الأكثر قدرة على تحقيق هذا الهدف، إذ يقيس حجم الوظائف المباشرة وغير المباشرة الناتجة عن تنشيط الطلب على القطاعات المترابطة عبر سلاسل القيمة. وتشير تقديرات جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ إلى أن الصناعات التحويلية تحقق أعلى مضاعف للتشغيل في مصر، تليها قطاعات مثل السياحة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهي معدلات تفوق ما تحققه العديد من القطاعات الأخرى، ما يعكس قدرتها على خلق وظائف مستدامة ومرتبعة الإنتاجية، بالتوازي مع تعزيز القدرة التصديرية وزيادة تدفقات النقد الأجنبي.

ومن خلال هذا الترابط بين خلق فرص عمل نوعية مدعومة بمضاعفات تشغيل مرتفعة، وتعظيم القيمة المضافة عبر الإنتاج الموجه للتصدير، وزيادة تدفقات النقد الأجنبي، يؤسس النموذج الاقتصادي الجديد لمسار تنموي متكامل قادر على ترسيخ الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحفيز الاستثمار الخاص، ورفع مستويات الإنتاجية، وتحقيق نمو شامل ومستدام، ينعكس أثره المباشر في الارتقاء بجودة حياة المواطنين.

٨. نظرة قطاعية

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة على استثمار الإمكانيات الكامنة للقطاعات القابلة للتبادل التجاري ذات القيمة المضافة المرتفعة، وفي مقدمتها الصناعات التحويلية، والسياحة، والزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والطاقة. ويأتي هذا التوجه انطلاقاً من إدراك أن هذه القطاعات تمثل المحركات الأكثر قدرة على إحداث تحول هيكل حقيقي في الاقتصاد المصري، لما تتمتع به من إمكانيات كبيرة في تعميق الروابط الإنتاجية، وتوسيع قاعدة الصادرات، وزيادة حصيلة النقد الأجنبي، وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وصلابة في مواجهة الصدمات الخارجية.

ولتحقيق هذه الغاية، تضم السردية عددًا من الاستراتيجيات القطاعية الوطنية؛ حيث سبقت الإشارة إلى بعضها أعلاه وفي الفصول الأخرى، مثل **استراتيجية التنمية الصناعية** لتعميق التصنيع المحلي وتعزيز النفاذ للأسواق الإقليمية والدولية، و**الاستراتيجية الوطنية لتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر** لجذب الاستثمارات النوعية ونقل التكنولوجيا، و**الاستراتيجية الوطنية للتشغيل** لربط مخرجات التعليم والتدريب باحتياجات سوق العمل. كما تتناول الأجزاء اللاحقة استراتيجيات أخرى مكاملة في هذا الإطار مثل استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة والاستراتيجية الوطنية للهيدروجين منخفض الكربون لتطوير مزيج طاقة آمن ومستدام، والاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة لتعزيز الأمن الغذائي ودعم النمو الاقتصادي الريفي واستراتيجية مصر الرقمية للخدمات العابرة للحدود لدعم التحول الرقمي وتوسيع الصادرات التكنولوجية إلى جانب الخطة الاستراتيجية الوطنية للسياحة (NTSP) للفترة

التحول الاستراتيجي نحو القطاعات القابلة للتبادل التجاري

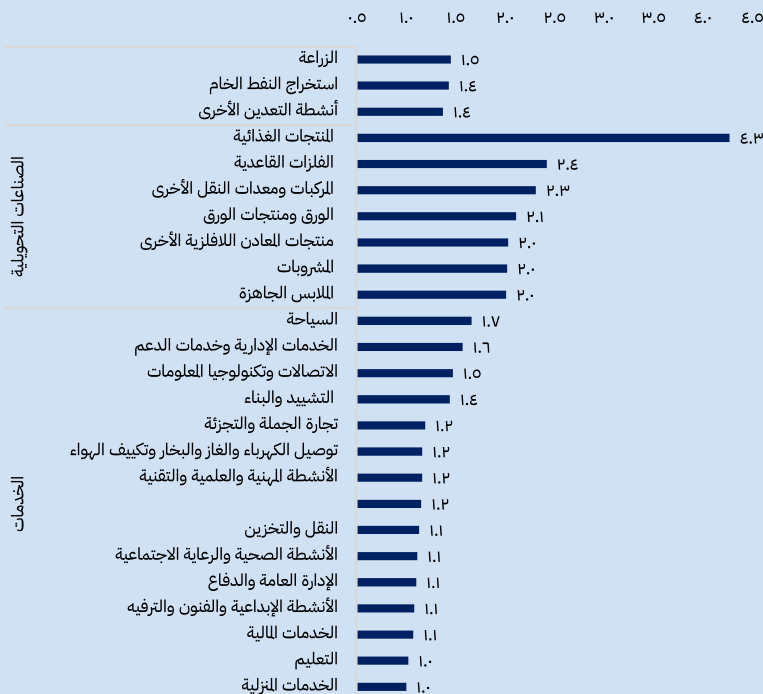
مضاعف التشغيل Employment Multiplier

يرتكز النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة على تنمية القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وفي مقدمتها قطاع الصناعات التحويلية، باعتباره ركيزة رئيسية لتحقيق النمو الشامل وخلق فرص العمل المستدامة. فعلى المستوى العالمي، تشير تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) إلى أن كل فرصة عمل تُنشأ في الصناعة التحويلية تُسهم في خلق نحو ٢,٢ فرصة عمل إضافية في قطاعات أخرى، وهو ما يتجاوز بكثير الأثر المسجل في قطاعات مثل التشييد والبناء والتعدين، ويعادل نحو ثلاثة أضعاف مضاعف التشغيل في قطاع الخدمات الحديثة (مثل أنشطة النقل والتمويل وخدمات الأعمال). وتُظهر هذه الأنماط نفسها في كل من الدول المتقدمة والنامية، حيث يتمتع القطاع الصناعي بمعدلات توظيف مرتفعة ومضاعفات تشغيل عالية.

استنادًا إلى مفهوم مضاعف التشغيل^١، يقيس هذا المؤشر مقدار الزيادة المباشرة وغير المباشرة في فرص العمل على مستوى الاقتصاد نتيجة ارتفاع وحدة واحدة في الطلب النهائي (final demand) على قطاع معين. وتستند التقديرات إلى تحليل المدخلات والمخرجات (Input-Output Analysis) باستخدام جداول المدخلات والمخرجات لصـر لعام ٢٠١٦/٢٠١٧ (أحدث بيان متاح)، لاحتساب إجمالي الوظائف التي تُولد بفعل زيادة الطلب على ذلك القطاع.

ويتم ذلك من خلال احتساب مصفوفة ليونتيف المعكوسة (Leontief Inverse Matrix)، التي توضح حجم الإنتاج المطلوب من جميع القطاعات لتلبية وحدة إضافية من الطلب النهائي على قطاع معين، مع مراعاة التشابكات القطاعية. ثم تُطبق معاملات التشغيل الخاصة بكل قطاع والتي تعكس عدد العمال المطلوبين لإنتاج وحدة من الناتج، لاستخراج مضاعف التشغيل الذي يبين عدد الوظائف الجديدة التي يتم توليدها على مستوى الاقتصاد ككل.

شكل ٢٦ مضاعف التشغيل وفقًا للقطاع



وتساعد هذه المنهجية في تحديد القطاعات الأكثر قدرة على خلق فرص العمل، بما يدعم توجيه السياسات العامة والاستثمارات نحو الأنشطة الاقتصادية الأعلى أثرًا على التشغيل. وتشير التقديرات إلى أن قطاع الصناعات التحويلية يحقق أعلى مضاعف للتشغيل، يتراوح بين ١,٩ و ٤,٣، يليه بعض الأنشطة الخدمية مثل قطاع السياحة (١,٦٦) والاتصالات (١,٤٧)، بينما تسجل الصناعات الأولية مثل التعدين مضاعفًا أقل يبلغ ١,٣٧ كما هو موضح في الشكل التالي.

المصدر: زكي (٢٠٢٢)، العيوطي (٢٠٢٢) بالاستناد إلى جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد المصري لعام ٢٠١٦-٢٠١٧.

١ يُحسب مضاعف التشغيل وفق المعادلة التالية:

$$E_{MULT} = \frac{\sum_{i=1}^n w_i l_{ij}}{w_j}$$

حيث:

w_i : تمثل نسبة تعويضات العاملين في القطاع (i) إلى إجمالي مخرجاته (X_i)، وتعد بمثابة معامل العمل (Labor coefficient) لهذا القطاع.
 l_{ij} : تمثل العنصر في مصفوفة المتطلبات الكلية الذي يوضح حجم المدخلات المطلوبة من القطاع (i) لإنتاج وحدة واحدة في القطاع (j).

وفي هذا السياق، تُعد الصناعة التحويلية والسياحة والاتصالات من أكثر القطاعات الواعدة في الاقتصاد المصري، ليس فقط لما توفره من قيمة مضافة وقدرات تصديرية، بل أيضًا لدورها في تعزيز الروابط الإنتاجية وخلق فرص عمل، لا سيما بين النساء والشباب. فعلى سبيل المثال، يسجل قطاع الصناعات الغذائية أعلى مضاعف تشغيل بين القطاعات الاقتصادية (٤,٢٧)، يليه الصناعات المعدنية الأساسية (٢,٤٢)، ثم صناعة المركبات ومعدات النقل (٢,٣١)، وصناعة الورق (٢,١١)، وتعكس هذه الأرقام أهمية الصناعة التحويلية في تحفيز سلاسل القيمة المحلية، وخلق وظائف غير مباشرة في قطاعات متعددة. كما يُعد هذا القطاع من أبرز مصادر النقد الأجنبي، من خلال مساهمته المباشرة في الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، بما يعزز من صلابة الاقتصاد الكلي ويقلل من الاعتماد على التمويل الخارجي.

وعلى صعيد القطاعات الخدمية القابلة للتبادل التجاري، يسجل قطاع السياحة مضاعف تشغيل يبلغ ١,٦٦، وهو أعلى من معظم القطاعات الخدمية الأخرى، ويُعد من الأنشطة ذات التأثير المباشر وغير المباشر على التشغيل. كما يسجل قطاع الاتصالات والمعلومات مضاعفًا يبلغ ١,٤٧، ما يعكس إمكاناته الواعدة في خلق وظائف نوعية، وتحسين الكفاءة الإنتاجية في الاقتصاد.

وفي المقابل، يسجل قطاع التشييد والبناء مضاعف تشغيل يبلغ ١,٤٤، وهو مستوى معتدل مقارنة بالقطاعات الخدمية الأخرى، ويأتي بعد كل من قطاع السياحة وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومع ذلك، فقد حافظ القطاع خلال السنوات الأخيرة على مساهمة كبيرة في سوق العمل، لا سيما من خلال استيعابه لفئات العمالة الأقل مهارة، إلى جانب طبيعته المضادة للدورات الاقتصادية (counter-cyclical)، والتي تُسهم في دعم استقرار التشغيل خلال فترات التباطؤ.

وفي ضوء ما سبق، وبينما يمثل قطاع التشييد والبناء ركيزة داعمة للتوظيف قصير الأجل، خصوصًا خلال فترات التباطؤ، فإن المسار الاستراتيجي الأكثر استدامة للنمو الاقتصادي وتوليد فرص العمل يكمن في تعظيم الاستثمار في القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وعلى رأسها الصناعة التحويلية، والسياحة، والاتصالات. ويكمن التحدي الرئيسي في رسم سياسات تحقق توازنًا فعليًا بين دعم القطاعات ذات الأثر الفوري في التشغيل، وتوسيع نطاق القطاعات ذات الأثر الهيكلي والمضاعف طويل الأجل، بما يُعزز من قدرة النموذج الاقتصادي على تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتوفير فرص عمل نوعية تلبي احتياجات السوق^١.

الصناعات التحويلية



الزراعة



الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات



الطاقة



١ تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تستند إلى جداول المدخلات والمخرجات لعام ٢٠١٧/٢٠١٦ (أحدث بيانات متاحة)، ورغم أن هذه الجداول قد لا تعكس التطورات التي شهدتها الاقتصاد المصري منذ ذلك الحين، فإنها تظل تقدم صورة مهمة عن الروابط القطاعية القائمة. ومن المتوقع أن يساهم إصدار الجداول المحدثة في إبراز كيفية انعكاس المستجدات الاقتصادية على مضاعفات التشغيل..

والجدير بالذكر أن معظم الصناعات والأنشطة التي تناولتها الاستراتيجيات الوطنية سالفه الذكر تندرج، إلى جانب الصناعات التحويلية، ضمن القطاعات القابلة للتبادل التجاري، وتشمل السياحة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والطاقة، وهي قطاعات تشكل ركائز أساسية للنمو الاقتصادي المستدام، وزيادة الصادرات، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري.

ويتناول القسم اللاحق استعراضًا موجزًا لهذه القطاعات، مع تسليط الضوء على مساراتها المستقبلية.



الزراعية، والتحول نحو الزراعة المستدامة، والتوجه نحو الاستخدام الكفء للموارد الزراعية، والتوسع في استنباط وزراعة أصناف المحاصيل الأكثر قدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

فضلاً عن ذلك فإن القطاع الزراعي يرتبط بالقطاعات الأخرى بروابط خلفية وأخرى أمامية. وتتمثل الروابط الخلفية في طلب القطاع الزراعي لمستلزمات الإنتاج الزراعي المنتجة في قطاعي الصناعة والخدمات مثل الأسمدة والمبيدات والوقود والآلات وغيرها. أما الروابط الأمامية فتتمثل في طلب القطاعات الأخرى على منتجات القطاع الزراعي، من هذه القطاعات قطاع الصناعات الغذائية كالزيوت والسكر والمستحضرات الطبية والعطرية، وقطاعات الخدمات مثل قطاع التجارة الداخلية (الجملة والتجزئة) وقطاع التجارة الخارجية والتصدير، فضلاً عن قطاع السياحة.

مؤشرات الأداء الرئيسية للقطاع الزراعي

تتعدد المؤشرات التي يمكن عن طريقها قياس أداء القطاع الزراعي. وترتبط هذه المؤشرات بطبيعة الحال بالأهداف المنوطة بالقطاع، والتي يأتي على رأسها الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي، فضلاً عن تخفيف معدلات البطالة ومكافحة الفقر، والحد من الفروق في الدخل بين الريف والحضر، وتحسين معيشة السكان الزراعيين والريفيين، وغيرها من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، وفيما يلي نعرض بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي للقطاع الزراعي.

يمثل القطاع الزراعي ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني المصري، ويعد قطاعاً حيوياً، حيث كان يبلغ متوسط مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٤,٥٪ خلال الفترة (٢٠٠٤/٢٠٠٥-٢٠٠٨/٢٠٠٩)، ومع ذلك فقد شهدت هذه النسبة تراجعاً تدريجياً عاماً بعد آخر، حيث انخفضت انخفاضاً متواصلاً لتصل إلى ١١,٢٪ كمتوسط للفترة (٢٠١٤/٢٠١٥-٢٠١٨/٢٠١٩)، وهو ما يمكن أن يُعزى إلى انخفاض معدلات النمو في قيمة الإنتاج الزراعي مقارنة بمعدلات النمو في القطاعات الاقتصادية الأخرى. هذا وقد شهدت الخمس سنوات الأخيرة تحسناً طفيفاً في هذه المساهمة لترتفع لمتوسط قدره ١١,٥٪ (شكل ٢٧). ويعود ذلك إلى المرونة التي أظهرها القطاع الزراعي خلال جائحة كوفيد-١٩، حيث اعتُبر القطاع الأكثر قدرة على الصمود.

القطاع الزراعي ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر

أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد القومي المصري

يعد القطاع الزراعي مكوناً رئيساً في الاقتصاد المصري، فهو يحظى بأهمية مزدوجة؛ حيث يمثل من ناحية إحدى الدعائم الأساسية للأمن القومي الغذائي، كما يشكل من ناحية أخرى إحدى الركائز الرئيسية لدعم القدرات الإنتاجية للصناعة الوطنية وما يرتبط بها من أنشطة نقل وتجارة وخدمات لوجستية.

يعد القطاع الزراعي فاعلاً أساسياً في دفع عجلة التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمن حيث البعد الاقتصادي تساهم الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بناتج زراعي قدره ١,٩ تريليون جنيه - بالأسعار الجارية لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وبما يمثل ما يقرب من ١١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي. كما تقدر الاستثمارات المنفذة بالقطاع بنحو ٨٧,٤ مليار جنيه، منها ٣٨,٨ مليار جنيه استثمارات زراعية عامة تمثل خلال العام المذكور ٤,٢٪ من إجمالي الاستثمارات العامة. كما تلعب الزراعة دوراً محورياً في دعم موارد الدولة من النقد الأجنبي من خلال نشاطها التصديري، حيث بلغت قيمة الصادرات الزراعية (المنتجات الزراعية الخام) نحو ٤,٤ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. وبجانب الدور الهام للزراعة في تحقيق الأمن الغذائي فهي تعد المصدر الرئيسي للدخل بالريف نظراً لاتساع رقعتها الجغرافية، إذ يقطن المناطق الريفية ما يربو عن ٥٥٪ من سكان مصر، حيث الاعتماد الرئيسي في توفير سبل العيش على الأنشطة الزراعية وما يلحق بها من أنشطة إنتاج حيواني وداجني ومن خدمات نقل وتخزين وتسويق.

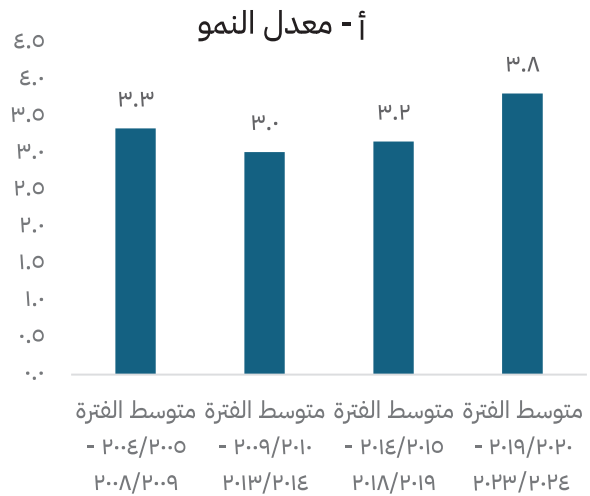
ومن حيث البعد الاجتماعي توفر الزراعة فرصاً للعمل للقاطنين بالمناطق الريفية، إذ يعمل بالقطاع الزراعي نحو ٥,٧ مليون عامل يشكلون ما يقرب من ١٨,٥٪ من إجمالي عدد المشتغلين في عام ٢٠٢٤. الأمر الذي يمكن أن يساهم في الحد من معدلات الفقر بالريف.

ومن حيث البعد البيئي تساهم الزراعة في تحقيق الاستدامة البيئية من خلال التوسع في مساحة الأراضي

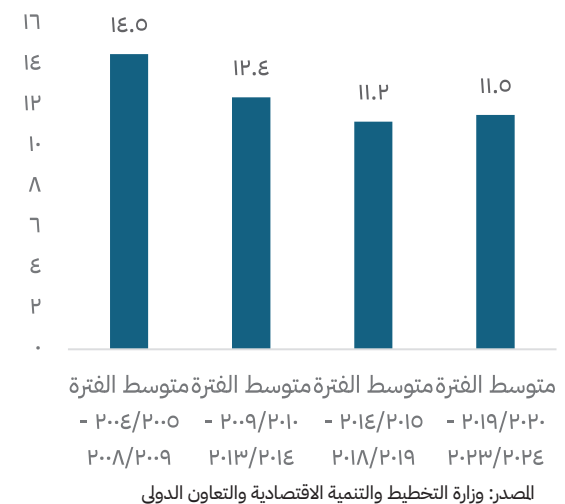
وعلى الرغم من التراجع في مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الناتج المحلي الزراعي الحقيقي حقق معدلات نمو متزايدة، حيث ارتفع متوسطه من ٣,٣٪ خلال الفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٤) - (٢٠٠٩/٢٠٠٨) إلى ٣,٨٪ خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠٠٨) - (٢٠٢٤/٢٠٢٣)، وذلك على النحو المبين من شكل (٢٧). وفي الوقت نفسه شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية زيادة متواصلة، حيث ارتفع متوسطه من ١٠١ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠٠٨ - ٢٠٢٠/٢٠١٩) إلى ١٠٥,٨ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٢٠/٢٠١٩ - ٢٠٢٤/٢٠٢٣).

يعد القطاع الزراعي كذلك من القطاعات كثيفة العمالة، حيث ساهم في توفير فرص العمل لحوالي ٦,٤ مليون مشغل عام ٢٠١٢، أي ما يعادل حوالي ٢٧,٢٪ من إجمالي عدد المشتغلين، وذلك قبل أن يتراجع هذا العدد بشكل تدريجي ليصل إلى ٥,٧ مليون مشغل عام ٢٠٢٤، محققاً بذلك انخفاضاً في نسبة المشتغلين في القطاع الزراعي لتصل إلى ١٨,٥٪، وذلك على النحو المبين من شكل (٢٨). ويُعزى هذا الانخفاض في حصة الزراعة من إجمالي العمالة إلى عدة عوامل، منها زيادة إنتاجية العمال، والهجرة من الريف إلى الحضر بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل. ومع ذلك، لا يزال قطاع الزراعة يستحوذ على النصيب الأكبر من القوة العاملة مقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

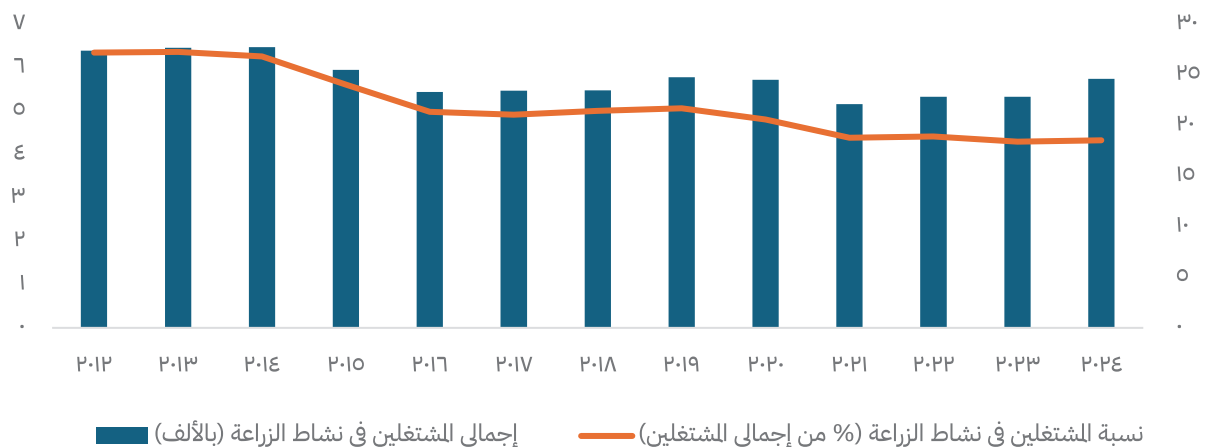
شكل ٢٧ أهم ملامح القطاع الزراعي المصري (%)



ب - المساهمة في الناتج المحلي

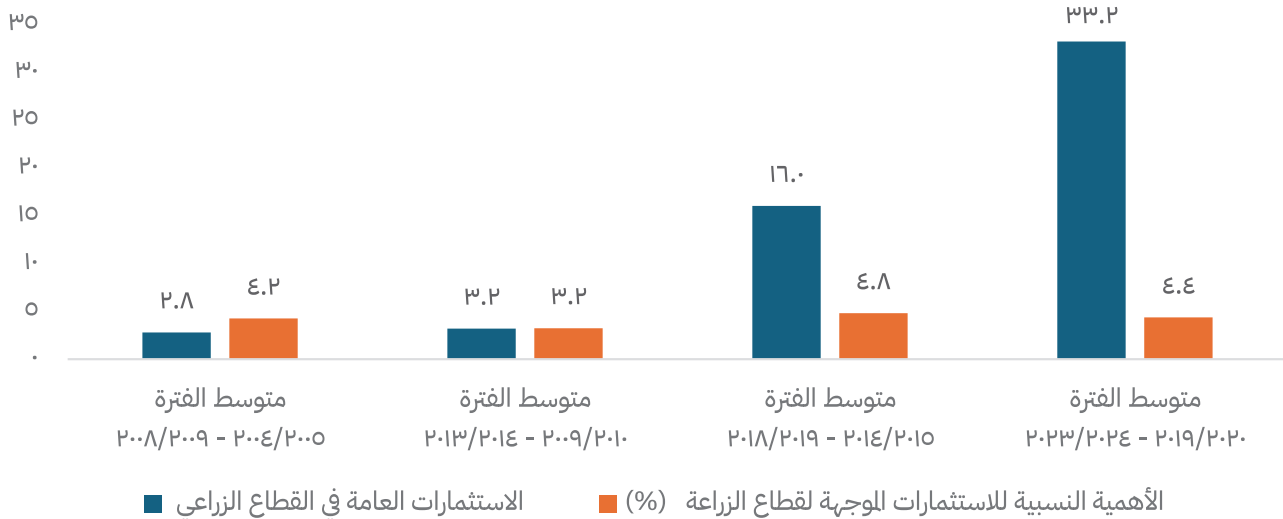


شكل ٢٨ تطور عدد (مليون) ونسبة المشتغلين (%) في أنشطة الزراعة في مصر خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٤)



وكما يوضح شكل (٢٩) فقد نجح القطاع الزراعي المصري في اجتذاب استثمارات عامة بلغ متوسطها حوالي ٢,٨ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٠٩/٢٠٠٨-٢٠٠٥/٢٠٠٤) مستحوذاً بذلك على ٤,٢٪ من إجمالي الاستثمارات العامة. وقد شهدت هذه الاستثمارات ارتفاعاً ملحوظاً، إذا ارتفع متوسطها ليصل إلى ٣٣,٢ مليار جنيه خلال الفترة (٢٠٢٤/٢٠٢٣-٢٠٢٠/٢٠١٩)، أي ما يعادل ٤,٤٪ من إجمالي الاستثمارات العامة، محققة بذلك معدل نمو قدره ١٠٧,٤٪.

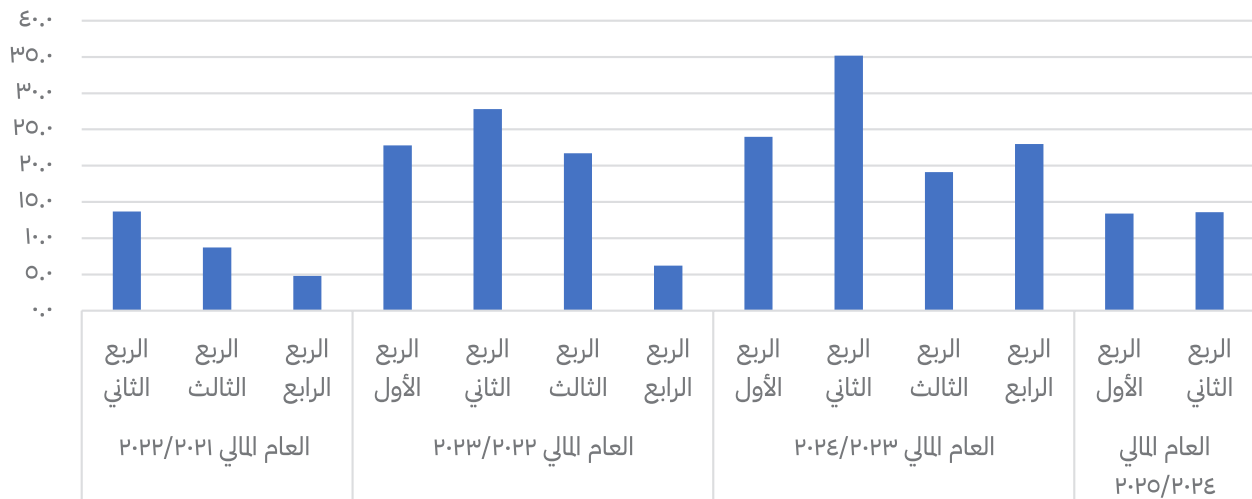
شكل ٢٩ تطور الاستثمارات العامة (مليار جنيه) في القطاع الزراعي خلال الفترة (٢٠٢٤/٢٠٢٣-٢٠٠٥/٢٠٠٤)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع فقد زادت قيمتها من ١٣,٧ مليون دولار في الربع الثاني من العام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢١ إلى ٢٧,٨ مليون دولار في نفس الفترة من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢، محققة بذلك معدل نمو بلغ ١٠٣٪ تقريباً، وقد واصلت هذه الاستثمارات تذبذبها حتى الربع الثاني ٢٠٢٤/٢٠٢٣، والذي سجلت فيه أعلى مستوياتها بقيمة ٣٥,٢ مليون دولار إلا أنها شهدت مرة أخرى انخفاضاً في الربعين الأول والثاني من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ (شكل ٣٠).

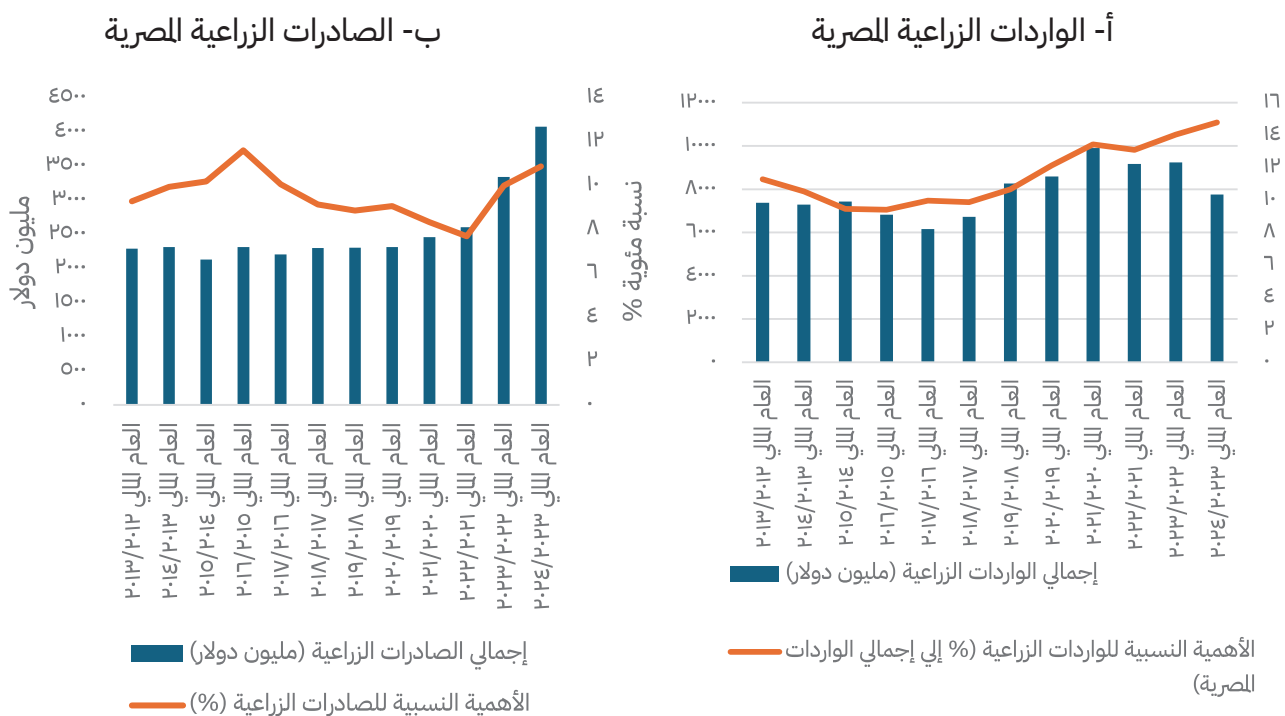
شكل ٣٠ إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة (مليون دولار)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

أما الصادرات الزراعية المصرية فقد شهدت تطورًا ملحوظًا وصل إلى ذروته خلال عامي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ و ٢٠٢٤/٢٠٢٣ بقيمة بلغت نحو ٣,٣, ٤,٤ مليار دولار على التوالي مقارنة بنحو ٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠١٣/٢٠١٢، محققة بذلك معدل نمو كبير (٢٨,٤٪، ٢٢,١٪ في عامي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ و ٢٠٢٤/٢٠٢٣ على التوالي)، ويعكس ذلك تحسن القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المصرية في الأسواق العالمية. وفي المقابل شهدت الواردات الزراعية المصرية تذبذبًا ملحوظًا، حيث بلغت ذروتها في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ بقيمة بلغت ٩,٩ مليار دولار محققة بذلك معدل نمو بلغ ٢٣٪. وعلى النقيض من ذلك سجلت الواردات الزراعية تراجعًا ملحوظًا في عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ حيث انخفضت قيمتها لتصل إلى ٧,٨ مليار دولار مقارنة بـ ٩,٢ مليار دولار في العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢ محققة بذلك أعلى معدل للتراجع بلغ ١٦٪ (شكل ٣١).

شكل ٣١ تطور التجارة الخارجية الزراعية المصرية (مليون دولار) خلال الفترة (٢٠٢٤/٢٠٢٣-٢٠١٣/٢٠١٢)



الغذائية الأساسية، وإتاحة منظومة دعم لكل المصريين من خلال تحديث القطاع الزراعي ورفع مستوى معيشة الريفيين وزيادة الإنتاجية الزراعية، والاستثمار في المقومات الجغرافية بين الأقاليم الزراعية المختلفة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- مراجعة السياسات والتشوهات التي تحد من منع التعدي على الأراضي الزراعية، وتلك الخاصة بسلامة الغذاء.
- وضع سياسات لصيانة الأراضي الزراعية بالتحديث الدوري لحصر التربة الزراعية وتحليلها.
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل منتجي الأغذية.

الأطر الوطنية والاستراتيجيات المتعلقة بقطاع الزراعة

تناولت كلٌّ من الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠» المحدث، والاستراتيجية المحدث للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠١٩-٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة (٢٠٢٤/٢٠٢٥ - ٢٠٢٦/٢٠٢٧)، وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية السنوية، الأهداف العامة للتنمية الزراعية والمستهدفات الكمية، والتي يمكن بيانها اختصارًا فيما يلي:

رؤية مصر ٢٠٣٠

أكدت الرؤية في الهدف الثاني (توفير الغذاء) على أهمية ضمان تحقيق الأمن الغذائي وتوفير السلع

برنامج عمل الحكومة ٢٠٢٤/٢٠٢٥ إلى ٢٠٢٦/٢٠٢٧

ينبثق برنامج عمل الحكومة ومستهدفاته من رؤية مصر ٢٠٣٠، وفيما يخص التنمية الزراعية، يتضمن البرنامج العديد من الأهداف العامة، أهمها التوسع الأفقي واستصلاح الأراضي الجديدة بإضافة ما لا يقل عن نصف مليون فدان سنوياً، وتحسين إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية من خلال استنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية، مبكرة النضج، قليلة الاحتياج للماء، وقادرة على تحمل التغيرات المناخية، إلى جانب التوسع في التصنيع الزراعي وتيسير الحصول على التراخيص والموافقات اللازمة له، والتوسع في تبني تقنيات حديثة لتطوير نظم الري.

وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، يشمل البرنامج زيادة المخزون من المحاصيل الاستراتيجية، وزيادة مساحة الرقعة الزراعية، وتحسين مناخ الاستثمار الزراعي، ورفع جودة المنتجات الزراعية، والارتقاء بالبحث والممارسات الزراعية، ودعم الفلاح المصري، بالإضافة إلى مراعاة مواعيد تأثير التغيرات المناخية على قطاع الزراعة. كما يتضمن البرنامج العديد من الأهداف المرتبطة بتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية.

ويتضمن البرنامج عددًا من المستهدفات الكمية في مجال التنمية الزراعية، منها زيادة المساحة المنزرعة من ١٠ ملايين فدان عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى ١١ مليون فدان عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧، ثم إلى ١٢ مليون فدان عام ٢٠٣٠، وزراعة نحو مليون فدان من خلال الممارسات الزراعية المرشدة للمياه، واستنباط ٥٢ صنفًا من المحاصيل الاستراتيجية عالية الإنتاجية، وإنتاج ٩٠ ألف طن من التقاوي عالية الجودة. كما يستهدف البرنامج زيادة وتعظيم الاستفادة من شبكة المعلومات المناخية من خلال توفير ٤٥ خدمة وثلاث تطبيقات رقمية في مجال تغير المناخ وخدمة الإنذار المبكر، وتنفيذ الحصر الرقمي لمساحة ٥ ملايين فدان من الأراضي الزراعية لحكومة منظومة الأسمدة، وزيادة عدد الحائزين المدرجين على منظومة كارت الفلاح إلى ٥ ملايين حائز بنهاية عام ٢٠٢٦/٢٠٢٧.

ويستهدف البرنامج كذلك رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم الحمراء ومنتجات الألبان إلى ٩٠٪ و ١١٠٪

- زيادة مساحة الرقعة الزراعية وتنفيذ الممارسات الزراعية المستدامة ضمن خطة مشروع المليون ونصف فدان.
- التوسع في إنتاج المحاصيل الرئيسية كالقمح والذرة ونشر زراعة الأصناف الجديدة منها.
- تحفيز البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار في مجال تحسين التربة.
- مراعاة البعد البيئي والتوجه نحو الزراعة المستدامة والزراعة العضوية.
- دعم التنمية البشرية الزراعية وبناء قدرات المزارعين على استخدام الممارسات الزراعية الحديثة.
- تحفيز القطاع الزراعي للاستثمار في الزراعة الخضراء المستدامة والعضوية وأنشطة تصنيع السلع الغذائية، من خلال الحزم التحفيزية والدعم المالي.
- التوسع في برامج التحسين الوراثي للارتقاء بإنتاجية الثروة الحيوانية والداجنة.
- توجيه المزيد من الاستثمارات لتنمية الثروة السمكية.
- رفع الوعي لدى المواطنين بالأنماط الاستهلاكية السليمة.
- توسيع وتطوير برنامج التغذية المدرسية.

كما أولت الرؤية أهمية لتطبيق منظومة التحول الرقمي والزراعة الذكية لتعزيز قدرة القطاع الزراعي على تحسين الإنتاجية، وتطوير منظومة الإدارة المتكاملة للموارد المائية، والتوسع في إعادة استخدام المياه، مثل مياه الصرف الصحي المعالجة، لتنويع مصادر الإمداد وترشيد الاستخدام. وأكدت كذلك على أهمية المحافظة على التنوع البيولوجي.

ومن المستهدفات الأخرى التي تناولتها الرؤية مواجهة الآثار المحتملة للتغيرات المناخية، سواء باتخاذ التدابير اللازمة أو بتوفير خدمات النظم الإيكولوجية وآليات التمويل للرصد والتصدي للتغيرات المناخية ولتخفيف تأثيرها على الموارد الطبيعية والمناطق الساحلية.

• رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح والذرة الشامية وال فول السوداني وعباد الشمس إلى ٦٧٪، ٥٦٪، ٧٠٪، و ٢٥٪ على التوالي عام ٢٠٣٠، مقابل ٤٤٪، ٤٦٪، ٣٤٪، و ٣٪ عام ٢٠٢٠، لكل منها على التوالي، مع تقليل الفاقد من القمح بنسبة ٢٠٪ من معدلاته الحالية.

• التوسع في زراعة محاصيل الخضر غير التقليدية للسوق المحلي والتصدير.

• رفع نسبة التغطية في إنتاج تقاوي الخضر إلى ٦٠٪ بدلاً من النسبة الحالية (١٥-٢٠٪).

• رفع نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم إلى ٦٤,٧٪ عام ٢٠٣٠ مقابل ٥٢,٣٪ عام ٢٠٢٠، بالوصول إلى ٧٤٥ ألف طن، وزيادة الإنتاج من الأسماك إلى ٣,٢ مليون طن مقابل ١,٩ مليون طن عام ٢٠٢٠.

أهم المشروعات القومية الكبرى في مجال الزراعة في مصر

يعد القطاع الزراعي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي في مصر، وقد أولت الحكومة اهتمامًا بالغًا به خلال السنوات العشر الأخيرة، بهدف تحقيق التنمية الزراعية المستدامة. وقد تجسد ذلك من خلال إطلاق مجموعة من المشروعات الزراعية القومية الطموحة التي تستهدف توسيع الرقعة الزراعية وتحسين الإنتاجية، بغية الوصول إلى مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي، خاصة في السلع الاستراتيجية، وضمان تحقيق الأمن الغذائي. ولم تقتصر هذه المشروعات على زراعة الأراضي فحسب، بل امتدت لتشمل بناء بنية تحتية متكاملة من مياه، ونقل، وطاقة، ومخازن، بما يجعلها رافعاً حقيقياً لدعم التنمية المستدامة. وفيما يلي أبرز تلك المشروعات:

• مشروع المليون ونصف المليون فدان:

يعد من أكبر مشروعات استصلاح الأراضي في مصر، وتنتشر مساحاته في مواقع متعددة، يقع معظمها في محافظة الوادي الجديد. يهدف المشروع إلى رفع مؤشرات الأمن الغذائي من خلال إنتاج المحاصيل الاستراتيجية، ودعم التصنيع الزراعي، وخلق مجتمعات عمرانية جديدة، وزيادة الصادرات الزراعية.

على التوالي، مع استمرار تقديم التمويل اليسر لمشروع إحياء البتلو ليصل عدد المستفيدين إلى ٤,٤٠٠ مستفيد بنهاية عام ٢٠٢٣، وزيادة نصيب الفرد من المساحة المزروعة إلى ٢,٢ قيراط بحلول عام ٢٠٣٠، ورفع متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الأساسية إلى ٩٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مقابل ٧٩٪ عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

الاستراتيجية المحدثة للتنمية الزراعية المستدامة في مصر ٢٠٣٠:

تمثلت الأهداف الاستراتيجية الستة للتنمية الزراعية في: الحفاظ على الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة وصيانتها وتنميتها، وتحقيق معدلات نمو زراعي احتوائي مستمرة ومتابعة ومتسارعة، وتحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائي خاصة من المحاصيل الغذائية الاستراتيجية، وتدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية في الأسواق المحلية والدولية، وتوفير فرص عمل منتجة للشباب والمرأة في القطاع الزراعي، وتحسين دخول ومستوى معيشة السكان الزراعيين والريفيين.

واستعرضت الاستراتيجية البرامج القومية العشرة ومشروعاتها القومية البالغ عددها ٢٧ مشروعاً، والمستهدفات الكمية بحلول عام ٢٠٣٠، وأهمها:

- استصلاح واستزراع مليون ونصف فدان في مناطق متنوعة،
- رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٧٪.
- زيادة نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى ٣٠٪ من إجمالي العمالة.
- وزيادة نسبة الصادرات من السلع والمنتجات الزراعية لتصل إلى ٣٠٪ من إجمالي الصادرات المصرية، بقيمة قدرها ٨,٢٨ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.
- رفع كفاءة نظام الري الحقلي في أراضي الوادي والدلتا من ٥٠٪ حالياً إلى ١٠٠٪ في عام ٢٠٣٠.
- زيادة الإنتاجية الزراعية من وحدة المساحة بنسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ للمحاصيل المختلفة.

المعالجة الثلاثية لمياه الصرف الزراعي، وتحلية مياه البحر، إلى جانب ترشيد استخدام المياه عبر نظم الري الحديثة.

• مشروعات الاستزراع السمكي:

أطلقت الدولة العديد من المشروعات العملاقة في هذا المجال لتوفير الأسماك بأسعار مناسبة وتحسين النمط الغذائي للسكان. ويعد «مشروع بركة غليون للاستزراع السمكي» في محافظة كفر الشيخ أكبر مدينة سمكية صناعية في الشرق الأوسط، بمساحة ٤ آلاف فدان، بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٣٠ ألف طن سنوياً. كما تشمل المشروعات «مشروع الفيروز» بشرق التفريعة في بورسعيد بطاقة إنتاجية ١٣ ألف طن سنوياً في مرحلته الأولى، بالإضافة إلى مشروعات الاستزراع السمكي بمحور تنمية قناة السويس. كما تم مؤخراً إطلاق «المشروع القومي لتنمية البحيرات» وإنشاء العديد من مفرخات زريعة الأسماك البحرية.

• المشروع القومي لتنمية إنتاج الألبان واللحوم:

يهدف إلى تحسين الصفات الوراثية لقطعان الأبقار والجاموس المحلية، لزيادة الإنتاج الكلي إلى نحو ٧٤٥ ألف طن من اللحوم و٥,٨ مليون طن من الألبان بحلول عام ٢٠٣٠. كما يتضمن المشروع تطوير ورفع كفاءة مراكز تجميع الألبان عبر قروض ميسرة، وزيادة نصيب الفرد من الألبان، وتحسين دخول المنتجين.

• المشروع القومي لإنتاج تقاوي الخضر:

يمثل هذا المشروع أحد آليات التوسع الرأسي والذي يستهدف استنباط أصناف جديدة عالية الجودة والإنتاجية من الخضر التي تستورد مصر معظم احتياجاتها منها، على أن تكون متأقلمة مع التغيرات المناخية، وقادرة على تحمل ملوحة التربة، وملائمة لذوق المستهلك المصري، مما يساهم في تقليل الواردات وضبط الأسعار.

• المشروع القومي لتطوير الري الحقلي وترشيد استخدام المياه:

يعتمد نحو ٨٠٪ من مساحته على المياه الجوفية، بينما تعتمد النسبة الباقية على مياه نهر النيل.

• مشروع الدلتا الجديدة:

هو مشروع قومي للتنمية الريفية المتكاملة يتبع جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، يستهدف استصلاح واستزراع نحو ٢,٢ مليون فدان على محور الضبعة. تُزرع باستخدام مياه الصرف الزراعي المعالجة ثلاثياً من أراضي غرب الدلتا عبر محطة الحمام.

• مشروع إنشاء ١٠٠ ألف فدان صوب زراعية:

يندرج ضمن نطاق مشروع المليون ونصف المليون فدان، ويهدف إلى سيادة مفهوم الجودة الفائقة للمنتجات الزراعية الطازجة، وبصفة خاصة إنتاج الخضر بأنواعها المختلفة والخالية من الملوثات، مع تعظيم الاستفادة من وحدتي الأرض والمياه، وإنشاء مجتمعات زراعية تنموية متكاملة، وتوفير فرص عمل جديدة في مناطق الاستصلاح.

• مشروع توشكي وشرق العوينات:

يقع في جنوب الوادي بمحافظة أسوان، ويستهدف استصلاح ١,١ مليون فدان من خلال تخصيص الأراضي للمستثمرين والشركات التابعة للدولة. تتميز أراضي المشروع بكونها بكرًا، لم تُستخدم فيها مبيدات أو كيماويات، مما يضمن إنتاج محاصيل آمنة. يضم المشروع أكبر مزرعة نخيل في الشرق الأوسط من حيث عدد الأشجار، لإنتاج أصناف عالية الجودة من التمور، فضلاً عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية.

• مشروعات زراعية إضافية:

وبجانب تلك المشروعات الزراعية الكبرى، هناك مشروعات زراعية أخرى مثل مشروع تنمية شمال ووسط سيناء على مساحة ٤٥٦ ألف فدان، ومشروع تنمية الريف المصري على مساحة ١,٥ مليون فدان، بالإضافة إلى مشروعات في جنوب الصعيد والوادي الجديد بمساحة ٦٥٠ ألف فدان. توفر الدولة لهذه المشروعات احتياجاتها المائية من مصادر متنوعة، مثل

١ ويُذكر أن النمط الغذائي في مصر يتميز بانخفاض استهلاك الفرد من البروتين الحيواني، حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد نحو ١٩ جراماً يومياً، مقارنة بـ ٥٤ جراماً وفق النمط الغذائي الصحي العالمي. وتعتبر الأسماك مصدراً رخيصاً للبروتين الحيواني مقارنة بمصادره الأخرى.



كما يتضمن ذلك التوسع في زراعة المحاصيل الاستراتيجية في أراضي الدلتا القديمة، وذلك عبر إعادة توجيه بعض المساحات المزروعة حاليًا بالخضروات والفاكهة، بحيث يمكن إدراجها ضمن مشروع المائة ألف صوبة، نظرًا لما توفره الزراعة داخل الصوب من إنتاجية أعلى، واستهلاك أقل للمياه، وجودة مرتفعة. وفي هذا الإطار، يُوصى باستكمال مشروع حصر الأراضي الزراعية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستشعار عن بُعد، لضمان التخطيط الأمثل للاستغلال الزراعي.

• زيادة حجم الاستثمارات الزراعية العامة:

هناك حاجة ماسة إلى زيادة حجم الاستثمارات المخصصة لتجهيز البنية الأساسية الريفية، ورفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الزراعي في أنشطته النباتية والحيوانية والسمكية، مع التركيز على تدابير التوسع الرأسي وتحديث البنية التحتية المتعلقة بالتسهيلات التسويقية للمنتجات الزراعية في كل من الأراضي القديمة والجديدة. وتشمل سياسات تعزيز الاستثمارات الزراعية أيضًا تحديث المناخ الاستثماري الزراعي من خلال مراجعة التشريعات والإجراءات ذات الصلة، بما يسهل جذب مزيد من الاستثمارات للقطاع.

يرتكز هذا على المشروع على تحديث الري الحقلي لمساحة مليون فدان في الأراضي الجديدة، وتطوير نظم الري في الأشجار البستانية بالوادي والدلتا، وتحديث الري في شمال الدلتا لمساحة ١,٥ مليون فدان، والتحول من الري بالغمر إلى الري الحديث، وتقليل المساحات المزروعة بالمحاصيل الشرهة لاستهلاك المياه مثل الموز والأرز، مع استنباط أصناف مبكرة النضج، وتعميم الممارسات الزراعية الموفرة للمياه.

سياسات وآليات النهوض بقطاع الزراعة

• زيادة مساحة الرقعة الزراعية:

تهدف هذه السياسة إلى زيادة الإنتاج المحلي من السلع الزراعية والغذائية، بما يساهم في إحلال الواردات وزيادة الصادرات، وذلك عبر تنفيذ مشروعات متعددة تشمل التوسع الأفقي التدريجي في زراعة المحاصيل الاستراتيجية بالأراضي المستصلحة الجديدة في مناطق شمال سيناء، والدلتا الجديدة، ومحور الضبعة، وغرب المنيا، وتوشكي، وغرب العوينات. ويأتي على رأس هذه المحاصيل تلك التي تحقق نسب اكتفاء ذاتي منخفضة، مثل المحاصيل الزيتية (عباد الشمس وفول الصويا)، والقمح، والذرة الصفراء، والبقوليات (العدس والفلول).

• تعزيز الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير (R&D) في الزراعة:

إن الابتكار الزراعي واكتشاف وتطبيق التقنيات الحديثة يتطلبان وجود سياسة واضحة للبحث والتطوير، تدعمها مخصصات مالية مناسبة لتنفيذ برامجها، بالإضافة إلى ابتكار آليات تمويلية وإقامة شراكات بين الجهات الحكومية الزراعية والبنوك والقطاع الخاص، بما يضمن تمويلًا مستدامًا للبحث العلمي وتطبيق نتائجه في الحقول.

• تحديث القوانين والتشريعات الزراعية والمائية:

نظرًا لتقدم العديد من القوانين والتشريعات الزراعية والمائية الحالية، تبرز الحاجة الملحة إلى تحديثها بما يتماشى مع المستجدات، بهدف توفير بيئة تشريعية محفزة للعمل في مختلف المجالات الزراعية. ويشمل ذلك قوانين الزراعة، والتعاون الزراعي، والأراضي الصحراوية. كما تقتضي المرحلة الراهنة إصدار قوانين جديدة غير موجودة حاليًا في البيئة التشريعية الزراعية، مثل إدماج نشاط التأمين الزراعي ضمن الأنشطة التأمينية القائمة، وإنشاء صناديق لموازنة الأسعار، وإطلاق بورصة للعقود الآجلة لبعض المنتجات الزراعية، وتفعيل قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

• تعزيز سلاسل القيمة الزراعية والزراعة التعاقدية:

تعتبر الزراعة التعاقدية آلية فعالة لربط صغار المزارعين بالقطاع التجاري والأسواق، بما يضمن حمايتهم من تقلبات الأسعار، ويزيد من دخلهم، فضلاً عن تسهيل نقل التقنيات الحديثة إليهم. لذا، يتطلب الأمر تفعيل منظومة الزراعة التعاقدية وتوسيع نطاق تطبيقها لتشمل أكبر عدد ممكن من المزارعين.

• تطوير خدمات الإرشاد الزراعي والخدمات البيطرية:

يحتاج جهاز الإرشاد الزراعي الحكومي إلى عملية تطوير شاملة وإعادة هيكلة على المستويين المؤسسي والفني والإداري. ويتطلب تحقيق ذلك الإسراع في تنفيذ عمليات استطلاع الأراضي الزراعية بالاعتماد على ما يمكن توفيره من تمويل ميسر من شركاء التنمية، بما يعزز قدرة هذه الخدمات على مواكبة احتياجات المزارعين وتحسين الإنتاجية. بالإضافة إلى ذلك فإن

جهاز الإرشاد الزراعي يتطلب تدعيمه بمرشدين متخصصين يمتلكون قدرات فنية عالية، ومهارات اتصال متقدمة، وبرامج إرشادية حديثة تغطي مختلف الأنشطة الزراعية، مع الاستعانة بوسائل الاتصال ذات التقنيات المتطورة. ويأتي ذلك جنباً إلى جنب مع تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمنظمات الأهلية في تقديم الخدمات الإرشادية للمزارعين، بما يوسع دائرة المستفيدين ويعزز فاعلية هذه الخدمات.

• إطار الإصلاح المؤسسي ونشر التقنيات الحديثة:

يعد تطوير وتفعيل دور التعاونيات الزراعية أمراً أساسياً، إذ تمثل هذه التعاونيات ركيزة مهمة لتمكين المزارعين من تحسين أوضاعهم الاقتصادية وتبني الممارسات الزراعية المتكورة. ويتطلب ذلك إصدار قانون جديد للتعاون الزراعي بديلاً عن القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، بما يضمن استقلالية التعاونيات ككيانات اقتصادية قادرة على المنافسة، وتمكينها من عقد تحالفات استراتيجية مع شركات الإنتاج الزراعي ومستلزماته.

• التوسع الرأسي في الإنتاج الزراعي:

يستدعي استنباط أصناف جديدة من المحاصيل، وإنتاج ونشر التقاوي المنتقا ذات الإنتاجية العالية والمبكرة النضج والمقاومة للجفاف والملوحة والظروف المناخية غير المواتية، على أن يتم توفير هذه التقاوي للمزارعين بكميات كافية وبأسعار مخفضة. ويتطلب ذلك كذلك توفير التمويل الميسر للأغلبية العظمى من صغار المزارعين، لتمكينهم من تبني هذه التقنيات والاستفادة منها في رفع الإنتاجية.

• تعزيز سبل الزراعة المستدامة والمتكاملة:

في سياق تعزيز سبل الزراعة المستدامة والمتكاملة، ينبغي تبني سياسات للزراعة الذكية التي تحقق زيادة مستمرة في الإنتاجية الزراعية، وتحد من تأثير التغيرات المناخية على قطاعي المياه والزراعة، وترفع من كفاءة استخدام الموارد الطبيعية. ويشمل ذلك التوسع في الزراعة المحمية، والزراعات العضوية، وتقنيات الري الذكي والحديث، مع العمل على تفعيل القوانين واللوائح الخاصة بحماية الموارد الأرضية والمائية.

وتقديم الدعم للمشروعات الخدمية المساندة لهذا القطاع، ووضع خريطة استثمارية واضحة للصناعات الزراعية. فضلاً عن تقديم الدعم للمشروعات التي تخدم قطاع التصنيع الزراعي، ومواصلة الجهود لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة والسمكية وتعزيز الأمن الغذائي.

• دعم الاستثمار الزراعي خارج الحدود المصرية:

بالنظر إلى الضغوط التي يواجهها القطاع الزراعي، وخاصة فيما يتعلق بندرة مياه الري، والأعباء المالية الكبيرة التي تتحملها الدولة لاستيراد السلع الاستراتيجية، تحتم البحث عن فرص استثمارية في الدول الإفريقية أو غيرها من الدول التي تمتلك وفرة مائية كبيرة ولديها بيئة سياسية وتشريعية جاذبة للاستثمارات الزراعية المصرية، لا سيما في مجالات إنتاج المحاصيل الزيتية والبقول واللحوم، بما يسهم في تحقيق الأمن الغذائي محلياً وتعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي.

• دعم التعاون والتنسيق بين جهات الزراعة المحلية والدولية:

إن دعم التعاون والتنسيق بين الجهات الزراعية المحلية والدولية يُعد أداة أساسية لنشر الزراعة المستدامة والخضراء، والحد من التغيرات المناخية المحتملة والتكيف معها، مع عدم إغفال أهمية الشراكة بين الأجهزة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لدعم الجهود الوطنية للنهوض بالقطاع الزراعي.

• تحسين مناخ الاستثمار الزراعي:

ويمكن ذلك من خلال تحديث التشريعات «كما سبق بالإشارة» التي تحفز آليات السوق ونشر الممارسات الزراعية المستدامة يعد خطوة محورية، إلى جانب تيسير إجراءات تخصيص الأراضي الجديدة، واعتماد آليات مبتكرة لزيادة نفاذ الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق جديدة بمنتجات ذات جودة عالية وتنافسية عالية. كما ينبغي العمل على تسهيل الحصول على التراخيص والموافقات لمشروعات التصنيع الزراعي،





قطاع تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي

على التغير البنيوي العميق الذي يشهده الاقتصاد العالمي، وهو ما يستدعي تبني استجابات سياسية مرنة، وتعزيز الاستثمارات الاستراتيجية في البنية التحتية والقدرات الرقمية، بما يكفل تعظيم العائدات الاقتصادية، وتوسيع نطاق الشمول، وتعزيز القدرة التنافسية للدول.

وفي ضوء هذا المشهد العالمي، أولت الدولة المصرية اهتمامًا متزايدًا بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إدراكًا لقدرته على خلق فرص عمل نوعية، وزيادة الصادرات الخدمية، وتحديث هيكل الاقتصاد الوطني، علما بأن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي المصري قد ارتفعت من ٣,٢٪ في عام ٢٠١٨ إلى نحو ٥,٨٪ بنهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وفقا للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات^٢، وقد حافظ القطاع على أعلى معدل نمو سنوي منذ عام ٢٠١٩، ما يعكس قدرته على التكيف مع التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، فضلا عن دوره المحوري في دفع الابتكار وتحقيق التحول الرقمي الشامل.

وفي هذا الصدد، ووفقا لتقرير الأداء السنوي لصادرات قطاع تكنولوجيا المعلومات الصادر عن هيئة تنمية

يعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أحد أبرز المحركات الهيكلية للاقتصاد العالمي المعاصر، حيث تجاوز دوره التقليدي كقطاع خدمي إلى كونه ركيزة أساسية للتحول نحو اقتصاد المعرفة، ومصدرا رئيسيا للنمو الاقتصادي المستدام، والقدرة التنافسية، والإنتاجية الكلية، فضلا عن دوره الاجتماعي في تعزيز الشمول الرقمي وتوسيع فرص الوصول إلى الخدمات.

هذا وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن الاقتصاد الرقمي يشكل ما يقارب ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الجارية، وتعكس هذه النسبة الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا الرقمية والابتكار في دفع عجلة النمو الاقتصادي العالمي، حيث أصبحت التقنيات الرقمية والبنية التحتية المرتبطة بها من الركائز الأساسية للنشاط الاقتصادي، بما يشمل من التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، وحوسبة السحاب، وسلاسل القيمة العالية المدعومة رقمياً. ويمثل هذا التحول دليلاً

٢ تختلف بيانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن تلك الواردة في الحسابات القومية الصادرة عن وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، حيث تقوم وزارة الاتصالات بإضافة الأنشطة المرتبطة بالصناعات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى المساهمة الكلية للقطاع.

والاتصالات ليس فقط كوسيلة تقنية داعمة للقطاعات التقليدية، بل كمنصة متكاملة لإحداث تحول اقتصادي واجتماعي شامل، مبني على الابتكار، والمعرفة، والاتصال، ويؤسس لنموذج تنموي جديد أكثر شمولاً واستدامة. ويعد هذا التوجه المتصاعد لدور القطاع دافعا لتسريع وتيرة التحول الرقمي، وتعزيز قدرات الدولة في تقديم خدمات عامة أكثر كفاءة، وخلق فرص عمل نوعية، وتعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي، بما يرسخ أسس العدالة الرقمية ويضمن شمول الجميع في مكتسبات التنمية خلال العقد المقبل.

الاستراتيجيات والأطر الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر

رؤية مصر ٢٠٣٠

وانطلاقاً من هذه الأهمية القصوى، يُعَدُّ قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أحد القطاعات الرئيسة ذات الأولوية، سواء في إطار استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠، أو برنامج عمل الحكومة (٢٠٢٥/٢٦-٢٠٢٧) أو استراتيجيات عمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتطوير أداء القطاع، والتي تضم الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، والاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (٢٠٢٣-٢٠٢٧).

ووفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، تتبلور الرؤية التنموية للقطاع حول التفاعل مع متطلبات العصر الرقمي الذي يشهد التتابع السريع للمستجدات التكنولوجية. وخلال هذا التفاعل، تؤكد رؤية مصر ٢٠٣٠ أهمية القطاع في تحقيق الآتي:

١. تحويل مصر إلى مركز إقليمي للبيانات.
٢. دعم التحول نحو الاقتصاد الرقمي القائم على المعرفة.
٣. تحقيق العدالة الرقمية.
٤. نشر ثقافة الأمن السيبراني وضمان حماية البيئة.
٥. دعم الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، وتحسين المهارات التكنولوجية.

صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) لعام ٢٠٢٤، ارتفعت صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى ما يتجاوز ٦ مليار دولار سنوياً، مع طموحات للوصول إلى ٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، ما يعكس تحولا نوعيا في دور مصر كمركز إقليمي لصناعة الخدمات الرقمية والتعهد^٣.

أصبحت مصر اليوم من الدول الرائدة في الربط الرقمي على المستوى الإقليمي، إذ يمر عبر أراضيها أكثر من ٢٠ كابلاً بحرياً دولياً يربط بين قارات آسيا وأوروبا، وهو ما يعزز من موقعها الاستراتيجي كبوابة رقمية عالمية، ويسهم في جذب استثمارات في مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، وخدمات الدعم التقني.

أما من الناحية الاجتماعية، فقد ساهم التوسع في البنية التحتية الرقمية، ورفع كفاءة خدمات الإنترنت، ونشر مراكز التدريب التكنولوجي في تعميق الأثر الاجتماعي لهذا القطاع، حيث أن عدد المتدربين على المهارات الرقمية قد ارتفع من أقل من ٥ آلاف متدرب سنوياً في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥، ويعود ذلك لنجاح العديد من البرامج والمبادرات الوطنية القطاعية مثل «مستقبلنا رقمي»، و «بُناة مصر الرقمية»، و«وظائف مصر الرقمية»، الأمر الذي يعكس توجهها حكومياً نحو تعزيز القدرات البشرية في المجال الرقمي وتكاملها مع سوق العمل.

كما ساهم القطاع في تعميم الخدمات الحكومية الرقمية، إذ تم إطلاق أكثر من ٢٠٠ خدمة حكومية رقمية متاحة عبر المنصة الوطنية الموحدة «مصر الرقمية»، تشمل خدمات التوثيق، والمرور، والتموين، والمحاكم، وغيرها، ما أدى إلى تحسين كفاءة الخدمة العامة، وخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز الشفافية والحوكمة.

إن هذا التوسع السريع في البنية التحتية، وتنمية الموارد البشرية، وتطوير السياسات الرقمية، يعكس توجه وطني متزايد بأهمية قطاع تكنولوجيا المعلومات

٣ من الجدير بالذكر أن أرقام الصادرات قد تختلف عن تلك التي ينشرها البنك المركزي المصري في ميزان المدفوعات. وجاري التنسيق بين وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والبنك المركزي لإصدار بيانات منسقة وموحدة بشأن الصادرات الرقمية.

برنامج عمل الحكومة

تتبنى الدولة برنامج إصلاحات اقتصادية قطاعية لمواصلة تعزيز مرونة الاقتصاد المصري، ورفع قدرته على امتصاص الصدمات الخارجية والداخلية، وتحويل مسار الاقتصاد المصري إلى اقتصاد إنتاجي يتمتع بمزايا تنافسية، ويتضمن البرنامج ٨ برامج فرعية تضم مجموعة من القطاعات الاقتصادية من بينها قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي السياق ذاته، تعمل الحكومة المصرية وشركاءها من القطاع الخاص على تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات كأحد أهم الركائز الأساسية لدعم التنمية الشاملة والمستدامة، وبأتي ذلك من خلال تبني سياسات اقتصادية متكاملة، حيث تتبنى الحكومة خطة عمل شاملة ومتكاملة لتطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بهدف زيادة قدرته التنافسية وجعله مساهما رئيسا في النمو الاقتصادي للبلاد ومضاعفة حجم الصادرات المصرية من منتجات وخدمات تكنولوجيا المعلومات العابرة للحدود، وتعزيز تنافسية مصر في مجالات البحث والتطوير وخدمات القيمة المضافة.

الاستراتيجيات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر

شهد العقد الأخير تطوراً نوعياً في المنهجية التي تتبناها الدولة لتوجيه قطاع تكنولوجيا المعلومات، من خلال إطلاق عدد من الاستراتيجيات الوطنية القائمة على أسس علمية ومؤسسية وتشريعية، والهادفة إلى تحقيق التكامل بين التكنولوجيا والتنمية، بما يتوافق مع أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠.

١- مصر الرقمية: نحو بناء مجتمع رقمي متكامل

تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ واستراتيجية الدولة للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي، أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مبادرة «مصر الرقمية» باعتبارها رؤية وطنية شاملة وخطة تنفيذية مركزية تهدف إلى تحويل مصر إلى مجتمع رقمي متكامل من خلال إرساء بيئة رقمية ذكية ومترابطة تركز على البنية التحتية الرقمية المتقدمة، والإطار التشريعي والتنظيمي، وثقافة الابتكار.

وتعتمد «مصر الرقمية» على ثلاث ركائز رئيسية مترابطة على النحو التالي:

أ- التحول الرقمي: من خلال رقمنة الخدمات الحكومية، وتطوير المنصات الرقمية، وتيسير الوصول إليها عبر الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول، مع الربط البيئي بين الجهات الحكومية وتبسيط الإجراءات، بما يرسخ مبادئ الكفاءة والشفافية في إدارة الشأن العام.

ب- المهارات والوظائف الرقمية: عبر برامج متخصصة لتأهيل الكوادر البشرية على أحدث تقنيات الثورة الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، والحوسبة السحابية، وتوفير التدريب لأكثر من ٥٠٠ ألف متدرب سنوياً.

ج- الإبداع الرقمي: من خلال تشجيع ريادة الأعمال، ودعم الابتكار، وتعزيز منظومة البحث والتطوير في تكنولوجيا المعلومات.

وقد حققت المبادرة إنجازات ملموسة، منها ربط أكثر من ٢٥ ألف مبنى حكومي بشبكات الألياف الضوئية، وتطوير منصة رقمية وطنية تتيح أكثر من ٢٠٠ خدمة حكومية، وإنشاء مراكز بيانات حكومية متقدمة، وتفعيل التوقيع الإلكتروني، وتقديم حلول دفع إلكتروني متكاملة. ويعد هذا التحول غير مقتصر على رقمنة الخدمات، بل يشمل أيضاً تعزيز الأمن السيبراني، وتوسيع الشمول المالي والرقمي، وبناء مدن ذكية، وتعزيز السيادة الرقمية، بما يعزز مكانة مصر الإقليمية والدولية في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٢- الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢١/٢٠٢٥ و ٢٠٢٥/٢٠٣٠): نحو توظيف الذكاء

الاصطناعي في خدمة التنمية المستدامة

يشهد العالم في العقد الأخير تحول غير مسبوق في استخدامات الذكاء الاصطناعي حيث لم يعد ينظر إليه باعتباره أداة تقنية مستقبلية فحسب، بل أصبح يمثل قوة محركة ومحورية لإعادة تشكيل الاقتصادات، وتحسين جودة الخدمات العامة، وتعزيز الابتكار، ورفع كفاءة اتخاذ القرار. وإدراكاً منها للفرص التنموية الهائلة التي يمكن أن يوفرها هذا المجال، خصوصاً في

الحيوية عبر توظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والنقل، والطاقة، والزراعة، بما يساهم في تحسين مستوى الخدمات وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى.

٣. ضمان إتاحة البيانات وتبادلها من خلال تطوير أطر وطنية لحوكمة البيانات، وتعزيز إدارة دورة حياة البيانات المحلية، بما يدعم بيئة الذكاء الاصطناعي ويعزز من جودة النماذج التطبيقية القائمة عليه.

٤. بناء بنية تحتية رقمية قوية وقابلة للتوسع في مجال الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، إلى جانب تطوير نماذج أعمال مبتكرة تمكن من إنشاء قاعدة رقمية صلبة تدعم نمو صناعة الذكاء الاصطناعي محلياً وإقليمياً.

٥. تهيئة بيئة صحية لنمو منظومة الذكاء الاصطناعي، من خلال دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة العاملة في هذا المجال، وتحفيز جهود الابتكار، وتعزيز استثمارات مؤسسات رأس المال المخاطر في السوق المصرية.

٦. تعزيز الكم والكيف في الكوادر الوطنية المتخصصة في الذكاء الاصطناعي، عبر بناء برامج تدريبية وتخصصية متقدمة تضمن توافر الخبرات والكفاءات القادرة على قيادة التحول الرقمي وصناعة المستقبل.

كما وضعت الاستراتيجية الجديدة أهدافاً كمية واضحة، من بينها رفع مساهمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٣٠، وتدريب ٣٠ ألف متخصص سنوياً في تقنيات الذكاء الاصطناعي، ما يعكس توجهها نحو بناء قاعدة بشرية وطنية مؤهلة لقيادة الاقتصاد الرقمي. وبهذا النهج المتكامل، تعد الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي إطاراً تنموياً يربط بين التكنولوجيا والسياسات العامة، ويهدف إلى رفع كفاءة الأداء الحكومي، وتحفيز النمو الاقتصادي القائم على المعرفة، وتعزيز القدرة التنافسية لمصر على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما يضمن جاهزيتها للاستفادة القصوى من الفرص التي تتيحها الثورة الصناعية الرابعة.

ظل توجهات التحول الرقمي والاستثمار في رأس المال البشري، تبنت مصر مساراً استراتيجياً لتسخير الذكاء الاصطناعي بما يخدم أولوياتها التنموية، ويرسخ مكانتها كفاعل إقليمي في تكنولوجيا المستقبل.

في هذا السياق، أطلقت مصر في مايو ٢٠٢١ النسخة الأولى من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٢١-٢٠٣٠ عبر المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي، كأول وثيقة رسمية من نوعها على مستوى المنطقة العربية، لتكون بمثابة الإطار العام لتوجيه السياسات والبرامج في هذا المجال. وتركزت النسخة الأولى على أربعة محاور رئيسية وهي: الذكاء الاصطناعي من أجل الحكومة، والذكاء الاصطناعي من أجل التنمية، وبناء القدرات، والتعاون الدولي.

ركزت الاستراتيجية على تطوير بنية مؤسسية وتكنولوجية تتيح الاستخدام المنهجي للذكاء الاصطناعي في الإدارة العامة والتنمية، بالإضافة إلى تطوير المهارات البشرية وإدماج الذكاء الاصطناعي في التعليم، والمشاركة النشطة في النقاشات الدولية المتعلقة بالأخلاقيات، وبناء منظومة تشريعية مرنة تحكم استخدامات الذكاء الاصطناعي.

وفي يناير ٢٠٢٥، أطلقت النسخة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي (٢٠٢٥-٢٠٣٠)، لتكون أكثر طموحاً واتساعاً في رؤيتها وأدواتها، وجاءت استجابة للتطورات العالمية المتسارعة، وتعكس إدماجاً أعمق للذكاء الاصطناعي في نسيج السياسات العامة والقطاعات الاقتصادية. وتمحورت هذه النسخة حول ستة محاور استراتيجية وذلك على النحو التالي:

١. ضمان الاستخدام الأخلاقي والمسؤول للذكاء الاصطناعي، عبر إنشاء نظام تنظيمي شامل لهذا المجال، وتفعيل الإطار الأخلاقي الوطني، ووضع الأساس لكيان تنظيمي واضح المعالم، مع تعزيز مشاركة مصر في المحافل الدولية ذات الصلة، والإسهام الفعّال في صياغة القواعد والمعايير العالمية للذكاء الاصطناعي.

٢. تحسين جودة الحياة ورفع كفاءة القطاعات

٤ تشمل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بالصناعات الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية (٢٠١٧): نحو تمكين الاقتصاد الرقمي التجاري

انطلاقاً من الدور المتنامي للتجارة الإلكترونية كأداة فاعلة لدعم الاقتصاد الرقمي وتعزيز النمو الشامل، أطلقت مصر في ديسمبر ٢٠١٧، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وعدد من المؤسسات الدولية، الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية، لتكون أول خطة شاملة من نوعها على المستوى الإقليمي تهدف إلى تسريع اندماج التجارة الرقمية في السياسات الوطنية. وقد مثلت مصر أول دولة تستفيد من الإطار التشخيصي المخصص من قبل الأونكتاد لتطوير سياسات التجارة الإلكترونية ضمن برنامج مراجعة السياسات.

هدفت الاستراتيجية إلى توفير إطار تنظيمي وتشريعي متكامل يدعم النمو الآمن والمنظم للتجارة الإلكترونية، ويعزز الثقة بين الأطراف الفاعلة، مع التركيز على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ودعم قدراتها التنافسية في الأسواق الرقمية، وتطوير البنية التحتية اللوجستية والتشريعية، وتيسير نظم الدفع الإلكتروني. وقد حددت الاستراتيجية خمسة محاور فرعية (Sub-strategies) مترابطة تشكل الإطار التنفيذي لتحقيق أهدافها:

١. تمكين الشركات من خلال التجارة الإلكترونية:
عبر تسهيل الدخول إلى الأسواق الرقمية، وتوفير الحوافز التقنية والتشريعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية على الإنترنت.

٢. تحفيز عملية التحول من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي:
من خلال تشجيع العاملين في القطاع غير الرسمي على الانخراط في التجارة الإلكترونية، وربطهم بالخدمات المالية الرسمية، ما يساهم في توسيع قاعدة دافعي الضرائب، وزيادة فرص النفاذ إلى التمويل، وتعزيز الحماية الاجتماعية.

٣. الاستفادة من قدرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:
باعتباره رافعة أساسية لتطوير التجارة الإلكترونية، من خلال تعظيم

الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وتوسيع انتشار الإنترنت، وتطوير الخدمات السحابية، والاعتماد على حلول الذكاء الاصطناعي في تحليل السلوك الاستهلاكي وتحسين تجربة المستخدم.

٤. تحويل قطاع اللوجستيات المصري إلى مركز إقليمي:
من خلال تعزيز كفاءة سلاسل التوريد، وتوسيع نطاق خدمات التوصيل والتوزيع، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، بما يدعم تكامل مصر في شبكات التجارة الإلكترونية الإقليمية والدولية.

٥. تحفيز نمو قطاع المدفوعات الإلكترونية:
عبر تطوير الأنظمة المالية الرقمية، وتوسيع نطاق خدمات الدفع الإلكتروني، وتعزيز الثقة في هذه الوسائل، بما يساهم في تحقيق الشمول المالي ورفع كفاءة المعاملات التجارية.

ساهمت الاستراتيجية في تسريع وتيرة دمج الاقتصاد المصري في بيئة التجارة الرقمية، ومكنت عدداً متزايداً من المؤسسات الصغيرة من النفاذ إلى الأسواق الإلكترونية. كما رافق ذلك ارتفاع في نسبة مستخدمي التجارة الإلكترونية، لا سيما في الفئة العمرية دون الثلاثين عاماً والتي تمثل قرابة نصف سكان البلاد. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال واسع للتوسع، سواء من حيث توسيع التغطية الجغرافية للخدمات، أو تعزيز الثقة الرقمية، أو سد الفجوات في البنية التحتية والمهارات الرقمية.

التشريعات المنظمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في سياق التحول الرقمي الشامل الذي تشهده مصر خلال العقد الأخير، حظيت الجوانب التشريعية والتنظيمية بأهمية استراتيجية بالغة، إدراكاً بأن البنية التشريعية تشكل أساس أي منظومة رقمية فعالة ومستدامة. ومن هذا المنطلق، سعت الدولة المصرية إلى تطوير مجموعة من القوانين والتشريعات التي تستهدف ليس فقط تنظيم قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بل أيضاً ضمان توازنه، وحماية الحقوق الرقمية، وتعزيز البيئة الاستثمارية، والحد من المخاطر السيبرانية. ويأتي هذا التوجه متسقاً مع التزامات مصر الدولية، ومتكاملاً مع رؤيتها الوطنية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، خاصة ما يتصل منها بمحور التحول الرقمي وبناء اقتصاد المعرفة.

١- قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣

يمثل هذا القانون الأساس التشريعي الأول لتنظيم سوق الاتصالات في مصر، وقد تم بموجبه إنشاء الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA) كهيئة مستقلة ذات اختصاصات تنظيمية ورقابية. يهدف هذا الإطار القانوني إلى ضمان بيئة تنافسية عادلة، وتعزيز جودة الخدمات، وحماية حقوق المستخدمين، إلى جانب تنظيم عملية منح التراخيص لمزاولة أنشطة الاتصالات، وإدارة الطيف الترددي وفقاً لأفضل الممارسات التقنية.

وتشمل أبرز ما نص عليه القانون:

- إلزام الشركات العاملة بالحصول على تراخيص مسبقة وفقاً لضوابط محددة.
- اعتماد معايير واضحة لجودة الخدمة وحماية حقوق المستهلكين.
- تنظيم عملية الربط البيئي بين مختلف الشبكات لضمان الكفاءة والتكامل.
- منح الجهاز صلاحيات إدارة الطيف الترددي وتنظيم استخدامه على نحو يعزز الابتكار ويحد من التداخلات التقنية.

تم إنشاء الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بموجب قانون تنظيم الاتصالات رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٣، باعتباره كيان مستقل يتبع رئيس مجلس الوزراء، يتمتع بصلاحيات واسعة لتنظيم قطاع الاتصالات في مصر وضمان انضباط السوق واستقراره. وتتجلى مهام الجهاز في منح التراخيص لمشغلي خدمات الاتصالات، ووضع الأطر التنظيمية والفنية اللازمة لضمان جودة الخدمات، بالإضافة إلى مراقبة أداء الشركات المشغلة وحماية حقوق المستخدمين.

لا يقتصر دور الجهاز على تنظيم التراخيص والإشراف التقني، بل يمتد إلى بلورة السياسات العامة للقطاع، والتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية، والتفاعل مع التحولات التكنولوجية العالمية، بما يساهم في تعزيز تنافسية مصر في مجالات الاقتصاد الرقمي والابتكار التكنولوجي. يحرص الجهاز على إرساء بيئة تنظيمية داعمة للمنافسة العادلة بين الشركات العاملة في السوق، مع منع الممارسات الاحتكارية، بما يضمن تحسين جودة الخدمات، وتوسيع نطاق التغطية،

وتحقيق توازن بين مصالح المستثمرين. يمثل وجود جهاز تنظيمي فاعل ومستقل أحد المقومات الأساسية لإنجاح سياسات التحول الرقمي في مصر، إذ يشكل همزة الوصل بين الدولة والقطاع الخاص والمستخدمين، ويعكس توجه الدولة نحو تعزيز الحوكمة، وتحقيق التوازن بين الانفتاح التكنولوجي، وحماية السيادة الرقمية، وتحفيز الاستثمار، في إطار رؤية شاملة تستهدف جعل مصر مركزاً إقليمياً للاتصالات والتكنولوجيا الرقمية.

٢- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨

استجابة لتنامي التهديدات السيبرانية وما يرافقها من تحديات أمنية واقتصادية، أصدرت مصر هذا القانون الذي يُعد الأول من نوعه في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية على المستوى الوطني. وقد هدف القانون إلى توفير حماية قانونية للبنية الرقمية، ومواجهة أشكال الجرائم المستحدثة، مثل اختراق الأنظمة، وانتهاك الخصوصية، واستخدام الشبكات لأغراض غير مشروعة.

٣- قانون حماية البيانات الشخصية رقم ١٥١ لسنة ٢٠٢٠

إطار تشريعي يهدف إلى حماية خصوصية الأفراد من خلال تنظيم كيفية جمع البيانات الشخصية ومعالجتها وتخزينها ونقلها. يتطلب القانون الحصول على موافقة الأفراد قبل جمع بياناتهم، ويحدد التزامات واضحة على الجهات التي تتعامل مع هذه البيانات، ويُنشئ آليات لمراقبة تطبيق القانون ومحاسبة المخالفين.

حيث تم إنشاء هيئة اقتصادية تُسمى «مركز حماية البيانات الشخصية» وفقاً للمادة (١٩) من القانون.

البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات الإنترنت

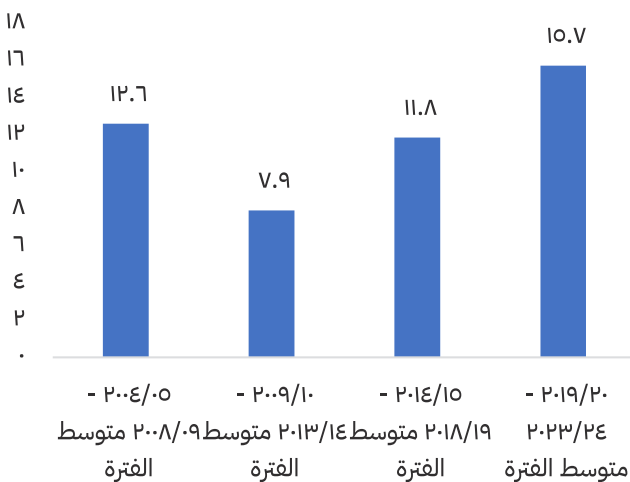
تمثل البنية التحتية الرقمية ركيزة أساسية للتحول الرقمي في مصر، وتعد من أبرز مجالات الاستثمار والتطوير في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد شهدت مصر خلال السنوات الأخيرة طفرة نوعية في توسيع نطاق شبكات الاتصالات، وتحسين جودة الخدمة، وزيادة كفاءة نقل البيانات على المستوى

للمحمول IMEI منذ بداية عام ٢٠٢٥ والتي تساهم في القضاء على ظاهرة تهريب أجهزة التليفون المحمول واستيفاء مستحقات الدولة.

الأداء الاقتصادي لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

يُعدّ قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أكثر القطاعات ديناميكية في الاقتصاد المصري، حيث تمكن خلال السنوات الأخيرة من تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة بلغت في المتوسط نحو ١٥,٧٪ خلال الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠-٢٠٢٣/٢٠٢٤. ويعكس هذا الأداء المتميز قدرة القطاع على التكيف مع التحولات المتسارعة في الاقتصاد العالمي، فضلاً عن إسهامه المحوري في تعزيز الابتكار وتسريع وتيرة التحول الرقمي الشامل باعتباره إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي المستقبلي. وعلى صعيد سوق العمل، يلعب القطاع دوراً متنامياً في خلق فرص عمل نوعية، إذ بلغ عدد المشتغلين به نحو ٢٤٢ ألف مشتغل، أي ما يعادل ٨,٠٪ من إجمالي المشتغلين، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للربع الأول من عام ٢٠٢٥، وهو ما يعكس دوره في استيعاب الكفاءات الشابة ودعم التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

شكل ٣٢ تطور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - متوسط نمو لخمس سنوات (%)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

المحلي والدولي، بما يعكس رؤية الدولة نحو بناء اقتصاد رقمي تنافسي ومتصل عالمياً.

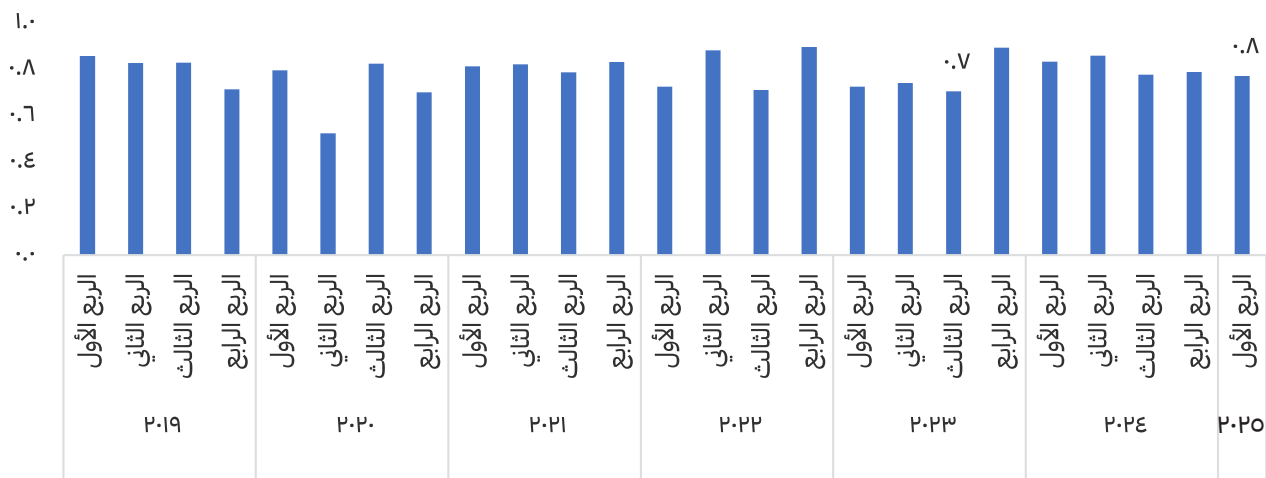
وفي هذا السياق، نفذت الدولة خطة طموحة لتوسيع نطاق الشبكات الأرضية المعتمدة على الألياف الضوئية، بهدف تحسين سرعة الإنترنت الثابت وتعزيز كفاءة البنية التحتية الرقمية. ونتيجة لهذه الجهود، ارتفع متوسط سرعة الإنترنت الثابت ليلبلغ ٧٩٠ ميجابت/ثانية في يونيو ٢٠٢٥ حيث أن السرعة في شهر أغسطس ٢٠٢٥ وصلت ٩٠ ميجابت/ثانية وفقاً لتقرير Ookla الجهة العالمية المتخصصة في قياس مؤشرات الأداء الرقمي. علماً بأن استثمارات الدولة في البنية الرقمية، والتي تجاوزت ١٥٠ مليار جنيه، تهدف لرفع كفاءة الإنترنت الثابت، وإنشاء شبكة كابلات ألياف ضوئية متطورة، وربط أكثر من ٢٥ ألف مبنى حكومي رقمياً على مستوى الجمهورية.

أما من الناحية البنيوية، فقد أصبحت مصر اليوم من الدول الرائدة في الربط الرقمي على المستوى الإقليمي، إذ يمر عبر أراضيها أكثر من ٢٠ كابل بحري دولي يربط بين قارات آسيا وأوروبا، وهو ما يعزز من موقعها الاستراتيجي كبوابة رقمية عالمية، ويسهم في جذب استثمارات في مراكز البيانات، والحوسبة السحابية، وخدمات الدعم التقني. وقد قامت «المصرية للاتصالات» بتطوير منظومة العبور الدولي من خلال إنشاء محطات هبوط جديدة، ومسارات أرضية متعددة، وأنظمة ربط مبتكرة تضمن أعلى درجات الاعتمادية واستمرارية الخدمة، مما رسّخ مكانة مصر كمركز إقليمي لحركة البيانات الدولية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

وفي إطار مبادرة «حياة كريمة» تم تنفيذ مشروع الألياف الضوئية (FTTH) في ٣٧٨ قرية جديدة، ليصل إجمالي عدد القرى المغطاة إلى ٨٩٣ قرية، ما عزز من إتاحة الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية عام ٢٠٢٤.

وعلى صعيد الخدمات، فقد تم إطلاق خدمات الجيل الخامس للتليفون المحمول بما سيوفر إنترنت أعلى وزمن استجابة مما يساهم في تحسين تجربة المستخدمين، كما تم إطلاق منظومة حوكمة التليفون

شكل ٣٣ المشتغلين في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (% من إجمالي المشتغلين)



للصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

نطاق الخدمات الحكومية الإلكترونية، بما يعزز من كفاءة الأداء الحكومي وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وقد تنوعت المبادرات والبرامج لتشمل مجالات رئيسية تمس حياة المواطنين اليومية، منها:

- منصة مصر الرقمية، التي أصبحت بوابة شاملة لتقديم الخدمات الحكومية، حيث بلغ عدد مستخدميها أكثر من ٨ ملايين مستخدم، وتم تسجيل أكثر من ١١ مليون طلب خدمة عبر ما يزيد عن ٢٠٠ خدمة رقمية متاحة للمواطنين.
- إطلاق مختبر GovTech للابتكار، وهو أول حاضنة وطنية متخصصة في تمكين الشركات الناشئة من تطوير حلول رقمية مبتكرة موجهة للخدمات العامة.
- توسيع نطاق منظومة التأمين الصحي الشامل لتشمل ٢٨٠ منشأة صحية موزعة على مختلف المحافظات، بما يرسخ التحول الرقمي في القطاع الصحي.
- تنفيذ المشروع القومي للرقم القومي العقاري، الذي غطى أكثر من ٣٠ مليون وحدة عقارية و٣٣٠ ألف قطعة أرض، ويُعد خطوة مفصلية نحو تنظيم السوق العقاري وتعزيز العدالة الضريبية.
- ميكنة ٦٩٤ مكتبًا للتوثيق العقاري على مستوى الجمهورية، بقدرة تشغيلية تصل إلى ٥٠ ألف

وبحسب بيانات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية، فقد شهدت مؤشرات البنية الأساسية لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نمواً ملحوظاً في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤. على سبيل المثال، ارتفع إجمالي المشتركين في الهاتف المحمول في الربع الثالث بنحو ٦,٦٣٪، ليسجل نحو ١١٥,٨٣ مليون مشترك (مقارنة بنحو ١٠٨,٦٣ مليون مشترك في الربع الثالث لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤)، كما ارتفع إجمالي المشتركين في الهاتف الثابت بنحو ٤,١٦٪، ليسجل نحو ١٣,٣٧ مليون مشترك (مقارنة بنحو ١٢,٨٤ مليون مشترك في الربع المناظر)، بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت الاشتراكات النشطة لخدمة انترنت الهاتف المحمول (صوت وبيانات) بنحو ٩,٩٤٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤. ومع استمرار تنفيذ مشروع «مصر الرقمية»، سيتم ترسيخ نموذج شامل ومستدام للتحول الرقمي، يجمع بين الابتكار والأمن، ويرتكز على التقدم المسؤول والرؤية بعيدة المدى. فالركائز التي يجري تأسيسها اليوم تمهد لمستقبل يتيح تمكين الأفراد، ويوسع نطاق الفرص الاقتصادية والاجتماعية، ويعزز مكانة مصر كمركز إقليمي رائد في المجال الرقمي.

إنجازات التحول الرقمي في مصر عام ٢٠٢٤

شهدت مصر تقدم ملموس في تنفيذ مبادرة «مصر الرقمية»، عبر تطوير بنية تحتية رقمية متكاملة وتوسيع

ما يعد دلالة واضحة على التحسن المؤسسي والتطور للموس في الخدمات الرقمية الحكومية، من حيث الكفاءة والاتاحة وسهولة الوصول، ويعزى هذا التقدم إلى حزمة من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية، إلى جانب الاستثمار في البنية التحتية الرقمية وتحديث نظم تقديم الخدمات العامة.

وفي ذات الإطار، شهدت مصر تقدماً استثنائياً بمقدار ٤٩ مركزاً في مؤشر جاهزية الحكومة للذكاء الاصطناعي التابع للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية خلال فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات، وهو ما يجسد التحول الجاد نحو استيعاب الذكاء الاصطناعي ضمن منظومة العمل الحكومي، وتعزيز استخداماته في تقديم الخدمات العامة، والتخطيط، واتخاذ القرار. ويعكس هذا التقدم تبني الحكومة المصرية لسياسات واضحة في مجال التقنيات الناشئة، وتوفير بيئة تشريعية وتنفيذية مواتية لتبني هذه التقنيات بشكل أخلاقي ومسؤول.

كما يُعد تحقيق الأمن السيبراني جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية الرقمية الشاملة، وعنصرًا حاسماً في ضمان استدامة التحول الرقمي وثقة المستخدمين. وفي هذا السياق، حققت مصر إنجازاً بارزاً يتمثل في تصنيفها ضمن الفئة الأولى (Tier 1) على المؤشر العالمي للأمن السيبراني الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، ويعد هذا التقدم ثمرة لجهود منسقة بين مؤسسات الدولة المعنية، وعلى رأسها الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والمركز المصري للاستجابة لطوارئ الحاسب الآلي (EG-CERT)، بالإضافة إلى البرامج الوطنية لتأهيل الكوادر وبناء ثقافة الوعي السيبراني. كما يعكس الالتزام الوطني بمعايير الأمن السيبراني العالمية، ويعزز من قدرة مصر على جذب الاستثمارات الرقمية والتعاون الدولي في مجالات البنية التحتية الآمنة والخدمات الرقمية.

صناعة التعهيد في مصر: مؤشرات الأداء، التوجهات الاستراتيجية، والمزايا التنافسية

أصبحت صناعة التعهيد (Outsourcing) المدعومة بتكنولوجيا المعلومات (IT-BPO) إحدى الركائز الرئيسية للاقتصاد الرقمي العالمي، حيث تتجه

معاملة يوميًا، مما قلل من وقت الانتظار ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

- تطبيق منظومة التقاضي الإلكتروني في ٤٦ محكمة على مستوى الجمهورية، ما يمثل نقلة نوعية في تطوير منظومة العدالة الرقمية وتحقيق مبدأ سهولة الوصول للعدالة.

وقد توجت هذه الجهود باستضافة مصر أول قمة عالمية للبنية التحتية الرقمية العامة (Global DPI Summit)، والتي جمعت نخبة من القادة وصنّاع القرار والخبراء الدوليين في مجال التحول الرقمي، مما يعكس قيادة مصر الإقليمية والتزامها بالمشاركة في صياغة مستقبل البنية الرقمية على المستوى العالمي.

ترتيب مصر في المؤشرات الدولية

تعتبر مؤشرات الأداء الدولية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي انعكاس حقيقي لمدى التقدم المؤسسي والتقني الذي تحرزه الدول، وتساهم في بناء ثقة المستثمرين، وتحسين بيئة الأعمال، وتوجيه سياسات التطوير والإصلاح. وفي هذا السياق، شهدت مصر خلال الأعوام الأخيرة قفزات نوعية في ترتيبها ضمن عدد من المؤشرات الدولية المعنية بإتاحة الخدمات التكنولوجية، وجاهزية التحول الرقمي وتبني التقنيات الحديثة، مما يبرز فعالية الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي ونجاح الجهود الحكومية في هذا المجال.

فعلى صعيد مجال البنية التحتية الرقمية، فقد حققت مصر أداءً رياديًا على المستوى القاري، حيث احتلت المرتبة الأولى أفريقيًا في متوسط سرعة الإنترنت الثابت لمدة أربع سنوات متتالية، وفقًا لتقارير شركة Ookla العالمية المتخصصة في قياس أداء الإنترنت. وبلغ متوسط سرعة الإنترنت الثابت في مصر نحو ٩٠ ميجابت/ثانية في أغسطس ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٦٥ ميجابت/ثانية فقط في يناير ٢٠١٩، ما يُعد تحسناً نوعيًا يدعم أهداف التحول الرقمي الشامل، سواء في الحكومة أو القطاع الخاص أو على مستوى الأفراد.

أما فيما يخص مؤشر جاهزية الحكومة للتحول الرقمي الصادر عن البنك الدولي، ارتقت مصر من التصنيف (ج) في عام ٢٠١٨ إلى التصنيف (أ) في عام ٢٠٢٢، وهو

١٥٠ ألف متخصص.

وبفضل هذه الجهود، حافظت مصر على مكانتها كواحدة من أفضل خمس وجهات قرب الشاطئ (Nearshore) في سوق خدمات العملاء الأوروبية لأكثر من عقدين متتاليين، كما جاءت القاهرة في المرتبة الثالثة بين أفضل النظم البيئية للشركات الناشئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وفقًا لتقرير GSER ٢٠٢٤.

ويمثل هذا القطاع اليوم فرصة استثمارية استراتيجية للدولة، خاصة مع اتساع نطاق الخدمات المقدمة لتشمل مجالات متعددة ذات قيمة مضافة، مثل خدمات الحوسبة السحابية، الأمن السيبراني، التحليلات المتقدمة، والتقنيات الناشئة. ارتفعت صادرات مصر من خدمات تكنولوجيا المعلومات إلى ما يتجاوز ٦ مليار دولار سنوياً، مع طموحات للوصول إلى ٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠، ما يعكس تحولاً نوعياً في دور مصر كمركز إقليمي لصناعة الخدمات الرقمية والتعهد.

وتتبنى الدولة نهجاً شاملاً في دعم الصناعة لا يقتصر على الجانب التقني، بل يشمل إصلاحات تنظيمية، وتنمية المهارات، وتطوير البنية التحتية، وتحفيز الشراكات مع كبرى الشركات العالمية.

٢- المزايا التنافسية لمصر في صناعة التعهد

تتمتع مصر بمزايا هيكلية وبشرية تجعلها من الوجهات المفضلة لتقديم خدمات التعهد على المستوى الدولي، ومن أبرز هذه المزايا:

- **رأس مال بشري مؤهل:** يتخرج سنوياً أكثر من ٧٥٠ ألف طالب من الجامعات، من بينهم نسبة كبيرة في تخصصات الهندسة، وعلوم الحاسوب، وإدارة الأعمال، واللغات. وتعد هذه القاعدة العريضة من الكفاءات أحد أهم مقومات مصر في هذا القطاع.
- **تكلفة تنافسية:** تقدم مصر خدماتها بتكلفة منخفضة نسبياً مقارنة بدول أوروبا الشرقية وآسيا، دون الإخلال بجودة الخدمة، ما يمنحها ميزة سعرية كبيرة في السوق العالمية.
- **موقع جغرافي متميز:** يسمح الموقع الجغرافي

للمؤسسات إلى إعادة هيكلة نماذج أعمالها من خلال إسناد بعض العمليات إلى أطراف خارجية متخصصة، ويشمل ذلك خدمات متنوعة مثل مراكز الاتصال، الدعم التقني، تطوير البرمجيات، تحليل البيانات، والخدمات المالية والإدارية. ويعود ازدهار هذا القطاع إلى عوامل متعددة، أبرزها سعي الشركات العالمية إلى تحسين الكفاءة، وتقليل التكاليف، والتركيز على مجالاتها الأساسية، في ظل تسارع التحول الرقمي وتنامي الاعتماد على القوى العاملة عن بُعد.

وقد شهدت هذه الصناعة تطور ملحوظ خلال العقد الماضي، مع ظهور دول نامية كمراكز إقليمية وعالمية لتقديم هذه الخدمات، مستفيدة من مزايا تنافسية ترتبط برأس المال البشري، والتكلفة، والبنية التحتية الرقمية. وفي هذا السياق، تمثل البنية التحتية التكنولوجية في مصر وكذلك التركيبة الديمغرافية للبلاد فرصة استراتيجية نادرة؛ إذ تمتلك مصر واحدة من أكبر الفئات الشبابية في المنطقة، مع ما يزيد عن ٦٠٪ من السكان دون سن الخامسة والثلاثين، وهو ما يوفر قاعدة واسعة من الكفاءات القابلة للتدريب والتوظيف في مجالات تكنولوجيا المعلومات والخدمات العابرة للحدود.

١- التحول إلى مركز عالمي لصناعة التعهد

تشكل صناعة التعهد أحد المحاور الأساسية في مبادرة «مصر الرقمية»، وقد حقق هذا القطاع قفزات كبيرة على صعيد الإيرادات، وخلق فرص العمل، وجذب الاستثمارات. فقد شهد عدد شركات التعهد في مصر زيادة بنسبة ١٨٠٪ وارتفعت صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعهد بنسبة تقارب ٨٠٪ خلال الثلاث سنوات الماضية، وهو ما يعكس تزايد الطلب الدولي على الخدمات المصرية، لا سيما في الأسواق الأوروبية والأمريكية والشرق أوسطية.

على صعيد تعزيز الصادرات الرقمية وتوسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي، نجحت مصر في التوقيع على أربع مذكرات تفاهم مع شركات دولية كبرى، تهدف إلى دعم التوسع في الأعمال، وتحفيز الابتكار، وتوفير فرص عمل مستدامة. وتشير المؤشرات إلى وجود أكثر من ١٨٠ شركة تعمل في مجال التعهد، وأكثر من ٢٦٠ مركز لتصدير الخدمات الرقمية، توظف ما يزيد عن

العمل الحر وخدمات التعهيد الرقمي، من خلال محتوى تدريبي متخصص على منصات عالمية مثل الشركات العالمية المتخصصة في هذا المجال، مما يعزز جاهزية سوق العمل المحلي. **اتفاقيات مع شركات عالمية:** أبرمت الدولة اتفاقيات تعاون مع شركات تكنولوجيا كبرى مثل IBM، Microsoft، Valeo، Dell، وغيرها، بما يعزز تواجد هذه الشركات في مصر ويخلق فرصاً لنقل المعرفة وبناء القدرات المحلية.

توسيع نطاق المناطق التكنولوجية: تعمل الحكومة على إنشاء وتوسعة مجمعات رقمية في المحافظات، لتسهيل وصول الشركات الناشئة ومقدمي خدمات التعهيد إلى البنية التحتية الرقمية، ودعم ارتباطهم بالأسواق العالمية.

لمصر بتغطية فروق التوقيت مع أوروبا، وآسيا، وأفريقيا، مما يسهّل تقديم خدمات الدعم على مدار الساعة.

- **تنوع لغوي وثقافي:** توفر القوى العاملة المصرية خدمات بأكثر من ٢٠ لغة، من بينها الإنجليزية، الفرنسية، الألمانية، والإسبانية، مما يوسع قاعدة العملاء العالميين.

٣- السياسات والمبادرات الداعمة

- اعتمدت الحكومة المصرية حزمة من السياسات والمبادرات المخصصة لدعم نمو قطاع التعهيد، وتعزيز قدراته التنافسية، ومن أبرز هذه الجهود:

- **مبادرة «أجيال مصر الرقمية»:** أطلقتها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تأهيل مليون شاب مصري للعمل في مجال



التوسع في إقامة مراكز إبداع مصر الرقمية

تم التوسع في إقامتها منذ عام ٢٠١٩ لتزيد من ٣ مراكز في ٢٠١٩ إلى ٢٤ مركزاً حالياً في مختلف محافظات الجمهورية وتوفر تدريباً تكنولوجياً في مختلف روافد الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وبرامج رعاية الإبداع الرقمية ودورات تدريبية على مهارات العمل الحر وتطوير المهارات الشخصية.

١- مدينة المعرفة – العاصمة الإدارية الجديدة

تعد مدينة المعرفة (Knowledge City) المشروع الأبرز في منظومة الابتكار الوطنية، وتقع في قلب العاصمة الإدارية الجديدة، وتمثل نموذجاً متقدماً لمجتمع تكنولوجي متكامل. تقوم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالإشراف على هذا المشروع بالتعاون مع وزارة التعليم العالي، ويستهدف بناء بيئة متطورة للتعليم، والبحث، والتطوير، وريادة الأعمال. وتتضمن المدينة مجموعة من المنشآت الحيوية ومن أبرزها:

- **جامعة مصر للمعلوماتية:** وهي أول جامعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والتحول الرقمي على مستوى الشرق الأوسط وأفريقيا، وتوفر برامج دراسات عليا ومهنية بالشراكة مع جامعات عالمية مرموقة.
- **مراكز بحثية وتقنية متقدمة:** تضم معامل متخصصة في الذكاء الاصطناعي، إنترنت الأشياء، الواقع الافتراضي والمعزز، إلى جانب مركز التميز للتصميم التقني والتكنولوجيا المساعدة.
- **مركز الابتكار الصناعي:** بالشراكة مع مركز تحديث الصناعة (IMC) وشركة Siemens، ويركز على دعم التحول الصناعي الرقمي (Industry 4.0) من خلال تطبيق تقنيات التصميم الإلكتروني والرقمنة الصناعية في سلاسل الإنتاج الوطنية.

٢- القرى الذكية والمناطق التكنولوجية Waha Silicon

انطلقت تجربة «القرية الذكية» بمدينة السادس من أكتوبر كنموذج أولي لبيئة أعمال رقمية متكاملة تجمع بين القطاعين العام والخاص. وقد أسهمت في استقطاب مؤسسات حكومية وشركات عالية ومحلية، تعمل ضمن بنية تحتية متطورة وخدمات اتصالات عالية الجودة. كما تم توسيع نطاق التجربة من خلال إنشاء مناطق تكنولوجية **Waha Silicon** في مناطق مثل برج العرب واسيوط وبنى سويف والسادات، والتي تُركز على دعم الابتكار الأخضر والتصميمات الرقمية، خاصة في مجالات الطاقة النظيفة والتصنيع الذكي. تُشكل هذه المجمعات حواضن حيوية لتطوير نماذج أعمال مستدامة تعزز من الانتشار الجغرافي للأنشطة التكنولوجية خارج العاصمة.

برزت شركة سيليكون واحة (Silicon Waha) كشريك استراتيجي فعال في نشر البنية التحتية الرقمية المتقدمة وتوفير بيئة متكاملة لريادة الأعمال والابتكار. وقد تأسست الشركة في عام ٢٠١٦ كشركة مساهمة، بهدف رئيسي يتمثل في إنشاء ونشر مجمعات تكنولوجية متكاملة في مختلف محافظات الجمهورية، بما يعزز العدالة الجغرافية في توزيع الفرص الرقمية، ويربط الاقتصاد المحلي بالأسواق العالمية. تمثل الشركة نموذجاً للتكامل المؤسسي، حيث تعمل بالشراكة مع عدد من الجهات الحكومية الفعالة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من بينها وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)، والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات (NTRA)، وهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة وشركة البريد للاستثمار PFI. وتستهدف هذه الشراكات خلق بيئة جاذبة للمبتكرين، ورواد الأعمال، والشركات المحلية والعالمية، من خلال بنية تحتية تكنولوجية متقدمة، وتسهيلات إدارية واستثمارية، ومحاوِر اتصال عالية. وتسعى الشركة من خلال رؤيتها إلى إنشاء «واحات تكنولوجية» لصالح الشركات الرقمية، تستفيد من وفرة الكوادر المصرية المؤهلة وكفاءتها العالية، بما يدعم النمو المتسارع لصناعة التعهيد ويعزز من تنافسية مصر عالمياً في هذا القطاع الحيوي.

٣- مركز الابتكار التطبيقي (AIC)

أسست الحكومة «مركز الابتكار التطبيقي» في إطار استراتيجيتها الوطنية للذكاء الاصطناعي، ويهدف إلى توظيف التقنيات الناشئة في معالجة التحديات التنموية والاجتماعية، ومن أبرز المشاريع التي أنجزها المركز:

أولاً: تطوير المكونات التقنية الأساسية لدعم تعامل اللغة العربية مع متطلبات الذكاء الاصطناعي

أ- أعمال البحث والتطوير في مجال اللغة العربية والذكاء الاصطناعي التوليدي والنماذج اللغوية الكبيرة

تمثل تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي والنماذج اللغوية الكبيرة أساس بناء نماذج مثل تشات جي بي تي (ChatGPT)- حيث قام المركز بتجارب عدة أدت إلى تحقيق نتائج أداء عالية للغة العربية تقارب أداء بعض النماذج الشهيرة باللغة الانجليزية، مما يسهم في رفع كفاءة نظم معالجة اللغة العربية بهدف التطبيق في مجالات استراتيجية عديدة منها التعليم والعدل والثقافة. يعتمد المركز في تطوير تلك النماذج على بيانات موثقة تضمن عدم التحيز لوجهات نظر أجنبية أو متطرفة قد تتعارض مع حقائق تاريخية وقيم اجتماعية، وموروثات ثقافية، ومفاهيم وطنية. قام المركز ببناء مجموعات كبيرة من البيانات عالية الجودة اللازمة لنموذج اللغوي الكبير الخاص باللغة العربية، وتم استخدام نماذج مفتوحة المصدر مُدرّبة مسبقاً وتُظهر قدرات فائقة في فهم اللغة الإنجليزية وتوليدها مع تدريب تلك النماذج باستخدام مجموعات البيانات باللغة العربية التي تم بناءها.

ب- تطوير أداء نماذج معالجة اللغة العربية وبالأخص العامية المصرية

وقد حققت النماذج التي طورها المركز - والمذكورة أدناه - مستوى دقة يقارب -بل يفوق أحياناً- أعلى معدلات الدقة في العالم فيما يتعلق بنظم معالجة اللغة العربية -وخاصة تلك التي تعالج العامية المصرية- متفوقة على العديد من كبريات الشركات والمؤسسات العالمية مثل ميكروسوفت Microsoft، وفيسبوك/ميتا Meta، وجوجل Google، وجامعة

كولومبيا Columbia، وجامعة جونز هوبكنز Johns Hopkins، والمركز القطري لبحوث الحاسبات QCRI، وغيرها.

• نظام تحويل الصوت إلى نص:

نظام آلي مبني على تقنيات الذكاء الاصطناعي، قادر على تحويل الكلام المنطوق باللغة العربية الفصحى أو بالعامية المصرية بلهجاتها المختلفة إلى نصوص مكتوبة. يمكن استخدام النظام في تطبيقات متعددة في مجالات مختلفة، على سبيل المثال تحرير محاضر الاجتماعات، تحرير التحقيقات في المجال الأمني، تحرير جلسات المحاكم، توثيق السجل الطبي الإلكتروني (Electronic Medical Record EMR) في مجال الرعاية الصحية، إلخ. في العموم، إن نسبة دقة النظام في التعرف على اللغة العامية المصرية تصل إلى ٩١٪، بينما نسبة دقة التعرف على اللغة العربية الفصحى تصل إلى ٩٥٪ (حيث تختلف نسبة الدقة من مجال إلى آخر). النظام له أثر واسع النطاق، حيث يمكن الاستفادة منه لرفع كفاءة دورة العمل وتحسين تجربة المستخدمين، وذلك بالإضافة إلى إتاحة إمكانية تحليل البيانات الصوتية وبالتالي دعم اتخاذ القرار.

• نظام الترجمة الآلية:

نظام آلي مبني على تقنيات الذكاء الاصطناعي، قادر على الترجمة الدقيقة بين اللغة العربية (الفصحى أو العامية المصرية) وأكثر من ٤٠ لغة أوروبية وأسيوية، مما يمكن من بناء نظم الترجمة الآلية الفورية وتطبيقها في مجالات عديدة منها ترجمة البرامج الإعلامية والكتب والمقالات، ودعم خدمة العملاء. يساعد نظام الترجمة الآلية بين اللغة العربية واللغات الأخرى في ترجمة النصوص بسرعة وبدقة عالية مما يساعد في امكانيات التواصل بشكل فعال عبر اللغات المختلفة. كما يساهم النظام في نشر المعلومات وتبادل المعرفة بسهولة عن طريق إتاحة الترجمة. هذا بالإضافة إلى توفير التكلفة والوقت بالأخص في المجالات التي تتطلب ترجمة كميات كبيرة من النصوص بشكل دوري.

• نظام تحويل النص إلى صوت:

نظام آلي مبني على تقنيات الذكاء الاصطناعي، قادر على قراءة النصوص المكتوبة باللغة العربية، بصوت

إلى نص مكتوب بشكل مبتكر يتيح استخدامه على أجهزة الحاسب الآلي الشخصية دون الحاجة إلى الحاسبات فائقة السرعة مع الاحتفاظ بدقة الأداء العالية، مما أتاح الفرصة لنشر النظام في ٦٦ محكمة لتجديد الحبس عن بعد، بتكلفة بسيطة دون الاحتياج لمراكز بيانات ضخمة مزودة بعدد كبير من الخوادم وبذلك يتم توفير ملايين الدولارات مقارنة بالأنظمة التجارية الموجودة حالياً. هذا ويجري العمل حالياً على تفعيل نظام تحويل الصوت إلى نص في تسجيل جلسات المحاكم ونصوص الأحكام لدى جهات قضائية أخرى منها المحاكم المدنية والمكاتب الخلفية بالإضافة إلى تفعيل النظام على الأجهزة الشخصية لعدد ٧٦ قاضي لتسهيل وتسريع عملية تسجيل المذكرات وحديث الأحكام. إن استخدام نظام تحويل الصوت إلى نص من أجل تسجيل وقائع الجلسات في المحاكم يساعد على رفع كفاءة دورة العمل حيث يدعم دقة توثيق الجلسات مقارنة بالتوثيق اليدوي لوقائع الجلسات، كما يقوم النظام بتوفير الوقت للسادة القضاة حيث يتيح لهم فرصة إملأ المذكرات وحديث الأحكام.

قطاع الصحة

• **تطبيق الكشف عن مرض اعتلال الشبكية السكري:**
قام المركز بتطوير تطبيق يستخدم الذكاء الاصطناعي في تحليل صور شبكية العين للكشف عن مرض اعتلال الشبكية السكري. وقد حقق التطبيق دقة تشخيص تفوق ٩٦٪. وبناء على هذا النجاح، تمت الموافقة على اقتراح متكامل لاستخدام هذا المحرك للكشف المبكر على مليون مريض سكري وتحديد مدى إصابتهم بمرض اعتلال الشبكية السكري وذلك من خلال المستشفيات الجامعية. وجاري العمل حالياً على وضع الخطة الزمنية لنشر التطبيق في خمسة جامعات.

• تطبيق الكشف عن سرطان الثدي:

قام المركز بتطوير تطبيق يستخدم الذكاء الاصطناعي بهدف أتمتة عملية الكشف عن سرطان الثدي والذي يقوم بالتشخيص بناء على تحليل صور الماموجرام. إن نسبة خطأ النظام في تحديد الحالات السليمة

يضاهاى قراءة مشاهير المذيعين ومقدمي البرامج الإعلامية مما يمكن من استخدام النظام في البث الآلي للإعلانات والنشرات، بالإضافة إلى إمكانية استخدام هذا النظام كأداة لإنتاج محتوى رقمي لوسائل الإعلام والإعلان والترفيه وشركات الاتصالات، ومقدمي الخدمات. إن نسبة دقة النظام في توليد المحتوى الصوتي بناء على نص مكتوب تصل إلى ٩٠٪. إن تطوير نظام تحويل النص إلى صوت خاص باللغة العربية وبالأخص العامية المصرية له تأثيرات واسعة النطاق حيث يساهم في الحفاظ على التراث اللغوي ونشر الثقافة، كما ويساعد في دعم المواطنين غير القادرين على القراءة إما عن طريق توفير معلومات أو خدمات عن طريق واجهات صوتية، أو توفير محتوى تعليمي صوتي واضح وطبيعي باللغة العربية. كما أن النظام له أثر على مستوى المؤسسات لما له من تطبيقات متنوعة ذات أثر اقتصادي إيجابي.

ثانياً: تطبيقات الذكاء الاصطناعي المطورة للاستخدام الفعلي

قطاع إتخاذ القرار

• تطبيق تسجيل محاضر اجتماعات مجلس الوزراء:

قام المركز بتفعيل نظام تحويل الصوت إلى نص مكتوب في قاعات اجتماعات مجلس الوزراء (عدد ٣ قاعات) مما يمكن من تحويل محاضر اجتماعات مجلس الوزراء والاجتماعات الخاصة بالسيد رئيس مجلس الوزراء إلى نصوص مكتوبة آلياً وتجهيزها للمعالجة الرقمية في إطار تطبيقات تدعم أعمال المجلس، وقد وصلت نسبة دقة تحرير محاضر اجتماعات مجلس الوزراء إلى ٩٨٪. إن استخدام نظام تحويل الصوت إلى نص لتسجيل محاضر اجتماعات مجلس الوزراء يتيح إمكانية تسجيل محاضر الاجتماعات بدقة عالية كما يتيح إمكانية تحليل محاضر الاجتماعات واستخراج معلومات وبيانات تدعم عملية اتخاذ القرار.

قطاع العدل

• **تطبيق تسجيل وقائع الجلسات في المحاكم:**
نجح المركز في تطوير النظام الآلي لتحويل الكلام المنطوق

المحتوى الخاص ببعض الخدمات الصوتية للبريد المصري و جاري العمل حالياً على استخدام النظام لإتاحة بعض الخدمات الإضافية. إن أتمتة إنتاج المحتوى الصوتي يؤدي إلى خفض التكاليف الخاصة بجلسات تسجيل في الاستوديو. يتيح النظام القدرة على التوسع في الحملات الموجهة دون زيادة كبيرة في التكلفة أو الموارد. كما يضمن استخدام النظام توحيد الصوت والنطق عبر جميع نقاط الاتصال، مع يتيح الحفاظ على صوت العلامة التجارية.

٤- مراكز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» (CRE-ATIVA)

وتعمل هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA) على دعم بيئة ريادة الأعمال من خلال برامج احتضان متخصصة، أبرزها مبادرات بالشراكة مع شركة Plug and play و Global500 العالمية، لتوفير التدريب والدعم الفني والتمويلي للشركات الناشئة، خصوصاً في مجالات التكنولوجيا الخضراء، والطاقة المتجددة، والتصميم الرقمي، وكذلك إنشاء مراكز ابتكار داخل الجامعات، مثل جامعات المنصورة والمنوفية والمنيا، حيث تنفذ ورش عمل تعليمية ومسابقات تقنية مثل ibTIECar Marathon لتشجيع الطلاب على تطوير نماذج أولية لمشروعات تقنية قابلة للتطبيق.

أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مشروع مراكز إبداع مصر الرقمية «كريتيفا» (CREATIVA) كمبادرة استراتيجية تهدف إلى نشر منظومة الابتكار التقني وريادة الأعمال في مختلف المحافظات المصرية، وقد تم الانتهاء من إنشاء ٢٣ مركزاً حتى عام ٢٠٢٤، مع خطة طموحة لاستكمال إنشاء مراكز في باقي المحافظات بحلول عام ٢٠٢٥، بما يضمن تواجد مركز «كريتيفا» في كل محافظة. ويُعد الجيل الثاني من هذه المراكز نقلة نوعية في مسار المبادرة، إذ يركز على إنشاء حاضنات متخصصة تدعم الشركات الناشئة العاملة في مجالات دقيقة من الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مثل الذكاء الاصطناعي، التصميم الإلكتروني، والتكنولوجيا المساعدة. ويوفر هذا الجيل منظومة دعم متكاملة تشمل التدريب التقني، التوجيه الريادي، وربط

والمصابة تتراوح بين ٢,٩٪ و ٣,٠٪. يقدم هذا النظام المساعدة للأطعم الطبية في عملية الكشف الدوري، كما يساعد في تعزيز كفاءة الفحوصات والكشف المبكر عن المرض، وبالتالي تقليل تكلفة العلاج وزيادة فرص الشفاء. بدأت تجربة النظام اكلينيكيّاً في مستشفى بهية في الهرم والشيخ زايد.

قطاع مراكز الاتصال وخدمة العملاء

• تطبيق أتمتة عمليات متابعة وضمان الجودة في مراكز الاتصالات وخدمة العملاء:

قام المركز بتنفيذ مشروع لأتمتة عمليات متابعة وضمان الجودة في مراكز الاتصالات وخدمة العملاء، عن طريق استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. يتيح التطبيق إمكانية فحص وتحليل ١٠٠٪ من المكالمات الصوتية بالعامية المصرية التي تستقبلها مراكز خدمة العملاء مقارنة بالفحص اليدوي الذي يعتمد على عينات لا تتعدى ١٠٪ من المكالمات. يتيح النظام إمكانية تحليل نصوص المكالمات والإيماءات الصوتية بصورة آلية، مما يعطي منظوراً أوسع لأداء عمل موظفي مراكز الاتصال بالإضافة إلى قياس مستوى رضا العملاء. هذا ويجري العمل حالياً على نشر وتفعيل هذا النظام في مركز خدمة عملاء مصر الرقمية. إن دمج تحليل الصوت المعتمد على الذكاء الاصطناعي في عمليات مراكز الاتصال وخدمة العملاء يحول عمليات ضمان الجودة التقليدية إلى عملية استباقية وفعالة. هذا النهج المبتكر لا يعزز أداء الموظفين فحسب، بل يُسهم أيضاً في تقديم خدمة عالية الجودة للعملاء، مما يمنح المؤسسات ميزة تنافسية.

• تطبيقات التوليد الآلي للمحتوى الخاص بالخدمات الصوتية لمراكز الاتصالات وخدمة العملاء:

قام المركز بإتاحة نظام التحويل الآلي للنص المكتوب إلى كلام منطوق الذي قام المركز بتطويره وذلك بغرض استخدامه في توليد المحتوى الخاص بالخدمات الصوتية للشركة المصرية للاتصالات، مثل المحتوى الصوتي للحملات الدعائية والترويجية واستطلاعات الرأي، وذلك كبديل للآلية الحالية التي تتطلب التعاقد مع استديو ومذيع للتسجيل. كما تم استخدام نظام التحويل الآلي للنص المكتوب إلى كلام منطوق في توليد

تتيح لهذه المنظومة خلق بيئات محفزة للابتكار التقني وتوطين التكنولوجيا الحديثة، وتسهم في تحويل مصر إلى منصة رقمية إقليمية وعالمية قادرة على جذب الاستثمارات وقيادة التحول الرقمي المأمول.

مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية: نموذج رائد لدمج التعليم الفني بالتكنولوجيا الحديثة

في إطار التوجه الوطني نحو تطوير التعليم الفني وربطه باحتياجات سوق العمل، تمثل مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية نموذجًا رائدًا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لا سيما في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. فقد أطلقت هذه المدارس بالتعاون بين وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني والشركة المصرية للاتصالات WE، لتكون منصات تعليمية متخصصة في المجالات التقنية الأكثر طلبًا محليًا ودوليًا.

وقد بدأت المرحلة التجريبية لهذه المبادرة في عام ٢٠٢١ بإطلاق أول مدرسة في محافظة القاهرة، وسرعان ما توسعت لتضم اليوم ١٩ مدرسة على مستوى الجمهورية، تستوعب نحو ٤٥٠٠ طالب وطالبة. وقد تخرج حتى الآن ١١٣٧ طالبًا من هذه المدارس، التحق مجموعة من خريجهم بمؤسسات التعليم العالي، ما يعكس نجاح النموذج في توفير مسارات تعليمية مرنة ومتصلة بسوق العمل ومرحلة التعليم الجامعي.

١- التخصصات المتاحة: استجابة لسوق العمل الرقمي

تضم مدارس WE للتكنولوجيا التطبيقية عددًا من التخصصات الحيوية التي تُعد الطلاب لمستقبل يعتمد على التقنيات المتقدمة، مثل:

- الذكاء الاصطناعي (AI)
- الأمن السيبراني
- شبكات الاتصالات
- برمجة الحاسب

ويمتد التأهيل داخل المدارس ليشمل المهارات العملية والتدريب في بيئات العمل الحقيقية، من خلال شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص، ما يُسهم في رفع كفاءة الطلاب ويعزز من جاهزيتهم للانخراط في سوق العمل المحلي والدولي.

الشركات الناشئة بشركات عالمية مرموقة لتبادل المعرفة والخبرات.

وفي عام ٢٠٢٤، أسهمت مراكز CREATIVA في تعزيز قدرات الشباب والرواد المحليين، حيث استفاد ٥٤,٥٤٨ فردًا من البرامج والأنشطة المتنوعة التي نظمتها تلك المراكز، كما تم تقديم ٥٧٨ جلسة استشارية متخصصة لدعم نمو الشركات الناشئة وتوجيه رواد الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد ١٧,٣٠٢ مستفيدًا من خدمات مساحات العمل المشتركة، بما يعكس دور هذه المنصات في دعم بيئات العمل التعاونية وتشجيع ثقافة الابتكار. وقد أثمرت جهود التحفيز والتمكين عن توفير ١,٦١٢ فرصة عمل مباشرة، إلى جانب تكوين أكثر من ٤٢٠ شراكة استراتيجية، سواء مع القطاع الخاص أو المؤسسات الأكاديمية أو الشركاء الدوليين، مما يعزز استدامة النظام الإبداعي المصري. كما نجحت الشركات الناشئة المحتضنة في تلك المراكز في جمع استثمارات بقيمة ٣٤,٩ مليون دولار أمريكي، ما يعكس تطور بيئة الاستثمار في الابتكار التكنولوجي وريادة الأعمال الرقمية داخل البلاد.

وقد شهدت مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية الجديدة إنشاء مركزين متخصصين: الأول في التكنولوجيا المساعدة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال حلول تقنية متقدمة تشمل الطباعة ثلاثية الأبعاد، والثاني في التصميم الإلكتروني ويضم أكثر من ٢٥ شركة ناشئة ومحلية وعالمية تعمل في هذا المجال الحيوي. كما تم إنشاء حاضنة في مركز «كريتيفا» الجيزة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، تُعنى بتطوير التطبيقات الحكومية الرقمية. ويجري العمل حاليًا على تأسيس حاضنة رابعة متخصصة في الذكاء الاصطناعي لتقديم موارد حوسبية متقدمة للشركات الناشئة وتطوير خوارزمياتها. ويقع Creativa Innovation Hub في قصر السلطان حسين كامل بالهليوبوليس، ويدار بالشراكة مع Plug and Play، ويعمل على دعم ريادة الأعمال الرقمية، والتحول الرقمي للشركات الصغيرة والمتوسطة.

ترتكز استراتيجية مصر لتطوير مراكز الابتكار والمدن الذكية على بناء منظومة وطنية متكاملة تجمع بين التعليم، البحث، ريادة الأعمال، والاستدامة البيئية.

٢- التوسع الجغرافي والدعم السياسي

تحظى مدارس التكنولوجيا التطبيقية، وعلى رأسها مدارس WE، باهتمام كبير من القيادة السياسية، إذ أكد فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي أهمية النهوض بالتعليم الفني، خصوصًا في المجالات المرتبطة بالتحول الرقمي، وضرورة إعداد جيل قادر على مواكبة التطورات التكنولوجية التي ستشكل مستقبل الاقتصاد الوطني. وفي هذا الإطار، يعمل المجلس الأعلى للتعليم التكنولوجي على دعم إنشاء جامعات تكنولوجية جديدة في مختلف المحافظات بحلول عام ٢٠٣٠. ويستهدف هذا التوسع توفير مسارات تعليمية متخصصة ومستدامة لخريجي مدارس التكنولوجيا التطبيقية، وتمكينهم من الالتحاق ببرامج جامعية متقدمة تتوافق مع مجالات تخصصهم في المرحلة الثانوية. وتماشياً مع استراتيجية الدولة في تطوير التعليم الفني، تم إنشاء عشرة مدارس وزيادة عدد المدارس من ١٩ مدرسة عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتصل إلى ٢٧ مدرسة في عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥ أي مدرسة لكل محافظة.

٣- ارتباط الاستراتيجية بالتشغيل والتوظيف

يمثل الربط بين التعليم الفني والتكنولوجيا أحد المحاور الأساسية في خطة الدولة لرفع معدلات التشغيل بين الشباب. وقد تبين من تحليل مخرجات برامج مثل مدارس WE، أن خريجي هذه المؤسسات يتمتعون بمعدلات أعلى من التوظيف، سواء في شركات الاتصالات الكبرى أو في شركات تكنولوجيا المعلومات الناشئة. ويعود ذلك إلى طبيعة التدريب العملي الذي يتلقونه، بالإضافة إلى بناء شبكات علاقات مهنية خلال سنوات الدراسة من خلال برامج التدريب الميداني.

«البريد المصري» كركيزة للحكومة الرقمية والشمول المالي

يمثل البريد المصري أحد أعرق المؤسسات الحكومية في جمهورية مصر العربية، حيث يمتد تاريخه إلى أكثر من ١٦٠ عامًا من العمل العام بحلول عام ٢٠٢٥. وقد شهدت هذه المؤسسة تحول غير مسبوق في السنوات الأخيرة، منتقلة من مجرد مزود تقليدي للخدمات البريدية إلى ركيزة محورية في البنية التحتية الرقمية للدولة. ويأتي هذا التحول في سياق التوجه الوطني

نحو تعزيز الحوكمة الرقمية، وتحقيق الشمول المالي، ودفع عجلة التنمية المستدامة، وذلك عبر توظيف موارد البريد وانتشاره الجغرافي الواسع كأداة فعالة لربط المواطن بالدولة وخدماتها.

في إطار مبادرة «مصر الرقمية»، أصبح البريد المصري منفذًا رئيسيًا لتقديم أكثر من ١٧٠ خدمة حكومية رقمية، تشمل إصدار الوثائق الرسمية، خدمات الأحوال المدنية، التراخيص، وتوثيق المعاملات. وتمثل هذه الخطوة إحدى الدعامات الأساسية لتحول الدولة إلى نموذج «الحكومة اللاورقية» (Paperless Government)، حيث تمكنت المؤسسة من الاستفادة من شبكتها الواسعة التي تغطي مختلف أنحاء الجمهورية، بما في ذلك المناطق النائية. وقد أحرزت مصر تقدماً ملحوظاً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية وقد أحرزت مصر تقدماً ملحوظاً في مؤشر جاهزية الحكومة في التحول الرقمي (GovTech Maturity Index) الصادر عن البنك الدولي، حيث ارتقت من الفئة (C) في عام ٢٠١٨ إلى الفئة (B) في عام ٢٠٢٠، ثم إلى الفئة (A) في عام ٢٠٢٢، مما يمثل انعكاس واضح لتضافر الجهود الوطنية، بما في ذلك الدور المحوري للبريد المصري في إتاحة الخدمات الرقمية للمواطنين وتعزيز كفاءة تقديمها.

يمثل البريد المصري أحد أكبر الهيئات الاقتصادية التي تقدم خدمات مالية غير مصرفية، حيث يمتلك أكثر من ٢٥ مليون حساب توفير.

وقد قامت الهيئة بتوسيع نطاق خدماتها المالية من خلال إصدار وتوزيع بطاقات الدفع الوطنية من خلال الشبكة الوطنية «ميزة»، أو مع شركاء دوليين مثل فيزا، مما أتاح للمواطنين في المناطق الريفية والحضرية إمكانية الوصول إلى منظومة الدفع الإلكتروني بشكل أيسر.

وبنهاية يونيو ٢٠٢٥، تم تطوير ١٩٩ مكتب للبريد المصري وتحديث خدماته، إلى جانب إدخال ٣١ مكتب بريد جديد، وبذلك بلغ إجمالي عدد المنافذ البريدية ٤٧١٩ منفذ، منها ٤٣٣٦ مكتب بريد، و٨٣ كشك بريدية و١٣٠ سيارة متنقلة، وعدد ١٧٠ مكتب بمجمعات حياة كريمة، مما يعزز الوصول إلى الخدمات المالية واللوجستية لا سيما في المناطق غير المخدومة، ويتيح تقديم الخدمات



عدد من مكاتبها جزئياً أو كلياً بالطاقة المتجددة. وتمثل هذه المبادرة مساهمة ملموسة في تقليص البصمة الكربونية للمؤسسة، وتعد تجربة رائدة على مستوى الإدارات الحكومية في تبني ممارسات بيئية مستدامة، رغم عدم توفر بيانات دقيقة حتى الآن بشأن عدد المكاتب التي تم تحويلها بشكل كامل.

وختاماً لذلك، لم يكن التحول الرقمي للبريد المصري مجرد تطور تقني، بل شكل بعداً اجتماعياً وتنموياً واسع التأثير. فقد ساهم البريد في توفير نقطة اتصال مباشرة وموثوقة بين الحكومة والمواطن، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى الخدمات المركزية، وأتاح للمواطنين فرصاً متكافئة للاستفادة من الخدمات الرقمية. من خلال تبني نموذج G2C (الحكومة إلى المواطن) عبر النصة البريدية، أصبح البريد يشكل إحدى البنى التحتية الرقمية الوطنية، حيث تُوظف فروعه في تقديم الخدمات العامة ضمن رؤية الدولة للتحول الرقمي الشامل.

الحكومية والمالية في المناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية.

وفي موازاة ذلك، تم تنفيذ برامج تدريبية مكثفة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أسفرت عن تدريب أكثر من ٣٦ ألف موظف على موضوعات الشمول المالي، الحوكمة الرقمية، وضوابط مكافحة غسل الأموال، مما عزّز من كفاءة العنصر البشري في مواكبة التحول الرقمي..

وفي إطار توسيع قاعدة المعاملات الرقمية، أطلقت الهيئة مجموعة من التطبيقات والخدمات الرقمية، أبرزها تطبيق للخدمات الإلكترونية، ومنصة «Was-salha» التي أتاحَت لأكثر من ٦٨ ألف عميل شحن ما يزيد عن ٣,٦ مليون شحنة، واستلام المدفوعات إلكترونياً، ما يعزز من دمج الاقتصاد غير الرسمي في المنظومة الرقمية.

واتباعاً بالتوجه الوطني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للطاقة النظيفة، شرعت الهيئة القومية للبريد في تشغيل

تكامل الثورة الصناعية الرابعة مع المشهد المحلي - نحو تصنيع ذكي وبناء القدرات

في إطار جهود الدولة المصرية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والارتقاء بكفاءة القطاع الصناعي، تتجه السياسات العامة نحو إدماج تقنيات ومفاهيم الثورة الصناعية الرابعة ضمن استراتيجية شاملة للتحويل الصناعي. وتشمل هذه التقنيات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتحليلات الضخمة، والروبوتات الصناعية، وغيرها من الحلول التكنولوجية المتقدمة. ويستهدف هذا التوجه الانتقال إلى أنماط الإنتاج الذكي، وتحقيق كفاءة تشغيلية أعلى، وتقليل نسب الهدر، ورفع درجة المرونة في التعامل مع سلاسل الإمداد والتصنيع.

ومن أبرز المبادرات في هذا السياق مشروع «التصنيع الذكي»، الذي أطلقته وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة الصناعة، ويستهدف رقمنة خطوط الإنتاج، لا سيما في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تقييم القدرات التكنولوجية لأكثر من ١٠٠ منشأة صناعية ضمن المرحلة الأولى، وتقديم الدعم الفني للتحويل الرقمي. هذا وتشير التقديرات الصادرة عن مركز أبحاث Cognitive Market Research إلى أن حجم سوق التصنيع الذكي في مصر قد بلغ نحو ٥٣٧,٩٧ مليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥، مع توقعات ببلوغه ٦,٠٥٦ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٣، بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ١٤,٣٣٪. ويعكس هذا الأداء تنامي الطلب على الحلول الذكية داخل القطاع الصناعي، وتعاظم دور الرقمنة في تحسين كفاءة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

وفي خطوة نوعية نحو تعزيز الجاهزية الرقمية، تبنت مصر «مؤشر جاهزية الصناعة الذكية» (SIRI) كأداة معيارية لتقييم نضج المصانع رقمياً. وقد تم تنفيذ برنامج تدريبي معتمد للمقيمين بالتعاون مع المركز الدولي للتحويل الصناعي (INCIT) والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وأسفر عن تأهيل أول دفعة من المقيمين المعتمدين.

وتشهد السوق المصرية ظهور عدد من النماذج التطبيقية الناجحة التي تعكس جدوى تبني تقنيات

الثورة الصناعية الرابعة في تعزيز الكفاءة والإنتاجية، حيث يلعب القطاع الخاص دور ريادي في تبني تقنيات الثورة الصناعية الرابعة؛ إذ بدأت شركات وطنية باستخدام أنظمة الروبوتات الصناعية، والتحليلات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد لتطوير منتجاتها. كما سجلت مصر وجود ٢٤٦ شركة متخصصة في الذكاء الاصطناعي بحلول عام ٢٠٢٢، ما يعكس تنامي منظومة الابتكار وريادة الأعمال في هذا القطاع. وانطلاقاً من كونها محركاً رئيسياً للنمو الصناعي، تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدعم حكومي متعدد الأبعاد لتعزيز قدرتها على التحول الرقمي. وتقوم هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITI-DA) ومركز الابتكار التطبيقي بتوفير حزمة متكاملة من الحوافز الفنية والمالية، تشمل تمويل دراسات الجدوى التكنولوجية، وتقديم الاستشارات الفنية، والمشاركة في برامج إرشادية للتحويل الرقمي والتصنيع الذكي. كما تقدم هذه الجهات برامج تدريبية متخصصة في أدوات التصميم الرقمي، وتقنيات الروبوتات الصناعية، بما يعزز جاهزية هذه المنشآت للاندماج في الاقتصاد الصناعي الجديد.

وبناء على ذلك، حافظت مصر على المركز الأول إفريقياً في مؤشر «جاهزية الحكومات للذكاء الاصطناعي» لعام ٢٠٢٤ بقيمة ٥٥,٦٣ نقطة، مقارنة بـ ٥٢,٦٩ في عام ٢٠٢٣. كما تحسن ترتيبها في مؤشر الابتكار العالمي من المرتبة ٩٦ في ٢٠٢٠ إلى ٨٦ في ٢٠٢٣.

هذا وتعد الجامعات ومراكز البحوث الوطنية جزءاً رئيسياً في منظومة التحويل الصناعي، حيث أنشئ مركز تميز الذكاء الاصطناعي بجامعة القاهرة، منفذاً أكثر من ١٥ مشروعاً تطبيقياً. كما أطلق **مركز تميز تكنولوجيات الجيل الصناعي الرابع (IIC)**، بالتعاون بين ITIDA، ومركز تحديث الصناعة، وشركة سيمنز، ويقع في مدينة المعرفة بالعاصمة الإدارية، ليعمل كنموذج متكامل لنقل تقنيات التصنيع الذكي عبر التدريب العملي، والمعامل المتخصصة، والمحاكاة الواقعية لمصانع ذكية.

تنمية الكفاءات الرقمية وبناء رأس المال البشري

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد الرقمي، تعمل الحكومة المصرية على بناء رأس مال

عملي داخل كبرى الشركات التكنولوجية المحلية والعالمية، مما يعزز جاهزية الخريجين لسوق العمل ويوفر كوادراً مؤهلاً للقيادة الرقمية المستقبلية.

- وقد ساهمت هذه المبادرات في بناء قاعدة من الكفاءات الرقمية، وسد الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، مع إتاحة فرص متكافئة لكافة المحافظات والمناطق الجغرافية، بما في ذلك الصعيد والمناطق الحدودية. ويعكس هذا التوجه التزام الدولة بالعدالة الرقمية، وحرصها على تحويل الكثافة السكانية إلى طاقة منتجة قادرة على دعم النمو الرقمي وتعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للتكنولوجيا والابتكار.

الأهداف المعلنة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

في إطار تحقيق التحول نحو اقتصاد رقمي ومعرفي متكامل، وتماشياً مع أهداف رؤية «مصر ٢٠٣٠»، وضعت الدولة المصرية، ممثلة في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مستهدفات استراتيجية طموحة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للفترة بغرض تعظيم مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الصادرات الرقمية، وتوفير فرص عمل نوعية، وتعزيز البنية التحتية الرقمية، وتطوير الكوادر البشرية، في سبيل تحويل مصر إلى مركز إقليمي رائد في الاقتصاد الرقمي.

١- مضاعفة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي

تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى رفع هذه النسبة إلى ٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠، مستندة إلى إمكانات النمو الكبيرة التي يتمتع بها القطاع، وقدرته على جذب الاستثمارات، وخلق فرص اقتصادية متنوعة. وتتوافق هذه الرؤية مع توصيات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، الذي دعا إلى رفع مساهمة القطاع إلى نحو ٧٪، مع تقدير أن الرقم الواقعي قد يصل إلى ٨٪ إذا ما استثمرت الإمكانيات بالشكل الأمثل.^٥

بشري مزود بالمهارات الرقمية المتقدمة يشكل ركيزة أساسية لتحقيق التحول الرقمي الشامل وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. وقد أولت السياسات العامة اهتماماً متزايداً بتطوير المهارات الرقمية على جميع المستويات، من خلال إطلاق منظومة متكاملة من المبادرات الوطنية التي تستهدف مختلف الفئات العمرية والتعليمية، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والقطاع الخاص. هذا وقد ارتفع عدد المتدربين على المهارات الرقمية من أقل من ٥ آلاف متدرب سنوياً في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٥٠ ألف متدرب سنوياً بحلول عام ٢٠٢٥. ومن أبرز هذه المبادرات:

- **مبادرة «مستقبلنا رقمي»:** من أضخم البرامج الوطنية لتأهيل الشباب لسوق العمل الرقمي، حيث نجحت المبادرة منذ انطلاقتها في تدريب أكثر من ١٥٠,٠٠٠ شاب وفتاة في مجالات تحليل البيانات، وتطوير البرمجيات، والتسويق الرقمي. وقد صممت المناهج بالشراكة مع منصات تعليمية رائدة عالمياً، مع توفير فرص تدريب عملي ومهني، بما يساهم في خلق قاعدة من المستقلين والمحترفين المؤهلين للعمل في الاقتصاد الرقمي المحلي والدولي.
- **مبادرة «الذكاء الاصطناعي للشباب»:** تم تنفيذ هذه المبادرة بالتعاون مع شركات القطاع الخاص وتستهدف طلبة المدارس والجامعات لتمكينهم من أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي. تهدف المبادرة إلى خلق وعي مبكر لدى الأجيال الناشئة بأهمية التقنيات الناشئة، وغرس ثقافة الابتكار والتحليل الخوارزمي في المراحل التعليمية المبكرة.
- **برنامج «بناء مصر الرقمية»:** من أبرز المبادرات الرائدة في مجال التعليم التطبيقي العالي، ويستهدف خريجي الجامعات المتفوقين في التخصصات الهندسية والحاسوبية. يقدم البرنامج درجة أكاديمية معترف بها دولياً في مجالات مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وإنترنت الأشياء، وعلوم البيانات، إلى جانب توفير تدريب

^٥ سيعاد النظر في هذه المستهدفات مع صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي طبقاً للقطاعات للربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وذلك في إطار مراجعة المنهجية وتقييم الأداء للعام المالي بأكمله.

٢- تعزيز صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والتعريد

تعد صادرات الخدمات الرقمية أحد أعمدة الاقتصاد الرقمي المصري، حيث بلغت قيمتها ٦,٢ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٣ مقارنة بـ ٤,٩ مليار دولار في ٢٠٢٢، من بينها ٣,٧ مليار دولار في خدمات التعريد (BPO, ITO, KPO) محققة نموا سنويا بنسبة ٥٤٪ في عام ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، وتسعى الحكومة إلى رفع هذه الصادرات إلى ٩ مليارات دولار بحلول عام ٢٠٢٦، من خلال زيادة عدد المتخصصين في القطاع إلى ٥٥٠ ألف متخصص، مقارنة بنحو ١٣٠ ألف فقط في عام ٢٠٢٣.

٣- تنمية القدرات البشرية وتوفير فرص العمل

يعتبر العنصر البشري حجر الزاوية في تحقيق أهداف التحول الرقمي، وقد شهد هذا المجال قفزات نوعية في السنوات الأخيرة. فقد ارتفع عدد المتدربين في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ٤٠٠٠ متدرب في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى نحو ٥٠٠ ألف متدرب عام ٢٠٢٥، وتشمل البرامج الحكومية مبادرات مثل «بُناة مصر الرقمية»، و«أشبال مصر الرقمية»، و«بُناة مصر الرقمية»، على أن يصل العدد إلى مليون متدرب سنويا بحلول عام ٢٠٣٠، مع التركيز على المناطق الريفية ضمن مبادرة «حياة

كريمة»، لدعم العدالة الرقمية والتمكين الشامل.

٤- تطوير البنية التحتية الرقمية والتوسع في المناطق التكنولوجية

تمثل البنية التحتية الرقمية العمود الفقري للتحول الرقمي، وتسعى الدولة إلى تعزيزها من خلال مشاريع نوعية، أبرزها إنشاء منطقة حرة متخصصة في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ضمن المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالإضافة إلى استثمار خمس مناطق حرة أخرى بهدف جذب استثمارات أجنبية مباشرة.

وتشمل الخطط رفع عدد أبراج الاتصالات المحمولة من نحو ٣٧ ألف برج حاليا إلى ما بين ٤٥ ألف و٥٠ ألف برج، إلى جانب ربط ٩,٣ مليون مبنى بشبكات الألياف الضوئية، وتطوير ١,٧٤١ مكتب بريد، وإنشاء أو تحديث ١,٩٨١ برج محمول ضمن قرى «حياة كريمة»، وربط نحو ٣١,٥ ألف مبنى حكومي على مستوى الجمهورية بشبكة الألياف الضوئية، لضمان استمرارية الخدمة حتى في حالات الطوارئ، وقد تم بالفعل ربط ما يقرب من ٢٥ ألف مبنى حكومي حتى الآن، ويجري العمل على استكمال ربط باقي المباني.





قطاع السياحة في مصر: محرك رئيسي للنمو الاقتصادي والتشغيل

يمثل قطاع السياحة أحد الركائز المحورية للاقتصاد المصري، ليس فقط من حيث مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وتوفير النقد الأجنبي، بل أيضا لدوره الحيوي في توليد فرص العمل وتنشيط سلاسل القيمة المرتبطة. ويعد قطاع السياحة بطبيعته من أكثر القطاعات تأثرا بالتقلبات العالمية، سواء كانت اقتصادية أو صحية أو سياسية، مما يجعل تطويره وتنويعه وتعزيز قدرته على الصمود والاستدامة أحد المتطلبات الأساسية لتحقيق النمو المتوازن وزيادة التنافسية وجذب الاستثمارات النوعية.

تشير تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC) إلى أن قطاع السياحة يساهم بنحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام ٢٠٢٤، ويوفر فرصة عمل واحدة من بين كل عشر وظائف، وهو ما يبرز مكانته كمحرك رئيسي للتنمية الشاملة. وقد شهد قطاع السياحة المصري خلال السنوات الأخيرة تطورات هيكلية ومؤسسية كبيرة، تمثلت في تنويع المنتج السياحي من خلال الترويج لسياحة الشواطئ والآثار والسياحة البيئية والعلاجية، إلى جانب إطلاق مبادرات لإحياء المسارات السياحية التاريخية، مثل

طريق العائلة المقدسة، ومشروع تطوير منطقة الأهرامات، وافتتاح المتحف المصري الكبير. كما تم الاستثمار في البنية التحتية السياحية، من خلال التوسع في الطاقة الفندقية، وتحديث المطارات، وتعزيز الربط الجوي مع الأسواق المصدرة للسياحة، وهو ما انعكس في زيادة عدد السائحين، مع استهداف الوصول إلى ٣٠ مليون سائح سنوياً بحلول عام ٢٠٣١.

هذا النمو النوعي في قطاع السياحة، والذي يمثل أحد أعمدة الاقتصاد الوطني، يعكس وعي الدولة المصرية بضرورة الاستثمار في تأهيل الكوادر البشرية، حيث أولت الدولة اهتماماً متزايداً بتطوير المنظومة التعليمية الفنية ذات الصلة، باعتبارها مدخلاً محورياً لتعزيز جودة الخدمات السياحية، ورفع كفاءة القوى العاملة، واستيعاب الطلب المتزايد على المهارات المتخصصة، خصوصا في قطاعات الإقامة والضيافة، والطهي، والإرشاد السياحي، وإدارة المنشآت.

ويمثل قطاع السياحة في مصر نموذجا لتقاطع الأبعاد الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يشهد تكاملاً متزايداً بين السياسات العامة والتخطيط المكاني والاستثمار في رأس المال البشري، بما يضمن تقديم منتج سياحي تنافسي قادر على مواكبة تطلعات السائحين والتكيف مع المتغيرات العالمية. وفي هذا السياق، يواصل القطاع تعزيز أدائه المؤسسي، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع قاعدة المشاركة

سائح، بنمو سنوي بلغ ٢٣٪. وعلى الرغم من استمرار التحديات الجيوسياسية على المستوى الإقليمي والدولي، تشير التقديرات إلى إمكانية استقبال نحو ١٧,٥ إلى ١٨ مليون سائح بنهاية عام ٢٠٢٥، بمعدل نمو يتراوح بين ١٠٪ و ١٥٪.

وقد انعكس هذا الأداء القوي على مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل نموًا بنسبة ٨,٢٪ في الربع الأول، وارتفع إلى ١٨٪ في الربع الثاني، ثم واصل زخمه ليحقق نموًا ملحوظًا بلغ ٢٣٪ في الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، مدفوعًا بزيادة أعداد السائحين. وارتفعت الإيرادات السياحية خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لتسجل إجماليًا نحو ١٦,٧ مليار دولار، مقارنة بـ ١٤,٤ مليار دولار خلال العام المالي السابق، وهو ما يعزز من التوقعات الإيجابية لاستدامة تعافي القطاع ودوره المتنامي في الاقتصاد المصري.

المجتمعية، إلى جانب تطوير المهارات، وهو ما يشكل حجر الزاوية في تحول السياحة إلى رافعة اقتصادية مستدامة تدعم النمو وتوفر فرص العمل وتحقيق التوازن التنموي بين مختلف أقاليم الجمهورية.

مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاع السياحة

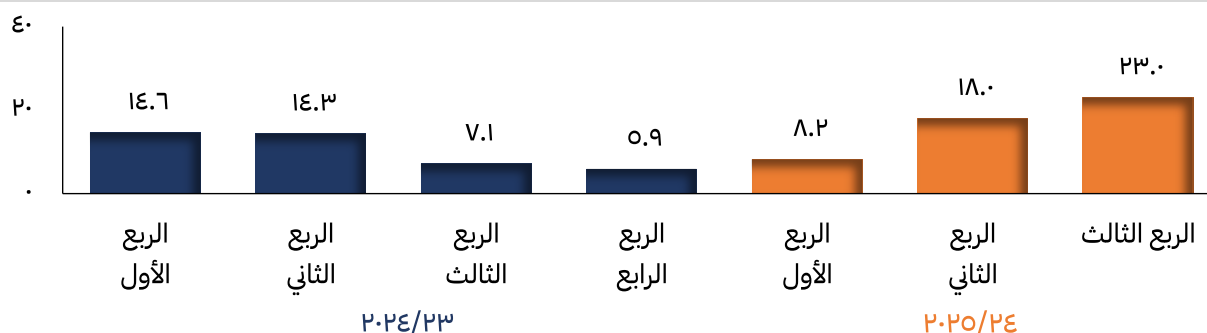
تمثل السياحة إحدى الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني المصري، نظرًا لدورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي الشامل، وتوفير فرص العمل، وجذب النقد الأجنبي. وقد شهد القطاع زخمًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ عدد السائحين في عام ٢٠٢٤ نحو ١٥,٨ مليون سائح، وهو أعلى مستوى في تاريخه، مسجلًا نموًا بنسبة ٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، وبارتفاع تجاوز ٢١٪ عن مستويات ما قبل جائحة كورونا. واستمر هذا الأداء القوي في النصف الأول من عام ٢٠٢٥، حيث استقبلت مصر نحو ٨,٧ مليون

جدول ٣ تحليل مقارن لأهم مؤشرات حركة السياحة خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ و ٢٠٢٤/٢٠٢٣

المؤشرات الرئيسية	٢٠٢٥/٢٠٢٤	٢٠٢٤/٢٠٢٣	نسبة التغير
عدد السائحين الوافدين (بالمليون)	١٧,٤	١٤,٩	١٦,٤٪
عدد الليالي السياحية (بالمليون)	١٧٩,٣	١٥٤,١	١٦,٣٪
الإيرادات السياحية (بالمليار دولار)	١٦,٧	١٤,٤	١٦,٣٪
متوسط مدة الإقامة (ليلة)	١٠,٣	١٠,٣	-٠,٤٪

المصدر: وزارة السياحة والآثار والبنك المركزي المصري.

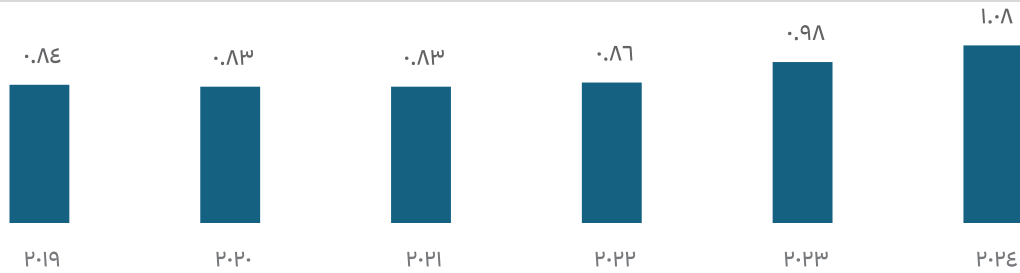
شكل ٣٤ معدلات النمو ربع السنوية لنشاط السياحة (ممثلة في المطاعم والفنادق) (%)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

ويمثل هذا الأداء انعكاسًا لمساهمة السياحة المتزايدة في سوق العمل، حيث بلغ عدد العاملين بالقطاع نحو ١,٠٨ مليون فرد في عام ٢٠٢٤، أي ما يعادل ٣,٥٪ من إجمالي القوى العاملة، محققًا معدل نمو سنوي بلغ ١٠,٣٪. ويتميز القطاع كذلك بقدرة عالية على توليد فرص العمل غير المباشرة ما يعزز من أثره التوسعي على قاعدة التشغيل في الاقتصاد.

شكل ٣٥ أنشطة خدمات الغذاء والإقامة (مليون عامل)



المصدر: بحث القوى العاملة، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

تحسنا بواقع ١٤ مركزا خلال خمس سنوات. ويعود هذا التقدم إلى تحسن أداء مصر في مؤشرات فرعية مثل البنية التحتية للنقل الجوي التي ارتفعت فيها إلى المرتبة ٢٨ عالميا، والبنية التحتية لخدمات السياحة التي قفزت ٩ مراكز، مدعومة بزيادة الطاقة الفندقية وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة للزوار.

وفقاً لتصنيف Country Brand Ranking – Tourism Edition ٢٠٢٥/٢٠٢٤ الصادر عن شركة Bloom Consulting، الشريك الرسمي للمنتدى الاقتصادي العالمي في مجال بيانات العلامات الوطنية، والذي يعتمد على منهجية شاملة تجمع بين تحليل الأداء الاقتصادي لقطاع السياحة، وقياس الجاذبية الرقمية من خلال البيانات الضخمة، ورصد الحضور والتفاعل عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، إلى جانب مؤشرات التنافسية السياحية العالمية، ويمنح لكل دولة تصنيف وفق نظام CBS Rating الذي يقيم قدرتها على جذب السياح وتحقيق العوائد وتعزيز الصورة الذهنية الإيجابية والمستدامة. وفي هذا الإطار، حققت مصر إنجازا استثنائيا بحصولها على المركز التاسع عشر عالميا والمركز الأول إقليميا، متقدمة على أقرب منافسيها وفي مقدمتهم المغرب، كما سجلت قفزة ملحوظة بارتقائها ستة مراكز لتصبح الدولة الإفريقية الوحيدة ضمن قائمة أفضل عشرين وجهة سياحية في العالم. وللسنة الثالثة على التوالي، حافظت مصر على صدارتها لقائمة السياحة في إفريقيا، مدعومة بجاذبية سياحية متميزة وتصنيف AAA، وهو ما يعكس تحسن ملحوظ في أدائها الرقمي وحضورها المؤثر على شبكات التواصل الاجتماعي، إضافة إلى تعافي سمعتها السياحية وتجاوزها لتداعيات

ولتعزيز هذا الأثر الاقتصادي وتعزيز قدرة القطاع على خلق فرص عمل وزيادة مساهمته في الناتج المحلي، تعمل الدولة على التوسع في الطاقة الاستيعابية الفندقية بإضافة ١٨ ألف غرفة جديدة في عام ٢٠٢٥ إلى المخزون القائم البالغ ٢٢٨ ألف غرفة. والجدير بالذكر أن ٤٦,٥٪ من الطاقة الفندقية في مصر تطبق للممارسات الخضراء وحاصلة على إحدى شهاداتها.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في قطاع السياحة في مصر، لا تزال هناك فرص كبيرة لتعزيز قدراته وزيادة تنافسيته من خلال معالجة بعض التحديات القائمة. ومن أبرز هذه الفرص: تطوير برامج التدريب الفني، لا سيما في اللغات ومهارات الضيافة، بما يساهم في الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للسائحين. كما يمكن تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الاستثمار من خلال تسهيل إجراءات الترخيص وتوفير أراضي ميسرة لتطوير المنشآت الفندقية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات المعنية وتسريع وتيرة تفعيل الإصلاحات التشريعية القائمة، سيساهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتسريع نمو القطاع.

ترتيب مصر في المؤشرات الدولية

يظهر أداء مصر في المؤشرات الدولية المرتبطة بقطاع السياحة والضيافة تقدم ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، مدعوما بتنفيذ استراتيجيات شاملة لتطوير البنية التحتية السياحية وتحسين جودة الخدمات. وفقا لتقرير تنافسية السفر والسياحة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠٢٤، حققت مصر تقدما ملحوظا في مؤشر التنافسية السياحية، حيث احتلت المرتبة ٦١ عالميا من بين ١١٩ دولة، مقارنة بالمرتبة ٦٥ في نسخة التقرير السابقة عام ٢٠١٩، ما يعكس

الوطنية بغرض إعادة رسم ملامح القطاع بما يتماشى مع المتغيرات العالمية، وتعزيز تنافسيته كأحد القطاعات الحيوية الداعمة للنمو.

وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠، يعتبر تحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو تطوير البنية التحتية السياحية، سواء من خلال إنشاء وتوسيع المنشآت الفندقية أو تحسين المرافق والخدمات المرتبطة بها، مع التركيز على نوعية المشروعات التي تسهم في رفع القيمة المضافة للقطاع خطوة محورية نحو تعزيز مساهمته الاقتصادية. وضمن هذا التوجه، تستهدف الدولة زيادة الطاقة الاستيعابية للمنشآت السياحية والفندقية لرفع أعداد السياح الدوليين وتحقيق عوائد أعلى.

في موازاة ذلك، تمضي الدولة في تسريع وتيرة التحول الرقمي للقطاع السياحي، سواء عبر تطوير المنصات الإلكترونية لحجز وتخطيط الرحلات، أو من خلال تفعيل التذاكر الذكية في المواقع الأثرية، أو عبر دعم الشركات الناشئة العاملة في التكنولوجيا السياحية. ويعد هذا التوجه الرقمي عنصراً محورياً في تعزيز كفاءة الخدمات وتوفير تجربة أكثر سلاسة وتفاعلية للزائر.

وتتماشى رؤية الدولة السياحية مع أهداف الاستدامة البيئية، حيث تشجع على إقامة مشروعات سياحية صديقة للبيئة، وتُعزّز من استخدام مصادر الطاقة المتجددة في المنشآت السياحية، كما تنفذ حملات توعوية للترويج للسياحة البيئية والمستدامة في المحميات الطبيعية والمواقع التراثية. ويأتي ذلك اتساقاً مع التزام مصر بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر، وحرصها على المحافظة على مواردها الطبيعية والتراثية للأجيال القادمة.

تطبيق الممارسات البيئية في المنشآت الفندقية خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ مقارنةً بالنصف الأول من ٢٠٢٤



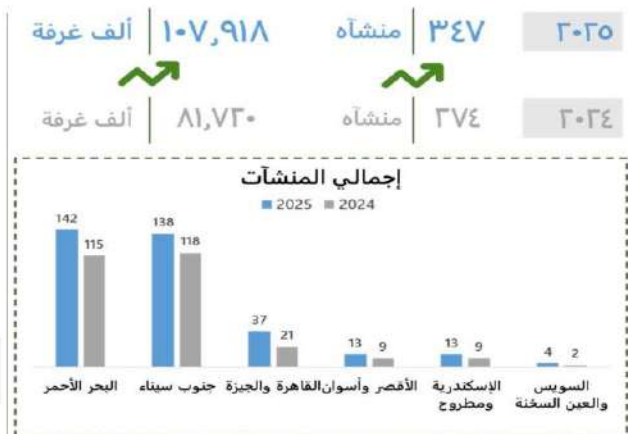
التحديات الجيوسياسية ومخاوف الأمن السياحي، بالتوازي مع تحسن نسبي في مؤشرات العوائد، الأمر الذي يعزز مكانتها كوجهة عالمية رائدة.

وفيما يتعلق بالضيافة، يشير تقرير مؤسسة "Euromonitor International" لعام ٢٠٢٤ إلى أن مصر أصبحت من بين أسرع الوجهات السياحية نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مدعومة بزيادة الاستثمارات في الفنادق والمنتجعات، وارتفاع عدد الغرف الفندقية بنسبة ٧٪ خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢٣. هذا النمو انعكس أيضاً على تصنيف مصر في مؤشر جودة البنية التحتية السياحية، حيث تحسنت لتصبح ضمن أفضل ٣٠ دولة عالمياً في هذا المجال. ويعزى هذا التقدم إلى مشاريع كبرى مثل تطوير مدينة العلمين الجديدة، وافتتاح المتحف المصري الكبير، وتوسيع المطارات الرئيسية مثل مطار الغردقة ومطار سفنكس، وهي خطوات عززت من مكانة مصر كمركز سياحي عالمي قادر على المنافسة في الأسواق الدولية.

الاستراتيجيات والأطر الوطنية لقطاع السياحة

رؤية مصر ٢٠٣٠

يعتبر قطاع السياحة إحدى القطاعات الاستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ومكون محوري في رؤية مصر ٢٠٣٠، لما له من قدرة على جذب العملة الصعبة وتوفير فرص العمل وتعزيز الصورة الذهنية للبلاد عالمياً. ومن هذا المنطلق، تضع رؤية مصر ٢٠٣٠ التنمية السياحية المستدامة كأحد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية



برنامج عمل الحكومة

يضع برنامج عمل الحكومة إطارًا شاملًا للاستفادة من القومات السياحية المتنوعة التي تمتلكها مصر، سواء موقعها الجغرافي الفريد، أو بنيتها الفندقية والسياحية، أو تراثها الحضاري والثقافي. ويستند البرنامج إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وتحقيق التنمية المستدامة عبر مجموعة من الإجراءات، تشمل تكثيف الحملات الترويجية والدعائية محليًا ودوليًا مع التركيز على الأدوات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، وطرح منتجات سياحية جديدة مثل سياحة اليخوت والعلاجية والاستشفائية، فضلًا عن تطوير منتجات سياحية مشتركة مع الدول المجاورة، وتشجيع السياحة العربية وخاصة الخليجية. كما يركز البرنامج على تحسين الربط الجوي المباشر مع الأسواق المصدرة للسياحة، وتحفيز الاستثمارات السياحية عبر سياسات وحوافز خاصة تواكب المتغيرات العالمية.

إلى جانب ذلك، يتضمن البرنامج مجموعة من الإجراءات المؤسسية والتشغيلية، من بينها التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية لعقد مؤتمرات وورش عمل للترويج للمقصد المصري، والتنسيق مع وزارات الاستثمار والطيران المدني، وغرف شركات السياحة والاتحاد المصري للغرف السياحية. كما يشمل البرنامج طرح مبادرات خاصة بحوافز الاستثمار لزيادة الطاقة الفندقية، والترويج للفرص الاستثمارية إلكترونياً، وميكنة الخدمات المقدمة للسائحين مثل التذاكر وحجز المزارات والمتاحف وأنظمة التراخيص السياحية. وإلى جانب ذلك، يتم التركيز على بناء وتطوير مهارات العاملين في مجالات الضيافة والإرشاد السياحي، وقياس رضا السائحين لضمان جودة التجربة واستدامة تحسينها.

كما يولي البرنامج اهتمامًا خاصًا بحماية وتطوير القومات الأثرية والدينية، من خلال التوسع في مشروعات الحفاظ على الآثار وصيانتها وتطوير المتاحف والمواقع الأثرية، مع إدماج أنماط جديدة مثل سياحة الغامرات. ويشجع البرنامج المصريين في الخارج على المساهمة في الترويج لمصر بالأسواق العالمية، ويؤكد على أهمية الاستدامة الشاملة من خلال التحول الرقمي والالتزام بالعايير البيئية والحوكمة. كذلك يسعى إلى دعم المسار السياحي الديني، وعلى رأسه مسار العائلة المقدسة، مع تعظيم الاستفادة من المشروعات الكبرى مثل المتحف المصري الكبير ليكون أحد أهم محركات الجذب السياحي عالميًا.

الخطة الاستراتيجية الوطنية الطموحة للسياحة (NTSP)

أطلقت مصر الخطة الاستراتيجية الوطنية الطموحة للسياحة (NTSP) للفترة من ٢٠٢٥ إلى ٢٠٣١، إيمانًا ببدء مرحلة تحول شاملة في قطاعي السياحة والآثار. وتهدف الخطة بشكل رئيسي إلى زيادة عدد السائحين الدوليين الوافدين إلى مصر ليصل إلى ٣٠ مليون سائح سنويًا بحلول عام ٢٠٣١.

وتتمثل رؤية الخطة في ترسيخ مكانة مصر متمثلة في «الوجهة السياحية الأكثر تنوعًا في العالم»، من خلال تسليط الضوء على القومات السياحية الفريدة التي تمتلكها البلاد، بدءًا من المواقع الأثرية ذات الأهمية العالمية، وصولاً إلى باقة واسعة من الأنماط والمنتجات السياحية المتنوعة. وتتبنى الخطة مهمة واضحة تتمثل في «تحقيق الأمن الاقتصادي في قطاعي السياحة والآثار».



ولتحقيق هذه الأهداف الطموحة، تركز الخطة على ست ركائز استراتيجية رئيسية تشمل:

١. **تحسين تنافسية الاستثمار السياحي**، وذلك من خلال تعزيز البيئة الداعمة للاستثمار بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي، وتسهيل الإجراءات وتحسين البنية التحتية اللازمة لنمو هذه الاستثمارات.
٢. **تنويع المنتجات السياحية**، بالاستفادة من التنوع الكبير الذي تتمتع به مصر في المقومات السياحية، مثل السياحة الثقافية، والشاطئية، والدينية، والبيئية، بما يساهم في تعزيز جاذبية المقصد المصري وتوسيع قاعدة الأسواق المستهدفة.
٣. **تنمية الموارد البشرية**، عبر تطوير مهارات وقدرات العاملين في القطاع، مع التركيز على بناء رأس مال بشري مؤهل وقادر على تقديم خدمات عالية

٤. **تطوير أدوات الرقابة والحوكمة وتحسين تجربة الزائرين**، من خلال تعزيز الشفافية والرقابة المؤسسية في قطاعي السياحة والآثار، وتحسين تجربة السائح من حيث الخدمات المقدمة وسهولة الوصول وجودة المرافق.
٥. **تنمية أعمال الاستدامة والتحول الرقمي والبيئي**، من خلال دعم التحول الرقمي في إدارة القطاع، وتشجيع تطبيق المعايير البيئية المستدامة بما يضمن مرونة القطاع وتعزيز قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.
٦. **التسويق السياحي الفعّال**، عبر تصميم وتنفيذ استراتيجية تسويق شاملة تروّج للوجهات والمنتجات السياحية المصرية بصورة متكاملة، مع الاستفادة من الوسائل الرقمية والشراكات الدولية لتعزيز الحضور المصري عالميًا.

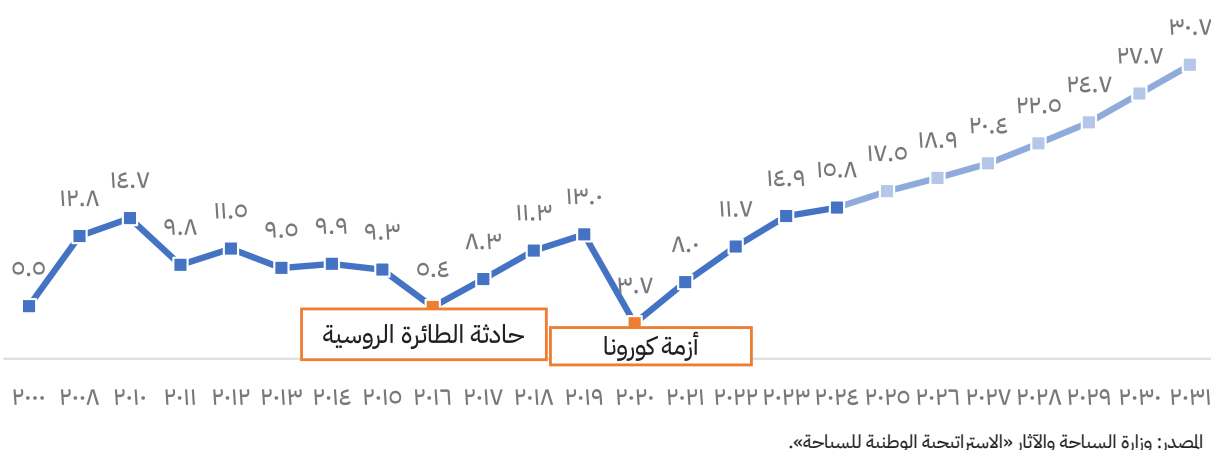


وتجنب الأزمات الداخلية أو الإقليمية.

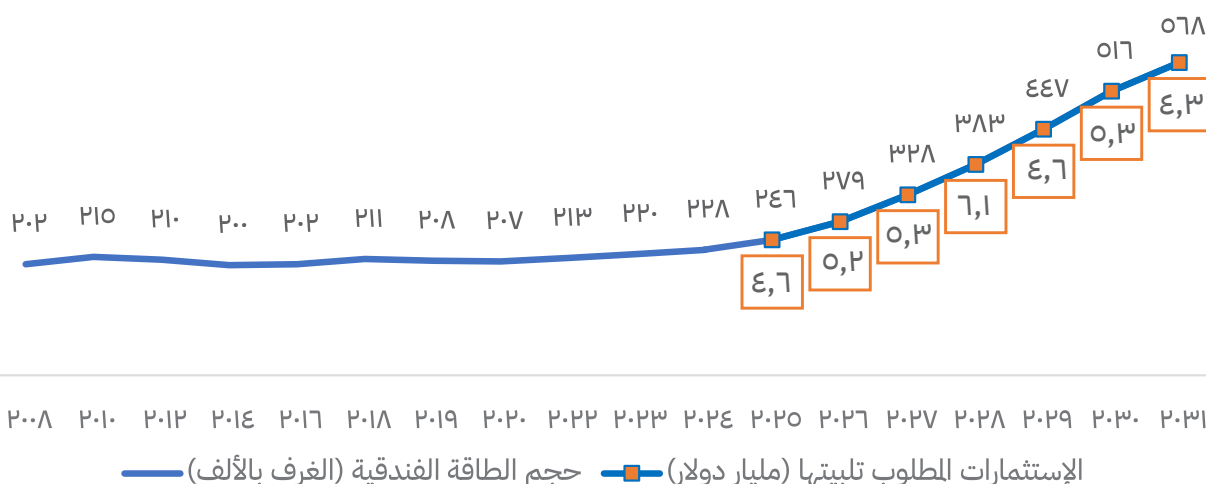
ويعتمد تحقيق هذا النمو كذلك على توفر مجموعة من العوامل التمكينية، تشمل تحسين مناخ الاستثمار السياحي من خلال تيسير إجراءات تخصيص الأراضي وتوفير بيئة استثمارية جاذبة، فضلاً عن مضاعفة الطاقة التشغيلية للمطارات المصرية، وزيادة عدد مقاعد الطيران المخصصة للوجهات السياحية في مصر. وتُعد هذه العوامل ضرورية لضمان سهولة الوصول واستيعاب الزيادة المتوقعة في أعداد الزائرين، بما يعزز من استدامة مساهمة القطاع في النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

في سبيل تحقيق الهدف الطموح الذي حددته الخطة الاستراتيجية، والمتمثل في استقبال ٣٠ مليون سائح سنوياً بحلول عام ٢٠٣١، تبرز الحاجة إلى تعزيز الطاقة الاستيعابية للقطاع السياحي بشكل كبير، لاسيما من خلال التوسع في الطاقة الفندقية المتاحة ومضاعفة الاستثمارات في إنشاء وتطوير المنشآت السياحية. فتعمل الحكومة على تنفيذ خطة طموحة لإضافة ٣٤٠ ألف غرفة فندقية بحلول عام ٢٠٣١. وقد تم تحديد هذا المستهدف استناداً إلى مجموعة من الافتراضات الرئيسية، في مقدمتها استمرار النمو الاقتصادي العالمي، وتحسن أداء الأسواق السياحية الرئيسية المصدرة إلى مصر، واستقرار الأوضاع الجيوسياسية

شكل ٣٦ النمو المستهدف في أعداد السائحين (مليون سائح)



شكل ٣٧ النمو المستهدف في حجم الطاقة الفندقية والاستثمارات المطلوبة لتبتيها



والاستثمار والدبلوماسية الثقافية. وللاستفادة الكاملة من هذا الزخم، يجب معالجة الاختناقات الهيكلية، والاستثمار في رأس المال البشري، وتبني نماذج سياحية مبتكرة وشاملة ومستدامة.

التشريعات المنظمة لقطاع السياحة

يعمل الإطار التشريعي لقطاع السياحة في مصر على ضمان نمو هذا القطاع الحيوي واستدامته، وتوفير بيئة أعمال جاذبة وآمنة للمستثمرين والسائحين على حد سواء، وقد شهد الإطار التشريعي والتنظيمي للسياحة تطورات ملحوظة خلال العقد الأخير، في ضوء الأهداف الطموحة لرؤية مصر ٢٠٣٠، والتي تضع السياحة في موقع مركزي ضمن خطط التنويع الاقتصادي وزيادة الإيرادات بالعملية الصعبة.

يتصدر قانون تنظيم السياحة رقم ١ لسنة ١٩٧٣، وتعديلاته المتلاحقة، المنظومة التشريعية الأساسية للقطاع، حيث ينص على قواعد تنظيم أنشطة الشركات السياحية، والفنادق، والمرشدين السياحيين، ومكاتب السياحة، وينظم آليات منح التراخيص والرقابة عليها. كما أسس القانون لسلطة وزارة السياحة، والهيئة العامة لتنشيط السياحي، في الإشراف المباشر على القطاع وتطويره بما يتواءم مع المستجدات العالمية.

ولواكبة تطورات السوق وتعقيده، شرعت الحكومة في إجراء مراجعات شاملة للتشريعات القائمة، ودمج بعضها وتبسيط الإجراءات المرتبطة بها بما يعزز من سهولة ممارسة الأعمال، ويزيل المعوقات البيروقراطية أمام المستثمرين المحليين والدوليين. وفي هذا السياق، أعيد النظر في اشتراطات تراخيص المنشآت السياحية، وتم تقليص زمن إصدارها، وتبني نظام الشباك الواحد بالتنسيق مع الجهات المعنية بالمحافظات والوزارات.

في سياق متصل، أقر القانون الجديد لتنظيم المنشآت الفندقية والسياحية رقم ٨ لسنة ٢٠٢٢، والذي استهدف تحديث المعايير الخاصة بإنشاء وتشغيل المنشآت الفندقية، بما يواكب التوجهات البيئية والرقمية الحديثة. وقد نص القانون على

خطة زيادة تنافسية الاستثمار السياحي

وفي ضوء الأهداف الطموحة لقطاع السياحة، هناك حاجة ملحة لاتخاذ خطوات سريعة وفعالة لدفع الاستثمار الفندقية الأجنبي المباشر إلى مصر، بعيداً عن الاعتماد الحصري على التوسعات في المشروعات القائمة. ويتطلب ذلك تبني فكر تنموي يركز على تحفيز بيئة استثمارية جاذبة، من خلال معالجة التحديات القائمة وتوفير مجموعة من التيسيرات، من أبرزها:

- **تسريع إجراءات التراخيص والموافقات الإنشائية**
بحيث يتم الانتهاء منها بالكامل في غضون ٩٠ يومًا كحد أقصى، لتسهيل دخول المستثمرين وتقليل الوقت اللازم لبدء المشاريع.
- **إنشاء بنك متكامل للفرص الاستثمارية السياحية**، بما يضمن وضوح وتوحيد المعلومات والتغلب على تعدد جهات الولاية، مع تعزيز القدرة على تسويق هذه الفرص محليًا ودوليًا.
- **إعادة تنظيم الرسوم والأعباء المالية المفروضة** على المنشآت الفندقية والسياحية، من خلال تقنينها وتوفير إطار مالي أكثر استقرارًا وشفافية.
- **توزيع الطاقة الفندقية بناءً على مستهدفات محددة لكل مقصد سياحي**، لضمان التوازن الجغرافي وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
- **إعداد مخطط تنظيمي عام (Master Plan)** ينسق بين التوسع السياحي والاستخدامات العقارية، لتفادي التضارب وضمان توجيه الاستثمار بما يخدم أولويات القطاع.
- **وضع أطر وآليات واضحة لتحفيز المستثمرين**، تركز على مدى توافق المشروع مع مستهدفات الدولة من حيث سرعة الإنجاز، الموقع الجغرافي، ونسبة المكون الأجنبي في هيكل رأس المال، بما يضمن جذب استثمارات نوعية تسهم في تطوير القطاع وتعزيز تنافسيته.

وتظل السياحة إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية في مصر، إذ توفر فرصًا كبيرة للتوظيف

تشكل الفنادق في مصر اليوم صورة متطورة للقطاع السياحي، إذ تتسارع الاستثمارات، وتتنامى الشراكات الدولية، ويتعاضم التنوع الجغرافي والوظيفي، لتعزيز قدرة القطاع على جذب شرائح أكبر من الزوار وتقديم تجارب متفردة. هذا التقاطع بين الفرص الاستثمارية، والتجربة الفندقية التاريخية والمعاصرة، يعكس موقع الفنادق كبوابة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠.

ثانياً: المطارات

الخصائص البارزة	عدد المسافرين التقديري (٢٠٢٤)	أسم المطار
البوابة الجوية الرئيسية لمصر، ومركز إقليمي وعالمي لحركة السفر والطيران	أكثر من ٢٥ مليون مسافر سنوياً	مطار القاهرة الدولي
ثاني أكثر المطارات ازدحاماً، مدفوعاً بالنمو السياحي الكبير في البحر الأحمر	نحو ٧ ملايين مسافر	مطار الغردقة الدولي
من الوجهات السياحية الرئيسية على البحر الأحمر	قاربة ٥ ملايين مسافر	مطار شرم الشيخ الدولي
يخدم منطقة الإسكندرية والدلتا، منفذ جوي حيوي في شمال مصر	حوالي ٢ مليون مسافر سنوياً	مطار برج العرب الدولي
تمتاز بإمكانات قوية في حركة السياحة والسفر الداخلي	بين ٥٠٠ ألف و١,٥ مليون مسافر	مطارات الأقصر، أسوان، وسفنكس

تمتلك مصر حالياً أكثر من ٢٥ مطاراً مدنياً، تشمل مطارات دولية وإقليمية وموسمية، ما يعكس انتشاراً واسعاً للبنية التحتية الجوية على مستوى الجمهورية. وفي إطار رؤية مصر ٢٠٣٠ وسعيها لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال تعظيم دور القطاع الخاص، تبرز الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPP) في قطاع الطيران المدني كأحد المحاور الاستراتيجية

ضرورة الالتزام بالاشتراطات البيئية، وإتاحة الفرصة لاستخدام الطاقة المتجددة، كما أتاح منح تصنيفات جديدة للفنادق بناءً على جودة الخدمات المقدمة، بما يساهم في رفع تنافسية المقصد المصري، وفي ضوء هذه التشريعات، صدر قراراً وزارياً في أبريل ٢٠٢٥ بشأن شروط وضوابط ترخيص وحدات شقق الأجازات (Holiday Home)، باعتبارها أحد الأنماط المستحدثة من أنماط الإقامة الفندقية، وهو ما يمثل إضافة مهمة للقطاع السياحي، ويعكس مرونة المنظومة التشريعية في استيعاب الأنماط الجديدة التي تشهدها صناعة السياحة عالمياً.

وعلى صعيد القوانين الداعمة لحماية السائح وحقوقه، تم إصدار عدد من اللوائح المنظمة لتجربة السائح، منها تلك التي تتعلق بضمان جودة الخدمات السياحية، وضبط أسعارها، وتنظيم العلاقة التعاقدية بين السائح والمنشآت السياحية، إضافة إلى القوانين المرتبطة بحماية المستهلك، والتي تنطبق كذلك على الأنشطة السياحية. كما عززت الدولة أطر التعاون بين الجهات الرقابية والأمنية لضمان سلامة السائحين، وهو ما ينعكس في تصاعد مؤشرات الأمن السياحي وفقاً للتقارير الدولية.

البنية التحتية

تعد البنية التحتية السياحية في مصر أداة محورية لتمكين القطاع من تحقيق أهدافه ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث يجري تطوير شامل للمطارات والطرق والمواصلات البحرية والبرية، بالإضافة إلى إنشاء منتجات ترفيهية وسياحية جديدة تجذب الزوار وتعزز من تنافسية المقصد المصري.

أولاً: الفنادق

تعد فنادق مصر عنصراً جوهرياً في بنية القطاع السياحي، حيث تمتلك مصر ما يزيد عن ١٢٠٠ فندق، بطاقة استيعابية حوالي ٢٢٨ ألف غرفة. وفي إطار السعي لتحقيق الهدف الوطني للرحلي باستقطاب ٣٠ مليون زائر بحلول عام ٢٠٣١، أطلقت الحكومة مبادرات تحفيزية، من أبرزها برنامج قروض مدعومة بقيمة ٥٠ مليار جنيه لدعم توسعات الفنادق، مع التركيز على مناطق سياحية رئيسية مثل الأقصر وأسوان وساحل البحر الأحمر وغيرها.

فقد أسهمت توسعات مطار الغردقة الدولي الذي ضمّ محطة جديدة بتكلفة ٣٣٥ مليون دولار، ما رفع طاقته الاستيعابية إلى حوالي ١٣ مليون مسافر سنوياً، كما شهد مطار سفنكس الدولي توسعاً مكثفاً لاستيعاب التوقعات المرتبطة بافتتاح المتحف المصري الكبير، كما تدعم مطار برنيس الدولي الجديد، والذي تبلغ طاقته حوالي ٦٠٠ مسافر في الساعة.

ولا يقل مجال النقل الجماعي برا أهمية عن ذلك، ولا سيما في القاهرة الكبرى إذ دخل الخط الأول من نظام النقل السريع بالحافلات (BRT) حيز التجربة منتصف عام ٢٠٢٥، ليخدم شبكة الحافلات الكهربائية مئات الآلاف يوميًا.

أما الاستثمارات الأضخم فتمثلت في خطة تطوير شبة جزيرة رأس الحكمة على الساحل المتوسطي، باستثمارات أولية بـ ٣٥ مليار دولار من صندوق أبوظبي للاستثمارات العامة، تشمل مطاراً دولياً ومنتجعات ومرافق ترفيهية وقطاراً فائق السرعة، وأتى ذلك في سياق تطوير مدينة العلمين الجديدة، والتي تم إنشاؤها عام ٢٠١٨، وتعد أول مدينة مليونية على الساحل الشمالي الغربي لمصر، ضمن رؤية وطنية لخلق محور تنموي جديد لتخفيف الضغط السكاني عن القاهرة والدلتا، وخلق وجهة سياحية جذابة على البحر المتوسط. تمتد المدينة على مساحة واسعة تقدر بحوالي ٥٠ ألف فدان (أي نحو ٢٠٠ كيلومتر مربع)، وتضم مخططاً لاستيعاب أكثر من ٣ ملايين شخص، مما يجعلها واحدة من أهم المدن الجديدة من الجيل الرابع في البلاد.

ومن الجوانب اللافتة في مدينة العلمين الجديدة أنها تجمع بين الطبيعة والتراث والحداثة؛ بالإضافة إلى شواطئها المذهلة، تضم عدداً من المعالم الحضارية والثقافية مثل المدينة التراثية، نادي التراث، مركز ثقافي، ومتحف ما بعد الحرب، فضلاً عن المشهد العمراني المميز لعالم مثل أبراج ماسا التي تضم مبانٍ حكومية ومراكز تجارية وسكنية. وقد أصبحت العلمين الجديدة رمزاً للتطور الحضري والتكامل السياحي، وقد تم اختيارها عاصمة العرب الصيفية لعام ٢٠٢٥ من قبل منظمة السياحة العربية، ضمن تقييم شامل شمل معايير البنية التحتية، والبرامج الترفيهية، والاستدامة البيئية، وجودة الخدمات، وهو تكريم علّق على قدرة المدينة في تنظيم الفعاليات وتقديم تجربة سياحية عالمية.

لتحفيز النمو وتطوير البنية التحتية الحيوية. وتعد مبادرة الحكومة المصرية من خلال وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والطيران المدني، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، نموذجاً متقدماً في هذا المجال، حيث تم إطلاق برنامج طموح لتطوير ١١ مطاراً مديناً رئيسياً عبر آلية ال PPP، ضمن برنامج تعظيم الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة.

يأتي هذا التحرك في ظل ما يتمتع به قطاع الطيران المصري من مقومات تنافسية، إذ تخطى عدد المسافرين عبر المطارات المصرية ٥٠ مليون مسافر في عام ٢٠٢٤، من خلال ما يقرب من ٤٠٠ ألف رحلة تجارية، وفقاً للشركة القابضة للمطارات والملاحة الجوية. ويشمل ذلك مطار القاهرة الدولي، بوابة مصر الرئيسية إلى العالم، إلى جانب مطارات سياحية محورية مثل الغردقة وشرم الشيخ، ومطارات إقليمية في الإسكندرية والأقصر وأسوان وسفنكس وغيرها. وتمثل هذه المطارات ما يزيد عن نصف حركة الركاب والبضائع على مستوى الجمهورية، لكنها في الوقت ذاته تواجه تحديات مرتبطة بتحديث البنية التحتية، وتوسيع الطاقة الاستيعابية، وتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة التشغيلية والخدماتية.

وفي مارس ٢٠٢٥، وقعت الحكومة المصرية اتفاقية استشارية جديدة مع مؤسسة التمويل الدولية لإطلاق حزمة شراكات جديدة في هذا القطاع، على أن تكون البداية بمطار الغردقة الدولي كمشروع تجريبي، يتم من خلاله تطبيق نموذج PPP متكامل يشمل تطوير البنية التحتية والخدمات وإدخال حلول ذكية تعزز الكفاءة التشغيلية والعوائد التجارية. كما ستتولى المؤسسة تقييم نماذج الشراكة المناسبة للمطارات العشر الأخرى، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الجغرافية والتجارية والتشغيلية لكل منها.

تمثل هذه الشراكة خطوة استراتيجية نحو تنفيذ رؤية الحكومة المصرية للتحويل إلى نموذج اقتصادي تقوده الكفاءة والاستثمار، ويهدف إلى تحقيق عوائد اقتصادية مستدامة من خلال جذب استثمارات خاصة في البنية التحتية، وتخفيف الأعباء عن الموازنة العامة للدولة، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين والزائرين. كما يشكل قطاع الطيران رافعة رئيسية لدعم قطاع السياحة إلى جانب دوره الحيوي في تعزيز التجارة والربط اللوجستي على المستويين الإقليمي والدولي.



المتحف المصري الكبير

في قلب المنصة الأثرية التي تشرف بفخامتها على أهرامات الجيزة، يقف المتحف المصري الكبير (GEM) باعتباره أكبر متحف في العالم مكرس لحضارة واحدة فقط، وهو مشروع ثقافي وعمراني عالمي الطموح يُجسد التقاء التاريخ بالفن المعماري الحديث. تم تصميم المبنى على يد مكتب Heneghan Peng Architects بأسلوب هندسي يحاكي شكل الهرم ويوظف الضوء الطبيعي والمساحات المفتوحة لتعزيز التجربة البصرية، في إطار رمزي يربط بين الماضي والحاضر.

يغطي الجمع مساحة ضخمة تقدر بحوالي ٤٩٠ ألف متر مربع (ما يعادل نحو ١٢٠ فداناً)، ويمتد على أرضية تقع على بعد نحو كيلومترين فقط من أهرامات الجيزة، ما يوفر رؤية مباشرة، وتم إنجاز المبنى بالكامل في عام ٢٠٢٣. افتُتح المتحف جزئياً للجمهور في أكتوبر ٢٠٢٤، حيث تُتاح زيارة ١٢ صالة عرض رئيسية تشمل الدرج الكبير والمتحف المخصص للأطفال، فيما تعد قاعات توت عنخ آمون والقارب الشمسي من القطع التي ستُعرض عند الافتتاح الرسمي المتوقع في الربع الأخير من عام ٢٠٢٥.

يضم المتحف مجموعة ضخمة تضم عشرات الآلاف من القطع الأثرية، بما في ذلك نحو ٥,٤٠٠ قطعة من مجموعة توت عنخ آمون التي تُعرض مجتمعة لأول مرة في معرض واحد بمساحة تمتد إلى ٧,٥٠٠ متر مربع. وليس عمل المتحف مقتصرًا على العرض فحسب، بل يعد مركزاً بحثياً وتعليمياً متكاملًا: فهو يضم مركز عالمي للحفظ والترميم، ويضم ١٩ مختبر متخصص ضمن صالات تحت الأرض بطول يصل إلى ٣٠٠ متر، بالإضافة إلى مركز للأطفال، وقاعات مؤتمرات، وسينما ثلاثية الأبعاد، ومتاجر، ومطاعم تطل على أهرامات الجيزة.

يمثل المتحف المصري الكبير نقلة نوعية في تاريخ المتاحف على مستوى الشرق الأوسط والعالم، إذ لا يرفع من قيمة مصر ثقافيًا فحسب، بل يسهم بقوة في تنويع المنتج السياحي، وتعزيز مكانة القاهرة كمحطة ثقافية عالية.

التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع السياحة

يلعب التعليم الفني والتدريب المهني دوراً محورياً في دعم قطاع السياحة في مصر، باعتباره أحد الركائز الأساسية لرفع جودة الخدمات وتحقيق التنافسية الدولية. فقد أدركت الدولة أن تطوير الموارد البشرية

بالقطاعين الحكومي والخاص، وكذلك الباحثين والدارسين في هذا المجال، من خلال دورات وبرامج تدريبية وورش عمل يقدمها نخبة من الأكاديميين والخبراء المتخصصين، مع تقييم مستمر لأداء المدربين والمتدربين لضمان فاعلية التدريب وتحقيق أقصى استفادة ممكنة.

ولم يقتصر التطوير على الجانب الأكاديمي فقط، بل شمل أيضاً تعزيز الربط بين التعليم وسوق العمل من خلال برامج التدريب الميداني الإلزامي في الفنادق والمنتجعات والمطاعم الكبرى. كما تم إنشاء مراكز تميز سياحي في عدد من المحافظات السياحية مثل البحر الأحمر وجنوب سيناء والأقصر وأسوان، بهدف توفير تدريب عملي مستمر للعاملين ورفع معايير الجودة بما يتماشى مع التوقعات الدولية للسائحين. وقد أثمرت هذه الإصلاحات عن زيادة نسب توظيف خريجي التعليم الفني السياحي، وتراجع الاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض مجالات الضيافة، مما يعزز من قدرة القطاع على تحقيق عوائد اقتصادية أكبر ويضمن استدامة نموه.

من جانب المبادرات الدولية والإقليمية، تبرز «المدرسة الألمانية الفندقية في الجونة»، وهي مشروع تعليمي تدريبي تأسس عام ٢٠٠٢ بالشراكة بين أوراسكوم القابضة والأكاديمية المصرية-الألمانية للاقتصاد والتكنولوجيا، بالتعاون مع IHK لايبزيغ. تقدم المدرسة برامج دبلوم مدتها ثلاث سنوات تشمل التدريب العملي في مطابخ وخدمة الغرف والاستقبال والتنظيف، وهي معترف بها من قبل غرفة الصناعة والتجارة الألمانية (IHK) ووزارة التعليم الفني بمصر. كما انتشرت معاهد تقنية عامة تقدم برامج شاملة، مثل Technical Institute for Tourism and Hotels in Qena و Technical Institute for Tourism and Hotels in Port Said، بالإضافة إلى معاهد تجارية وتقنية أخرى في الإسكندرية، أسوان، طنطا، وغيرها، توفر برامج تعليمية تقنية متنوعة في مجالات السياحة والإرشاد والإدارة.

المؤهلة هو شرط أساسي لتعظيم العائد الاقتصادي من السياحة، خاصة في ظل ارتفاع الطلب على كوادر مدربة في مجالات الضيافة، والإرشاد السياحي، وإدارة الفعاليات، وخدمات النقل، والمطاعم. ولهذا، تم دمج قطاع السياحة بشكل واضح ضمن الاستراتيجيات الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وخطة التنمية المستدامة.

شهدت السنوات الأخيرة توسع ملحوظ في إنشاء وتطوير المدارس والمعاهد الفندقية والسياحية، سواء التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفني أو وزارة السياحة والآثار أو القطاع الخاص. وقد تم تجهيز هذه المؤسسات بمطابخ تدريبية حديثة، ومعامل لغات، ووحدات محاكاة لخدمات الفنادق والمطاعم، بما يتيح للطلاب التدريب العملي على نماذج قريبة من بيئة العمل الفعلية. كما توسع التعاون مع الشركاء الدوليين مثل منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UNWTO) ومؤسسات التدريب الأوروبية، لتنفيذ برامج مشتركة تركز على المعايير الدولية في الضيافة وجودة الخدمة.

وفي إطار تحديث منظومة التدريب، تم إدخال نظام الجدارات في التعليم الفندقي والسياحي، حيث يُمنح الطالب شهادة معترف بها محلياً ودولياً بعد اجتياز مهارات محددة مرتبطة بالوظائف المطلوبة في السوق. كما أطلقت مبادرات تدريبية متخصصة للعاملين في القطاع بالتعاون مع الغرف السياحية، مثل برامج تحسين مهارات اللغة الأجنبية وخدمة العملاء، وبرامج إدارة المنشآت الفندقية. هذه الجهود ساهمت في تحسين تصنيف مصر في مؤشرات رأس المال البشري والمهارات السياحية ضمن تقارير التنافسية العالمية.

وعلاوة على ذلك، أطلقت وزارة السياحة والآثار المنصة الإلكترونية للتدريب في مجالي السياحة والآثار في مصر (EGTAP)، والتي تهدف إلى تقديم برامج تدريبية معتمدة ومتنوعة لتأهيل ورفع كفاءة الكوادر البشرية العاملة في الوزارة والقطاعين السياحي والأثري، بما يتماشى مع استراتيجية الدولة في بناء الإنسان وتعزيز التحول الرقمي. وتوفر المنصة محتوى تدريبياً احترافياً يُلبّي احتياجات العاملين في السياحة والآثار



طبقاً لاستراتيجية الطاقة المعتمدة ٢٠٤٠، بعد أن بلغت نسبة ساعات الطاقة المتجددة إلى الحمل الأقصى نحو ٢٢٪ في عام ٢٠٢٤، وفقاً لتقارير هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA). وتمثل مشروعات مثل مجمع بنبان للطاقة الشمسية، الذي يعد من أكبر مشروعات الطاقة الشمسية في العالم، والمنصة الوطنية لبرنامج «نوفي»، ومشروعات القطاع الخاص بنظام BOO ونظام P2P، نماذج فعّالة للتوسع السريع في الطاقة النظيفة، وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، ودفع مسار التنمية المستدامة في المناطق الحدودية. وقد اتخذت الدولة في هذا الإطار العديد من الإجراءات التشريعية والتنفيذية، من أبرزها: إصدار قانون الطاقات المتجددة رقم ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤ وقانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٥ ولائحته التنفيذية وقانون حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين ومشتقاته رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤، فضلاً عن اعتماد مجلس الوزراء خطة وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة بشأن مشروعات القطاع الخاص للطاقات المتجددة (رياح - شمسي - بطاريات تخزين) حتى ٢٠٣٠ لتحقيق مستهدف استراتيجية الطاقة ٢٠٤٠ وإصدار قرار مجلس الوزراء رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٣ بشأن قواعد تخصيص أراضي الطاقات المتجددة واعتماد اتفاقيات شراء طاقة PPA قابلة للتمويل من جهات التمويل الدولية، وإصدار قواعد من جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك لتنظيم مشروعات الطاقات المتجددة بنظام P2P و صافي القياس NET METERING والاستهلاك الذاتي SELF CONSUMPTION.

ومن الناحية الهيكلية، يشهد قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة تحولات أساسية تتمثل في **فصل الأنشطة بين التوليد والنقل والتوزيع** وفقاً لقانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥، وهو ما يفتح المجال تدريجياً أمام المنافسة في سوق الكهرباء، ويُعزز من كفاءة التشغيل، ويُمكن من إدماج مصادر الطاقة المتجددة في الشبكة الوطنية. كما تستهدف الدولة تحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة من خلال مشاريع الربط الكهربائي مع دول الجوار، وعلى رأسها السعودية، والسودان، واليونان، وإيطاليا، فضلاً عن مشروعات تصدير الغاز المسال، مما يُرسّخ موقع مصر كمركز طاقة إقليمي وعالمي.

قطاعي الطاقة والثروة المعدنية ودورهما في التنمية الاقتصادية

يمثل قطاع **الطاقة والثروة المعدنية**، متمثلاً في وزارتي البترول والثروة المعدنية والكهرباء والطاقة المتجددة، أحد الأعمدة الحيوية للاقتصاد الوطني، ليس فقط بوصفه مصدراً رئيسياً للإيرادات والصادرات، بل أيضاً باعتباره محركاً أساسياً للتنمية الصناعية، وإتاحة فرص العمل، وتحقيق أمن الطاقة، ودعم التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون. ومع التطورات العالمية المتسارعة في أسواق الطاقة، أصبحت قدرة الدول على تأمين مصادر متنوعة وموثوقة للطاقة، وتعظيم القيمة المضافة من ثرواتها الطبيعية، شرطاً أساسياً لتحقيق النمو المستدام، وزيادة التنافسية، وجذب الاستثمارات.

تشير بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) لعام ٢٠١٨ إلى أن مجمل طلب الطاقة (Energy Use) والذي يشمل الاستهلاك الصناعي والأسر والتجارة وغيرها - يمثل ما يُقارب ٦,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويعكس هذا الرقم النسبة التراكمية لجميع أنواع استخدام الطاقة (كالوقود والكهرباء) عبر مختلف القطاعات، مما يجعله مؤشراً معبراً عن حجم قطاع الطاقة على مستوى الاقتصاد الكلي.

وفي السياق المصري، أحرز قطاع الطاقة تحولا نوعيا خلال العقد الماضي، حيث انتقلت مصر من حالة عجز مزمن في الطاقة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٨، ثم إلى دولة مصدرة للغاز المسال إلى الأسواق العالمية، خاصة في أوروبا، عبر محطات الإسالة في إدكو ودمياط. ولذلك، يعد قطاع الطاقة أحد الركائز الأساسية للاقتصاد المصري، ومحركاً محورياً للنمو والتنمية الاقتصادية، حيث تشمل مكونات هذا القطاع كلا من الكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول، والغاز الطبيعي، والتي شكلت مجتمعة نحو ١٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وفيما يتعلق بالطاقة النظيفة، وضعت مصر نصب أعينها هدفا طموحا يتمثل في الوصول إلى نسبة ٤٢٪ من الطاقة المتجددة في مزيج الكهرباء بحلول عام ٢٠٣٠.

وتتجلى الرؤية المستقبلية للقطاع في تطوير البنية التحتية الكهربائية على أسس من الكفاءة والحدثة، عبر زيادة قدرات التوليد، وتوسيع وتدعيم شبكات النقل والتوزيع، وتحسين جودة الخدمة، مع التركيز على إدماج الحلول الذكية والتكنولوجيات المتقدمة مثل الشبكات الذكية وأنظمة التحكم المركزية. كما تضع الدولة نُصب أعينها تحقيق توازن استراتيجي بين الطاقة التقليدية والمتجددة، بما يضمن استمرارية الإمدادات من جهة، وخفض البصمة البيئية من جهة أخرى، مع الالتزام بالمعايير الدولية في السلامة البيئية وكفاءة الطاقة. كما تولي الرؤية أهمية خاصة لتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية التي تزخر بها مصر، مثل الشمس والرياح، وتحويلها إلى طاقة نظيفة مستدامة تُسهم في تقليص الاعتماد على الوقود الأحفوري، وتدعم توجهات مصر نحو مسار منخفض الكربون.

تسعى الرؤية إلى تمكين القطاع من تلبية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية الناتج عن نمو القطاعات الإنتاجية والخدمية، وكذلك دعم التوجهات القومية نحو التحول الرقمي والتصنيع الذكي والمدن الخضراء. ومن هذا المنطلق، تعمل الدولة على تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي لتشجيع مشاركة القطاع الخاص، وتعزيز التنافسية، وضمان العدالة في تسعير الخدمة، بما يخدم المواطنين ويجذب الاستثمارات.

وفيما يخص قطاع البترول والغاز الطبيعي، يعد القطاع المصدر الرئيسي لتوليد الطاقة والذي يُلي احتياجات كل القطاعات الإنتاجية والسلعية والخدمية، وأسواق الاستهلاك النهائي من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي، إضافة إلى دوره في تنمية موارد الدولة من النقد الأجنبي من خلال نشاطه التصديري. هذا بجانب أن لقطاع البترول والثروة المعدنية دور فعال لتحقيق عدد من الأهداف الاستراتيجية كما هو موضح بالنقاط التالية:

- **نظام بيئي متكامل ومستدام:** يركز على المحافظة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الثروات البترولية والمعدنية، مع تطبيق معايير الاستدامة البيئية، والتحول إلى الطاقة المتجددة وتقليل الانبعاثات.

أما على صعيد الثروات المعدنية، فقد اعتمدت مصر استراتيجية شاملة لتطوير هذا القطاع التاريخي عبر إصلاحات مؤسسية وتشريعية جاذبة للاستثمار، أبرزها تعديل قانون الثروة المعدنية في عام ٢٠١٩، الذي أدى إلى ارتفاع عدد المناطق الخاضعة للامتيازات التعدينية من 6 مناطق فقط قبل عام ٢٠٢٠ إلى أكثر من ٣٠ منطقة حالياً، وشهدت السنوات الأخيرة دخول شركات عالمية كبرى مثل باريك جولد (Barrick Gold) للعمل في السوق المصرية، مما يعكس تحسّن بيئة الاستثمار التعديني وتزايد الثقة الدولية.

ويعد التطور البنيوي والتشريعي والمؤسسي الذي شهده قطاع الطاقة والثروة المعدنية في مصر خلال العقد الماضي يؤسس لتحول نوعي في دوره التنموي، ليس فقط كمصدر للطاقة، بل كمحفز للاستثمار، ومُحرّك للتشغيل، ودعامة أساسية للتحول الاقتصادي الأخضر، ومُساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو قطاعات إنتاجية وتصديرية ذات قيمة مضافة عالية، وقادرة على الصمود أمام التحولات الجيوسياسية والمناخية التي تعيد رسم خريطة الاقتصاد العالمي.

الاستراتيجيات والأطر الوطنية لقطاع الطاقة والثروة المعدنية في مصر

تتبنى مصر رؤية استراتيجية طموحة لتعزيز مكانتها كمركز إقليمي محوري في مجالات الطاقة والثروة المعدنية، عبر تنويع مصادر توليد الكهرباء والتوسع الهائل في استخدام الطاقات المتجددة.

رؤية مصر ٢٠٣٠

يضطلع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بمسؤولية توفير الطاقة الكهربائية لكافة مستخدميها، وفي مختلف المجالات الإنتاجية والاستهلاكية، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الارتقاء المتواصل بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وتتمثل أبعاد الرؤية لقطاع الكهرباء في تنمية وتطوير الطاقة الكهربائية بقصد النهوض بكفاءتها وقدرتها على مسايرة التقدم التقني والتطور المعرفي، بما يهيئ السبيل لتوفير الطاقة بأسعار تنافسية لكافة مستخدميها، وعلى نحو مستدام ومتوافق بيئياً لتحسين جودة حياة المواطنين.

- **اقتصاد متنوع معرفي تنافسي:** يركز على تنمية قطاع البترول والبتروكيماويات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين مناخ الاستثمار لجذب رؤوس الأموال في هذه القطاعات الحيوية.
- **بنية تحتية متطورة:** يشمل تطوير بنية تحتية لنظم الطاقة، زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد البترولية، إلى جانب دعم تطوير صناعات التكرير.
- **الحوكمة والشراكات:** يهدف إلى تحسين الأطر التشريعية والتنظيمية للقطاع، وتعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي، فضلاً عن تعزيز الشفافية والحوكمة في مجال الطاقة.

برنامج عمل الحكومة

- يستهدف برنامج عمل الحكومة تأمين مصادر دائمة وكافية ومنخفضة التكلفة ونظيفة من الطاقة وإتاحتها للأفراد والمؤسسات، من خلال استمرار خطط تعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشروعات القطاع، تنفيذاً لمستهدفات وثيقة سياسة ملكية الدولة، وذلك من خلال منح حوافز إضافية للقطاع الخاص في مشروعات الكهرباء والطاقة المتجددة، بهدف تشجيع المستثمرين على الاستثمار في هذه المشروعات.
- ويتضمن برنامج عمل الحكومة مجموعة من البرامج الفرعية في قطاع الطاقة وهي: -
- 1- تأمين موارد الطاقة التقليدية والمتجددة.
- 2- تنويع مزيج الطاقة الوطني.
- 3- تحسين كفاءة استخدام الطاقة.
- 4- تعزيز الإنتاجية والابتكار في قطاع الطاقة.
- 5- تحسين البنية التحتية وتطوير، وتوسيع وتدعيم شبكات نقل وتوزيع الطاقة.
- 6- تعزيز مكانة مصر كمركز إقليمي للطاقة.
- 7- توطین الصناعات المغذية لمشروعات الكهرباء والطاقة النظيفة.

استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى ٢٠٤٠

تُرَكِّز الاستراتيجية على تعزيز نسبة مشاركة الطاقة النظيفة في مزيج الطاقة إلى نحو ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وترتفع إلى ٦٠٪ عام ٢٠٤٠، مع أهداف تشغيلية ملموسة تشمل توزيع أكثر من ٦٥ جيجاوات من طاقتي الشمس والرياح، بالإضافة إلى ٢,٤ جيجاوات من مشاريع الضخ والتخزين، و٢,٨ جيجاوات من الطاقة الكهرومائية، و٤,٨ جيجاوات من الطاقة النووية. كما تشمل المبادرات خفض الاعتماد على التوربينات التقليدية ذات الكفاءة المنخفضة، وتحفيز

وتنتهج الحكومة مجموعة من السياسات التي تستهدف تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد مصر الطبيعية من الطاقة التقليدية بالإضافة إلى الطاقة المتجددة والنظيفة وذلك من خلال مجموعة من المستهدفات من بينها:

إيطاليا بقدرة تصل إلى ٣٠٠٠ ميجاوات، لتعزيز مكانة مصر كمحور لتجارة وتداول الطاقة.

استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية

تسعى استراتيجية وزارة البترول والثروة المعدنية إلى تعزيز دوره كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي الشامل وأحد ركائز تحقيق أمن الطاقة في مصر.

وترتكز الاستراتيجية على عدة محاور، من أبرزها: تلبية احتياجات المواطن من المواد البترولية وتعظيم الاستفادة من الثروات البترولية وتحقيق انطلاقة لقطاع التعدين والعمل كفريق واحد مع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة لتوفير مزيج الطاقة وخلق بيئة استثمار جاذبة، مع الحفاظ وتعزيز التعاون الإقليمي لجذب الاستثمارات في مصر والمنطقة.

وعلى المستوى الإقليمي والدولي، تستهدف مصر تعزيز قدراتها في تصدير الغاز الطبيعي المسال، والاستفادة من موقعها الجغرافي وتطوير البنية التحتية اللوجستية وموانئ التصدير. وتدرك الدولة أهمية العنصر البشري في تحقيق هذه الطموحات، لذا تركز الاستراتيجية على الاستثمار في تنمية رأس المال البشري من خلال برامج التدريب والتأهيل المهني والقيادي، بما يضمن استدامة الكفاءات الفنية والإدارية وقدرتها على مواكبة التحول العالمي نحو أنظمة طاقة أكثر كفاءة واستدامة.

استراتيجية تطوير قطاع الثروة المعدنية

وفي إطار سعي الحكومة المصرية لتطوير قطاع الثروة المعدنية باعتباره أحد القطاعات الواعدة ذات الإمكانيات الكبيرة لدعم النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل القومي، وذلك من خلال تبني استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق أقصى استفادة اقتصادية من الموارد المعدنية. وفي هذا الصدد، تم إعداد خطة شاملة لتنفيذ استراتيجية تطوير قطاع التعدين، تركز على خمسة محاور رئيسية تشمل تحديث التشريعات الهيكلية والمالية والتنظيمية، إلى جانب تطوير إجراءات الحوكمة وتعزيز كفاءة الكوادر البشرية.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تعديل بعض مواد القانون رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ من خلال قانون رقم ١٤٥

التصنيع المحلي لمهمات الطاقة المتجددة، وإطلاق إطار تشريعي داعم لتحرير سوق الكهرباء عبر قانون الكهرباء الجديد واتفاقيات شراء طويلة الأجل للطاقة.

وفي هذا السياق، تركز استراتيجية قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة على ركيزتين أساسيتين: تأمين مصادر توليد الكهرباء لتلبية الاحتياجات الكاملة لكافة القطاعات، وتنويع مزيج الطاقة من خلال التوسع التدريجي في استخدام الطاقة المتجددة. وانطلاقاً من هاتين الركيزتين، تتركز توجهات تطوير القطاع في تعزيز قدرات محطات التوليد لمواكبة الطلب المتزايد، وتحقيق الاستخدام الأمثل لكافة الموارد من خلال تحسين كفاءة التشغيل وتعظيم العائد الاجتماعي عبر تقنيات حديثة مثل تكنولوجيا الضخ والتخزين للمحطات المائية.

كما تشمل التوجهات الاستراتيجية: تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة للحد من الانبعاثات الكربونية وضمان الاستدامة البيئية، مع الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الحصول على طاقة نظيفة؛ تعميق التصنيع المحلي للمعدات الكهربائية لتعظيم القيمة المضافة وخفض تكاليف الاستيراد؛ تحسين شبكات النقل والتوزيع لتغطية جميع أنحاء الجمهورية، واستكمال كهربية التجمعات الريفية؛ واستمرار جهود إعادة هيكلة القطاع لترشيد الاستخدام وتحسين جودة الخدمة، بالتوازي مع تطوير منظومة الدعم بما يحقق العدالة الاجتماعية.

وتشمل الأولويات كذلك: تطوير وتوطين النظم التكنولوجية الحديثة في مختلف أنشطة القطاع؛ تعزيز مشاركة القطاع الخاص، خاصة في مشروعات الطاقة المتجددة، من خلال توفير الحوافز وتفعيل آليات الشراكة مع القطاع العام؛ وتبني إجراءات فعالة لتعظيم مساهمة قطاع الكهرباء في الناتج المحلي والصادرات والتشغيل. كما تهدف الاستراتيجية إلى تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي من خلال مشروعات الربط الكهربائي مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية، بما في ذلك مشروعات الربط مع السودان، والأردن، والمملكة العربية السعودية، والربط مع اليونان، بقدرة تصل إلى ٣٠٠٠ ميجاوات، بالإضافة إلى التنسيق الجارية لدراسة مشروع الربط مع أوروبا عن طريق

لسنة ٢٠١٩ وقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٥، وإصدار اللائحة التنفيذية الجديدة، بما يواكب التطورات العالمية في هذا القطاع، ويُسهم في جذب المزيد من الاستثمارات. كما يشمل تحديث النظام المالي والبدء في التحول الرقمي لتسهيل الإجراءات على المستثمرين. أما فيما يخص منح التراخيص التعدينية، فيجري العمل على اعتماد النموذج المطور لاتفاقية استغلال الذهب والمعادن المصاحبة له بما يضمن توفير إطار عمل واضح ومتوافق مع النماذج الدولية لضمان الحوكمة خلال مراحل الاستكشاف والاستغلال.

ومن أبرز محاور الاستراتيجية أيضاً إعادة هيكلة هيئة الثروة المعدنية، حيث وافق مجلس النواب نهائياً على قانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٥ لتحويلها إلى هيئة اقتصادية باسم «هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية» بهدف رفع مساهمتها في الاقتصاد الوطني من أقل من ١٪ في عام ٢٠٢٤ إلى ٥-٦٪ في عام ٢٠٣٠. وفي مجال تنمية القدرات، يتواصل تنفيذ برنامج متكامل لرفع كفاءة العاملين بالهيئة بالتعاون مع جهات مختلفة. كما يجري العمل على منصة التعدين الرقمية التي ستشتمل مواقع الخامات المعدنية والبنية الأساسية، ما يعزز من قدرة الدولة على الترويج الفعال للفرص التعدينية المتاحة.

التشريعات المنظمة لقطاع الطاقة والثروة المعدنية في مصر

يمثل الإطار التشريعي حجر الأساس لتنظيم قطاعي الطاقة والثروة المعدنية في مصر، حيث تعمل الدولة على مواءمة البنية القانونية والتشريعية بما يواكب المستجدات العالمية، ويعزز مناخ الاستثمار، ويكفل الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية بما يحقق التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، شهد العقدان الأخيران حزمة من الإصلاحات التشريعية الهادفة إلى تطوير هذين القطاعين الاستراتيجيين، سواء من حيث تنظيم الأنشطة الاقتصادية، أو ضمان الشفافية، أو حماية الثروات القومية.

ولذلك، من المهم التمييز بين التشريعات المنظمة لقطاع الطاقة وتلك الخاصة بقطاع الثروة المعدنية لضمان فاعلية الإطار القانوني واستقرار بيئة الاستثمار، وذلك لأن بالرغم من تقاطع القطاعين من حيث كونهما يعتمدان على الموارد الطبيعية ويخضعان لإشراف حكومي، إلا أن طبيعة الأنشطة، وهياكل السوق، والمتطلبات الفنية

والتنظيمية تختلف بشكل كبير بينهما. فبينما يتميز قطاع الطاقة بتعقيدات متعلقة بالإنتاج المستمر، والتوزيع، وتسعير الخدمات للمستهلك النهائي، يتركز قطاع الثروة المعدنية على مراحل الاستكشاف، والتعدين، والتصنيع، ويخضع لعوامل سوقية وجيولوجية مختلفة. لذا فإن الفصل التشريعي بين القطاعين يساعد على تطوير سياسات متخصصة، وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين، وضمان الرقابة النوعية على كل نشاط. وفي الوقت ذاته، يظل التوجه نحو الحوكمة والتكامل التشريعي بين القطاعين أمراً ضرورياً لتحقيق التنسيق المؤسسي، ومنع التعارض في الصلاحيات، وضمان الاستخدام الرشيد للموارد، مما يرسخ مبدأ التكامل في السياسات العامة، ويعزز كفاءة إدارة الدولة للثروات القومية.

أولاً: التشريعات المنظمة لقطاع الطاقة

يتألف قطاع الطاقة في مصر من ثلاث مكونات رئيسية هي الكهرباء، والبترو، والغاز الطبيعي، ولكل منها مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم أنشطته المختلفة.

١- **قانون هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٦ وتعديلاته:** ينظم هذا القانون عمل هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة ويمنحها الصلاحيات لتطوير مشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في هذا المجال الحيوي، وقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٢٢ بإلغاء هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء المنشأة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن إنشاء هيئة تنفيذ مشروع منخفض القطارة.

٢- **قانون ٢٠٣ لسنة ٢٠١٤:** بشأن تحفيز إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، وآليات مشاركة القطاع الخاص.

٣- **قانون الكهرباء رقم ٨٧ لسنة ٢٠١٥:** صدر هذا القانون في إطار إعادة هيكلة سوق الكهرباء وفتح المجال أمام القطاع الخاص للدخول كمستثمر ومشغل، حيث ينص على فصل الأنشطة

(التوليد، النقل، التوزيع)، وتقوية دور جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك كجهة رقابية مستقلة. كما يتيح القانون تحرير سوق الكهرباء تدريجياً، وتعزيز المنافسة، وضمان جودة الخدمة. كما صدرت تعديلات للقانون برقم ١٩٢ لسنة ٢٠٢٠ ورقم ٧٠ لسنة ٢٠٢١.

٤- **قانون تنظيم أنشطة سوق الغاز رقم ١٩٦ لسنة ٢٠١٧:** أقر هذا القانون بهدف تنظيم سوق الغاز الطبيعي، وإنشاء جهاز مستقل لتنظيم أنشطة الغاز (جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز)، بما يضمن التوازن بين مصالح الدولة والمستهلكين والمستثمرين. ويتيح القانون للقطاع الخاص الدخول في أنشطة نقل وتوزيع وتجارة الغاز، مع ضمان تنظيم الأسعار والالتزام بالمعايير الفنية والبيئية.

٥- **قوانين الاستثمار ذات الصلة:** تخضع مشروعات الطاقة أيضاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والذي يمنح حوافز متعددة للمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة، ويوفر إطاراً قانونياً مرناً يدعم التوسع في هذه الاستثمارات.

٦- كما دشنت الحكومة المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر ومشتقاته في عام ٢٠٢٣، بهدف توحيد جهود الدولة لتحفيز الاستثمار في هذا المجال، بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة والخطط الاقتصادية للدولة، ويعمل المجلس على تنفيذ «الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر»، التي تأتي ضمن الخطوات الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة «رؤية مصر ٢٠٣٠»، حيث تسهم في تعزيز جهود مصر نحو تنويع مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة، والحد من انبعاثات الكربون، بما يتماشى مع التزاماتها الدولية في مكافحة تغير المناخ. وأصدرت أيضاً القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٢٤ بشأن حوافز مشروعات إنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

٧- القواعد التنظيمية الصادرة عن جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك، وعلى سبيل المثال قواعد مشروعات P2P و NET METER و SELF CONSUMPTION وغيرها.

ثالثاً: التوجه نحو الحوكمة والتكامل التشريعي

تسعى الحكومة المصرية إلى تعزيز الحوكمة في قطاعي الطاقة والثروة المعدنية من خلال التنسيق بين الجهات المعنية، وتحديث المنظومات التشريعية بشكل دوري، بما يحقق الشفافية والعدالة والكفاءة. وقد تم خلال السنوات الأخيرة إطلاق مبادرات لرقمنة الإجراءات، وإنشاء بوابات إلكترونية لطرح المزادات، وإتاحة البيانات الجيولوجية للمستثمرين، وهو ما أسهم في رفع تصنيف مصر في مؤشرات الجاذبية الاستثمارية في قطاع التعدين والطاقة.

مؤشرات الأداء الرئيسية لقطاعي الطاقة والثروة المعدنية

يشمل قطاع الطاقة في مصر ثلاث مكونات رئيسية هي الكهرباء، والبترو، والغاز الطبيعي، وقد شكّلت هذه المكونات مجتمعة نحو ١٠,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤، ما يعكس الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز موارد الدولة. ويؤدي القطاع دوراً محورياً في تلبية احتياجات الصناعة والسكان، فضلاً عن كونه من أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، لاسيما في مجالات التنقيب والإنتاج والطاقة المتجددة. وتواصل الحكومة تنفيذ برامج إصلاح شاملة في هذا القطاع، تهدف إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين البنية التحتية، وضمان أمن الإمدادات، وذلك بالتوازي مع التوسع في مشروعات الطاقة النظيفة والهيدروجين الأخضر، بما يتماشى مع توجهات الدولة نحو التنمية المستدامة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وقد شهدت مكونات القطاع أداءً متبايناً خلال السنوات الأخيرة. فعلى صعيد الكهرباء، سجّل القطاع متوسط نمو سنوي بلغ نحو ٣,١٪ خلال الفترة (٢٠٢١/٢٠٢٠ - ٢٠٢٤/٢٠٢٣)، وهو أداء أقل نسبياً مقارنة بمتوسط بلغ ٣,٦٨٪ في الفترة (٢٠١٥/٢٠١٤ - ٢٠١٩/٢٠١٨). في المقابل، حقق نشاط تكرير البترول تحسناً ملحوظاً في الفترة ذاتها، إذ ارتفع معدل نموه إلى نحو ٢,٦٦٪، مقارنة بنحو ٠,٤٩٪ في الفترة المقارنة.

وعلى الصعيد الآخر، فقد تراجع أداء قطاعي استخراج البترول والغاز الطبيعي بشكل ملحوظ كما هو موضح

ثانياً: التشريعات المنظمة لقطاع الثروة المعدنية

شهد قطاع الثروة المعدنية تحولا كبيرا في السنوات الأخيرة، انعكس في تعديل القوانين المنظمة للنشاط التعديني وتبني نهج تشريعي أكثر مرونة وجاذبية للمستثمرين.

١- **قوانين الاستثمار ذات الصلة:** تخضع مشروعات الطاقة أيضاً لأحكام قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، والذي يمنح حوافز متعددة للمشروعات ذات الأهمية الاستراتيجية، بما في ذلك مشروعات الطاقة المتجددة، ويوفر إطاراً قانونياً مرناً يدعم التوسع في هذه الاستثمارات.

٢- **قانون الثروة المعدنية رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٩ والقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٢٥:** حيث تم تحويل الهيئة من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية خلال التعديل الأخير ويعد هذا القانون الإطار التشريعي الرئيسي المنظم لعمليات البحث والاستغلال للخامات التعدينية، وقد تم تعديله لمعالجة التحديات التي واجهت المستثمرين، وتيسير إجراءات التراخيص، وزيادة العوائد على الدولة مما يعزز الشفافية ويقلل من البيروقراطية.

٣- **اللائحة التنفيذية لقانون الثروة المعدنية:** توضح اللائحة كافة الإجراءات الفنية والقانونية للحصول على تراخيص البحث والاستكشاف والاستغلال، وتحدد شروط الطرح في المزادات، وآليات فض المنازعات، والتزامات المستثمرين، مع اعتماد فترات زمنية محددة للرد على الطلبات المقدمة.

٤- **قوانين بيئية وتنظيمية مصاحبة:** تخضع أنشطة التعدين أيضاً لأحكام قانون البيئة رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته، بما يضمن التزام المستثمرين بالمعايير البيئية والحد من التأثيرات السلبية على الطبيعة. ولضمان التكامل بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على البيئة، نصّ قانون هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية المعدل في ٢٠٢٥ على وجود ممثل لوزارة البيئة في مجلس إدارة الهيئة.

بالإضافة إلى عدة قوانين أخرى تنظم العلاقة في مجالات الطاقة والبترو والغاز الطبيعي والثروة المعدنية.

أن عدد المستفيدين وصل إلى حوالي ١٤,٩ مليون وحدة في نهاية العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤، بعد توصيل نحو ٦٧٥ ألف وحدة جديدة خلال العام.

كما تضمنت المحطات الضخمة للبنية التحتية الغازية في مصر محطتي إدكو ودمياط للإسالة، اللتين تضمان قدرة تسيل إجمالية تُقدّر بنحو ١٢ مليون طن سنوياً (٧,٢ مليون طن لمحطة إدكو و٥,٢ مليون طن لمحطة دمياط)، ولعبت هذه المنشآت دوراً محورياً في تمكين مصر من الاستفادة من الاكتشافات الجديدة، واستثمار فائض الإنتاج للتصدير، ما ساهم في زيادة عائدات الغاز بصورة ملموسة. أما على الجانب المتوسطي، فقد عززت مصر شراكاتها مع اليونان وقبرص من خلال اتفاقيات ثلاثية لتحويلها إلى محور لتصدير الكهرباء المنتجة من مصادر متجددة نحو أوروبا. ويأتي ذلك في إطار مشروعات الربط مع أوروبا عبر كل من اليونان وإيطاليا مما يفتح الباب أمام تصدير الطاقة النظيفة ويعزز من دور مصر كمصدر إقليمي لإمدادات الكهرباء في شرق المتوسط.

إن هذا التطوير المتسارع للبنية التحتية في قطاع الطاقة والثروة المعدنية يعكس رؤية وطنية بشأن دوره المحوري في قيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق التحول الصناعي، ودعم الصادرات، وتأمين فرص العمل، وتعزيز الأمن القومي. كما أن هذا الاستثمار المكثف يعد ركيزة أساسية لاستدامة القطاع، ورفع قدرته التنافسية، وتعزيز الإسهام في الناتج المحلي الإجمالي، وتمكين مصر من التحول نحو المرحلة الجديدة في التنمية القائمة على البنية التحتية الذكية، والطاقة المتجددة، والتكامل الإقليمي، وتوسع سلاسل القيمة ذات العوائد العالية.

قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

يظطلع قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بدور محوري في ضمان إمدادات الطاقة الكهربائية لكافة فئات المستخدمين وفي مختلف القطاعات الإنتاجية والاستهلاكية، بما يعزز من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويرتقي بجودة ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين. وتعد الطاقة الكهربائية عنصراً أساسياً لا غنى عنه لتلبية الاحتياجات المعيشية اليومية، وتغذية كافة الأنشطة الاقتصادية والتنموية، بما في ذلك الزراعة، والصناعة، والتجارة، والخدمات، والإسكان، وتنمية

بالشكل البياني التالي، حيث انخفض نشاط استخراج الغاز الطبيعي بنسبة ٢,٧٣٪ خلال آخر خمس سنوات مقارنة بمتوسط نمو بلغ ٣,٧٤٪ في الفترة من (٢٠١٥/٢٠١٤ – ٢٠١٩/٢٠١٨)، بينما انخفض نشاط استخراج البترول بنسبة ٢,٧٥٪ في الفترة ذاتها.

تشكل البنية التحتية المتطورة ركيزة أساسية في تمكين قطاع الطاقة والثروة المعدنية من أداء أدواره الإنتاجية والخدمية واللوجستية بكفاءة، كما تُعد أحد المكونات الجوهرية لتحقيق أمن الطاقة، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز القدرة على التصدير والربط الإقليمي. وفي هذا السياق، شهدت مصر خلال العقد الماضي طفرة نوعية في تطوير البنية التحتية لهذا القطاع، سواءً على مستوى شبكات الكهرباء والغاز، أو منشآت النقل والتوزيع، أو محطات الإسالة والتكرير، أو الموانئ والتخزين، وذلك في إطار رؤية وطنية طموحة لتحويل مصر إلى مركز إقليمي لتجارة وتداول الطاقة.

ففي مجال الكهرباء، تشير التقارير الرسمية إلى أن إجمالي استثمارات الإنتاج منذ عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠٢٤ بلغ نحو ٩٦٥ مليار جنيه لتوسيع قدرة التوليد، وتقوية الشبكات، وتحديث البنية الأساسية، الأمر الذي أدى إلى مضاعفة القدرة المركبة من نحو ٢٧,٦ جيجاوات في عام ٢٠١٤ إلى أكثر من ٦٠ جيجاوات في عام ٢٠٢٣. وقد ساهمت هذه الزيادة في توفير فائض إنتاجي يستخدم في دعم الربط الكهربائي مع دول الجوار، وفتح آفاق جديدة للتصدير. وتعد محطات الكهرباء التي تم إنشاؤها بالتعاون مع شركة سيمنز الألمانية من أبرز مشروعات البنية التحتية الحديثة في هذا المجال، حيث تمثل نموذجاً لكفاءة التشغيل والتكامل مع الشبكة القومية. كما تم توسيع شبكات النقل من خلال تنفيذ آلاف الكيلومترات من خطوط الجهد الفائق والعالي، وتعزيز قدرات المحولات، بما يضمن استقرار التغذية الكهربائية على مستوى الجمهورية، ويدعم دمج مصادر الطاقة المتجددة في المنظومة الوطنية.

وفي قطاع الغاز الطبيعي، شهدت الشبكة القومية توسعاً غير مسبوق، إذ وصل عدد الوحدات السكنية التي تم توصيل الغاز لها إلى حوالي ١٥ مليون وحدة في سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ٥,٧ ملايين وحدة فقط في ٢٠١٤، ما يمثل زيادة بنسبة ١٦٣,٢٪، وأكدت بيانات البترول

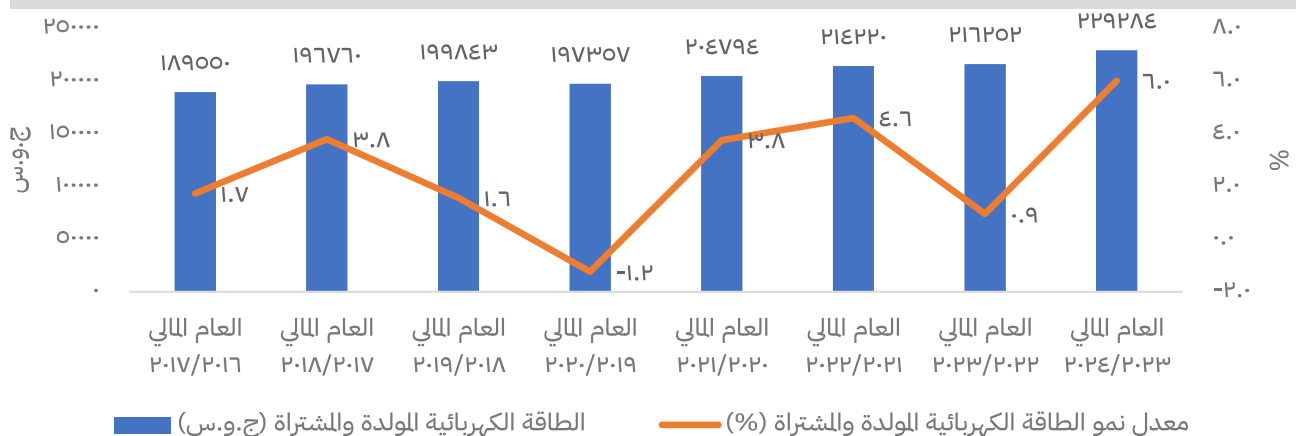
وتنظيم الاستخدام الكفء من المصادر المتنوعة، سواء التقليدية أو المتجددة، وبما يؤدي إلى المساهمة الفاعلة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وارتفاع المنظومة البيئية.

وقد شهد قطاع الكهرباء خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤ تطورًا ملحوظًا في حجم إنتاج الطاقة الكهربائية، مدفوعًا بجهود الدولة لتعزيز أمن الطاقة وتحقيق التنمية المستدامة. فقد ارتفع حجم الطاقة الكهربائية المولدة بنسبة ٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣، ليُسجل نحو ٢٢٩,٣ جيجاوات ساعة، ويوضح الشكل البياني التالي أن الطاقة الحرارية استحوذت على النسبة الأكبر من إجمالي الطاقة المولدة خلال العام، حيث بلغت مساهمتها نحو ٨٨,٣٪ من إجمالي الإنتاج. تلتها الطاقة المائية بنسبة ٦,٦٪، ثم مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (والتي تشمل طاقة الرياح والطاقة الشمسية) بنسبة ٥,١٪.

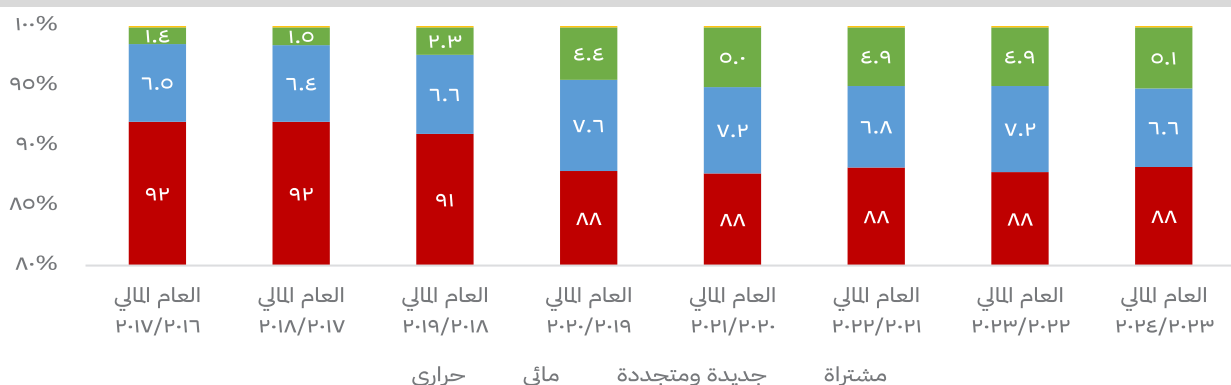
المجتمعات العمرانية، ومناطق الاستصلاح الجديدة. ونظرًا لأهمية هذا القطاع وارتباطه الوثيق بمعدلات النمو الاقتصادي، أصبح نصيب الفرد من الكهرباء أحد المؤشرات الأساسية المستخدمة في الأدبيات الاقتصادية لقياس رفاهية المواطن وتطور الاقتصاد الوطني وتنافسيته على الصعيد الدولي. كما ترتبط فاعلية القطاع في تحقيق مستهدفاته الاستراتيجية بقدرته على تنويع مزيج الطاقة، والتوسع في الاعتماد على المصادر المتجددة، إلى جانب تعزيز كفاءة استخدام الموارد التقليدية. ويتطلب ذلك تخطيطًا استباقيًا لمواكبة النمو المستقبلي في الطلب على الطاقة، وضمان استمرارية تحسين جودة الخدمات وتوسيع نطاق الإتاحة لكافة المناطق والفئات، بما يعزز من العدالة في الوصول إلى الطاقة ويُحقق الاستدامة الشاملة.

وعليه، تستهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ تمكين قطاع الكهرباء من تلبية الاحتياجات التنموية من موارد الطاقة

شكل ٣٨ تطور الطاقة الكهربائية المولدة والمشتراة في مصر (٢٠٢٤/٢٠٢٣ – ٢٠١٧/٢٠١٦)



شكل ٣٩ إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة وفقًا لنوع التوليد (نسبة من الإجمالي)

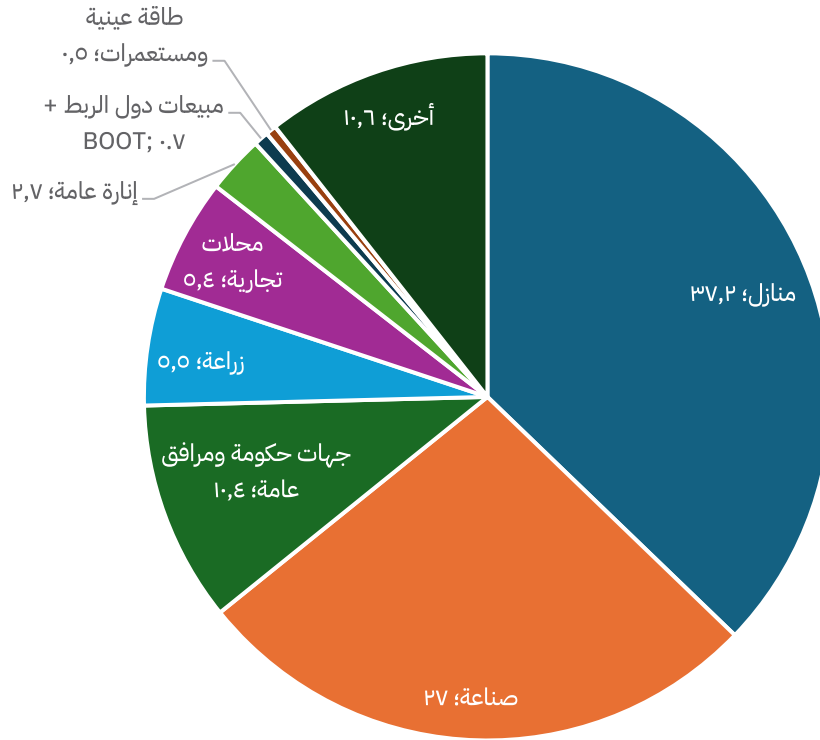


المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة. تقرير الشركة القابضة للكهرباء (٢٠٢٤/٢٠٢٣) ٦

٦ بحسب تقسيم وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة فإن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تتمثل في (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح)

ويوضح التوزيع النسبي للكميات المستهلكة من الكهرباء خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥ حسب جهات الاستخدام، أن الاستخدامات المنزلية جاءت في الصدارة بنسبة ٣٧,١٪ من إجمالي الاستهلاك، تلتها الاستخدامات الصناعية بنسبة ٢٦,٩٪، ثم الجهات الحكومية والمرافق العامة بنسبة ١٠,٤٪، ثم المحلات التجارية بنسبة ٥,٤٪.

شكل ٤٠ نسبة الطاقة المباعة على جميع الجهود على الأغراض (%) للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣



المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة الجديدة والمتجددة.

(طاقة شمسية ورياح) نموًا استثنائيًا بنسبة ٣١٨,٤٪ خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠١٧/٢٠١٦، لترتفع من ٢٧٨٠ جيجاوات ساعة إلى ١١٦٣٠,٦٣ جيجاوات ساعة، مما رفع مساهمتها في إجمالي الطاقة المولدة من ١,٤٪ إلى ٥,١٪.

وتشمل مشروعات الطاقة المتجددة في مصر عدة محطات بارزة، مثل محطة الرياح بالزعفرانة، ومحطة الكريكات الشمسية الحرارية، ومحطات طاقة الرياح بجبل الزيت (١)، و «جبل الزيت ٢». كما تشمل محطة بنبان للطاقة الشمسية بقدرة ١٤٦٥ ميجاوات ومحطات أخرى مثل محطة أكوا باور بقدرة ٢٠٠ ميجاوات وابدوس ١ بقدرة ٥٠٠ ميجاوات، ومحطة رأس غارب لطاقة الرياح بقدرة ٢٦٢ ميجاوات ومشروع ليكيلا بقدرة ٢٥٠ ميجاوات، ومشروع أمونت ١ بقدرة ٥٠٠ ميجاوات بالإضافة إلى مشروع تحالف (انجي - أوراسكوم - تويوتا) بقدرة ٦٥٠ ميجاوات.

ويأتي هذا التطور في سياق التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاعتماد على الموارد المتجددة، وتُعد هذه التوجهات جزءًا أساسيًا من الجهود الوطنية لمواجهة تحديات تغير المناخ، حيث يرتبط التوسع في الطاقة النظيفة ارتباطًا وثيقًا بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ ٢٠٥٠، التي تهدف إلى خفض الانبعاثات وتعزيز القدرة على التكيف مع الآثار المناخية، إلى جانب تحقيق المساهمات المحددة وطنيًا NDCs . وفي هذا الإطار، تم تحديث الاستراتيجية المتكاملة والمستدامة للطاقة حتى عام ٢٠٤٠، التي تستهدف رفع مساهمة الطاقة النظيفة إلى ٤٢٪ من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠، وصولًا إلى ٦٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠، ويعكس التزام الدولة بتحقيق نمو اقتصادي شامل منخفض الكربون.

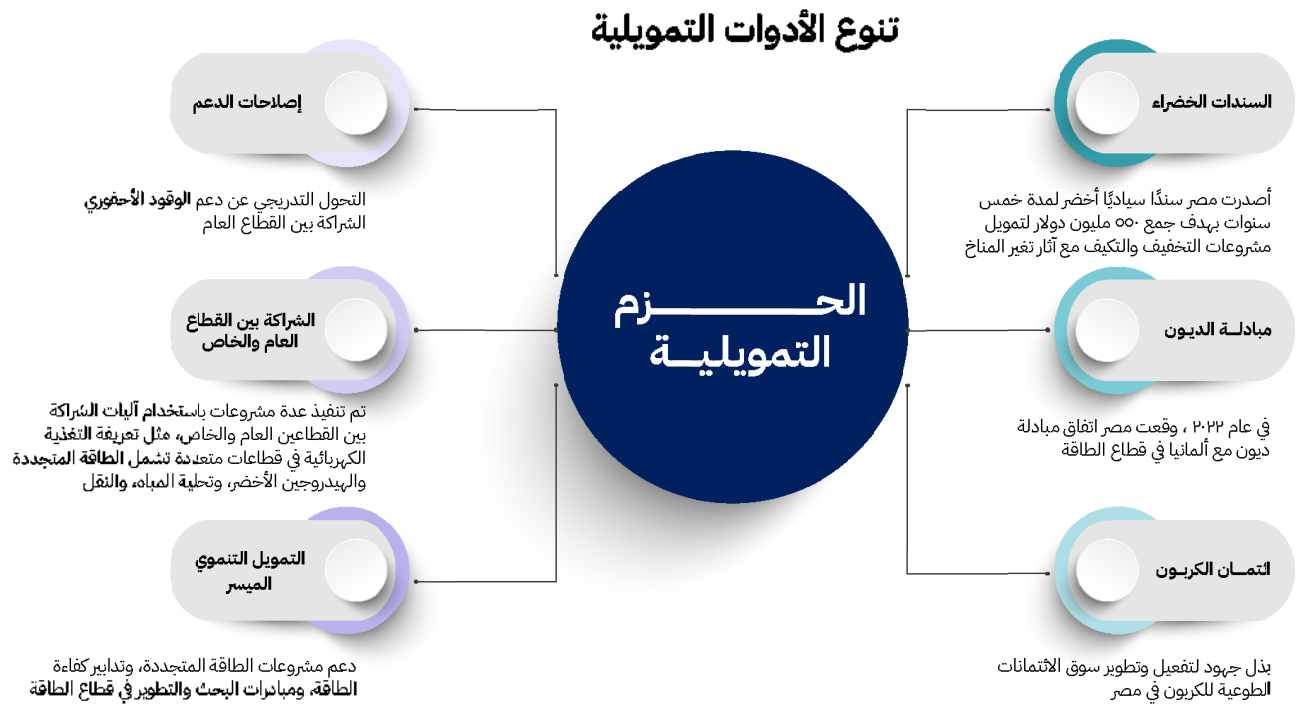
وفي هذا الإطار، سجلت الطاقة الجديدة والمتجددة

الكربون. ويعكس ذلك نهج مصر الاستباقي في ترسيخ مكانتها كمركز إقليمي لإنتاج الهيدروجين الأخضر، لا له من أثر محتمل في تقليل انبعاثات القطاعات كثيفة الكربون، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة تنافسية الصناعة. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، نجاح منشأة «Fertiglobe JV» المصرية-الإماراتية في تصدير أول شحنة من الأمونيا الخضراء المعتمدة عالميًا عام ٢٠٢٣ من الطرف الجنوبي لقناة السويس، في إنجاز يُعد علامة فارقة في هذا القطاع الناشئ.

ومع أن الإصلاحات المؤسسية والتشريعية تمثل إطارًا داعمًا، فإن التحدي الأبرز يتمثل في تعبئة التمويل المناخي على نطاق واسع. ومن هذا المنطلق، تبنت مصر مجموعة من الحزم المالية كما هو موضح أدناه لتيسير استثمارات التكيف والتخفيف، من خلال شراكات استراتيجية مع مؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص، بما يتماشى مع أولوياتها الوطنية.

والجدير بالذكر أنه تم اعتماد مجموعة من القوانين واللوائح التي تستهدف تحفيز الاستثمار الخاص، أبرزها قانون رقم ٢٠٣ لعام ٢٠١٤، والذي أتاح العمل بعدة نماذج تعاقدية مثل: البناء والتملك والتشغيل (BOO)، منتج الطاقة المستقلة (IPP)، التصميم والمشتريات والبناء (EPC+F) بالإضافة إلى التمويل، وتعريفية التغذية (FIT) وقد أسهمت هذه الآليات في جذب استثمارات ضخمة وتنفيذ مشروعات كبرى حظيت باعتراف دولي، مثل محطة بنبان للطاقة الشمسية ومزرعة رياح خليج السويس.

وتواصل الحكومة جهودها لتعزيز الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة، بما في ذلك مشروعات الهيدروجين الأخضر ومشتقاته، من خلال تنفيذ مشروعات توسعية لتدعيم البنية التحتية للطاقة. وقد تم اتخاذ خطوات تنظيمية مهمة في هذا الإطار، شملت إنشاء المجلس الوطني للهيدروجين الأخضر، وإعداد استراتيجية وطنية للهيدروجين منخفض



البنك الأوروبي والوكالة الفرنسية للتنمية. كما عززت المنصة استثمارات القطاع الخاص في مشروعات الهيدروجين الأخضر، من خلال سياسات تحفيزية وضمانات قانونية، أسهمت في توسيع شراكة الدولة مع شركات مثل «سكاتك» النرويجية، التي تجاوزت استثماراتها ١٠ مليارات دولار في هذا القطاع.

وبالتوازي، زادت الاستثمارات في الحلول التكنولوجية المتقدمة، ومنها اعتماد تكنولوجيا H-class من شركة Siemens لتعزيز كفاءة الطاقة. كما انضمت مصر، تماشيًا مع التوجه العالمي لتسريع حلول تخزين الطاقة إلى التحالف العالمي لأنظمة تخزين الطاقة بالبطاريات (BESS)، حيث تم إضافة ٣٠٠ ميجاوات ساعة من بطاريات التخزين وتصل إلى ٣,٣ جيجاوات ساعة بحلول عام ٢٠٣٠، في خطوة تؤكد التزامها بتبني أحدث التقنيات في مسار التحول الأخضر.

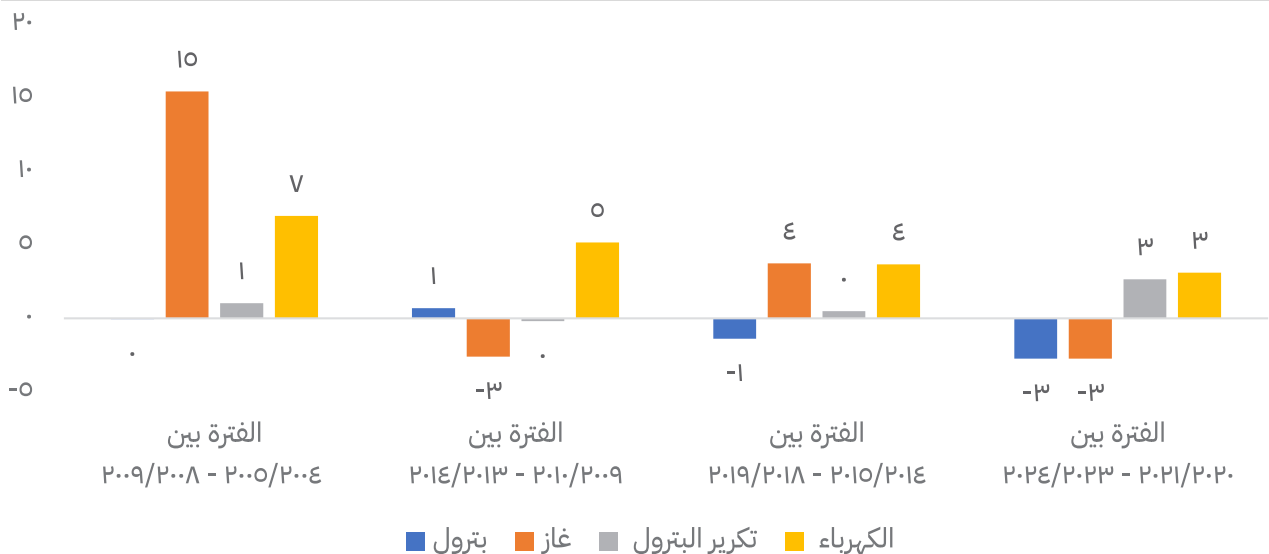
وتأتي مخصصات وأهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ في إطار التوجه الاستراتيجي للدولة نحو تعزيز البنية التحتية وتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المستدامة. وتهدف الخطة إلى توجيه استثمارات عامة تُقدَّر بنحو ١٠٠ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات قومية استراتيجية، من بينها التوسع في مشروعات التغذية الكهربائية لعدد من المبادرات الكبرى مثل مشروع القطار الكهربائي السريع

وفي إطار دور المنصات الوطنية في تعبئة الاستثمارات الخاصة، يُمثل محور الطاقة في منصة «نُوفي» نموذجًا رائدًا لكيفية تنسيق الجهود بين الحكومة وشركاء التنمية والقطاع الخاص لتسريع التحول نحو الطاقة النظيفة. فقد نجحت المنصة، بحلول نهاية ٢٠٢٤، في تعبئة تمويلات ميسرة من شركاء تنمية مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية والبنك الإفريقي للتنمية، ما مكّن من تنفيذ مشروعات يقودها القطاع الخاص بقيمة ٤ مليار دولار.

شملت هذه المشروعات إنشاء محطات طاقة متجددة بقدرة إجمالية حوالي ٢ جيجاوات، من بينها محطة رياح بخليج السويس (٦٥٠ ميجاوات)، ومحطة شمسية في أسوان (٥٠٠ ميجاوات)، ومشروعات أخرى في البحر الأحمر وأسوان. كما تم تكهين محطات حرارية تقليدية منخفضة الكفاءة بقدرة حوالي ١٠٠ ميجاوات، وستسهم مشروعات منصة نو في خفض انبعاثات الكربون بنحو ١٧ مليون طن سنويًا وتوفير مليارات الدولارات من تكاليف الوقود.

وتتزامن هذه الجهود مع تطوير شبكة الكهرباء الوطنية لاستيعاب قدرات جديدة تبلغ ٦٢٢٠ ميجاوات من الطاقة الشمسية، ٣٣٣٠ ميجاوات ساعة من التخزين بالبطاريات، بدعم من شركاء دوليين مثل

شكل ٤١ متوسط نمو قطاعات الطاقة في مصر - خمس سنوات (%)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

على نشاطه. ويأتي في المقدمة تأخر سداد مستحقات الشركات الأجنبية العاملة في مجالات البحث والاستكشاف والإنتاج، مما كان له أثر على وتيرة ضخ الاستثمارات الجديدة وتنفيذ المشروعات التوسعية وساهم في اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك المحلي. وقد ترتب على ذلك زيادة العبء على الموازنة العامة، سواء عبر ارتفاع فاتورة الاستيراد أو عبر ضغط أكبر على نظام دعم الطاقة، كما زادت الضغوط على المستهلك النهائي نتيجة ارتفاع تكاليف المنتجات البترولية. وعليه، تكثف الدولة حاليًا جهودها لمعالجة هذا الملف بشكل ممنهج، من خلال تسوية المستحقات المتأخرة وتحسين بيئة الأعمال، بما يسهم في استعادة ثقة المستثمرين وتسريع وتيرة النمو وتنفيذ المشروعات المخططة في قطاع البترول والطاقة.

وقد انعكست هذه التحديات على مؤشرات الأداء في قطاع البترول بشكل عام، حيث انخفض إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة ١٣,٩٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ ليسجل نحو ٤١,٣ مليون طن، مقارنة بـ ٤٧,٩ مليون طن في ٢٠٢٣/٢٠٢٢. كما تراجع إنتاج الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز بنسبة ٠,٤٩٪ ليبلغ ٢٨,٥ مليون طن مقابل ٢٨,٦ مليون طن في العام السابق. هذا التراجع في إمدادات الوقود، ولا سيما الغاز الطبيعي، أثر بشكل مباشر على قطاع الكهرباء، في ظل تزايد الطلب على الطاقة خلال فصول الصيف. الأمر الذي دفع الحكومة إلى تطبيق سياسات تخفيف الأحمال اعتبارًا من عام ٢٠٢٤. وتشير بيانات وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة إلى ارتفاع استهلاك الوقود في محطات الكهرباء بنسبة ٦,١٧٪ خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، مما فاقم الضغوط على إمدادات الطاقة في البلاد.

وفيما يتعلق بالميزان التجاري البترولي، فقد سجلت الصادرات البترولية انخفاضًا بنسبة ٥٨,٦٪ خلال عام ٢٠٢٤/٢٠٢٣، ليصل إلى نحو ٥,٧ مليار دولار، مقارنة بنحو ١٣,٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢، حيث انخفضت صادرات الغاز الطبيعي بنسبة ٩١,٦٪ لتسجل نحو ٦٥,٣ مليون دولار، مقابل ٧,٢ مليار دولار في العام السابق، كما تراجعت صادرات المنتجات البترولية بنسبة ٣٦,٠٪ لتبلغ نحو ٢,٠٥ مليار دولار، في حين تراجعت صادرات البترول الخام بنسبة ١٠,٤٪

(العين السخنة - مطروح)، واستصلاح الأراضي في مناطق الدلتا الجديدة وسيناء والصعيد، إلى جانب تغذية آبار المياه في التجمعات التنموية بشمال وجنوب سيناء. كما تشمل الخطة تطوير عدد من محطات المحولات، وتغذية مشروعات حيوية مثل مونوريل العاصمة الإدارية و٦ أكتوبر، ومشروعات «مستقبل مصر»، وشرق العوينات وتوشكي، بالإضافة إلى ربط مشروعات النقل الكهربائي، ونقل مرافق الكهرباء المتعارضة مع مشروعات الطرق.

وفي مجال الطاقة المتجددة، تستهدف الخطة استكمال محطة توليد الكهرباء بالخلايا الفوتوفولتية بالغردقة بقدرة ٢٠ ميجاوات بالتعاون مع الوكالة اليابانية (JICA)، وتنفيذ مشروعات لتجهيز أراضي في عدة مناطق لإقامة محطات جديدة.

وتسعى الخطة إلى رفع متوسط إنتاج الكهرباء إلى ٢٣٥ مليار ك.و.س خلال عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥، وزيادة مساهمة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة، بما يعكس التزام الدولة بمسار تنموي أكثر استدامة وكفاءة.

قطاع الاستخراجات وتكرير البترول

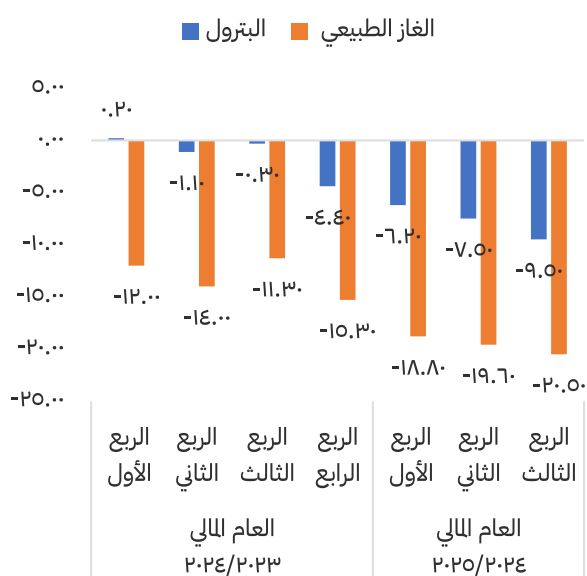
يعد قطاع البترول والثروة المعدنية ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي الشامل في مصر ومحركًا رئيسيًا لتعزيز أمن الطاقة الوطني. يسهم القطاع بشكل مباشر في دعم الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق فائض في ميزان المدفوعات من خلال تنمية الصادرات وتقليل الاعتماد على الواردات، كما يوفر الطاقة الحيوية لكافة القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وقد شهدت مصر منذ عام ٢٠٢١ انخفاضاً ملحوظاً في مستويات الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي، الأمر الذي أدى إلى تحولها إلى مستورد صافي للغاز اعتباراً من عام ٢٠٢٣. فقد انخفض الإنتاج المحلي بمعدل سنوي يُقدَّر بنحو ١٠٪، ليصل في عام ٢٠٢٣ إلى أقل من ٦ مليارات قدم مكعب يوميًا، فيما يُقدَّر متوسط الإنتاج الحالي خلال النصف الأول من ٢٠٢٥ بنحو ٤,١ مليار قدم مكعب يوميًا.

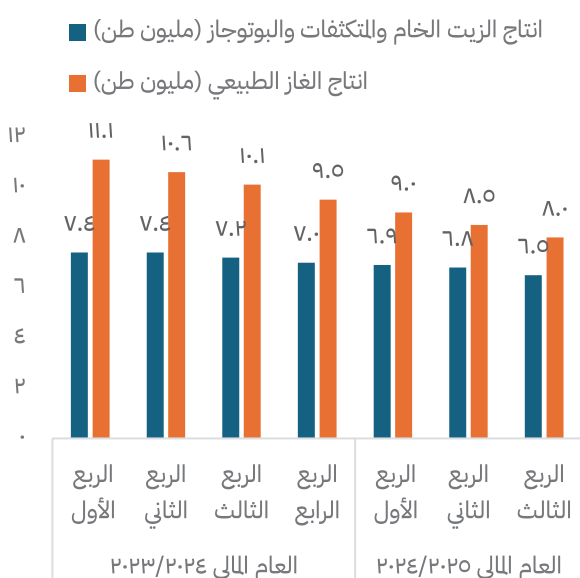
جاء هذا التراجع في أداء قطاع البترول مدفوعاً بعدد من العوامل التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر

إلى نحو ٦,٣ مليون طن، مقابل ٧ مليون طن في الربع المقابل، فيما انخفض إنتاج الغاز الطبيعي إلى حوالي ٨ مليون طن مقارنة بنحو ١٠,١ مليون طن.

شكل ٤٤ معدلات النمو ربع السنوية لنشاطي البترول والغاز الطبيعي



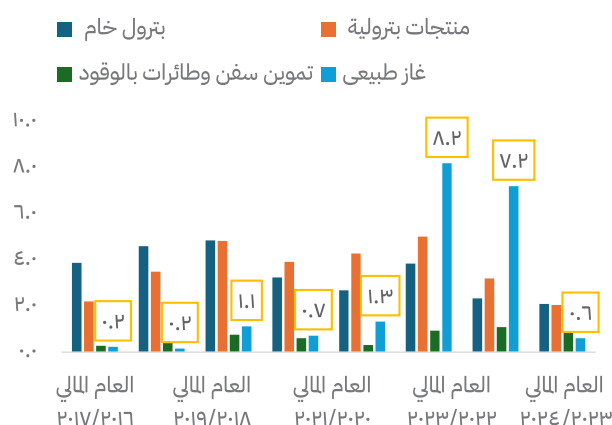
شكل ٤٥ معدلات إنتاج قطاع البترول والغاز الطبيعي - ربع سنوي



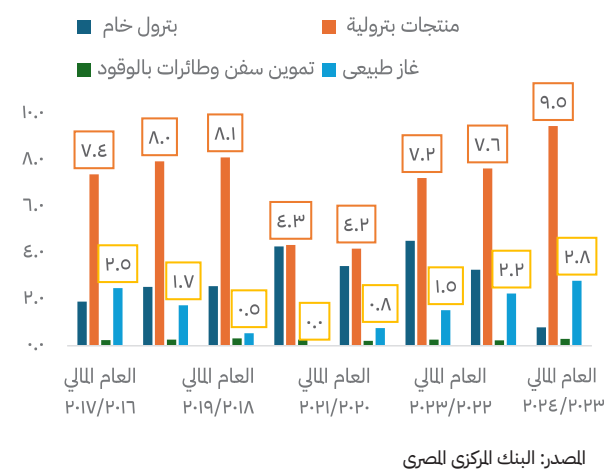
المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

لتسجل نحو ٢,١ مليار دولار. وفي المقابل، ارتفعت واردات الغاز الطبيعي بنسبة ١٢٪ لتصل إلى نحو ٢,٨ مليار دولار مقارنة بنحو ٢,٥ مليار دولار في العام السابق، كما زادت واردات المنتجات البترولية بنسبة ٢٣,٩٪، مسجلة نحو ٩,٥ مليار دولار مقابل ٧,٦ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٣/٢٠٢٢.

شكل ٤٢ تطور الصادرات البترولية المصرية (مليار دولار)



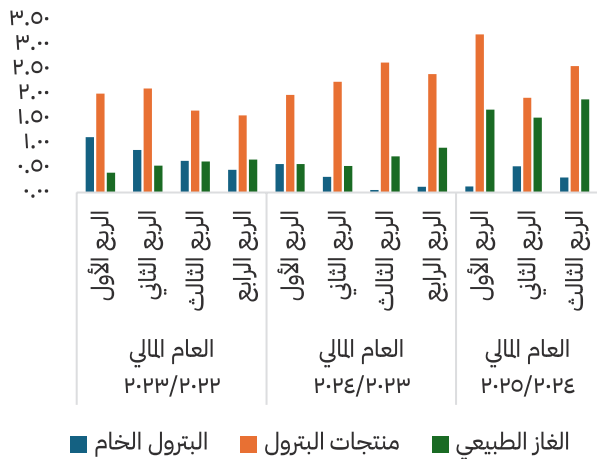
شكل ٤٣ تطور الواردات المصرية (مليار دولار)



المصدر: البنك المركزي المصري

وتعزز البيانات ربع السنوية من الاتجاه التراجعي المسجل على المستوى السنوي، حيث شهد قطاعا البترول والغاز الطبيعي انكماشاً ملحوظاً خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بانخفاض قدره ١٠,٩٪ في نشاط البترول، و٢٠,٥٪ في نشاط الغاز الطبيعي مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. وقد تراجع الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز

شكل ٤٧ الواردات المصرية من الوقود - ربع سنوي
(مليار دولار)



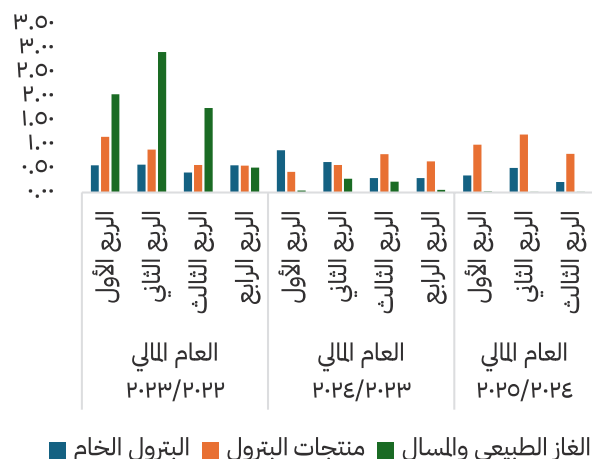
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وفي هذا الإطار، اتخذت الحكومة المصرية عدة خطوات مهمة ساهمت في تخفيف حدة الأزمة وتعزيز الإنتاج المحلي من الوقود. وقد شملت هذه الجهود التركيز على الإسراع في تنمية الآبار المكتشفة حديثاً ووضعها على خريطة الإنتاج، إلى جانب تكثيف أعمال البحث والاستكشاف في المناطق البرية والبحرية، بما يعكس التزام الدولة بتأمين احتياجات السوق المحلي وتعزيز أمن الطاقة. ومن المنتظر خلال الفترة المقبلة دخول خطي إنتاج جديدين تابعين لشركتي «شل» و«إيني»، أحدهما مرتبط بإعادة ضخ كميات إضافية من حقل «ظهر»، وذلك في إطار الجهود المبذولة لجذب المزيد من الاستثمارات في مجالات البحث والاستكشاف، ودعم نمو دور القطاع الخاص في قطاع الطاقة.

كخطوة مؤقتة لتلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي خلال المرحلة الراهنة، تركزت جهود الحكومة على تعزيز البنية التحتية لاستيراد الغاز المسال من خلال التوسع في استخدام وحدات إعادة التسييل والتخزين العائمة (FSRUs)، وهي وحدات بحرية متخصصة في تحويل الغاز الطبيعي المسال من حالته السائلة إلى حالته الغازية لتيسير ضخه في الشبكة القومية للغاز. وقد ارتفع عدد هذه الوحدات من سفينة واحدة فقط إلى ثلاث سفن تعمل فعلياً داخل جمهورية مصر العربية،

يعكس أداء التجارة الخارجية لقطاع البترول خلال الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ استمرار التحديات التي يواجهها القطاع. فقد انخفضت صادرات الغاز الطبيعي بنسبة حادة بلغت نحو ٩٣,٥٪، لتسجل ما قيمته ١٦,١ مليون دولار فقط، مقارنة بـ ٢٥١ مليون دولار خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق. كما تراجعت صادرات البترول الخام بنسبة ٢٦,٢٪ لتبلغ ٢٢١ مليون دولار، مقابل ٢٩٩ مليون دولار في الربع المناظر من عام ٢٠٢٣/٢٠٢٤. في المقابل، سجلت صادرات المنتجات البترولية ارتفاعاً طفيفاً بنحو ٠,٨٪، لتصل إلى ٨٠٣ ملايين دولار خلال نفس الفترة. في المقابل، شهدت الواردات المصرية من البترول الخام والغاز الطبيعي ارتفاعاً ملحوظاً في الربع الثالث من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥، حيث ارتفعت واردات البترول الخام بنحو ٤٧٤,٢٪ لتسجل ٣٠٥ مليون دولار (مقابل ٥٣ مليون دولار فقط في الربع الثالث لعام ٢٠٢٣/٢٠٢٤)، كما ارتفعت واردات مصر من الغاز الطبيعي بنحو ١٥٧,٨٪ لتسجل ١,٨٩ مليار دولار (مقابل ٧٣٤ مليون دولار في الربع المماثل). تعزز هذه الزيادة في الواردات من مبدأ استمرار الضغوط والتحديات التي يواجهها قطاع البترول المصري من زيادة الاستهلاك المحلي وتناقص معدلات الإنتاج.

شكل ٤٦ الصادرات المصرية من الوقود - ربع سنوي
(مليار دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

مع خطط لإضافة وحدتين إضافيتين في أغسطس ٢٠٢٥، بما يعكس حرص الدولة على ضمان استمرارية الإمدادات حتى تعافي الإنتاج المحلي تدريجيًا.

تشمل السفن الثلاث العاملة حاليًا كلاً من:

١. هوج جاليون: تعد أول وحدة تغيز تعمل في مصر، وقد تم استئجارها وإبرام التعاقد بين شركة «هوج» النرويجية والشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، قائمة بالتشغيل حتى فبراير ٢٠٢٧ أو يتم تسليم وتسليم وحد التغيز البديلة (هوج جانديا) وتعمل حاليًا في ميناء سوميد بالسخنة منذ يونيو ٢٠٢٤.

٢. إنرجوس إسكيمو: وصلت إلى المياه المصرية في يونيو ٢٠٢٥ بعد انتهاء عقدها السابق بالاردن و تم التعاقد عليها لمدة عشر سنوات، وقد تم دمجها في الشبكة القومية في يوليو ٢٠٢٥.

٣. إنرجوس باور: وصلت من ألمانيا وتتبع شركة «نيو فورتريس» الأمريكية، وخضعت للتجهيزات الفنية بميناء الدخيلة بالإسكندرية. تبلغ سعتها التخزينية ١٧٤ ألف متر مكعب غاز مسال، وبقدرة تغيز تصل إلى ٧٥٠ مليون قدم مكعب يوميًا. وتم نقلها إلى ميناء سونكر بالعين السخنة ودمجها في الشبكة القومية في يوليو ٢٠٢٥.

وتقدر السعة الإجمالية للوحدات الثلاث العاملة تبلغ نحو ٢,٢٥ مليار قدم مكعب يوميًا، مما يمثل دعمًا كبيرًا لقدرة الدولة على تلبية الطلب المحلي من الغاز خلال فترات الذروة، خاصة في فصل الصيف. تجدر الإشارة إلى أن تأخر دخول تلك السفن للخدمة يرجع إلى أسباب فنية، مع التأكيد على أن الحكومة عملت على تسريع وتيرة العمل لإدخال تلك السفن للخدمة والدمج مع الشبكة الكهربائية حيث أن تأخر دخولها يكلف الدولة عبئاً مالياً. في السياق نفسه، أعلنت الحكومة عن خطط لاستقدام سفينتين إضافيتين:

• وينتر: يجري حاليًا استكمال تجهيزاتها لتوصيلها بالشبكة القومية من خلال رصيف الشركة المتحدة لمشتقات الغاز في دمياط. وقد وصل ذراع التحميل الخاص بها إلى القاهرة ضمن الاستعدادات التشغيلية.

• إنرجوس فورس: وحدة التغيز المتواجدة حاليًا لمدة ٦ أشهر بميناء الشيخ صباح بالعقبة (الاردن) وحتى يناير ٢٠٢٦ لتغطية الإحتياجات من كميات الغاز الطبيعي المسال للبلدين.

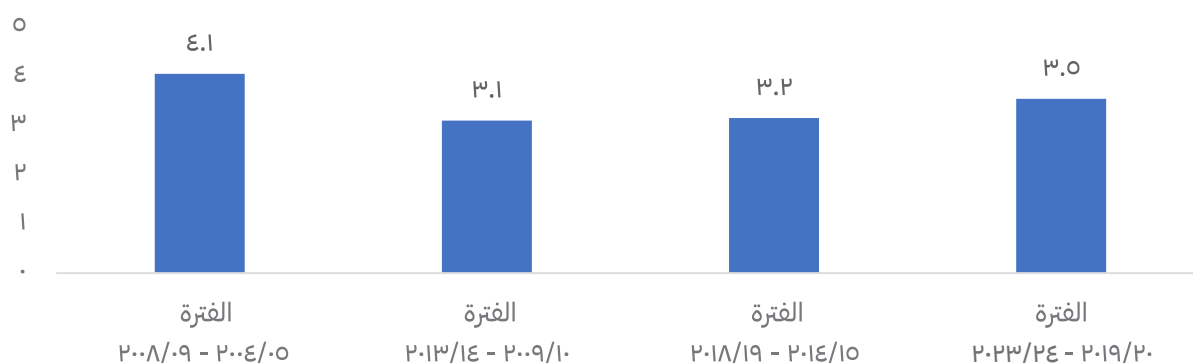
تظهر هذه الخطوات توجهها واضحاً من جانب الدولة نحو تعزيز مرونة منظومة الطاقة الوطنية، من خلال توسيع القدرة الاستيعابية لمحطات التغيز وضمان تنوع مصادر الغاز المسال المستورد، بما يساهم في تقليص حدة تقلبات السوق العالمية وتحقيق قدر أكبر من أمن الطاقة.

الاستخراجات الأخرى

تتمتع مصر بقاعدة غنية ومتنوعة من الثروات المعدنية تمثل ركيزة أساسية لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز الصناعات التحويلية والتصديرية. وتتنوع هذه الثروات على خامات صلبة كالحديد والفحم، ومواد مشعة مثل اليورانيوم، ومعادن نفيسة كالذهب والفضة والبلاتين، إلى جانب المواد الخام للصناعات الكيماوية والأسمدة ومواد البناء كالجرانيت والرخام. وتتركز الموارد المعدنية بشكل رئيسي في الصحراء الشرقية، الممتدة من وادي النيل إلى البحر الأحمر، والتي تزخر بخامات الذهب والفحم والبتترول، بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء التي تتميز بتنوع تضاريسها ووفرة مواردها الطبيعية، مما يجعلها منطقة واعدة للاستثمار في قطاع التعدين. هذا التنوع الجغرافي والموارد المعدنية الضخمة يتيحان فرصاً واسعة لتعزيز الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاع التعدين، ويدعمان توجه الدولة نحو تعظيم القيمة المضافة لهذه الثروات وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

وتعمل الدولة علي تعظيم القيمة المضافة من الثروة المعدنية من خلال تحويل هيئة الثروة المعدنية من هيئة خدمية إلى هيئة اقتصادية تحت مسمى «هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية» وكذلك إعادة هيكلتها بهدف إعداد استراتيجية متكاملة لتعظيم الاستفادة من ثروات مصر المعدنية وتحقيق نقلة نوعية لقطاع التعدين المصري. وقد شهدت معدلات نمو قطاع التعدين خلال الخمس سنوات الأخيرة من ٢٠١٩/٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ارتفاعاً بنحو ١٢,٤٪ لتسجل نحو ٣,٥٤٪ مقارنة بنحو ٣,١٥٪ في الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٥ - ٢٠١٨/٢٠١٩.

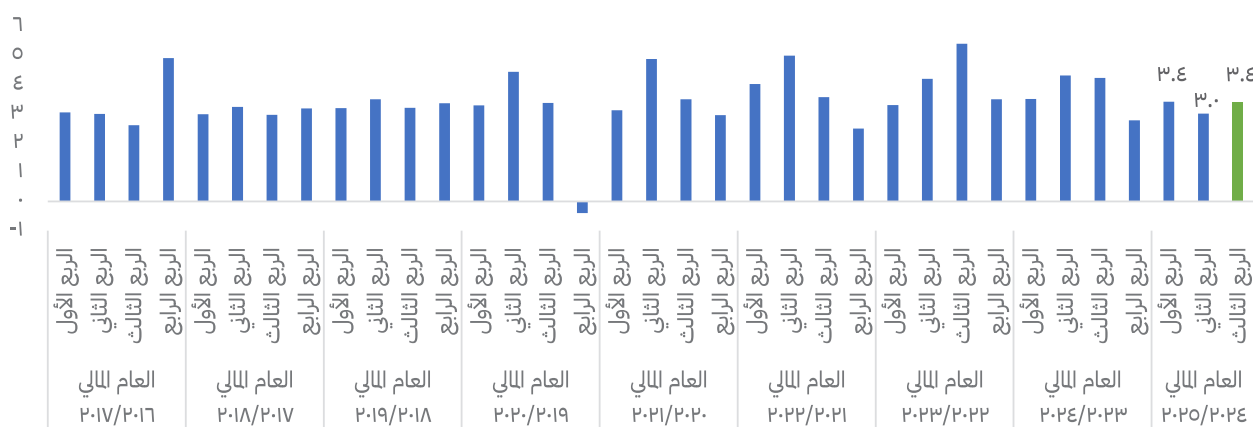
شكل ٤٨ معدل نمو الاستخراجات الأخرى (متوسط نمو خمس سنوات) %



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

كما تشير أحدث البيانات من وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي للربع الثالث لعام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى تسجيل قطاع الاستخراجات الأخرى نمو ٣,٤٪ مقارنة بنحو ٣,٠١٪ في الربع الثاني من العام نفسه، مما يشير إلى عودة التعافي تدريجياً للقطاع. تشير بيانات الربع الثالث من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى زيادة معدلات إنتاج معدن التُّلك بنحو ٨٨٧٪ على أساس سنوي ليسجل نحو ٢١,٢ ألف طن (مقارنة بنحو ٢,٥ ألف طن في الربع الثالث لعام ٢٠٢٤/٢٠٢٣)، تلاه معدن المنجنيز بنحو ٤٠٪ ليسجل ٨,٦ ألف طن (مقارنة بنحو ١,٧ ألف طن في الربع المناظر)، كما ارتفعت معدلات إنتاج كلاً من أكسيد الحديد (٥٧٪)، والفوسفات (٥٤٪)، والذهب (٣٠٪)، والفضة (١٠٪) على أساس سنوي.

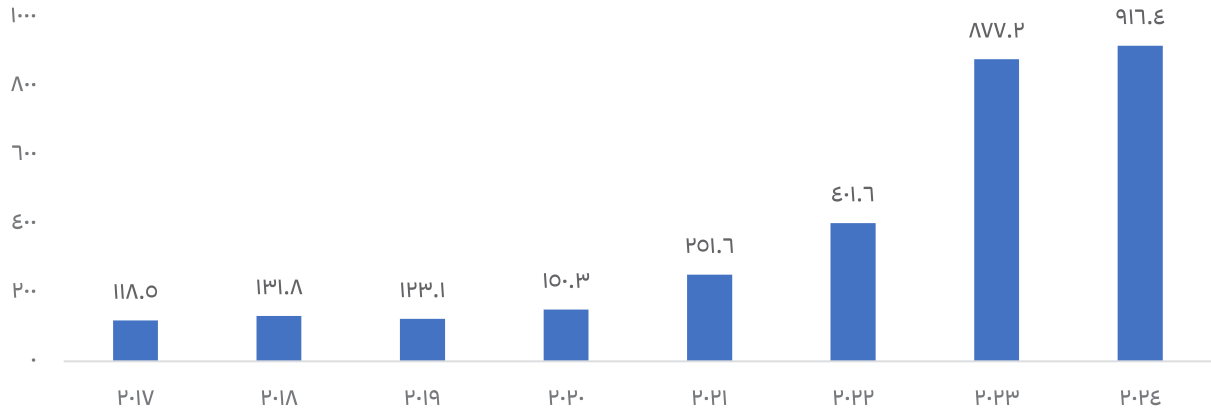
شكل ٤٩ معدل النمو لقطاع الاستخراجات الأخرى - ربع سنوي (%)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

وقد شهدت معدلات الصادرات المصرية من معدن الحديد في صوره المتعددة (مثل قضبان حديدية أو عيدان مدرفلة) نمواً خلال ٢٠٢٤ بنحو ٤,٥٪ لتسجل نحو ٩١٦,٣٥ مليون دولار كما هو موضح بالشكل التالي. يأتي ذلك في ضوء زيادة معدلات إنتاج المعدن المشار إليه في عام ٢٠٢٤ بنحو ٣,١٪.

شكل ٥٠ إجمالي الصادرات المصرية من الحديد (مليون دولار)



المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي

ترتيب مصر في المؤشرات الدولية

تولي الدولة المصرية أهمية متزايدة لتحسين ترتيبها في المؤشرات الدولية ذات الصلة بقطاعي الطاقة والثروة المعدنية، إدراكاً منها لأهمية هذه المؤشرات في تحسين مناخ الاستثمار، وفعالية السياسات العامة، ومدى تقدم الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتُعد هذه المؤشرات أداة أساسية لتقييم الأداء المؤسسي والقدرة التنافسية، كما تلعب دوراً محورياً في جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه اهتمام مؤسسات التمويل الدولية وشركات التنقيب والإنتاج الكبرى نحو السوق المصرية. وقد أحرزت مصر تقدماً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة في عدد من المؤشرات، نتيجة للإصلاحات التشريعية والتنظيمية، وتطوير البنية التحتية، وتبني سياسات مرنة وجاذبة للاستثمار.

في مؤشر انتقال الطاقة العالمي (Energy Transition Index - ETI)، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، شهدت مصر تحسناً ملموساً، حيث تقدمت من المرتبة ٨٩ عام ٢٠١٩ إلى المرتبة ٧٥ من أصل ١٢٠ دولة في عام ٢٠٢٤. ويعد هذا المؤشر أداة شاملة تقيم مدى قدرة الدول على بناء نظام طاقة مستدام وآمن وبتكلفة ميسورة، مع مراعاة ثلاث أبعاد رئيسية: أداء النظام الحالي للطاقة (مثل أمن الإمدادات، ومؤشرات الانبعاثات، وكفاءة استخدام الطاقة)، واستعداد الدولة للانتقال نحو مصادر طاقة أنظف، والبيئة التمكينية من حيث البنية التحتية

والسياسات والحوكمة. ويعكس تقدم مصر في هذا المؤشر تحسناً في الكفاءة التشغيلية لقطاع الطاقة، ونجاحاً في زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، إلى جانب اتخاذ خطوات واضحة نحو تحسين البيئة التنظيمية والتشريعية. يأتي هذا الإنجاز في ظل تحديات جسيمة، أبرزها تقلبات أسعار الطاقة عالمياً، والضغط الجيوسياسية، وتزايد الطلب المحلي، ما يؤكد جدية الجهود الحكومية في تحقيق مزيج طاقة متوازن وعادل ومستدام.

أما في مؤشر **Climatescope**، الصادر عن مؤسسة بلومبرغ لتمويل الطاقة الجديدة (BloombergNEF)، فقد سجلت مصر تحسناً بارزاً كذلك، حيث قفزت من المرتبة ٧٢ عالمياً عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة ٦٥ في عام ٢٠٢٤. ويقيس هذا المؤشر مدى جاذبية بيئة الاستثمار في الطاقة النظيفة ضمن الاقتصادات النامية، استناداً إلى أربعة محاور أساسية: **الإطار التنظيمي والسياسي، وبيئة الاستثمار المالي، والبنية التحتية، والإمكانات والموارد المتاحة للطاقة المتجددة.** ويظهر تقدم مصر في هذا المؤشر تطور في مناخ الاستثمار، وتحسن في شفافية السياسات الحكومية، وتوسع في الشراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية في مجال الطاقة النظيفة، بما في ذلك مشاريع الهيدروجين الأخضر، ومحطات الطاقة الشمسية والرياح. كما يعكس هذا التقدم تنامي التزام الدولة بتعزيز تنافسية السوق

فنية وطنية قادرة على إدارة وتشغيل المشروعات بكفاءة عالية.

- تعزيز الدراسات الجيولوجية والمسوح الحديثة لتحديد المزيد من المناطق الواعدة وزيادة قاعدة البيانات التعدينية المتاحة للمستثمرين.
- دمج أنشطة التعدين في سلاسل القيمة المضافة عبر التوسع في الصناعات التحويلية المرتبطة بالمعادن لتحقيق أكبر عائد اقتصادي.

إن تبني هذه الإجراءات بشكل متكامل مع الجهود الحكومية الحالية من شأنه أن يحول قطاع التعدين إلى محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، ويوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، ويعزز من مكانة مصر كمركز إقليمي لصناعات التعدين والخامات الاستراتيجية.

التعليم الفني والتدريب المهني لقطاع الطاقة والثروة المعدنية: بناء الكفاءات

وفي سياق الأهمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي والصناعي، تعمل الجهات الوطنية المعنية على مواءمة مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني مع متطلبات هذا القطاع الحيوي. ومن هذا المنطلق، تم توجيه سياسات التعليم الفني نحو إعداد كوادر فنية متخصصة تمتلك المهارات الحديثة والمعرفة التقنية المطلوبة للعمل بكفاءة في مجالات إنتاج ونقل وتوزيع الطاقة، بما يضمن تعزيز القدرة التنافسية للقطاع وتحقيق الاستدامة في سوق العمل.

وبناء على ذلك، اتجهت الحكومة مع شركائها المختلفين من القطاع الخاص ومن خلال التعاون الدولي إلى تأسيس مدارس التعليم الفني التكنولوجي المتخصصة (Applied Technology Schools) في محافظات مثل القاهرة، والجيزة، والإسكندرية، والسويس، والمنيا وغيرها، لتخريج فنيين مدربين بحسب احتياجات السوق، ببرامج تدريبية قائمة على أحدث التكنولوجيا والمعدات الصناعية.

ولم يقتصر الأمر على المدارس الرسمية فحسب؛ إذ برز إسهام القطاع الخاص في إنشاء مؤسسات تعليم مهني متميزة، مثل **مدرسة B.TECH للتكنولوجيا التطبيقية** التي أطلقت عام ٢٠٢٠،

وتشجيع حلول الطاقة المستدامة، ما يعزز مكانة مصر كوجهة ناشئة واعدة لمشاريع التحول الأخضر.

تعزيز قطاع التعدين في مصر: الجهود الحالية والمقترحات المستقبلية

تعمل وزارة البترول والثروة المعدنية على تنفيذ استراتيجية شاملة تستهدف رفع مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ١٪ حاليًا إلى ما بين ٥-٦٪ خلال السنوات القادمة. وترتكز هذه الاستراتيجية على عدة محاور رئيسية تشمل: الإصلاح التشريعي لتحويل هيئة الثروة المعدنية إلى هيئة اقتصادية، وإطلاق البوابة الرقمية للتعدين في ٢٠٢٥، وجذب الاستثمارات العالمية عبر نماذج اتفاقيات أكثر تنافسية. كما تولي الوزارة اهتمامًا خاصًا بتعظيم القيمة المضافة للموارد التعدينية من خلال استغلال الخامات الاستراتيجية مثل الفوسفات والحديد والذهب باستخدام تقنيات متقدمة، مع التركيز على بناء القدرات الفنية والإدارية ورفع كفاءة البنية التحتية الرقمية للقطاع.

ولتحقيق مستهدفات هذا القطاع الواعد، يمكن النظر في عدد من الإجراءات المكملية:

- تسريع إقرار التشريعات الجديدة بما يمنح الهيئة الاقتصادية المقترحة مرونة في الإدارة والتسعير لجذب المستثمرين.
- تعزيز الشراكات مع الشركات العالمية لنقل التكنولوجيا الحديثة في عمليات التنقيب والاستخراج ومعالجة الخامات.
- زيادة الاستثمار في البنية التحتية الداعمة مثل الطرق والموانئ والخدمات اللوجستية بالمناطق التعدينية لتقليل تكاليف النقل وتحسين بيئة الأعمال.
- إطلاق حوافز استثمارية ضريبية وجمركية لجذب المزيد من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية إلى القطاع.
- إنشاء صندوق تمويل متخصص لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة التعدين والخدمات المساندة.
- توسيع برامج التدريب وبناء القدرات لإعداد كوادر

- مدرسة العلمين للتكنولوجيا التطبيقية
- مدرسة دمياط للتكنولوجيا التطبيقية
- مدرسة سيدبك للتكنولوجيا التطبيقية بالإسكندرية
- مدرسة انبي للتكنولوجيا التطبيقية بالقاهرة
- مركز تدريب الطلبة على تحويل السيارات للعمل بالغاز الطبيعي في مدرسة ظهر
- مركز التنمية الشبابية بالحي الإماراتي بهدف زيادة فرص العمل للشباب بالتدريب والعمل على رفع الكفاءات والمهارات

مشروع إنشاء مدرسة راس غارب التجريبي وإعتمادها كأول مدرسة خضراء في مصر حاصلة علي شهادة المباني الخضراء (EDGE). ولضمان استدامة أنشطة التحول الطاقى في كافة القطاعات المستهلكة للطاقة في مصر وأفريقيا، تم إنشاء «مركز التميز للتحول الطاقى» تحت رعاية وزارة البترول والثروة المعدنية بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA) وتشتمل الخدمات التي يقدمها المركز لكافة قطاعات الطاقة في مصر وإفريقيا على برامج تدريبية متخصصة بأحدث التقنيات وبرامج المحاكاة والواقع الافتراضي، وتدريب عملي على نماذج للمعدات المستخدمة في الصناعة، وتنفيذ الدراسات والمراجعات الفنية لتحسين كفاءة الطاقة وبناء نظم إدارة الطاقة وفقا للمواصفات القياسية، وتنفيذ دراسات الجدوى الاقتصادية لمشروعات التحول الطاقى، ودعم التطوير والتكنولوجيا ويشمل إعداد المواصفات القياسية في مجال التحول الطاقى، وتحليل استهلاك الطاقة، وتطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة ودعم وتطوير التكنولوجيات الحديثة في مجال التحول الطاقى.

تركز جهود التعليم الفني في مصر في قطاع الطاقة على بناء شبكة متكاملة من المدارس التكنولوجية، ومراكز التميز، وأكاديميات التدريب الصناعي، بدعم من القطاع الخاص، والشركاء الدوليين، ومبادرات حكومية. وتعتبر هذه التحولات عن إدراك الدولة بأن تعزيز مهارات الشباب الفنية في المجالات الحيوية ليس خيارًا، بل ضرورة استراتيجية لتحسين الإنتاجية وزيادة التوظيف المستدام، وضمان جاهزية الشباب لاقتصاد المعرفة والتحول الأخضر.

والتي تم تأسيسها من قبل شركة B.TECH الشهيرة في قطاع الأجهزة والإلكترونيات، لتوفير تعليم فني عملي معتمد ومتوافق مع متطلبات العمل الحقيقي. ومن أبرز المراكز المتخصصة في هذا الإطار هو EGT Academy في العين السخنة، الذي تم إنشاؤه بالشراكة بين شركة Siemens Energy ووكالة التعاون الألماني، وتقدم الأكاديمية تدريبات نظرية وعملية بنسبة تطبيقية تتجاوز ٨٠٪، في مجالات مثل الطاقة، الأتمتة الصناعية، والميكانيكا والكهرباء والروبوتات، مُعدّة المهندسين والفنيين لمتطلبات سوق العمل الفعلية، ومزودة بشهادات معترف بها دوليا.

دعم التحول التقني شمل أيضا إنشاء مراكز امتياز (Centres of Competence) في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، ضمن مشروع مشترك مع بنك التنمية الألماني KfW، والذي يشمل إنشاء مراكز في المنيا وأسوان، وتجهيز ٢٠ مدرسة بالمعدات وتدريب المعلمين وتزويد المدارس بأنظمة الطاقة الشمسية العملية.

وفي ذات السياق، ارتفع عدد مدارس التكنولوجيا التطبيقية إلى ٨٤ مدرسة عام ٢٠٢٤، مع وجود ١٦ جامعة تكنولوجية جديدة. كما تم تدشين وحدات "من المدرسة إلى العمل" وإشراك أكثر من ٧٠,٠٠٠ متدرب في التدريب المزدوج، بهدف ربط التعليم بالتدريب العملي في الشركات.

ويأتي اهتمام وزارة البترول والثروة المعدنية بالتعليم والتدريب وتطوير ودعم مهارات الشباب والتركيز على ذوي الهمم والمهارات الخاصة من خلال إنشاء ورفع كفاءة المدارس والمعاهد وتجهيزها، وإنشاء المدارس التكنولوجية التطبيقية بالإضافة إلى إنشاء فصول محو الأمية وبرامج التعليم والتدريب المعتمدة على العلوم والتكنولوجيا والبيئة، ومشروعات التدريب على تنمية مهارات إقامة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر وخلق فرص عمل مناسبة، ومشروعات التدريب على الحرف ، ومن أبرز المشروعات التي تم تنفيذها في هذا المحور:

- مدرسة ظهر للتكنولوجيا التطبيقية ومركز التميز التابع لها

سياسي وتسريع معالجة تحديات المستثمرين. كما تم تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ بما يسمح بتقديم حوافز إضافية للمشروعات الاستثمارية الجديدة في القطاعات ذات الأولوية، إلى جانب إطلاق حزمة من الحوافز لدعم أنشطة التصنيع والتصدير والتكنولوجيا الخضراء، بما يعكس توجه الدولة لتشجيع الاستثمارات المنتجة والمستدامة.

ثانيًا: تسهيل الإجراءات وتعزيز الكفاءة التشغيلية

سعيًا إلى تيسير الإجراءات وتقليص البيروقراطية، أطلقت الدولة المنصة الإلكترونية للرخصة الذهبية التي تتيح للمستثمرين تقديم الطلبات ومتابعتها إلكترونياً، كما تم تبسيط إجراءات الترخيص والاستيراد بهدف تقليل التكاليف الزمنية والإدارية، الأمر الذي يعزز من جاذبية السوق المصري أمام المستثمرين.

ثالثًا: تعزيز المنافسة وتحقيق الحياد التنافسي لتمكين القطاع الخاص

وفي إطار ترسيخ مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص، تم إصدار قانون جديد لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، إلى جانب تحديث اللوائح المنظمة بما يضمن عدالة السوق ويعزز من الحياد التنافسي بين مختلف الكيانات الاقتصادية، خاصة مع التوجه نحو تمكين القطاع الخاص. وكذا جاري الإلغاء التدريجي للإعفاءات الضريبية على الشركات المملوكة للدولة الاستثمارية لضمان المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص، ووضع حوافز للمشروعات الصغيرة تتضمن إعفاءات من ضريبة الدمغة، ورسوم التسجيل، والضرائب على الأرباح الرأسمالية.

رابعًا: تسهيل التجارة وتطوير البنية الرقمية

شهدت منظومة الاستثمار تطورًا ملحوظًا من خلال ميكنة تراخيص الاستثمار، مما ساهم في تسريع وتيرة إصدار التراخيص وتسهيل ممارسة الأعمال. كما تم رقمنة الإجراءات التجارية والجمركية، وتطبيق نظام «الشباك الواحد» الذي يساهم في تبسيط الإفراج الجمركي وتسريع حركة التجارة، إلى جانب جهود تقليص زمن الإفراج الجمركي بالتنسيق بين الجهات المعنية.

٩. مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتعزيز الصناعة والتجارة الخارجية

في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية التي تم تناولها في الفصل الأول والثاني، يُركّز هذا الفصل على الجوانب المرتبطة بالتجارة والصناعة، حيث تعمل الدولة على تيسير حركة التجارة وتحسين كفاءة الخدمات اللوجستية، وتبسيط إجراءات تخصيص وتسعير الأراضي، وتطوير البنية التحتية الداعمة للأنشطة الإنتاجية. كما تُعزز الدولة تنافسية الصناعة الوطنية من خلال دعم الابتكار، وتحسين جودة المنتجات، وتوطين سلاسل الإنتاج، مع تمكين القطاع الخاص كشريك رئيسي في النمو، وضمان بيئة تنافسية عادلة ومحفزة للاستثمار.

أبرز الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها للتنمية الصناعية والتجارة

وفي إطار جهود الدولة لبناء اقتصاد إنتاجي تنافسي، قائم على المعرفة والابتكار، ومرتبطة بسلاسل القيمة العالمية، تبنت الحكومة المصرية نهجًا شاملاً يربط بين تهيئة البيئة الاستثمارية المحفزة وتحفيز القطاعات الإنتاجية، لا سيما القطاع الصناعي، باعتباره ركيزة رئيسية للنمو المستدام وتوليد فرص العمل. ويعكس هذا النهج التكاملي التزام الدولة بتمكين القطاع الخاص، وتعزيز الشفافية، وتحقيق الشمول الاقتصادي، من خلال مجموعة من السياسات والإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تستهدف تحسين مناخ الأعمال، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتيسير الإجراءات، وتوفير الحوافز، وتحفيز الصادرات.

أولاً: تحسين مناخ الاستثمار وتطوير منظومة الحوافز

أولت الدولة أهمية قصوى لتعزيز بيئة الأعمال، حيث تم تدشين المجلس الأعلى للاستثمار برئاسة رئيس الجمهورية لضمان التنسيق على أعلى مستوى

خامساً: دعم الانفتاح التجاري وتعزيز الصادرات

تتبنى الدولة سياسات تجارية منفتحة تسعى لزيادة حجم الصادرات وتقليل العجز التجاري، عبر دعم المستثمرين المحليين في الإنتاج والتصدير، وتوفير الخدمات للمصدرين، وزيادة نصيب الشركات المصرية في السوق العالمية. كما تشمل الجهود مراجعة الاتفاقيات التجارية وإعادة التفاوض بشأنها لتحقيق أكبر فائدة ممكنة، مع التركيز على الأسواق ذات الأولوية وتدعيم العلاقات التجارية الإقليمية والدولية.

سادساً: تعزيز الشفافية والحوكمة الاقتصادية

انطلاقاً من حرص الدولة على تعزيز الشفافية والمساءلة، تم إنشاء قاعدة بيانات موحدة حول الشركات المملوكة للدولة، ونشر تقارير دورية عن تنفيذ سياسة ملكية الدولة. كما تم الإعلان عن قوائم القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي لتوفير رؤية واضحة للمستثمرين، إلى جانب إطلاق نظام المشتريات الحكومية الإلكترونية الذي يعزز من كفاءة تخصيص الموارد ويضمن أعلى درجات النزاهة.

تبني رؤية جديدة وشاملة لتعزيز أداء التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات

في إطار تبني رؤية جديدة وشاملة لتعزيز أداء التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات، تعمل الحكومة المصرية على إعادة صياغة مفهوم التجارة الخارجية استناداً إلى عدد من المرتكزات الأساسية التي تعكس تحولاً هيكلياً في منهجية تصميم السياسات التجارية. وتشمل هذه المرتكزات:

١. البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات،
٢. الرؤية والمحاور المؤسسية لتطوير منظومة التجارة الخارجية،
٣. الإصلاحات الإجرائية لتيسير حركة التجارة،
٤. خارطة الطريق لتنمية الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية، و
٥. خطة التحرك خلال فترة رئاسة مصر للمجلس الوزاري لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

أولاً: البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات

يرتكز البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات على تحقيق نمو مستدام للصادرات عبر دمج برنامج رد الأعباء ضمن حزمة سياسات اقتصادية متكاملة تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وزيادة التنافسية الاقتصادية. ويعد البرنامج أداة تحفيزية تركز على بيئة داعمة ومستقرة للنمو التصديري، من خلال سياسات نقدية مرنة، وسعر صرف تنافسي، وتسهيلات ضريبية ومالية، وتطوير آليات الإفراج الجمركي، بالإضافة إلى إجراءات فعالة لتيسير حركة التجارة. وتأتي هذه الرؤية لتعكس تحولاً جوهرياً في فهم التجارة الخارجية كوسيلة استراتيجية لتحفيز النمو الاقتصادي، ودمج مصر بشكل أكثر كفاءة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

يتناول البرنامج الجديد لرد أعباء الصادرات للفترة ٢٠٢٦/٢٠٢٥ إصلاحاً شاملاً لمنظومة دعم الصادرات، من خلال رؤية استراتيجية تهدف إلى رفع تنافسية المنتجات المصرية في الأسواق العالمية وتعزيز النمو التصديري المستدام. ويعتمد البرنامج على مضاعفة المخصصات المالية لتصل إلى ٤٥ مليار جنيه منها ٣٨ مليار جنيه موزعة على القطاعات المستهدفة، و٧ مليارات جنيه موازنة مرنة، مع توزيعها وفق نموذج اقتصادي يأخذ في الاعتبار القيمة المضافة، معدل نمو الصادرات، الطاقة الإنتاجية، وعدد المشتغلين. وقد صُمم البرنامج بناءً على حوار مجتمعي موسع شمل ١٣ مجلساً تصديرياً وشركاء الصناعة، بما يعزز ملكية القطاع الخاص للسياسات التصديرية. كما يركز البرنامج على دعم المنتجات ذات التعقيد الاقتصادي والقيمة المضافة، بما يدفع نحو مرحلة تصديرية أكثر استدامة، ويتكامل مع سياسات نقدية وتسهيلات ضريبية وإجرائية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية عالمياً.

كما يتميز البرنامج بمرونة عالية تتيح تكييف الدعم مع خصوصية كل قطاع وتنوع أولوياته، إلى جانب آلية واضحة لصرف المستحقات خلال فترة لا تتجاوز ٩٠ يوماً دون خصم المديونيات. ويعتمد البرنامج مقارنة جديدة في تصميم الحوافز التصديرية، من خلال تخصيص موازنة مرنة لدعم المنتجات ذات التعقيد الاقتصادي العالي، والاستثمار في البنية التحتية الداعمة للصادرات.

حركة التجارة، منها تحديث منظومة التخليص الجمركي وتطبيق نظم إلكترونية متقدمة، وتفعيل نظام إدارة المخاطر لتقليص زمن الإفراج الجمركي، وتوحيد المستندات وتبسيط الإجراءات، بالإضافة إلى تحسين كفاءة سلاسل الإمداد وتقليل تكلفة التصدير. وتستهدف هذه الإجراءات تعزيز سرعة وكفاءة نفاذ السلع المصرية إلى الأسواق العالمية، بما في ذلك الأسواق الناشئة والواعدة.

رابعاً: خارطة الطريق لتنمية الصادرات المصرية في الأسواق الأفريقية

في إطار جهود تعميق التكامل الاقتصادي وتعزيز تواجد الصادرات المصرية في الأسواق الإفريقية، تم إعداد خارطة طريق شاملة لتنمية الصادرات المصرية تعتمد على منهجية تحليل دقيقة لتحديد أولويات الدول المستهدفة. تركز هذه المنهجية على تقييم شامل للأسواق الإفريقية، وتصنيف الدول المستهدفة وفقاً للوزن النسبي (Weighted Average) استناداً إلى ١٤ معياراً موضوعياً، بما يضمن توجيه الجهود نحو الأسواق الأكثر جدوى.

كما تم تحديد الفجوة التصديرية في كل دولة مستهدفة باستخدام منهجية خارطة الإمكانات التصديرية، بما يوضح حجم الفرص غير المستغلة. ولضمان التغطية الإقليمية المتوازنة، تم اختيار سبعة دول تمثل مختلف الأقاليم الإفريقية (شمال، جنوب، شرق، غرب، ووسط القارة). وشملت الدراسة أيضاً رصداً دقيقاً للتحديات العامة والخاصة التي تواجه الصادرات المصرية، مع اقتراح حزمة من الحلول العملية لتعزيز فرص النفاذ إلى الأسواق الإفريقية.

ولتنفيذ هذه الخطة، جاري التنسيق مع مختلف الجهات المعنية للاطلاع على رؤاها وتكامل الأدوار فيما بينها، إلى جانب التفاعل مع القطاع الخاص والخبراء لضمان توافق الخطة مع احتياجات السوق. كما يتم التنسيق المستمر مع المجالس التصديرية لمراجعة الفرص والتحديات القطاعية، بالإضافة إلى التنسيق مع جهات رئيسية تشمل:

- وزارة النقل، حيث تم عقد لقاءات لتطوير تصور واضح لحل مشكلات النقل واللوجستيات؛

كما يتضمن البرنامج آليات لتسوية المتأخرات من خلال المزج بين السداد النقدي والمقاصة مع المديونيات السيادية، ما يساهم في تخفيف الأعباء المالية عن الشركات المصدرة وتحفيزها على التوسع والإنتاج.

ثانياً: الرؤية والمحاور الرئيسية لتطوير منظومة التجارة الخارجية

ولا تقتصر السياسة الجديدة على البرنامج المالي فقط، بل تشمل رؤية متكاملة لمنظومة التجارة الخارجية، حيث يتم الربط بين السياسات التصديرية والإنتاجية والاستثمارية والمالية. تسعى هذه الرؤية إلى تحسين بيئة الأعمال، وتشجيع التوسع الصناعي، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية من خلال حوافز مالية وغير مالية، وتحقيق التكامل بين السياسات النقدية (وخاصة مرونة سعر الصرف)، والسياسات الضريبية والجمركية، بما يضمن بيئة أكثر استقراراً وتشجيعاً للقطاع الخاص.

كما تركز الرؤية على مبدأ الانتقال من سياسة دعم الصادرات إلى سياسة تطوير الصادرات، وذلك من خلال بناء قدرات المصدرين، وتقديم حوافز غير مالية مثل دعم المشاركة في المعارض الدولية، والمساعدة في الحصول على شهادات الجودة والمواصفات، وتقديم خدمات استشارية لترويج المنتجات في الأسواق الخارجية. وتسعى هذه الرؤية إلى ربط السياسات التجارية بمنظومة التعليم الفني والتدريب المهني والابتكار، من أجل بناء قاعدة إنتاجية مستدامة ومبنية على المعرفة.

كذلك، تؤمن هذه الرؤية بأن تحقيق قفزة نوعية في الصادرات يتطلب استقرار السياسات الكلية، خاصة على مستوى السياسات النقدية وسعر الصرف، والسياسات الضريبية، وتكلفة التمويل، ولذلك تعمل الحكومة على مواءمة بيئة التجارة الخارجية مع الإصلاحات الاقتصادية الجارية، بما يخلق مناخاً مشجعاً للاستثمار الصناعي طويل الأجل القائم على التصدير. ويُعد التنسيق المؤسسي بين مختلف الوزارات والهيئات العامة عنصراً محورياً في هذه الرؤية، لتحقيق التكامل في تنفيذ السياسات.

ثالثاً: الإصلاحات الإجرائية لتيسير حركة التجارة

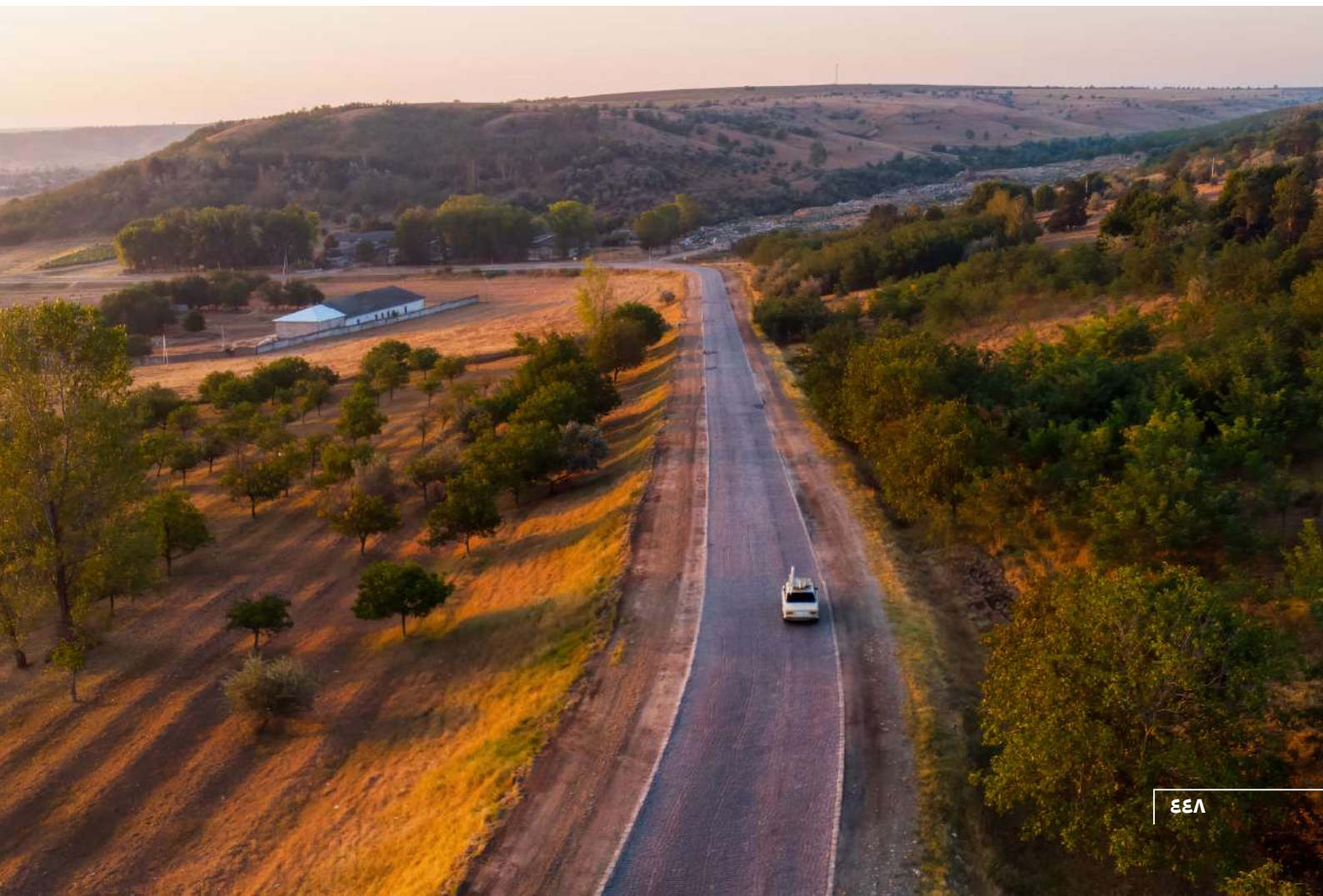
كما تتضمن السياسة حزمة إصلاحات إجرائية لتيسير

خامساً: خطة التحرك خلال فترة رئاسة مصر للمجلس الوزاري لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

وفي سياق رئاسة مصر الحالية للمجلس الوزاري لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA)، تم وضع خطة تحرك طموحة تهدف إلى تعظيم الاستفادة من هذه الرئاسة. تركز الأهداف الرئيسية للخطة على توسيع نطاق الاتفاقية، وحل القضايا العالقة مثل قواعد المنشأ وتسوية المنازعات الاستثمارية والملكية الفكرية، واستكمال مفاوضات ملاحق المرحلة الثانية، بالإضافة إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين مصر والدول الأعضاء، وتعزيز تواجد المنتجات المصرية في الأسواق الإفريقية. كما تشمل الأهداف دعم استضافة مصر لمقر جهاز المنافسة القاري ومحكمة المنافسة، إلى جانب استضافة المقر الدائم لعرض التجارة البينية الإفريقية (IATF)، بما يعزز من مكانة مصر كمحور رئيسي للتجارة الإقليمية في القارة.

- وزارة الخارجية، لضمان اتساق اختيار الدول المستهدفة مع التوجهات السياسية؛
- البنك المركزي، حيث يجري العمل على تفعيل دور الوكالة المصرية لضمان الصادرات والاستثمار خلال ستة أشهر، والتوسع في التواجد المصرفي المصري في الدول السبع المستهدفة ضمن المرحلة الأولى (مع وجود فعلي في ثلاث دول حتى الآن)؛
- وشركة مصر للطيران للشحن الجوي، لدعم خدمات النقل الجوي.

تركز خارطة الطريق على عدة محاور استراتيجية، تشمل تحسين خدمات النقل واللوجستيات، وتوسيع التواجد المصرفي المصري في القارة، وتعزيز تنافسية المنتجات المصرية، ودعم القدرات التحليلية من خلال توفير بيانات ومعلومات سوقية دقيقة، وتفعيل الاتفاقات التجارية الموقعة وتيسير تنفيذها، فضلاً عن تيسير إجراءات التجارة والاستثمار عبر إزالة المعوقات التنظيمية.



اتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والدول والتكتلات الاقتصادية

تمتتع مصر بشبكة كبيرة من الاتفاقيات التجارية الثنائية والإقليمية والدولية التي تمنحها ميزة تنافسية غير مسبوقة، مما يجعلها واحدة من الدول الرائدة في بناء شراكات اقتصادية مستدامة مع الأسواق العالمية.

تضم هذه الاتفاقيات أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، مما يمنح الصادرات المصرية ميزة تنافسية ويعزز مكانة مصر كمحور اقتصادي وتجاري عالمي، حيث توفر هذه الاتفاقيات وصولاً تفضيلياً للمنتجات المصرية إلى الأسواق العالمية، وتساهم في تعزيز قدرة البلاد على جذب الاستثمارات الأجنبية.

جدير بالذكر أن الاتفاقيات التجارية توفر ضمانات للصناعة الوطنية في حال مواجهة أية صعوبات قد تتعرض لها نتيجة لتحرير الواردات من الدول أطراف الاتفاقيات سواءً المحررة بشكل كامل أو جزئي، كما يتضمن البعض منها قوائم حساسة لا يتم منحها أية مزايا أو إعفاءات جمركية في إطار الاتفاقية. وفيما يلي عرضاً مختصراً لاتفاقيات التجارة الحرة بين مصر والشركاء التجاريين:

أولاً: الاتفاقيات التجارية الثنائية

• اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية

تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين مصر والاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠١ ودخل حيز النفاذ في يناير ٢٠٠٤، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء جميع الصادرات المصرية من السلع الصناعية من الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ، وبالنسبة لواردات مصر من السلع الصناعية، فقد تم إلغاء الضرائب الجمركية والضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل المطبقة على واردات مصر من الاتحاد الأوروبي تدريجياً خلال فترة انتقالية ١٥ عام طبقاً لبرنامج زمني انتهى في عام ٢٠١٩، وذلك بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الأوروبية المتوسطة). ومن ثم فإن الاتفاقية تساهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في أسواق دول الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بالسلع الزراعية والزراعية المصنعة فقد تم تبادل قوائم تشتمل على بعض الإعفاءات والتخفيضات الجمركية في إطار حصص كمية للغالبية العظمى من بنود السلع الزراعية والزراعية المصنعة.

• اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين مصر وتركيا

تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتركيا في عام ٢٠٠٥ ودخل حيز النفاذ في مارس ٢٠٠٧، وبموجب هذا الاتفاق تم إعفاء جميع الصادرات المصرية من السلع الصناعية من جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ، أما بالنسبة لواردات مصر من السلع الصناعية من تركيا فقد تم تحريرها تدريجياً خلال فترة انتقالية ١٣ عام، حيث قامت مصر خلالها بالتحرير التدريجي للواردات وبدأت التحرير الكامل للواردات المصرية من السلع الصناعية في يناير ٢٠٢٠. كما تسمح الاتفاقية بنفاذ جزئي للصادرات والواردات الزراعية والزراعية المصنعة، وذلك بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الأوروبية المتوسطة). ومن ثم فإن الاتفاقية تساهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية في السوق التركي، هذا فضلاً عن أن الاتفاقية تسمح بالاستفادة من إمكانية تراكم المنشأ بين مصر وتركيا وغيرها من دول منطقة اليورومتوسطي الذين يرتبطون باتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

• اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين مصر ودول الإفتا

تم توقيع اتفاق التجارة الحرة بين مصر ودول الإفتا (سويسرا - النرويج - أيسلندا - ليخنشتاين) في ٢٧ يناير ٢٠٠٧ بدافوس ودخل حيز النفاذ في أغسطس ٢٠٠٧. وبموجب هذا الاتفاق، فقد تم إعفاء الصادرات المصرية من السلع الصناعية من جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاق حيز النفاذ، أما بالنسبة للواردات المصرية من السلع الصناعية، فقد تم تقسيمها على غرار اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية إلى أربع قوائم يتم تحريرها تدريجياً على ١٤ سنة بدأت في يناير ٢٠٠٧ وانتهت في يناير ٢٠٢٠. كما تنص الاتفاقية على إعفاء جزئي

للسادات والواردات الزراعية والزراعية المصنعة بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الأوروبية). كما تتيح الاتفاقية الاستفادة من إمكانية تراكم المنشأ بين مصر ودول افئنا والتصدير لدول الاتحاد الأوروبي ودول منطقة اليورومتوسطي التي ترتبط مصر معها والاتحاد الأوروبي باتفاقيات للتجارة الحرة، وهو ما يساهم في زيادة تنافسية الصادرات المصرية.

• اتفاقية التجارة الحرة الموقععة بين مصر وتجمع الميركسور

تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين مصر وتجمع الميركسور الذي يضم (البرازيل - الأرجنتين - أوروجواي - باراجواي) في عام ٢٠١٠ ودخل حيز النفاذ في عام ٢٠١٧، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء الصادرات والواردات من جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل تدريجياً على ٤ قوائم بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية، وحالياً فقد تم تحرير القوائم الثلاثة الأولى بالكامل في حين يتم تطبيق تخفيض جمركي بنسبة ٨٠٪ على البنود المدرجة في القائمة الرابعة، هذا بالإضافة إلى وجود قائمة حساسة محدودة مستثناة من أي إعفاء أو تخفيض جمركي (سيتم تحديد آلية تحريرها من خلال اللجنة المشتركة المنشئة بموجب الاتفاقية). ومن أجل ضمان حصول السلع المتبادلة بين الطرفين على الزايا الجمركية الممنوحة بموجب الاتفاق، يتعين استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها بالاتفاق والتي تتلخص في عدم تجاوز نسبة المواد الأجنبية المستخدمة ٤٥٪ من سعر المنتج تسليم باب المصنع (بينما تسمح باراجواي بمعاملة استثنائية عن هذه القاعدة لوارداتها من مصر بحيث يتم تطبيق قاعدة ٥٥٪ مكون أجنبي كحد أقصى لإكساب منتجاتها صفة المنشأ). وقد استطاعت مصر إعفاء حوالي ٦٥٪ من صادراتها إلى دول التجمع من الرسوم الجمركية بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ. وتتمثل أهم القطاعات التي تمتعت صادراتها بالإعفاء الفوري بمجرد دخول الاتفاق حيز النفاذ في الكيماويات وخاصة الأسمدة، والصناعات الهندسية، والمنسوجات.

• اتفاقية المشاركة مع بريطانيا وإيرلندا الشمالية

تم توقيع اتفاقية المشاركة المصرية البريطانية في ٥ ديسمبر ٢٠٢٠، ودخلت حيز النفاذ في أول يناير ٢٠٢١ (تاريخ انتهاء أثر اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية على بريطانيا بعد خروج الأخيرة بشكل نهائي من الاتحاد الأوروبي) وذلك بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٦٨٥ لسنة ٢٠٢٠ المنشور بتاريخ ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠. وتتطابق أحكام هذه الاتفاقية مع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية من حيث تحرير السلع الصناعية بين الجانبين بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية.

تتطابق أحكام هذه الاتفاقية مع اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية من حيث تحرير السلع الزراعية والصناعية بين الجانبين، مع الالتزام بحجم الحصص التعريفية في الملاحق الخاصة بالسلع الزراعية والمنتجات الغذائية. ويشترط لاستفادة الصادرات من الاتفاقية استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها (قواعد المنشأ الأوروبية).

ثانياً: الاتفاقيات التجارية الإقليمية

• اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ١ يناير ١٩٩٨، وبموجب هذا الاتفاق يتم إعفاء كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل فور دخول الاتفاق حيز النفاذ بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية وذلك وفقاً للبرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة في إطار الاتفاقية. وتطبق الاتفاقية قواعد المنشأ التفصيلية منذ يونيو ٢٠٢٠. وقد بلغ عدد الدول العربية التي انضمت لهذه الاتفاقية حتى الآن ١٩ دولة عربية وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سوريا، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، الجزائر، اليمن، السودان، فلسطين. ولكن تجدر الإشارة إلى أن فلسطين معفاة من تطبيق أي تخفيضات على وارداتها من الدول الأعضاء، ويتم إعفاء صادراتها إلى الدول العربية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وقد أعلنت الصومال انضمامها

لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ولكن لم تقم حتى تاريخه باستكمال الإجراءات اللازمة لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، كما تجدر الإشارة إلى أن العراق قد قامت بتجميد تطبيق الإعفاءات الجمركية منذ عام ٢٠١٦.

• اتفاقية أغادير

دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ٢٠٠٦/٧/٦ بعد قيام الدول الأعضاء بالتصديق عليها، وبدأ التنفيذ الفعلي للاتفاقية في ٢٧ مارس ٢٠٠٧ عقب إخطار المنافذ الجمركية في الدول الأربعة بالبداية في التنفيذ بإعفاء كامل من الرسوم الجمركية بشكل فوري، بشرط استيفاء قواعد المنشأ المنصوص عليها في الاتفاقية (قواعد المنشأ الأوروبية). وتهدف الاتفاقية بالأساس إلى ما يلي:

- تنمية وتحرير وزيادة المبادلات التجارية وتشجيع الاستثمارات المتبادلة ودعم الشراكة العربية المتوسطية بين الدول الأربعة من ناحية، وبين الدول الأربعة والاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.
- زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الأربعة (تحديداً التكامل الصناعي) من خلال تطبيق قواعد المنشأ الأوروبية ومتوسطة. وما تمنحه من مزايا تفضيلية للمصنعين والمنتجين من خلال إمكانية توظيف تراكم المنشأ في إطار مشاريع تكاملية تتيح تشجيع المبادلات التجارية البينية ودفع التصدير نحو سوق الاتحاد الأوروبي.
- جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الأوروبية والعالية بفضل سوق أغادير.
- الاستفادة من تراكم المنشأ في إطار قواعد المنشأ اليورو متوسطية، حيث يمكن لمصر أو أية دولة متوسطية استخدام مكونات إنتاج ذات منشأ وطني لأي من هذه الأطراف في إنتاج سلع وتصديرها للطرف الآخر واعتبار تلك المكونات التي استخدمت في إنتاج السلعة كأنها ذات منشأ وطني للدولة المصدرة.

• اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا)

يتيح اتفاق الكوميسا لمصر دخول أسواق دول الشرق والجنوب الإفريقي حيث يبلغ عدد الدول أعضاء الاتفاق ٢١ دولة وهم (مصر وكينيا والسودان وليبيا وزامبيا وملاوي وزيمبابوي وأثيوبيا وجيبوتي ومدغشقر وأوغندا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا وسيشل وجزر القمر وسوازيلاند وموريشيوس وتونس والصومال). هناك ١٥ دولة تطبق إعفاءً كاملاً على وارداتها من كافة السلع من الدول الأعضاء وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل في إطار منطقة التجارة الحرة للكوميسا، تلك الدول هي: مصر، كينيا، السودان، موريشيوس، مدغشقر، زيمبابوي، ملاوي، جيبوتي، زامبيا، رواندا، بوروندي، جزر القمر، ليبيا، سيشل، وتونس. في حين تطبق باقي الدول الأعضاء المعاملة التالية:

- تطبق إريتريا إعفاء جمركي بنسبة ٨٠٪.
- تطبق إثيوبيا تخفيض جمركي بنسبة ١٠٪.
- أعلنت الكونغو الديمقراطية عن تطبيق تخفيض جمركي بواقع (٤٠٪، ٣٠٪، ٣٠٪) خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلا أنها لم تقم بالتنفيذ بعد.
- لا تطبق سوازيلاند أية إعفاءات جمركية.

وتطبق مصر مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول التي لا تمنح الإعفاء الكامل في إطار الاتفاق. كما يشترط اتفاق الكوميسا للحصول على الإعفاء الجمركي أن تكون السلع المتبادلة مستوفاة لقواعد المنشأ المنصوص عليها في بروتوكول قواعد منشأ الكوميسا.

• اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)

تم توقيع الاتفاقية في مارس ٢٠١٨ وتضم في عضويتها جميع دول الاتحاد الإفريقي وعددها ٥٥ دولة، وقد دخلت حيز النفاذ في ٣٠ مايو ٢٠١٩، فيما بدأ التنفيذ الفعلي للتجارة في السلع في يناير ٢٠٢١ من خلال «مبادرة التجارة

الموجهة». وفي أكتوبر ٢٠٢٢ تم تفعيل التجارة التفضيلية لقائمة (A) والتي تشمل ٩٠٪ من خطوط التعريفية الجمركية وفقًا لقواعد المنشأ المتفق عليها.

وقد أعلنت ٢٣ دولة حتى الآن استعدادها لتفعيل الاتفاقية وهم: (مصر، الكاميرون، غانا، كينيا، موريشيوس، رواندا، تنزانيا، تونس، جنوب أفريقيا، المغرب، بتسوانا، بروندي، إيسواتيني، ليسوتو، ملاوي، جامبيا، أوغندا، زامبيا، ناميبيا، الجزائر، سيشل، موزمبيق، نيجيريا).

وتقوم الاتفاقية على إزالة الضرائب الجمركية والقيود غير الجمركية أمام حركة التجارة البينية الأفريقية بما يؤدي إلى:

- إنشاء سوق قاري موحد يضم أكثر من مليار نسمة ويتجاوز حجم ناتجه المحلي الإجمالي ٣ تريليونات دولار.
- تمهيد الطريق نحو الاتحاد الجمركي الأفريقي وتطبيق تعريف جمركية موحدة على واردات القارة من الخارج.
- فتح أسواق جديدة أمام الصادرات المصرية في دول غرب ووسط أفريقيا التي لا يوجد معها إطار تفضيلي حاليًا مثل غانا، نيجيريا، الكاميرون، كوت ديفوار، أنجولا، وجنوب أفريقيا.

المصدر: وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية.



إصلاحات عاجلة للنهوض بالصناعة

وقد شرعت الدولة في تنفيذ حزمة من الإصلاحات والإجراءات العاجلة للنهوض بقطاع الصناعة، وذلك في إطار الخطة العاجلة للصناعة المصرية التي أعلنتها وزارة الصناعة وتحت إشراف المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية، بهدف تسريع وتيرة الإنجاز وتسهيل جذب الاستثمارات، وتعزيز تنافسية المنتج المصري محليًا ودوليًا، وقد شملت هذه الخطة تبسيط إجراءات الترخيص الصناعي، وتقليص زمن الحصول على الموافقات، وتقديم حزم تمويلية ميسرة، إلى جانب حوافز ضريبية وجمركية لدعم المصنعين، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتوطين التكنولوجيا، وتعزيز الابتكار والبحث

العلمي، ورفع كفاءة وتأهيل العنصر البشري لتوفير عناصر قادرة على الإنتاج.

١. **التحول الرقمي وتحسين مناخ الاستثمار:** تم إطلاق منصة «مصر الصناعية الرقمية»، التي تتيح للمستثمرين خدمات تخصيص الأراضي، وإصدار التراخيص، والسجلات الصناعية، والدفع الإلكتروني، بما يسهل الإجراءات ويوفر الوقت والجهد. وفي السياق ذاته، صدر قرار بشأن تخصيص وتسعير الأراضي الصناعية بما يسهم في تشجيع الاستثمار الصناعي وتسهيل حصول المستثمرين على الأراضي.

٢. **تنظيم الإجراءات والاختصاصات بين الجهات:** تم الاتفاق على عدد من الضوابط، منها:

الرخصة الذهبية، وتقييم مدى التزامها بالبرنامج الزممي، واتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه المشروعات غير الجادة، بما في ذلك سحب الأراضي غير المستغلة وإعادة طرحها لمستثمرين جادين.

• **تعزيز الشفافية والمساءلة في تخصيص الأراضي الصناعية ومنح التراخيص الاستثمارية من خلال إلزام الجهات المعنية بإبداء الرأي الفني خلال مدد محددة، وتوثيق المراسلات والإجراءات بما يضمن تتبع القرار الاستثماري ويمنع حدوث تجاوزات أو منح تراخيص دون توافق فني ومؤسسي.**

• **اقتراح التعديلات اللازمة للإطار القانوني والتنظيمي** (مثل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٣٠٠ لسنة ٢٠٢٥) لضمان مواءمته مع التطورات والاحتياجات التنفيذية، بما يضمن مرونة واستجابة أكبر لمنظومة جذب وتشغيل الاستثمارات الصناعية ذات الأولوية.

• **٤. تقديم الدعم للمصانع المتعثرة والمتوقفة وغير المقبنة** من خلال تدخلات فنية وإدارية ومالية عاجلة، وتقديم الدعم الفني والتقني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يساهم في دمجها في الاقتصاد الرسمي وسلاسل الإنتاج والتوريد. وفي هذا الإطار، تم تقنين أوضاع المنشآت الصناعية غير المرخصة بهدف دمجها في الاقتصاد الرسمي وتحسين بيئة العمل الصناعية.

وأسفرت اجتماعات المجموعة عن حل عدد من التحديات التشغيلية وإعادة تشغيل بعض المصانع، أبرزها:

- شركة النصر للمسابوكات: تم التوصل إلى اتفاق لإعادة التشغيل بالتعاون مع اتحاد العاملين المساهمين.
- شركة النصر للسيارات: إعادة تشغيل مصنع الأوتوبيسات بعد توقف دام ١٥ عامًا.
- مصانع أخرى: شملت شركة الهلال والنجمة الذهبية، شركة مصر لأدوات الورق، مصنع مارس، وشركة فوركس، مع التنسيق مع وزارة الكهرباء لتوفير الطاقة.

• إصدار التراخيص الصناعية (بناء، تشغيل) من جهة واحدة.

• عدم السماح بالتنازل أو بيع أو تأجير الأراضي الصناعية إلا وفق ضوابط واضحة.

• تحويل اختصاص إصدار شهادات الإشراف الصحي للمنتجات الغذائية إلى الهيئة القومية لسلامة الغذاء بدءًا من ١ يناير ٢٠٢٥، بما يحد من تضارب الاختصاصات مع وزارة الصحة.

• **٣. تعزيز الحوكمة وتكامل الأدوار المؤسسية في منظومة إصدار الرخصة الذهبية والمناطق الحرة الخاصة**

يهدف هذا التوجيه الحكومي إلى ضمان فعالية وكفاءة منظومة إصدار الرخصة الذهبية والموافقة على إنشاء المناطق الحرة الخاصة، من خلال ما يلي:

• **تعزيز التكامل المؤسسي وتوضيح الأدوار والمسؤوليات بين الهيئة العامة للاستثمار والمجموعة الوزارية للتنمية الصناعية والجهات الحكومية ذات الصلة،** بما يضمن الالتزام بالأطر القانونية والتنظيمية ويعزز من مستوى التنسيق المؤسسي.

• **تفعيل دور المجموعة الوزارية للتنمية الصناعية كمجموعة فنية متخصصة في دراسة الطلبات المقدمة لمجلس الوزراء بشأن منح الرخصة الذهبية أو إقامة منطقة حرة خاصة،** لضمان استيفائها للمعايير الفنية والتخطيطية والجدوى الاقتصادية، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الوزراء، مما يساهم في ترشيد وقت المجلس وتوفير رؤية فنية دقيقة داعمة لاتخاذ القرار.

• **ضبط وتوحيد إجراءات ما بعد إصدار الرخصة الذهبية بالتنسيق بين هيئة الاستثمار وهيئة التنمية الصناعية،** وذلك من خلال اعتماد دليل موحد يحدد الخطوات والإجراءات المطلوبة بعد الحصول على الموافقة، كإجراءات البناء والتشغيل، بما يضمن المتابعة الفعالة لتقديم المشروعات وتنفيذها وفق الجداول الزمنية المعتمدة.

• **ضمان استخدام أمثل للأراضي الصناعية وتحقيق أعلى كفاءة استثمارية،** من خلال متابعة موقف تنفيذ المشروعات التي حصلت على

٥. تطوير سياسة الأراضي الصناعية وتعزيز تجربة المطور الصناعي

تمت مراجعة وضع الأراضي الصناعية والتوسع في المناطق ذات الطلب المرتفع مثل السادات، برج العرب، العاشر من رمضان، والمنيا. كما تم نقل ولاية بعض الأراضي غير المستغلة إلى الهيئة العامة للتنمية الصناعية لتسريع التخصيص كما تم توقيع بروتوكول تعاون بين الهيئة وهيئة المجتمعات العمرانية لتسهيل إجراءات تخصيص الأراضي وتوسيع نطاق المطور الصناعي في ١٣ منطقة. وقد تم طرح أكثر من ٢٤٨٦ قطعة أرض صناعية على مراحل، بإجمالي يفوق ٢٥٠٠ فدان، بهدف توسيع قاعدة الاستثمار الصناعي وتسهيل دخول مستثمرين جدد.

٦. تفعيل آليات الرقابة والتفتيش الصناعي

صدر القراران ٢٩٧ و٤١٠ لسنة ٢٠٢٤ بشأن تشكيل لجنة مشتركة للتفتيش الدوري على المنشآت الصناعية، برئاسة الهيئة العامة للتنمية الصناعية. تهدف اللجنة إلى التأكد من الالتزام بشروط التراخيص الصناعية وفقاً لقانون ١٥ لسنة ٢٠١٧، مع قصر صلاحية إلغاء التراخيص على الوزير المختص بشؤون الصناعة بعد العرض على رئيس مجلس الوزراء.

٧. تعظيم الاستفادة من الأصول الصناعية ودعم الاستثمارات المستدامة

تعكس القرارات الأخيرة توجه الدولة نحو تعظيم الاستفادة من الأصول غير المستغلة، وتعزيز سلاسل القيمة الصناعية، وتشجيع الاستثمارات البيئية المستدامة. يتضح هذا التوجه من خلال عدد من الأمثلة العملية، من بينها دراسة إعادة تخصيص جزء من أراضي شركة مصر حلوان للغزل والنسيج غير المستغلة لصالح شركة صناعية تعمل في نفس القطاع (الملابس الجاهزة)، في إطار خطة أشمل لتطوير البنية التحتية الصناعية ورفع كفاءة التشغيل. وقد تضمن القرار إلزام الشركة الجديدة بتقديم جدول زمني واضح لتنفيذ المشروع والحصول على التراخيص الصناعية، مع ربط نقل ملكية الأرض ببدء التشغيل الفعلي لضمان الجدية وتحقيق الأثر التنموي المطلوب.

في سياق موازٍ، تم دعم مبادرة أخرى تهدف إلى

إنشاء مصنع لإنتاج أخشاب MDF من مخلفات النخيل بمحافظة الوادي الجديد، وهو ما يعكس توجه الدولة نحو تحويل المخلفات الزراعية إلى قيمة اقتصادية مضافة، من خلال شراكات بين الجهات الحكومية والقطاع الصناعي. وقد تم التأكيد على أهمية استخدام تكنولوجيا تصنيع تضمن الاستخدام الكامل لمكونات النخيل؛ بحيث يُستفاد من الجريد في تصنيع الأخشاب، والخوص في توليد الطاقة أو إنتاج الورق، بما يساهم في خلق صناعة متكاملة ومستدامة بيئياً. كما تم التشديد على ضرورة جذب مستثمر قوي لضمان استدامة المشروع وعدم تحميل الدولة أعباء مالية إضافية.

تعكس هذه التوجهات نهجاً متكاملًا يربط بين استغلال الأصول العامة، وتحفيز القطاع الخاص، وتنمية المناطق الصناعية، ضمن إطار مؤسسي يركز على الكفاءة، والجدوى الاقتصادية، والأثر البيئي والاجتماعي.

٨. تعظيم استغلال الطاقات الصناعية غير المستخدمة

جاري حالياً عملية تنسيق ثلاثي بين وزارة الصناعة ووزارتى قطاع الأعمال العام والاستثمار لتقييم الطاقات غير المستغلة في المنشآت الصناعية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد ما إذا كانت هناك حاجة إلى ضخ استثمارات جديدة، أو زيادة رؤوس الأموال، أو طرح تلك الأصول بالتعاون مع القطاع الخاص، وذلك في ضوء توجه الدولة لنقل ملكية بعض الشركات إلى الصندوق السيادي، بما يعزز كفاءة استغلال الأصول ويخلق فرصاً استثمارية جديدة.

٩. التحول نحو التكتلات الصناعية كأداة لتعزيز التنافسية

تتجه السياسة الصناعية إلى اعتماد نموذج «التكتلات الصناعية» (Clusters) بدلاً من المناطق الصناعية التقليدية، لتعزيز التكامل بين سلاسل القيمة ودعم الصناعات الغذائية. وهناك عدة نماذج قائمة بالفعل مثل مدينة الروبيكي للجلود ومدينة مرغم لصناعات البلاستيك ودمياط مدينة الأثاث، إلى جانب التخطيط لتكتلات جديدة في قطاعات استراتيجية مثل السيارات والطاقة الشمسية والمحركات الكهربائية. وقد تم توقيع بروتوكولات لتنفيذ مناطق صناعية متخصصة (ملابس

قطعة أرض صناعية عبر منصة مصر الصناعية الرقمية، وإصدار ١٤٩٣ رخصة بناء و٤٣٨٢ رخصة تشغيل جديدة، إلى جانب إصدار ٦٧١٣ سجلا صناعيا للصناعات المتخصصة للتصدير.

١٢. دعم القطاع الزراعي، حيث تم العمل على توسيع زراعة بذور القطن عالية الجودة لتعزيز إنتاجية قطاع الأعمال الزراعية وزيادة تنافسيته. بالإضافة إلى ذلك، تم إحالة مشروع القانون المعدل للجمعيات التعاونية الزراعية إلى البرلمان، في خطوة تهدف إلى تعزيز دور هذه الجمعيات في دعم المزارعين وتنمية القطاع الزراعي.

أهم الإصلاحات المزمع تنفيذها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية

واستمرارًا للمسار الإصلاحي التكاملي الذي تتبناه الدولة لتعزيز التنمية الصناعية وتوسيع التجارة الخارجية، تمضي الحكومة قدمًا في تنفيذ عدد من الإجراءات الهيكلية الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في قطاعات الإنتاج والتصنيع، وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على التصدير والنفوذ إلى الأسواق العالمية. وتستند هذه الجهود إلى ثلاث ركائز رئيسية: تحسين مناخ الاستثمار الصناعي، تسهيل التجارة الخارجية، وتبسيط الإجراءات الجمركية عبر التحول الرقمي.

أولاً: الإصلاح التشريعي وتحسين مناخ الأعمال

- تنطلق هذه السياسات من إدراك عميق بأن البيئة التشريعية والتنظيمية تُعد حجر الأساس لأي نهضة صناعية مستدامة. ومن هنا، تُعطى الأولوية لمراجعة شاملة للقوانين واللوائح المنظمة للقطاع الصناعي، بهدف توحيدها وتبسيطها بما يضمن وضوح الإجراءات وتقليص التداخل المؤسسي.
- كما يُسعى إلى إصدار قانون جديد ينظم إدارة المناطق الصناعية بما يعزز من كفاءتها التشغيلية ويُيسر على المستثمرين. وفي السياق ذاته، يُعاد النظر في منظومة الحوافز الاستثمارية القطاعية والجغرافية، لتكون أكثر استهدافًا واتساقًا مع أولويات التنمية، فضلاً عن تطوير آلية متكاملة لطرح المصانع المغلقة للاستثمار وفق نماذج شراكة مع القطاع الخاص مرنة وفعالة.

جاهزة) في شمال الفيوم والمنيا، على مساحة ٥,٥ مليون متر مربع لكل منطقة، مع تسليم الأراضي للمستثمرين. يتيح هذا الاتجاه التمتع بالعديد من المزايا مثل:

- العمل في بيئة متطورة، وخفض التكاليف والالتزام بمعايير الجودة وخلق مزايا تنافسية لهذه المنتجات
- زيادة التخصص وتقسيم العمل مما يؤدي إلى تحسين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات وزيادة القدرة التسويقية.
- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد والآلات والطاقات الإنتاجية.

١٠. التسهيلات التمويلية للقطاعات الإنتاجية والصناعية

في إطار الدعم الحكومي للصناعة كأولوية اقتصادية، تم اعتماد عدد من المبادرات التمويلية:

- **مبادرة دعم رأس المال العامل:** استمرار العمل بالمبادرة الحالية بمخصصات ١٦٠ مليار جنيه، بفائدة ١٥٪ يتحملها المقترض، لدعم القطاعات الإنتاجية.
- **مبادرة تمويل الآلات وخطوط الإنتاج:** أُطلقت بمخصصات ١٠ مليارات جنيه من فوائض وزارة المالية لتمويل الآلات في الصناعات ذات الأولوية (الهندسية، الغذائية، الكيماوية، التعدين، الملابس، مواد البناء)، مع إعطاء الأفضلية للمنشآت الكثيفة العمالة في المناطق الأكثر احتياجًا.
- **مبادرة دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة:** تقديم تمويل بنسبة فائدة ٥٪ سنوياً.
- **مبادرة إنشاء صندوق تمويل المصانع المتعثرة وزيادة الصادرات:** بالتنسيق مع البنك المركزي المصري، تم إنشاء صناديق لإعادة هيكلة المصانع المتعثرة ودعم الصناعات المستهدفة للتصدير.

١١. التوسع في الإنشاءات الصناعية وتوفير فرص العمل: وفي إطار تنفيذ الخطة العاجلة للنهوض بالصناعة، تم منذ يوم ٣ يوليو ٢٠٢٤ إنشاء ٤٣٨٢ مصنع بنسبة نمو ٦.٤٪، حيث وفرت هذه المصانع ٢٣٠ ألف فرصة عمل مباشرة، ومستهدف الوصول إلى ١٠٠ ألف مصنع بحلول ٢٠٣٠، وتخصيص ٢٠٧٠

ثانيًا: تحسين الوصول إلى التمويل وتحفيز الاستثمار الصناعي

- يبقى الوصول إلى التمويل أحد أبرز التحديات التي تواجه القطاع الخاص في مصر، خاصة في ظل الاحتياجات التمويلية المرتفعة للقطاع العام. وللتغلب على هذا التحدي، يجب تطوير سوق رأس المال المحلي بالعملية المحلية، مع تعزيز إدارة الدين العام وتطوير أدوات الدين الحكومية. يجب أيضًا تنويع قاعدة المستثمرين المؤسسيين، وتنشيط سوق الأسهم، وتطوير أدوات تمويل جديدة مثل صناديق الاستثمار العقاري والسندات المخصصة للمشروعات. يمكن أن يسهم البرنامج المشترك لأسواق رأس المال (J-CAP) بين البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في دعم مصر لتطوير سوق رأس المال المحلي، حيث يهدف البرنامج إلى دعم تطوير سوق الدين المحلي، وتعزيز السيولة، وتنويع أدوات التمويل بما في ذلك السندات الخضراء، إلى جانب تعزيز دور الشركات المملوكة للدولة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في السوق المالي. ويُعد البرنامج أداة مهمة في جهود الدولة لتقوية البنية التحتية المالية وتوسيع مشاركة القطاع الخاص وتحقيق التنمية المستدامة.

- تشمل التدخلات المقترحة إنشاء صندوق وطني لدعم الصناعة ومعالجة أوضاع المصانع المتعثرة. كما يتم تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات ذات الأولوية، بما يتيح تحديث التكنولوجيا وتعزيز الكفاءة الإنتاجية. إلى جانب ذلك، يجري العمل على تصميم نظام حوافز متخصص لدعم التصنيع الأخضر، بما يشجع التحول نحو ممارسات إنتاجية صديقة للبيئة ومولدة لقيمة مضافة حقيقية.

- من التحديات الرئيسية عدم قدرة المستثمرين على استخدام الأراضي المستأجرة كضمان للحصول على التمويل. وقد أدخلت الحكومة نظام «التخصيص» بهدف تحسين كفاءة استخدام الأراضي، عبر تمكين التملك بالتقسيط، وضمان الاستخدام الفعلي للأرض، ومنع استخدامها كمخزن للقيمة دون استغلال حقيقي. كما تدرس الحكومة حاليًا إجراء إصلاحات قانونية تتيح

استخدام الأراضي الصناعية كضمان للقروض، وهو ما يشكل خطوة نحو تحسين إدارة الأراضي. ويمكن الاستفادة من تجارب دول مثل سنغافورة والهند وماليزيا في هذا المجال.

ثالثًا: التخطيط المكاني والتحول الرقمي في الصناعة

- وفي إطار توجيه التنمية الصناعية نحو التوزيع العادل والذي للأنشطة، يجري العمل على تنظيم المناطق الصناعية العشوائية وإدماجها في خطط التنمية الإقليمية، بما يتوافق مع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى التي تعدها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، مع التركيز على إنشاء مناطق صناعية جديدة في المدن المستهدفة لتعزيز الجاذبية الاستثمارية.
- تتزامن هذه الجهود مع إطلاق خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية، وتوسيع نطاق الخدمات الرقمية على منصة «مصر الرقمية الصناعية»، بما يعزز الشفافية ويسرّع الإجراءات. كما يشمل التوجه الجديد أتمتة الربط بين حاضنات التكنولوجيا في مختلف المحافظات، لتكون منصة فعالة لتسريع الابتكار والتطوير الصناعي.
- ومن جانب التجارة الخارجية، تستهدف وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية إتاحة استخراج بطاقات المستوردين والمصدرين عبر منصة مصر الرقمية، وتطوير منظومة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات وفقًا لنظام ISO 17060 لتعزيز قدرتها على إصدار شهادات المطابقة. فضلًا عن تفعيل نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ لدول التجارة الحرة والمصدر المعتمد، وحوكمة إجراءات التسجيل التجاري ومنح التراخيص بشكل يسهل على المتعاملين.

رابعًا: التحول الأخضر واستدامة النمو الصناعي

انسجامًا مع التزامات مصر البيئية وتوجيهها نحو الاقتصاد الأخضر، يتم العمل على وضع سجل طاقة شامل يحتوي على بيانات دقيقة عن استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية، بالإضافة إلى إنشاء سجل أخضر يُعنى بقياس الأداء البيئي للمصانع. وتسهم هذه الإجراءات في تحسين كفاءة الطاقة وتعزيز الالتزام

العينات من الجهات الرقابية المختلفة، بهدف تسهيل وتوحيد الإجراءات.

وفي سياق متصل يجري العمل أيضًا على **تقليص زمن الإفراج الجمركي** من ١٤ يوم إلى يومين فقط بنهاية عام ٢٠٢٥، من خلال تقليل عدد جهات العرض للبضائع التي تخضع لتقييم مشترك.

كذلك، تمضي الحكومة في **تفعيل منظومة متكاملة لإدارة المخاطر في التجارة الخارجية**، بما في ذلك النظام الرقمي لإدارة المخاطر الحدودية (e-RBI)، والذي يتطلب تطوير تقييمات مخاطر لأكثر من ٨٠٠٠ سلعة صناعية غير غذائية، بما يتوافق مع المعايير الأوروبية، ويعزز الاعتراف المتبادل مع الأسواق الدولية.

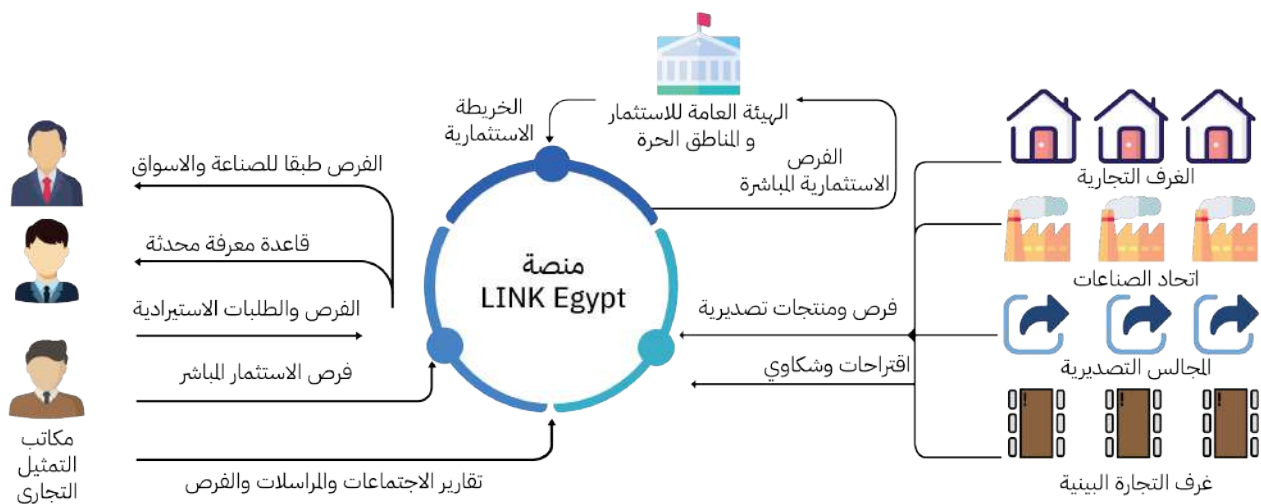
كما سيتم تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالإجراءات الخاصة بالاستيراد والتصدير والتراخيص من خلال تسهيل اشتراط النقل والتخزين تحت التحفظ للمصانع بحيث يتم منح رسائل مستلزمات الإنتاج والنقل والتخزين تحت التحفظ بعد المطابقة الظاهرية تنفيذًا للقرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩، إلى جانب ميكنة خدمات الإقامة وتراخيص العمل للأجانب، وخدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية، وتقييم الحصص العينية، وخدمات اعتماد فواتير الاستيراد والتصدير.

تم اعتماد التصور المبدئي لمنصة «مصر التجارية المتكاملة»، والتي تهدف إلى تعزيز كفاءة منظومة التجارة في مصر. ويتضمن النطاق المقترح للمنصة عدة محاور رئيسية، من أبرزها:

البيئي، كما تمهد الطريق أمام جذب استثمارات أجنبية في القطاعات منخفضة الانبعاثات. وتهدف هذه الرؤية إلى تحويل الاستدامة من مجرد التزام بيئي إلى فرصة اقتصادية ومصدر ميزة تنافسية.

خامسًا: تبسيط الإجراءات الجمركية وتطوير منظومة السياسات التجارية

- وفي سياق متصل، تستهدف الحكومة مواصلة تنفيذ حزمة من الإجراءات الطموحة لتبسيط منظومة الإجراءات الجمركية، وتحسين بيئة التجارة الخارجية، ضمن برنامج وطني متكامل يستهدف تعزيز تنافسية الاقتصاد المصري، وتحفيز بيئة الاستثمار والإنتاج، وذلك من خلال الإصلاحات التشريعية، والتطوير المؤسسي، والرقمنة، وتبني آليات فعالة لإدارة المخاطر وتيسير حركة التجارة.
- فعلى صعيد الإصلاحات التشريعية والتنظيمية، سيتم العمل على استحداث قانون لتقسيم الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية، بهدف تخفيف الأعباء النقدية عن الصناعات الوطنية. فضلًا عن إصدار قانون لتحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية، وإضافة نص إلى قانون الجمارك يتيح تشكيل لجان متخصصة لسرعة إنهاء المنازعات الجمركية، مما يعزز مناخ الثقة بين الدولة والمجتمع التجاري.
- كما تجري الحكومة دراسة تعديل القرار الصادر عن رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب



دمج هذه البدائل ضمن أنظمتها القضائية، مما ساهم في تسريع حل النزاعات ومنح مرونة أكبر للشركات؛

• **تحسين تدريب وبناء قدرات القضاة** عبر برامج تدريب مستمرة للقضاة وموظفي المحاكم في مجالات التجارة والمالية والقانون التجاري الدولي والأنظمة الرقمية، بما يعزز قدرتهم على التعامل مع القضايا المعقدة. كما أن التدريب المتخصص في مجالات ناشئة مثل التكنولوجيا المالية، والملكية الفكرية، والمعاملات عبر الحدود-as يُطبق في الإمارات وبولندا-من شأنه رفع كفاءة السلطة القضائية؛

• **تعزيز آليات تنفيذ الأحكام** لضمان تنفيذ الأحكام القضائية، لا سيما في القضايا التجارية، بسرعة وفعالية، يشمل ذلك:

- تحديث قوانين وإجراءات تنفيذ الأحكام لجعلها أكثر ملاءمة لبيئة الأعمال، بما يساهم في تسريع تنفيذ الأحكام وتعزيز الثقة في النظام القضائي التجاري؛

- تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تبني تدابير أكثر صرامة، مثل إنشاء قواعد بيانات عامة لنتائج القضايا وأداء القضاة، مما يدعم تحسين الجودة والمساءلة داخل الجهاز القضائي؛

- استكمال الإصلاحات الأخيرة في قوانين الإفلاس بهدف تبسيط إجراءات إعلان الإفلاس، إلى جانب إدخال نظام «أدوات الإنذار المبكر» (EWT) للحد من مخاطر التعثر المالي ومنع نشوب نزاعات الإفلاس. من خلال تمكين أدوات إعادة الهيكلة الوقائية، يمكن لهذا النظام دعم الشركات القابلة للاستمرار التي تواجه صعوبات مالية لتجنب الإفلاس.

- وتُظهر تجارب الدول متوسطة الدخل أن تسهيل إجراءات الخروج من السوق يساهم في إعادة تخصيص الموارد نحو استخدامات أكثر إنتاجية وكفاءة (تقرير التنمية العالمية، البنك الدولي، ٢٠٢٤).

إتاحة البيانات والإجراءات المتعلقة بالتجارة بشكل شفاف ومتكامل، وتفعيل دور التمثيل التجاري خارجياً وداخلياً، وتشبيك أطراف العرض والطلب بما يعزز التكامل بين المنتجين والمستهلكين. كما تشمل المنصة دعم برامج بناء القدرات البشرية ذات الصلة، وتوفير بيانات وتقارير لحظية تدعم متخذي القرار وتعزز فعالية السياسات التجارية.

سادساً: دعم حركة التجارة الدولية واللوجستيات

في ضوء الإمكانيات الكبيرة المتاحة للسوق المصرية وسعي الحكومة لتعزيز مركز مصر الإقليمي الرائد في مجال التجارة واللوجستيات، وذلك من خلال تشجيع الشركات على إنشاء مراكز خدمات لوجستية وتعزيز تجارة الترانزيت، وتسهيل شروط النقل والتخزين تحت التحفظ لمستلزمات الإنتاج، بما يسمح بالإفراج عنها بعد المطابقة الظاهرية، وفقاً للقرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩.

سابعاً: تعزيز وتحديث نظام العدالة التجارية

لتعزيز وتحديث نظام العدالة التجارية في مصر، هناك مجموعة من الإصلاحات الأساسية التي يمكن تنفيذها استناداً إلى أفضل الممارسات الدولية في مجالات الحوكمة وسيادة القانون. يتطلب الأمر اتخاذ خطوات شاملة لضمان تحسين كفاءة النظام القضائي التجاري ودعمه لتوفير بيئة أعمال أكثر شفافية وسرعة. في هذا السياق، يمكن تحديد المجالات الرئيسية للإصلاحات كما يلي:

• **توسيع نطاق الرقمنة** من خلال اعتماد أنظمة متكاملة بالكامل لتقديم الدعاوى إلكترونياً واستخدام جلسات المحاكم عبر الفيديو لتقليل التأخيرات وزيادة الوصول إلى العدالة. يُعد النظام الرقمي الشامل للمحاكم في كوريا الجنوبية مثالاً ناجحاً في تحسين الكفاءة والشفافية عبر التكنولوجيا؛

• **تعزيز بدائل تسوية المنازعات (ADR)** من خلال تشجيع الوساطة والتحكيم كخيارات بديلة للتقاضي التقليدي، بهدف تخفيف العبء عن المحاكم. نجحت كل من سنغافورة وماليزيا في

مستقبل القارة، من خلال دعم المبادرات القارية الكبرى، وعلى رأسها «أجندة إفريقيا ٢٠٦٣»، التي تبناها الاتحاد الإفريقي باعتبارها خطة طموحة لتحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي الشامل في إفريقيا. وتتلاءم هذه الأجندة مع الرؤية المصرية البنية على تعزيز التكامل الإفريقي، وتحقيق التنمية المستدامة، وبناء شراكات استراتيجية بين دول القارة بعيداً عن الاعتماد على خارجها، وتستند مصر في هذا الدور إلى عدد من المقومات؛ أبرزها موقعها الجغرافي كبوابة شمال إفريقيا إلى الشرق الأوسط وأوروبا.

فضلاً عن أن اهتمام مصر بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصادي الشامل مع الدول الإفريقية، ينبع من إيمان راسخ بأن الدول التي تتشابه ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، تكون أكثر قدرة على تعزيز التعاون فيما بينها من خلال مشاركة أنجح السياسات والممارسات التي أثبتت فعاليتها في مواجهة التحديات التي تواجهها دول القارة، ومن ثم فإن تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب لطالما كان أحد المحددات الرئيسية للعلاقة الوطيدة التي تجمع مصر بالدول الإفريقية.

ومن ثم، فإن الدولة المصرية قد اعتمدت على عدة أدوات وآليات متنوعة لتعزيز التعاون مع الدول الإفريقية، حيث كانت الآليات الاقتصادية وتبادل المعرفة وبناء العلاقات على مبدأ المنفعة المشتركة، بمثابة الركيزة الرئيسية لتعزيز التعاون بين الجانبين.

نبذة عن التطور التاريخي لمسار العلاقات المصرية الإفريقية

ترتبط مصر بعلاقات سياسية وتاريخية قوية مع الدول الإفريقية، حيث دعمت حركات التحرر منذ منتصف القرن العشرين، مما رسخ صورتها الإيجابية في الوعي الإفريقي. كما ارتكز انخراط مصر في تعزيز التعاون مع دول القارة على مبدأ الانتماء للقارة الإفريقية، وتطورت أبعاد هذا التعاون إلى ما هو أبعد من الدعم السياسي لتحقيق شراكات تنموية تهدف إلى تحقيق الاستقرار والنمو المشترك، تماشياً مع أجندة إفريقيا ٢٠٦٣. تجلّى هذا الدور تاريخياً في دعم مصر لتأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، وتطور علاقاتها مع القارة عبر مراحل تعكس تحولاً من البعد التحرري إلى

١٠. تعزيز أواصر التعاون بين مصر ودول إفريقيا

تُعَدُّ القارة الإفريقية امتداداً استراتيجياً وتاريخياً لمصر، إذ تجمع مصر ودول القارة روابطاً حضارية وثقافية عميقة، فضلاً عن الجوار الجغرافي الذي أسس لعلاقات متجذرة عبر العصور. إلا أن أهمية إفريقيا بالنسبة لمصر لا تقتصر على هذه الأبعاد التاريخية والجغرافية فحسب، بل تمتد لتشمل اعتبارات جوهرية تتعلق بالأمن القومي، والمصالح الاقتصادية، والفرص التنموية المشتركة. ففي ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، وتنامي التحديات السياسية والاقتصادية والبيئية التي تواجه دول القارة، أدركت مصر أن تعزيز انخراطها في الشأن الإفريقي لم يعد خياراً أو رفاهية، بل ضرورة استراتيجية.

وتجدر الإشارة إلى أن أفريقيا تُعَدُّ ثاني أسرع منطقة اقتصادية نمواً في العالم، حيث تضم ١٢ من أسرع ٢٠ اقتصاداً وطنياً نمواً. ووفقاً للتقديرات المنشورة على موقع برنامج الأمم المتحدة الانمائي، فإنه من المتوقع أن يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي في ما يقرب من نصف الدول الإفريقية نسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٥، وهو معدل أعلى من المتوسط العالمي البالغ ٢,٨٪.

في هذا السياق، تبنت الدولة المصرية خلال السنوات الأخيرة سياسة فعالة تجاه القارة الإفريقية، تقوم هذه السياسة على إعادة بناء جسور التواصل، وتوسيع آفاق التعاون مع مختلف دول القارة، سواء التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف. وقد شملت هذه السياسة تعزيز التواجد وتنشيط التعاون في مجالات حيوية مثل التجارة البينية، الاستثمار في مشروعات البنية التحتية، وتبادل الخبرات في مجالات التنمية المستدامة، كالتعليم، الصحة، والطاقة.

كما تحرص مصر على لعب دور فاعل في صياغة

التنموي والاستراتيجي، كما هو موضح أدناه:

- الفترة بين ١٩٥٠ و ١٩٦٠، وبالأخص بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، ركزت مصر بقيادة جمال عبد الناصر على دعم القارة الإفريقية، حيث ساندت حركات التحرر في أكثر من ٣٠ دولة وساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية عام ١٩٦٣. كما لعبت دورًا محوريًا سياسيًا ولوجستيًا في دعم النضال ضد الاستعمار والعنصرية، وسعت لترسيخ مبدأ «الوحدة الإفريقية» كوسيلة للتحرر وبناء مستقبل مشترك.
- أوائل السبعينيات، تعزّز الدور الإفريقي لمصر، حيث شهدت هذه الفترة أيضًا انطلاق التعاون العربي-الإفريقي، واستضافة مصر أول قمة عربية-إفريقية في عام ١٩٧٧، إلى جانب تأسيس مؤسسات مالية مشتركة لدعم التنمية.
- بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠، ركزت مصر على دعم التنمية في إفريقيا، من خلال إنشاء الصندوق المصري للتعاون الفني مع إفريقيا عام ١٩٨٠، الذي ساهم في تدريب آلاف الكوادر وإيفاد خبراء في مجالات الصحة والزراعة والتعليم، إضافةً إلى تقديم مساعدات إنسانية وتنموية. كما دعمت مصر استقلال ناميبيا، وساهمت في إنهاء الفصل العنصري بجنوب إفريقيا، ولعبت دورًا في حل نزاعات بعدة دول مثل أنجولا وموزمبيق والصومال وموريتانيا، خاصة خلال رئاستها لمنظمة الوحدة الإفريقية.
- تولت مصر رئاسة منظمة الوحدة الإفريقية لدورتين (١٩٨٩-١٩٩٠ و ١٩٩٣-١٩٩٤)، وأطلقت خلالها أول آلية إفريقيا لحل النزاعات، وقدمت مبادرات لمعالجة قضايا اللاجئين والديون والتنمية. كما لعبت دورًا رئيسيًا في التحول إلى الاتحاد الإفريقي، وساهمت في صياغة وثيقته التأسيسية عام ٢٠٠٠. تُعد مصر من أكبر المساهمين في ميزانية الاتحاد، واستضافت مؤتمرات قارية هامة، وتولت رئاسته عام ٢٠١٩، كما لعبت مصر دورًا محوريًا في تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية خلال رئاستها لوكالة تنمية الاتحاد الإفريقي «النيباد» عام ٢٠٢٥.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن مصر تستضيف عددًا من المؤسسات الإفريقية في مصر، من أبرزها:

- مكتب الاتحاد الإفريقي لدى جامعة الدول العربية بالقاهرة.
- اتحاد الغرف الإفريقية للتجارة والصناعة والزراعة والمهن التابع للاتحاد الإفريقي.
- وكالة الاستثمار الإقليمية التابعة للكميسا.
- اتحاد الغرف الإفريقية للتجارة والزراعة والصناعة والمهن.
- بنك التصدير والاستيراد الإفريقي.
- المكتب القطري لبنك التنمية الإفريقي وصندوق التنمية الإفريقي.
- الاتحاد الإفريقي لمنظمات مقاولي التشييد.
- الشركة الإفريقية لإعادة التأهيل.
- مكتب المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا.
- منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية.
- الاتحاد الإفريقي لكرة القدم.

أبرز ملامح الانخراط الاقتصادي المصري في القارة الإفريقية

تهدف السياسة المصرية إلى تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا كأولوية استراتيجية من خلال زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا وتعزيز التعاون الاقتصادي في المجالات ذات الصلة الوثيقة بالتنمية، لا سيما في ضوء الإصلاحات في مجال الاستثمار والتي شملت إصدار العديد من القوانين كقانون الاستثمار ولائحته التنفيذية. كما اتخذت مصر أيضًا تدابير مؤسسية لتحسين مناخ الاستثمار وتطوير مركز خدمات المستثمرين وتنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي وطني طموح، بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية، والذي يتضمن حزمة من الإصلاحات المالية والنقدية والتشريعية لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار وإزالة الحواجز التي تواجه القطاع الخاص والمستثمرين

أعدت أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ رؤية إفريقية خالصة لتقود القارة نحو انطلاقة تنمية شاملة، وتشمل الأجندة عدة برامج في مجالات متعددة، منها: الزراعة، الصناعة، التوظيف، تمكين الشباب، تأسيس منظمات اقتصادية وتنمية موحدة، تعزيز التكامل السياسي والاقتصادي، وتشجيع التصنيع وزيادة القيمة المضافة للموارد.

وتحدد أجندة التنمية الأفريقية سبعة محاور رئيسة لتحقيق التنمية المستدامة للدول الأفريقية على النحو التالي:

- الازدهار القائم على النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- التكامل والاتحاد سياسيًا لتحقيق الرؤية الشاملة لنهضة أفريقيا.
- الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون.
- التمتع بالسلم والأمن.
- هوية ثقافية قوية اعتمادًا على التراث والقيم والأخلاقيات المشتركة.
- إطلاق الطاقات الكامنة للمرأة والشباب لقيادة قطار التنمية بالدول.
- أن تصبح القارة لاعباً وشريكاً عالمياً قوياً وفعالاً.

وفي هذا السياق، حرصت مصر على مواءمة أهدافها التنموية في إطار «رؤية مصر ٢٠٣٠» والتي تم إطلاقها عام ٢٠١٦ مع طموحات «أجندة أفريقيا ٢٠٦٣»، بما يضمن اتساق السياسات الوطنية مع الأجندة الإقليمية. وفي هذا الصدد، يمكن استقراء التكامل بين «رؤية مصر ٢٠٣٠» و«أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣» في الأوجه التالية:

- القضاء على الفقر، وتحسين الدخل وتوفير فرص عمل.
- إتاحة الفرص لجميع الأفارقة للحصول على سكن لائق في بيئة نظيفة وآمنة.
- دعم قطاع التعليم وتعزيز المهارات والتكنولوجيا والبحث والابتكار من أجل بناء المعرفة.
- التحول الاقتصادي والنمو والتصنيع وخلق القيمة المضافة واستغلال الموارد الطبيعية.

الأجانب. ويتمشى ذلك مع مبادرة مجموعة العشرين للشراكة مع إفريقيا والتزام مصر بدعم تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي ٢٠٦٣، والتي تمثل الإطار التنموي الأساسي للقارة الإفريقية.

فضلاً عن إدراك القيادة السياسية للمزايا الاقتصادية الرئيسية للتكامل الإقليمي بين دول القارة الإفريقية وانعكاسات ذلك بشكل إيجابي على تعزيز النمو الاقتصادي لدول القارة، لاسيما وأن عدد سكان القارة يربو على ١,٥ مليار نسمة، بالإضافة إلى امتلاك القارة موارد طبيعية هائلة من النفط والغاز والمعادن والأراضي الخصبة، مما يؤهل إفريقيا لتكون سوقاً إنتاجية واستهلاكية ضخمة.

ومن هذا المنطلق، عكفت الدولة المصرية على تطوير عدد من الآليات لتعزيز التعاون الاقتصادي بشكل شامل مع القارة الإفريقية، ويمكن رصد أهمها فيما يلي:

١- التكامل بين أجندة إفريقيا ٢٠٦٣ ورؤية مصر ٢٠٣٠

تعتبر «أجندة التنمية الأفريقية ٢٠٦٣» هي الخطة الرئيسة للتحول الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي التي تسعى القارة الإفريقية إلى تحقيقه، من خلال الاستغلال الأمثل لمزايا القارة المتمثلة في شعوبها وتاريخها وثقافتها المتنوعة ومواردها الطبيعية المختلفة، بهدف إحداث تغيير في وضعها عالمياً، مرتكزة على عنصر القوى البشرية والتنمية في رأس المال البشري الإفريقي والاستثمار في البنية التحتية، بهدف القضاء على الفقر، وتمكين المرأة والشباب، وتعزيز السلم والأمن الدائمين، وبناء المؤسسات القائمة على التنمية الفعالة والمشاركة والمساءلة.

تمتد أجندة ٢٠٦٣ على مدى خمسين عاماً، تقسم إلى خمس مراحل كل منها مدتها عشر سنوات، وتشرف على تنفيذها إدارة التخطيط الاستراتيجي بالاتحاد الإفريقي بالتنسيق مع مختلف الأطراف. وقد أكدت الوثيقة أن إفريقيا تمتلك أكثر من ٩٠٪ من احتياطات الموارد الطبيعية العالية، ما يمنحها فرصة فريدة لتحقيق تنمية مستدامة.

وتجدر الإشارة إلى أنه وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي ٢٠٢٥، الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإن مصر تعد المساهم الرئيسي في نمو الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا عام ٢٠٢٤. وتشمل التطورات الرئيسية زيادة ملحوظة في التزامات تمويل المشروعات لا سيما في قطاعي الطاقة والبنية التحتية للنقل.

وتُعد مصر أكبر مستثمر إفريقي في القارة، وتستهدف استثماراتها دولاً مثل الجزائر، والسودان، وليبيا، ونيجيريا، والمغرب، وإثيوبيا، وتزانيا، نظراً لأهميتها الاستراتيجية وتوافر الفرص الاستثمارية بها.

وفي إطار دعم التوسع المصري في إفريقيا، تم تأسيس صندوق ضمان مخاطر الاستثمار في إفريقيا، بهدف:

- تشجيع الاستثمارات المصرية داخل القارة.
- توفير ضمانات ضد المخاطر الاقتصادية.
- دعم الاستثمارات المشتركة والاقتصاد الرقمي.
- تعزيز قدرات الحوكمة، والتمويل، ومكافحة الفساد.
- دعم مبادرات مثل السوق الإفريقية المفتوحة للطيران (SAATM)

وفي إطار التوسع الإقليمي، أطلقت مصر عدداً من المشروعات الصناعية في دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما توسعت مؤسسات مالية مصرية رائدة، مثل البنك التجاري الدولي (CIB)، إلى أسواق كينيا وإثيوبيا، مما يدعم تمويل التجارة والبنية التحتية، ويعزز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي نفذتها الحكومة المصرية في تعزيز ثقة المستثمرين الدوليين في مناخ الأعمال بمصر، شملت تلك الإصلاحات:

- إصدار قوانين جديدة للاستثمار
- تحديث قوانين الشركات وسوق المال
- إنشاء مركز خدمات المستثمرين لتيسير الإجراءات

الجدير بالذكر أنه طبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قد سجلت قيمة استثمارات دول الاتحاد الإفريقي بمصر ٨٣١,٢ مليون دولار خلال العام

- دعم انخراط القطاع الخاص في التنمية
- تعزيز وتحديث الزراعة والأعمال التجارية الزراعية، وزيادة القيمة المضافة والإنتاجية.
- حملات دولية لتمويل مشروعات البنية التحتية الرئيسية لمواكبة التطور العالمي.
- الاهتمام بزيادة حجم التجارة البينية وتعبئة الموارد المحلية.

وانطلاقاً من التزامها بأهمية المتابعة والتقييم، دأبت الدولة المصرية على إعداد التقارير الوطنية الخاصة بمتابعة تنفيذ أجندة أفريقيا ٢٠٦٣ كل عامين، حيث قدمت ثلاثة تقارير في أعوام ٢٠١٩ و ٢٠٢١ و ٢٠٢٣، إلى جانب تقرير المشاورات في عام ٢٠٢٢، وذلك ضمن إطار تنفيذ الخطة العشرية الأولى للأجندة (First Ten-Year Implementation Plan).

وقد تم اختيار مصر ضمن الدول الرائدة التي تطبق أفضل الممارسات في إعداد ومتابعة التقارير الوطنية المتعلقة بأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، لاستعراض تجربتها في متابعة تنفيذ الخطة العشرية الأولى بهدف تبادل الخبرات وتعزيز قدرات الدول الأعضاء الأخرى في هذا الشأن. وهو ما يؤكد حرص الدولة المصرية على اتباع أفضل الممارسات فيما يتعلق برصد ومتابعة جهود ومؤشرات تحقيق التنمية المستدامة، ليس فقط على المستوى الوطني، بل أيضاً على مستوى القارة الأفريقية، بالإضافة إلى التزامها بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات مع الدول الإفريقية.

كما شاركت مصر بفعالية في إعداد الخطة العشرية الثانية لأجندة أفريقيا ٢٠٦٣، وخاصة إطار المتابعة والتقييم الخاص بها، مما يعكس دورها المحوري في دعم جهود التخطيط والتنمية على المستوى القاري.

٢- تعزيز الاستثمارات المصرية- الإفريقية

تشمل الاستثمارات المصرية في إفريقيا مجموعة متنوعة من القطاعات، أبرزها: البناء والتشييد، والصناعات الكيماوية، والتعدين، والمستحضرات الطبية والدوائية، والاتصالات، والمكونات الإلكترونية، والخدمات المالية. في المقابل، تتركز الاستثمارات الإفريقية في مصر في مجالات الزراعة، والصناعة، والخدمات المالية، والسياحة، والإنشاءات، وتكنولوجيا المعلومات.

أفريقية و ٧ مؤسسات مالية محلية وإقليمية وبلغ إجمالي القروض ٥٤٢,٣٢٢ مليون دولار و ٢١٠ مليون يورو، كما تم إعلان نفاذ ١٧ اتفاقية قرض مع ١٠ دول أفريقية و ٧ مؤسسات إقليمية بمبلغ إجمالي قدره حوالي ٩٠٧,٧٢٢ مليون دولار و مبلغ ١٥٠ مليون يورو.

ويمكن رصد أهم المشروعات التنموية التي تم/يتم تنفيذها بهدف تعزيز التكامل والترابط بين مصر والقارة الأفريقية كما يلي:

• البنية التحتية والربط البري

في إطار جهودها لتعزيز التكامل الإقليمي وتطوير البنية التحتية في إفريقيا، أطلقت مصر عددًا من المشروعات الحيوية التي تستهدف الربط البري والكهربائي والمائي بين دول القارة:

• مشروع الربط البري (طريق القاهرة - كيب تاون):

بدأت مصر في عام ٢٠٢١ تنفيذ مشروع استراتيجي يربط شمال القارة بجنوبها عبر طريق «القاهرة - كيب تاون»، والذي يُعد أطول طريق بري في إفريقيا بطول يصل إلى ٩٧٠٠ كيلومتر. ينطلق الطريق من مدينة الإسكندرية، مرورًا بالقاهرة وأسوان، ثم يعبر عدة دول إفريقية تشمل: السودان، جنوب السودان، إثيوبيا، تنزانيا، كينيا، زامبيا، وصولًا إلى كيب تاون في جنوب إفريقيا. ويُعد المشروع محورًا رئيسيًا لتعزيز التجارة البينية وتنقل الأفراد والبضائع عبر القارة.

• مشروع الربط البري (مصر-ليبيا-تشاد):

خصصت الحكومة نحو ٦ مليارات جنيه (١٢٢,٤ مليون دولار) لبدء تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع الربط البري مع ليبيا، بامتداد ١٠٠ كيلومتر من إجمالي ٤٠٠ كيلومتر داخل الأراضي المصرية، ويُعد طريق «شرق العوينات- الكفرة» من المشروعات الاستراتيجية التي تهدف إلى ربط مصر بليبيا وصولًا إلى تشاد، بإجمالي أطوال تبلغ ١٧٢٠ كيلومترًا، موزعة بين ٤٠٠ كيلومتر داخل مصر، و ٣٩٠ كيلومترًا داخل ليبيا، و ٩٣٠ كيلومترًا داخل تشاد، تستهدف المشروع فتح محور بري جديد يربط جنوب غرب مصر بعمق الجنوب الليبي، وصولًا إلى الأراضي التشادية، ما يُساهم في تعزيز حركة التجارة مع دول القارة الأفريقية.

المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ١,٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

كما سجلت قيمة الاستثمارات المصرية في دول الاتحاد الإفريقي ٤٩٩,١ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ مقابل ٥٠٤,٦ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤.

وتعكس هذه البيانات وجود مساحة كبيرة للتحرك المصري-الإفريقي لزيادة معدلات الاستثمار المتبادلة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قيام الجانبين بتطوير استراتيجيات مستدامة لتسهيل تدفقات الاستثمار والتجارة بين الدول الأفريقية، بهدف إنشاء شراكات متكاملة مع الجهات الفاعلة الرئيسية في القارة وتكثيف حضور المؤسسات المالية الضامنة للصادرات والاستثمارات في أفريقيا، وتحسين البنية التحتية والخدمات اللوجستية التي تربط دول القارة، وإقامة شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الشركاء المحليين في الدول المستهدفة للتغلب على العقبات البيروقراطية واللوائح الحكومية أو التحديات المتعلقة بكفاءة شبكات التوزيع.

٣- تدشين المشروعات التنموية المشتركة

تسعى مصر من خلال العضوية في مجلس محافظي المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا (BA-DEA) إلى زيادة التجارة البينية بين مصر والدول الأفريقية، وفي إطار استهداف زيادة الانخراط في مشروعات التنمية في أفريقيا يتم عرض المشروعات التي يمولها المصرف في الدول الأفريقية من خلال الاعلان عن عمليات المصرف التي يقرها مجلس الإدارة على منصة حافز لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص والشركات المصرية للمشاركة في تنفيذ هذه المشروعات. وفي إطار سعي المصرف المستمر لتقوية علاقات التعاون الاقتصادي والفني بين الدول العربية والدول الأفريقية جنوب الصحراء، يقدم المصرف تمويلاته إلى الدول والمؤسسات الأفريقية المؤهلة للاستفادة من تمويلاته عبر نوافذ القطاعين العام والخاص و نافذتي التجارة وتنمية القدرات، كما يبذل جهودا حثيثة لدعم تنفيذ الخطط والبرامج الإنمائية في أفريقيا. فقد تم خلال عام ٢٠٢٤ التوقيع على ١٢ اتفاقية قرض مع ٥ دولة

• مشروعات الربط الكهربائي:

- الربط بين مصر والسودان: تم تشغيل الخط في أبريل ٢٠٢٠ بطول ١٧٠ كم (١٠٠ كم داخل مصر و٧٠ كم في السودان)، بقدرة ابتدائية تبلغ ٨٠ ميجاوات، مع خطة توسعية لزيادة القدرة إلى ٣٠٠ ميجاوات ثم إلى ٢٠٠٠ ميجاوات حسب احتياجات البلدين، من خلال استثمارات إضافية.
- الربط بين مصر وليبيا: يعمل حاليًا بقدرة ١٥٠ ميجاوات، وتُجرى دراسات لزيادته إلى ٢٠٠٠ ميجاوات ضمن خطة أشمل للربط الكهربائي بين دول شمال إفريقيا. وقد حظي المقترح المصري بموافقة قمة الاتحاد الإفريقي في ٢٠٢١، وأُدرج ضمن مشروعات PIDA-PAP2 العابرة للأقاليم.
- تشارك مصر بفاعلية في تجمع الطاقة لدول شرق أفريقيا (EAPP (Eastern Africa Power Pool من خلال وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة (عضو المجلس الوزاري في التجمع) والشركة القابضة لكهرباء مصر (عضو اللجنة التوجيهية)، ومؤخرًا نجحت مصر في الحصول على استضافة مقر مشغل السوق لتجمع الطاقة لدول شرق أفريقيا (EAPP Market Operator Unit)، وهو ما ستم الاعلان عنه رسميًا في الاجتماعات القادمة للمجلس الوزاري واللجنة التوجيهية والتي سنعقد في مصر في فبراير ٢٠٢٦.

• محطات الطاقة الشمسية:

- في إطار دعم الطاقة المتجددة في إفريقيا، ساهمت مصر في إنشاء محطات طاقة شمسية بعدد من الدول، منها:
- إريتريا: محطة متصلة بالشبكة (٢ مليون دولار) ومحطة غير متصلة بالشبكة (٨,٤ ملايين دولار).
- أوغندا: محطة متصلة بالشبكة (٦ ملايين دولار).
- جيبوتي: محطتان بقدرتي ٣٠٠ كيلووات و٢٥٠ ميجاوات، بتكلفة ١,٥ و١,٣ مليون دولار على التوالي.
- بوروندي: ورشة لصيانة المحولات الكهربائية،

باستثمار ١٠,١ ملايين جنيه مصري، وتشغيل كامل مع تدريب الفنيين المحليين.

- تعزيز التعاون في مجال الطاقة مع نيجيريا وتنسيق في مجال الصيد البحري مع موريتانيا، ودعم الشركات المصرية في مالي.

• المشروعات المرتبطة بالربط البحري

- مشروع الربط المائي (بحيرة فيكتوريا - البحر المتوسط): في عام ٢٠٢١، طرحت مصر مشروعًا طموحًا يربط بحيرة فيكتوريا بالبحر المتوسط عبر نهر النيل، كجزء من استراتيجيتها لتوسيع التعاون الاقتصادي والنقل النهري مع دول حوض النيل. يهدف المشروع إلى ربط الهضبة الاستوائية وشرق إفريقيا بشمال القارة، وتوفير ممر مائي إقليمي يدعم التنمية المستدامة، ويسهم في تطوير مجرى نهري صالح للملاحة يصل إلى البحر المتوسط، بما يعزز التجارة والتكامل الإقليمي.

- سد «جوليوس نيريري» مع تنزانيا، وهو سد مقام على نهر داخلي في تنزانيا، حيث أشادت الرئيسة التنزانية بالدعم المصري، مؤكدةً الأهمية التي توليها بلادها لهذا المشروع التنموي المهم، ويمثل هذا المشروع نموذجًا يعكس عمق العلاقات المتميزة والصداقة بين مصر وتنزانيا، والذي يعد من أكبر المشروعات القومية في تنزانيا. وقد قام بتنفيذه تحالف مصري من شركتي المقاولون العرب والسويدي.

كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع الإنشاءات شهد انتعاشاً خلال الفترة الماضية، حيث نفذت شركات مصرية، أبرزها شركة المقاولون العرب، مشاريع ضخمة في عدد من الدول الإفريقية، من بينها:

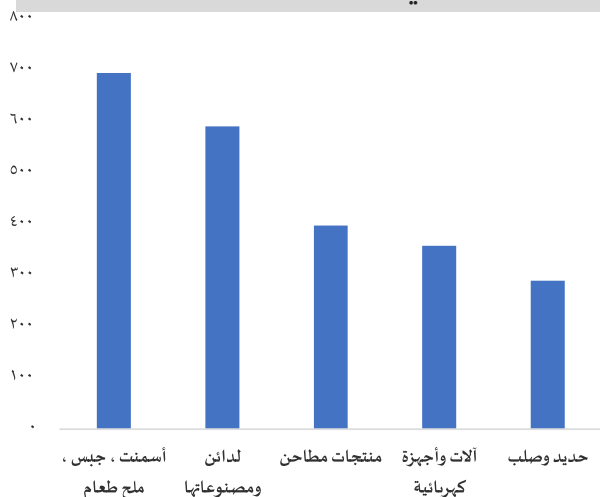
- تحديث وتطوير طريق ماساكا - بوكاكاتا في أوغندا.
- إنشاء مبنى هيئة التأمين ومقر سوق الأوراق المالية في نيجيريا.
- تصميم وتشبيد سد ومحطة روفيجي للطاقة الكهرومائية في منطقة «ستيجلر جورج» في تنزانيا.

٤- تعزيز معدلات التجارة البينية

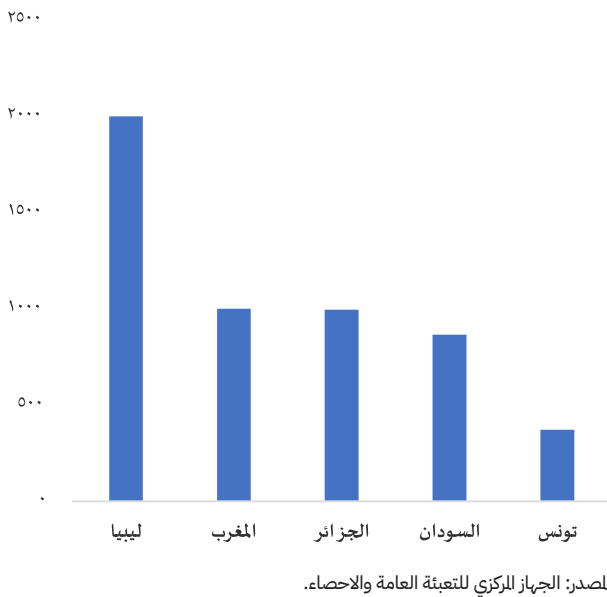
شهدت العلاقات التجارية بين مصر والدول الأفريقية خلال عام ٢٠٢٤ نموًا ملحوظًا عزز من مكانة مصر الإقليمية داخل القارة. فقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين مصر ودول الاتحاد الأفريقي ليصل إلى نحو ٩,٨ مليار دولار، مقارنة بحوالي ٩,٢ مليار دولار في عام ٢٠٢٣، مسجلًا معدل نمو قدره ٦,٥٪ وفق بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى نمو الصادرات المصرية التي بلغت ٧,٧ مليار دولار بزيادة قدرها ٤,٧٪ عن العام السابق، في حين ارتفعت الواردات إلى ٢,١ مليار دولار محققة زيادة أكبر نسبيًا بلغت ١٤,٥٪. ووفقًا لتقرير التجارة الأفريقية لعام ٢٠٢٥، احتلت مصر المرتبة الخامسة في شمال أفريقيا من حيث حجم التجارة البينية الأفريقية، بحصة بلغت ٤,١٪ من إجمالي تجارة القارة.

وعند النظر إلى هيكل الصادرات المصرية، يتضح أن ليبيا تظل أكبر شريك تجاري لمصر في أفريقيا حيث بلغت قيمة الصادرات إليها نحو ٢ مليار دولار، تليها المغرب بنحو مليار دولار، ثم الجزائر بقيمة ٩٩٦ مليون دولار، والسودان بنحو ٨٦٦ مليون دولار، إضافة إلى أسواق أخرى مثل تونس وكينيا وساحل العاج.

شكل ٥١ أهم السلع المصرية المصدرة لدول الاتحاد الأفريقي - ٢٠٢٤ (مليون دولار)



شكل ٥٢ صادرات مصر إلى دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار)



وتتنوع السلع المصدرة بين منتجات البناء والصناعات التحويلية، حيث جاء الأسمنت والجبس والملح في الصدارة بقيمة ٦٩٤,٤ مليون دولار، تلتها اللدائن ومصنوعاتها بقيمة ٥٩٠,٥ مليون دولار، ثم منتجات المطاحن، والآلات والأجهزة الكهربائية، والحديد والصلب، وهو ما يعكس قدرة المنتج المصري على تلبية احتياجات متعددة داخل الأسواق الأفريقية.

أما على صعيد الواردات، فقد احتلت الكونغو الديمقراطية المرتبة الأولى كمصدر رئيسي لمصر بقيمة بلغت ٦٦١,٩ مليون دولار، تلتها السودان وكينيا ونيجيريا وجنوب أفريقيا. وجاء النحاس ومصنوعاته كأكثر بندا في قائمة الواردات المصرية من أفريقيا بقيمة ٧٤١,٥ مليون دولار، إلى جانب البن والشاي والوقود والزيوت المعدنية والحيوانات الحية والقطن. ويبرز هذا النمط من الواردات اعتماد مصر على القارة كمصدر للمواد الخام والسلع الزراعية الاستراتيجية، بما يسهم في دعم الصناعات المحلية ويعزز الأمن الغذائي.

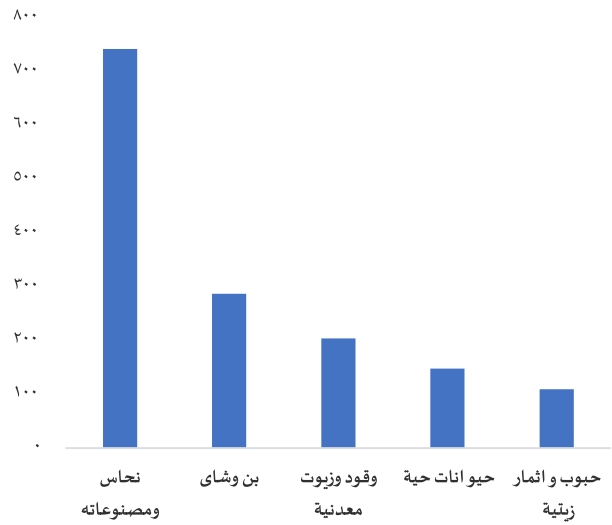
نوفمبر ٢٠٢٤ إلى نظام الدفع والتسوية الأفريقي (PA-PSS)، الذي يهدف إلى تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية في المعاملات التجارية وخفض تكاليفها بما يصل إلى ٥٠٪، الأمر الذي من شأنه تعزيز سيولة التجارة البينية وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة.

ويُعزز هذا التوجه من الدور المصري في إطار اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA)، التي تمثل فرصة استراتيجية كبرى لزيادة الصادرات وتنويع الأسواق. فالمرحلة الأولى من الاتفاقية تستهدف إلغاء ٩٠٪ من الرسوم الجمركية، على أن تصل النسبة إلى ٩٧٪ بحلول عام ٢٠٣٤، بينما تشير التقديرات إلى أن التطبيق الكامل للاتفاقية قد يضيف نحو ٥,٧٪ للناتج المحلي الإجمالي المصري بحلول عام ٢٠٤٧ بما يعادل ٤٨,٢ مليار دولار. ومن هذا النطلق، تسلمت مصر في أبريل ٢٠٢٥ رئاسة مجلس وزراء التجارة للاتفاقية، لتؤكد دورها الريادي في دفع التكامل الاقتصادي القاري وتسريع المفاوضات الفنية العالقة، خاصة فيما يتعلق بقواعد المنشأ في قطاعات حيوية مثل الملابس والسيارات.

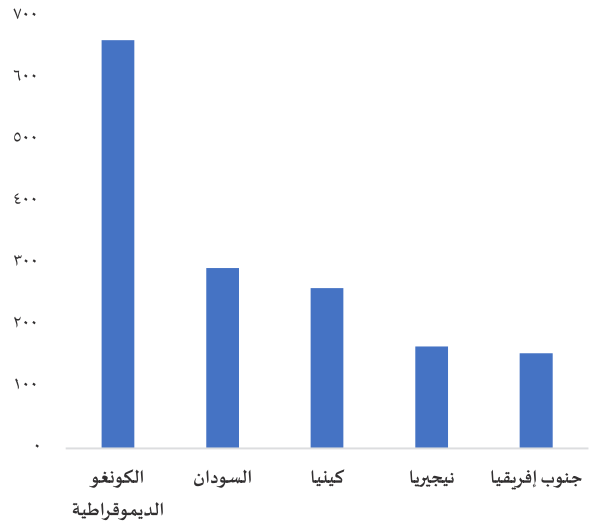
وعلى الرغم من التقدم المحقق، لا تزال هناك تحديات تستدعي المعالجة لضمان استدامة النمو التجاري، وفي مقدمتها الحاجة إلى تعميق التصنيع المحلي لتعظيم القيمة المضافة، وتعزيز البنية التحتية والربط اللوجستي مع الأسواق الأفريقية، إلى جانب تكثيف مشاركة القطاع الخاص في المشروعات الاستثمارية المشتركة. ومع ذلك، فإن الزخم القائم على صعيد المبادرات التجارية والمالية، إلى جانب التوسع في قطاعات استراتيجية مثل الزراعة والطاقة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، يضع مصر في موقع متميز يمكنها من تعظيم مكاسبها الاقتصادية في القارة وتعزيز مكانتها كأحد المحاور الرئيسية للتكامل الإقليمي والتنمية المستدامة في أفريقيا.

وكما سبق الإشارة من قبل، فإن مصر تعد من أكثر الدول الأفريقية والعربية انخراطًا في الاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، مثل اتفاقية الكوميسا، واتفاقية أغادير، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. كما تستفيد من

شكل ٥٣ أهم السلع المصرية المستوردة من دول الاتحاد الأفريقي ٢٠٢٤ (مليون دولار)



شكل ٥٤ واردات مصر من دول الاتحاد الأفريقي (أعلى خمس دول) ٢٠٢٤ (مليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ولم تقتصر الجهود المصرية على تعزيز المبادلات التجارية القائمة، بل امتدت إلى تبني استراتيجيات تهدف إلى توسيع النفاذ إلى الأسواق الأفريقية خلال السنوات المقبلة. فقد وضع المجلس التصديري للكيماويات والأسمدة خطة لإيفاد أكثر من ٢٠٠ بعثة تجارية حتى عام ٢٠٢٩ تستهدف أسواقًا رئيسية مثل كوت ديفوار وغانا وكينيا وتنزانيا، وذلك بهدف زيادة الصادرات المصرية إلى القارة بنسبة ٢٠٪. كما انضمت مصر في

الطاقة الشمسية بالمرزعة المصرية التنازلية المشتركة، ومتابعة تنفيذ سد -ستيجلر جورج- بتنازيا والذي يعد من إحدى المشاريع التنموية التي تقوم بها مصري إفريقيا.

• ورشة عمل «صنع في إفريقيا»

استضافت القاهرة نوفمبر ٢٠١٩، ورشة عمل تحت عنوان «صنع في إفريقيا»، استهدفت إنشاء نظام معلوماتي لربط الموارد القارية بسلاسل القيمة الإقليمية، لتقليل الاعتماد على الواردات من الخارج وتعزيز قيم الإنتاج المحلي الإفريقي، حيث شارك فيها عدد كبير من وزراء الصناعة الأفارقة ورؤساء اتحادات صناعات ووفود ممثلة عن ٢٥ دولة إفريقية، إضافة إلى خبراء من ٨ دول من أوروبا والصين وعدد من المنظمات الدولية.

• البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة “AFRICAN PLP”

استكمالاً لدور مصر في المشاركة الفعالة مع الحكومات الإفريقية بالاستثمار في المورد البشري وخاصة الشباب، أنشأت مصر البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب الإفريقي للقيادة، والذي هدف إلى تجميع الشباب الإفريقي بمختلف انتماءاته ومعتقداته تحت مظلة واحدة هدفها التنمية والسلام، يهدف البرنامج الرئاسي إلى إتاحة الفرصة إلى أكثر من ١٠٠ شاب من قارة إفريقيا عبر ١٠ دورات كل دورة تتسع لـ ١٠٠ شاب، حيث تم تنفيذ البرنامج وتخريج الدفعات الثلاث الأوائل خلال فترة رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي.

• توصيل الخدمات إلى ٦٠٠ مليون إفريقي

في إطار المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة، والتي تهدف إلى توليد ١٠ جيغا وات من مشروعات الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٠، وزيادة هذه القدرات لتصل إلى ٣٠٠ جيغا وات بحلول عام ٢٠٣٠، سعت مصر من خلال رئاستها للاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الصين في حل مشكلة الطاقة والكهرباء لأكثر من ٦٠٠ مليون إفريقي بدءاً من أبريل ٢٠١٩.

▪ منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة (٢٠١٩)، وهو أول منصة إفريقية تجمع الأمن والتنمية، ركّز

برنامج المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) الذي يمنحها نفاذاً تفضيلاً إلى السوق الأمريكية.

وبالتوازي، وعلى صعيد التعاون الثنائي مع الدول الإفريقية لزيادة معدلات التبادل التجاري، اتفقت مصر ونيجيريا على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما من خلال تأسيس غرفة تجارة مشتركة بحلول نهاية عام ٢٠٢٥، بهدف زيادة حجم التبادل التجاري وتوسيع مجالات الاستثمار بين البلدين، في إطار دعم التكامل الاقتصادي الإفريقي عبر اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية.

أبرز المبادرات المصرية داخل الاتحاد الإفريقي

في ضوء الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الإفريقي من حيث السعي لتعزيز الوحدة والتكامل بين دول القارة، وتعزيز التنمية والتعاون في مختلف المجالات، تعمل الدولة المصرية على دعم جهود الاتحاد الإفريقي في هذا المضمار وذلك من خلال تعزيز التعاون في بعض المجالات التنموية ومن أهمها، البنية التحتية، التحول الرقمي والتكنولوجيا، الطاقة المتجددة، إضافة إلى التعليم والابتكار، وفيما يلي رصد لأهم المبادرات والتحركات المصرية في هذا الشأن:

• إطلاق مبادرة علاج مليون إفريقي من فيروس سي

أطلقت هذه المبادرة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وتم الإعلان عنها على هامش فعاليات ملتقى الشباب العربي الإفريقي، في أسوان مارس ٢٠١٩، على أن تبدأ المبادرة بعلاج مليون إفريقي من فيروس سي، وتقديم مساعدات دوائية، وقوافل طبية، وتدريب للأطباء الأفارقة، وافتتاح مراكز لفحص فيروس سي في أكثر من ١٤ دولة إفريقية.

• دور وزارة الزراعة المصرية في إنشاء ٨ مزارع نموذجية

عملت وزارة الزراعة المصرية على تخصيص ٣٥ مليون جنيه من موازنتها العامة سنوياً لتنمية مشروعاتها في إفريقيا، وذلك لزيادة الفرص الاستثمارية بالقارة، حيث أنشأت ٨ مزارع نموذجية من إجمالي ٢٢ مزرعة، بالإضافة إلى افتتاح المرحلة الأولى من محطة توليد

قطاعات الاقتصاد القومي. ويأتي هذا الاقتراح استناداً إلى الإنجازات الكبيرة التي حققتها مصر في تطوير قطاع الكهرباء خلال العشرين عامًا الماضية، بالإضافة إلى نجاحها في تصدير الطاقة الكهربائية إلى أوروبا عبر خطوط الربط الكهربائي.

▪ الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية: تعتبر أداة لنقل الخبرات والمعرفة إلى الدول الأفريقية ودول الجنوب، وتعكس التزام مصر التاريخي بدعم القارة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ وحتى اليوم.

▪ وفي عام ٢٠٠٥، اقترحت مصر إنشاء مركز إفريقي للأمراض المستوطنة والمعدية والإيدز يكون مقره في القاهرة. كما أعربت عن استعدادها لنقل خبراتها في مجال الصناعات الدوائية وتصنيع الأمصال واللقاحات إلى دول القارة الإفريقية، إلى جانب مشاركة خبرتها في القضاء على مرض شلل الأطفال.

إطلاق استراتيجية تعزيز التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

انطلاقاً من أن تعزيز التكامل الاقتصادي بين دول الجنوب يعد من أهم الركائز الرئيسية للتوجه المصري للانخراط في القارة الإفريقية، فضلاً عن اهتمام مصر بالدفع نحو ترسيخ الشراكات على صعيد التعاون الثلاثي، قامت وزارة التعاون الدولي آنذاك بإطلاق استراتيجيتها للتعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي، وذلك على هامش الاجتماعات السنوية لبنك التنمية الأفريقي، بالتعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (NEPAD)، حيث

نظمت الوزارة مائدة مستديرة رفيعة المستوى بمناسبة هذه المناسبة، شهدت مشاركة ٥٠ شريكاً تنموياً.

وتتمحور الاستراتيجية حول تحديد وعرض الممارسات والسياسات التنموية الناجحة التي يتم تنفيذها مع شركاء التنمية، والاستفادة من منصات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتكرار والتوسع في تطبيق هذه التجارب الناجحة في الاقتصادات النامية والناشئة، وهو ما بدوره سيعزز من التكامل بين دول الجنوب.

على إعادة الإعمار بعد النزاعات، وتضمن التنمية البشرية في استراتيجيات الاستقرار.

▪ مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية بعد النزاعات - القاهرة (٢٠١٩)، بمثابة عقل مفكر لصياغة برامج إعادة البناء وتطوير المؤسسات في الدول الخارجة من الصراعات، مع التركيز على الخصوصيات الوطنية في مجالات مثل التعليم والصحة.

▪ مؤتمر مكافحة الفساد الإفريقي (٢٠١٩)، لاستعرض العلاقة بين الحوكمة الرشيدة والتنمية، مؤكداً أن غياب الشفافية يعوق الاستثمار في القطاعات الأساسية كالتعليم والصحة.

▪ أطلقت وزارة الشباب والرياضة المصرية في ديسمبر ٢٠١٨ المدرسة الصيفية الإفريقية في مركز التعليم المدني بالجزيرة، بالتعاون مع اتحاد الشباب الإفريقي وبرنامج آلية مراجعة النظراء وكلية الدراسات الإفريقية العليا.

▪ تُعد المدرسة أول تنفيذ عملي لتوصيات منتدى شباب العالم، وتستهدف تأهيل الشباب الإفريقي، وتعزيز الوعي القاري، من خلال برامج تفاعلية تناقش القضايا الإفريقية المحورية. وقد شارك في النسخة الأولى ١٠٠ دارس من بين أكثر من ٤٣٠٠ متقدم، بإشراف نخبة من الدبلوماسيين والمدرسين المتخصصين.

▪ مركز إعادة الإعمار والتنمية: اقترحت مصر إنشاء مركز الاتحاد الإفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، بهدف دعم الدول الخارجة من النزاعات وتثبيت الاستقرار.

▪ المنتديات الاستثمارية الإفريقية المتعددة، مثل منتدى الاستثمار في إفريقيا (٢٠١٨) ومنتدى إفريقيا بالعاصمة الإدارية (٢٠١٩)، والتي وضعت قضايا البنية التحتية البشرية كأولوية.

▪ دعت مصر إلى إنشاء مجلس إفريقي لوزراء الكهرباء والطاقة يتبع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد الإفريقي، نظرًا لأهمية قطاع الكهرباء والطاقة كعامل رئيسي في دفع نمو باقي

الاقتصادات الناشئة. وتضم الشبكة عدد من الدول من أهمها مصر والكونغو، تنزانيا، موزبيق، مالي، أوغندا، غانا، غينيا، جيبوتي، زيمبابوي، فضلا عن الاتحاد الأفريقي.

وتتمتع مصر بعضوية هذه الشبكة، فضلا عن المشاركة في الأمانة التنفيذية للشبكة والتي تعمل على تنسيق السياسات التنموية لاسيما فيما يتعلق بتنفيذ المشروعات وعقد أنشطة لتبادل المعرفة والخبرات بدعم من الجانب الصيني، حيث تم المشاركة في عدد من برامج تبادل المعرفة في عدة مجالات من بينها الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.

وفي السياق ذاته، تشارك مصر في رئاسة شبكة «تعزيز الاستثمار في الطاقة النظيفة في الاقتصادات الناشئة (MICEE - The Network to Mobilize Clean Energy Investment)» التي تم إطلاقها خلال الاجتماعات السنوية للمنتدى الاقتصادي العالمي في يناير ٢٠٢٤. تهدف الشبكة إلى تعزيز تبادل المعرفة والتعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع الاستثمار في الطاقة النظيفة بالاقتصادات الناشئة ودول الجنوب.

وتسعى الشبكة إلى رفع حجم استثمارات الطاقة النظيفة أكثر من سبعة أضعاف خلال العقد القادم. وهي تعد منصة إقليمية رائدة تهدف إلى توحيد الجهود وتبادل المعارف والخبرات بين دول المنطقة، بما يعزز الانتقال العادل والمنظم نحو أنظمة طاقة أكثر استدامة وكفاءة. وتعمل الشبكة على توفير منصة للتفاعل البناء بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات البحثية، من خلال تبادل الحلول المبتكرة والسياسات الفعالة والتجارب الناجحة التي يمكن تكييفها وتطبيقها وفقًا لاحتياجات وأولويات كل دولة.

ويُعد «دليل الحلول» (Playbook of Solutions) أحد الركائز المحورية لعمل الشبكة، إذ يضم حزمة من السياسات والممارسات الناجحة والمشروعات الرائدة التي أثبتت جدواها في دعم التحول الطاقى. ويتيح هذا الدليل للدول إمكانية الاستفادة من تجارب بعضها البعض، وتبني مسارات عملية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، مما يسرّع وتيرة التحول نحو الطاقة النظيفة ويعزز الأمن الطاقى في المنطقة.

وسعت الوزارة من خلال تفعيل هذه الاستراتيجية إلى الدفع قداماً بعلاقات التعاون مع الدول الأفريقية سواء على المستوى الثنائي أو من خلال الانخراط في مبادرات متعددة الأطراف بعضوية عدد كبير من الدول الأفريقية، وهو ما يعمل على تعزيز وتنويع أواصر التعاون مع الدول الأفريقية.

فعلى سبيل المثال، يعد انخراط الجانب المصري في مبادرة الحزام والطريق مثالا لدعم التعاون مع الدول الأفريقية، حيث تعد المبادرة معنية بالمقام الأول بتعزيز البنية التحتية بين دولها، وتجدر الإشارة إلى أن المبادرة لا تربط آسيا فقط ولكن أيضًا أفريقيا، وتعد دول شرق أفريقيا مثل مصر وجيبوتي والسودان وإثيوبيا دولاً محورية لطريق الحرير البحري بسبب موقعها الجغرافي.

ومن أبرز مشروعات البنية التحتية المتعلقة بالربط البري بين الدول الأفريقية والتي تم تنفيذها في إطار مبادرة الحزام والطريق، تجدر الإشارة إلى خط سكة حديد مومباسا-نيروبي والذي يعد أكبر مشروع للبنية التحتية تم تنفيذه في كينيا منذ الاستقلال. ومنذ افتتاحها في عام ٢٠١٧، كان لسكة الحديد تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كينيا، كما أنها خفضت بشكل كبير التكاليف اللوجستية للمنتجات المصدرة من المناطق الداخلية في شرق أفريقيا عبر ميناء مومباسا، واعتبارًا من ٣١ أغسطس ٢٠٢٣ تعمل السكك الحديدية بمعدل ٦ قطارات ركاب يوميًا، يتم من خلالها نقل ١١ مليون مسافر، ويزيد متوسط معدل الإشغال عن ٩٥٪. ويعمل ما معدله ١٧ قطار شحن يوميًا، ويتم نقل إجمالي ٢٨ مليون طن من البضائع. ووفقًا لتقديرات الحكومة الكينية، فلقد أضاف هذا المشروع حوالي ٢٪ إلى النمو الاقتصادي في كينيا.

وفي السياق ذاته، عملت عضوية مصر في الأمانة التنفيذية لشبكة مركز تعزيز التنمية العالمية على تعزيز التعاون مع عدد من الاقتصادات الناشئة لاسيما الأفريقية، حيث تهدف الشبكة إلى توحيد الجهود والرؤى حيال تنفيذ مبادرة التنمية العالمية (GDI) التي أطلقتها الصين وأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وذلك من خلال تعزيز التعاون بين الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي (CIDCA) وعدد من

النامية فيما يخص العمل المناخي، مع التركيز بشكل خاص على الدول الأفريقية.

وعلى هامش هذا المؤتمر، قامت الوزارة بعقد ورشتين عمل مخصصتين لمسئولي الدول الأفريقي، الأولي تم عقدها بالشراكة مع صندوق الاستثمار المناخي، خلال الفترة من ٧-٨ سبتمبر ٢٠٢٢ وذلك على هامش النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي. وقد هدفت ورشة العمل إلى تبادل الخبرات وأنجح السياسات المتعلقة بكيفية دعم مشاركة القطاع الخاص وتحفيز دوره لسد فجوة تمويل الأنشطة والمشروعات الخاصة بالتكيف مع آثار التغير المناخي، وقد تم التركيز بشكل خاص على الأنشطة والمشروعات المتعلقة بمحور العلاقة بين المياه والغذاء والطاقة. كما شهدت الورشة مشاركة ٢٣ من ممثلي الحكومات والقطاع الخاص من ٨ دول أفريقية: مصر، وموزمبيق، وأوغندا، والنيجر، وبوتسوانا، ومدغشقر، ونيجيريا، وزامبيا.

أما ورشة العمل الثانية، فتم عقدها بالشراكة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة وذلك خلال الفترة من ٧-٨ سبتمبر ٢٠٢٢، وقد جمعت كبار المسؤولين الحكوميين في وزارات المالية والتعاون الإنمائي في إفريقيا لتبادل خبراتهم في دمج سياسات التكيف الوطنية مع تغير المناخ في سياسة وممارسات التعاون الإنمائي، حيث شارك في ورشة العمل ٢٥ مشاركاً من ١١ دولة أفريقية: تشاد وملاوي ومالي وموزمبيق والنيجر ورواندا وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزامبيا والسودان. وأسفرت ورشة العمل عن تطوير خريطة طريق خاصة بكل بلد من البلدان المشاركة، تتضمن الإجراءات ذات الأولوية لكل بلد لتعزيز تصميم وتنفيذ ومتابعة سياسات وممارسات التعاون المتوافقة مع التكيف مع المناخ.

هذا وقد تم استضافة جلسة خلال منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي Egypt-ICF٢٠٢١، لإطلاق تقرير «ملاحم وآفاق التعاون بين دول الجنوب والتعاون الثلاثي لتعزيز التنمية في أفريقيا»، وذلك بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والبنك الإسلامي للتنمية (IsDB).

وفي هذا الإطار، تضطلع مصر، بصفتها الرئيس المشارك للشبكة، بدور محوري في بلورة الرؤية الاستراتيجية وتحديد أولويات العمل المشترك، إلى جانب عرض قصص النجاح الوطنية في مجالات الطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، والهيدروجين الأخضر. كما تساهم مصر في تعزيز الترابط بين المبادرات الإقليمية والدولية، وحشد التمويلات المبتكرة، ونقل التكنولوجيا المتقدمة، وبناء القدرات البشرية والمؤسسية، بما يعزز مكانة المنطقة كمحور عالمي للطاقة النظيفة في المستقبل.

بالإضافة إلى الانخراط في المبادرات المتعددة الأطراف لتعزيز التكامل مع الدول الأفريقية، تم الاعتماد على آلية أخرى وهي إقامة أنشطة وفعاليات بهدف نقل وتبادل المعرفة وأنجح السياسات في عدد من المجالات ذات الاهتمام المشترك، فعلى سبيل المثال، قام وفد وزاري رفيع المستوى من ٤ دول من المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (سادك-SADC) بزيارة مصر خلال الفترة من ٧-١٢ يونيو ٢٠٢٢: وقد هدفت الزيارة إلى استعراض التجربة المصرية في مجال التعليم الرقمي، بما يساهم في تطوير دول مجموعة «سادك» لنظمهم التعليمية الرقمية على غرار التجربة المصرية المميزة في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة تتسق بشكل رئيسي مع أولويات الرئاسة المصرية للنيباد والتي يعد من أهم أولوياتها تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية لتبادل الخبرات في مجال استراتيجيات التعليم.

كما استضافت الوزارة بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة (UNECA) جلسة افتراضية لتبادل المعارف حول الأمن الغذائي والأنظمة الغذائية المرنة في أفريقيا وذلك في أبريل ٢٠٢٤، وذلك بمشاركة عدد من المسؤولين الأفارقة رفيعي المستوى وعدد من ممثلي مؤسسات التمويل الدولية.

وايمناً بأهمية التكاتف لمجابهة آثار التغير المناخي، فلقد نظمت الوزارة النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي والتمويل الإنمائي واجتماع وزراء المالية والاقتصاد والبيئة الأفارقة في القاهرة عام ٢٠٢٢ تحت عنوان «الطريق إلى مؤتمر المناخ COP٢٧»، حيث شكلت منصة للدول النامية لإبراز صوت الدول

وفعاليات لعرض المنتجات الافريقية بشكل دوري في الدول الافريقية المختلفة، وهو ما سيساعد في الترويج لهذه المنتجات وفتح آفاق لتعزيز التبادل التجاري بين الجانبين.

وعلى صعيد آخر، يمكن للوكالة المصرية لضمان الصادرات أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الافريقية، وذلك من خلال توفير الدعم المالي والفني للمصدرين المصريين، ومساعدتهم في إدارة المخاطر المرتبطة بالتصدير، وهو ما سينعكس على تعزيز القدرة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق الافريقية.

علاوة على ذلك، يمكن العمل على تعظيم الاستفادة من اعتماد البنك المركزي المصري في نوفمبر ٢٠٢٤ لاتفاقية مشاركة البنك في نظام الدفع والتسوية الإفريقي PAPSS. والتوسع في استخدام هذا النظام وذلك بهدف تسير تنفيذ المدفوعات والتحويلات التجارية عبر الحدود مع خفض التكلفة والزمّن اللّازمين لتنفيذها، مما يمثل خطوة واعدة جديدة نحو تدعيم الروابط الاقتصادية التاريخية والتوسع في حركة التجارة المتبادلة بين مصر والدول الإفريقية.

وفي السياق ذاته، يتعين على مصر والدول الافريقية تكثيف الجهود نحو توفير مصادر طاقة مستدامة ونظيفة في افريقيا، حيث يعد توافر الكهرباء أحد أهم دوافع التنمية الاقتصادية في افريقيا، وتعد مسألة الوصول إلى مصادر كهرباء مستدامة ذات أهمية خاصة في افريقيا، في ظل افتقار حوالي ٤٦٪، أو حوالي ٦٠ مليون شخص في أفريقيا إلى الكهرباء.

ومن ثم، فإن توفير مصدر مستدام للكهرباء، لا يتعلق فقط بتعزيز أمن الطاقة للقارة، ولكنه يتجاوز ذلك ليصبح مطلباً رئيسياً للاستدامة البيئية، والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام. وانطلاقاً من ذلك، يُعدّ التوسع في انشاء محطات الطاقة الجديدة والمتجددة، لاسيما الطاقة الشمسية امراً في غاية الأهمية لتعزيز جهود التنمية الاقتصادية في القارة الافريقية.

تجدر الإشارة إلى أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول القارة لن يحدث من خلال التركيز على التكامل الاقتصادي فحسب، بل إن التكامل والتقارب لابد أن

نحو استكشاف آفاق جديدة لتعزيز التكامل المصري-الأفريقي

شهد التعاون بين مصر وأفريقيا في العقد المنصرم، تطورات متعددة لاسيما على الصعيد الاقتصادي، إلا أنه في ضوء الإمكانيات المتاحة لدى مصر والتي تعد أحد أكبر الاقتصادات الناشئة في المنطقة، وكذا الدول الافريقية التي تتمتع بموارد طبيعية وبشرية تؤهلها لتتبوأ مكانة اقتصادية ودولية متميزة، فإنه يتعين على الجانبين العمل نحو استكشاف مزيد من المجالات التي تعمل على دعم الجهود الرامية لاحداث التكامل بين دول القارة.

وتتمثل الخطوة الأولى والأكثر أهمية لتعزيز التكامل الاقتصادي بين دول القارة في بناء شبكات نقل (الطرق والسكك الحديدية والموانئ والنقل الجوي) تتسم بالكفاءة، وهو ما سينعكس إيجابياً على تسهيل وزيادة معدلات التبادل التجاري والتنقل بين الدول، فضلاً عن أنه سيعمل على تدشين وتعزيز سلاسل التوريد بين الدول الافريقية بشكل فعال.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال زيادة الاستثمارات في تعزيز البنية التحتية للدول الافريقية، ويمكن السعي لتوفير التمويلات المطلوبة في هذا الصدد، ليس فقط في شكلها التقليدي من خلال التمويلات الإنمائية الميسرة لشركاء التنمية، بل يجب التوسع في الاعتماد على أنماط تمويل غير تقليدية وعلى رأسه تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، حيث يمتلك القطاع الخاص المصري خبرات متميزة في المجالات المتعلقة بتعزيز البنية التحتية. علاوة على ذلك يمكن لمصر العمل على التوسع في تمويل وتنفيذ مشروعات البنية التحتية لاسيما الرقمية من خلال التعاون الثلاثي، حيث يمكن لمصر المشاركة بالخبرات الفنية في هذا المضمار، في حين تقوم إحدى المؤسسات التمويلية بتقديم الدعم المالي للمشروعات في الدول الافريقية المعنية.

كما تجدر الإشارة إلى أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية لتدشين مزيد من الخطوط الملاحية وتسيير مزيد من رحلات الطيران التجاري لشحن المزيد من البضائع بين دول القارة، علاوة على أهمية تدشين معارض

وفي هذا السياق، يتعين على الجانبين العمل نحو تعزيز انخراط القطاع الخاص في التنمية، حيث تبرز في هذا الصدد منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص والتي أطلقتها وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي كأداة استراتيجية لتعزيز التعاون التنموي بين مصر وشركائها الدوليين من خلال استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز انخراط القطاع الخاص في التنمية، ومن ثم، فيمكن للشركات الإفريقية الاعتماد على هذه المنصة في التعرف على بعض الفرص المتاحة من خلال الشركاء التنمية في مصر، وكذا الوصول بشكل أكبر على طبيعة الفرص الاستثمارية الموجودة في القارة الإفريقية والممولة من شركاء التنمية الدوليين. حيث أبدت عدة دول إفريقية اهتمامًا بتكرار هذه التجربة الرائدة واستعدادها للتعاون في إطار التعاون التنموي الجنوب-جنوب لتبادل الخبرات ونقل التجربة في هذا المجال.

ختاماً، فإن إطلاق العنان لإمكانات أفريقيا وبناء اقتصاد أكثر ديناميكية وشمولية، لن يتحقق من دون تحقيق إرساء دعائم السلام والأمن في القارة، وهو ما يستدعي بذل جهوداً حثيثة لانتهاء النزاعات الداخلية والحدودية بين الدول الإفريقية وهو ما بدوره سينعكس إيجابياً على دعم جهود التنمية الشاملة في القارة الإفريقية.

يتسم بكونه متعدد الأوجه، فتعزيز التعاون بين مصر والدول الإفريقية في مجال التنمية البشرية والاستثمار في رأس المال البشريين يعد أمراً لا غنى عنه لتعزيز أفاق الشراكة المثمرة بين الجانبين.

فمشاركة أنجح السياسات والممارسات التعليمية الناجحة بين دول القارة ستساهم في دعم تطوير العملية التعليمية في دول القارة، كما ستلعب دوراً في تعزيز ربط مخرجات التعليم باحتياجات سوق العمل، وهو ما بدوره سينعكس على خفض مستويات البطالة في القارة. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال تدشين سلسلة من ورش العمل بين دول القارة وذلك بهدف تبادل المعرفة في المجالات والاستراتيجيات ذات الصلة بالعملية التعليمية، أو بأي مجال آخر للتعاون بين دول القارة.

يمكن أيضاً لمصر وإفريقيا العمل على تكثيف الجهود لاستكشاف مزيد من الفرص في مجال دعم ريادة الأعمال، حيث تُعدّ ريادة الأعمال في إفريقيا أمراً بالغ الأهمية للتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمل، ومواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية، كونها تلعب دوراً حيوياً في تعزيز الابتكار، وتقليل الاعتماد على الواردات، وكذا تعزيز الاعتماد على الذات من خلال إنشاء شركات وصناعات جديدة.



التعاون جنوب-جنوب من خلال دعم تبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة.

وفي ضوء ما تم التوصل إليه خلال اجتماعات اللجان المشتركة بين جمهورية مصر العربية وكل من رومانيا، طاجيكستان، بولندا، أوزبكستان، والمجر، وفيتنام، تم إعداد هذه المصفوفة التي تسلط الضوء على أبرز فرص التعاون الاقتصادي مع هذه الدول. تغطي المصفوفة خمسة محاور رئيسية هي: التجارة، الصناعة، الاستثمار، مشاركة القطاع الخاص، وبناء القدرات. وقد تم استخلاص هذه الفرص استنادًا إلى المزايا التنافسية لكل دولة، والمجالات ذات الأولوية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماعات الثنائية، بهدف تعظيم الاستفادة من هذه الآلية وتعزيز الشراكات الاقتصادية المستدامة.

١١. دور الشراكات الدولية في تعزيز الصناعة والتجارة الخارجية

فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية الثنائيين من خلال آلية اللجان المشتركة

تلعب اللجان المشتركة دورًا هامًا في تعزيز الروابط الاقتصادية بين مصر وغيرها من دول العالم، وتعد فرصة لدراسة المزيد من مجالات التعاون المشترك بين الدول، وتتيح آلية اللجان المشتركة الإطار المناسب لمناقشة ووضع آليات التعاون موضع التنفيذ. كما تُعد من أهم آليات

الدولة	فرص التجارة	التعاون في الأنشطة المختلفة (صناعة - زراعة - خدمات)	مجالات الاستثمار	مشاركة القطاع الخاص	التحول الأخضر	بناء القدرات / التعاون الفني
رومانيا	تصدير المنتجات الغذائية (خضروات مجمدة وغيرها)، الحاصلات الزراعية	التصنيع الغذائي، تكنولوجيا المعلومات، السياحة العلاجية	الطاقة المتجددة، الخدمات الرقمية، اللوجستيات عبر البحر الأسود	شركات رومانية في مصر مثل Blaustern و JP Food	الهيدروجين الأخضر، CBAM	التدريب على السياحة العلاجية، تبادل الخبرات التكنولوجية
طاجيكستان	تصدير المنتجات الجلدية، الغذائية، الأدوية	تصنيع الألومنيوم، تحلية المياه، الصناعات الغذائية والدوائية	الطاقة الكهرومائية، تصنيع الأغذية، مشروعات البنية التحتية	دخول شركات الأدوية والطاقة المصرية للسوق الطاجيكي	الطاقة الكهرومائية، تحلية المياه، الطاقة الشمسية والرياح.	تدريب العاملين في الصحة، السياحة، التعاون في التغير المناخي
بولندا	تبادل المنتجات الزراعية، مكونات الأجهزة، المواد الخام	الزراعة الذكية، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي	الطاقة الشمسية، الرياح، التعليم العالي والبحث العلمي	المعارض التجارية، الشراكات في الابتكار والتكنولوجيا	مشروعات الطاقة المتجددة، خفض الانبعاثات.	التبادل الأكاديمي، ورش التحول الرقمي، تطوير المناهج الدراسية
أوزبكستان	تصدير الخضروات، الفواكه، المستحضرات الطبية، الزيوت، المنسوجات	المشغولات الذهبية، النسيج، عربات السكك الحديدية، الكيماويات	الاقتصاد الأخضر، الطاقة الشمسية، المجوهرات، الصناعات الدوائية	شركات مصرية بأوزبكستان، منصات تجارة رقمية، مناطق صناعية مشتركة	الطاقة الشمسية، الرياح، التخزين، مشروعات خضراء	التدريب الزراعي، التعاون البيئي، تبادل الخبرات في القطن والدواء
المجر	استيراد المواد الغذائية، الأسماك، معدات النقل، الكيماويات	السكك الحديدية، الإلكترونيات، الصناعات الدفاعية، تحلية المياه	الطاقة المتجددة، الغاز، المنطقة الاقتصادية لقناة السويس	شراكات اتصالات (مثل شركة EIG)، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة	تحلية مياه، الغاز، الشمسية، الاستخدام السلمي للطاقة النووية.	إدارة المياه، الأمن الغذائي، النظيفة، التعليم العالي والفضاء
فيتنام	تصدير: الات وأجهزة كهربائية وقطن ومنسوجات. استيراد: أسماك وقشريات ومطاط	البلاستيك، الكيماويات	اللوجستيات والطاقة والنسيج	الاستثمارات المشتركة في مجال التعدين والمنتجات الغذائية	الطاقة المتجددة	استراتيجيات التنمية الاقتصادية، التحول نحو الطاقة النظيفة

وفيما يلي التفاصيل الواردة لكل دولة حسب القطاعات المختلفة:

أولاً: اللجنة المشتركة المصرية الرومانية

من أهم المزايا التنافسية التي تتميز بها رومانيا امتلاكها لسوق محلي كبير مع نمو مستمر في الاستهلاك، ولديها قطاع تكنولوجيا معلومات سريع النمو، وتكلفة تنافسية لتطوير البرمجيات والخدمات الرقمية، فضلاً عن وجود قوة عاملة شابة وذات مهارات في المجالات التكنولوجية والفنية. وهناك فرص كبيرة في الزراعة خاصة تمتعها بإنتاج وفير للحبوب والخضروات، مع إمكانيات هائلة للاستثمار في التصنيع الغذائي. كما تتميز رومانيا بموقع جغرافي متميز على البحر الأسود يمكن أن يخدم كحلقة وصل تجارية بين أوروبا الشرقية والأسواق الآسيوية.

وتحتل مصر المرتبة الأولى للصادرات الرومانية في أفريقيا، وتحتل رومانيا المرتبة الـ ٤٢ من بين أهم الدول المستثمرة في مصر، كما يوجد في مصر نحو ٦٢ مشروعاً استثمارياً لرومانيا، وتمتد العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لأكثر من ١٠٠ عام، وترتبط مصر ورومانيا بالعديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية. ولقد تركزت أهم الصادرات المصرية إلى رومانيا خلال الأعوام الماضية في البترول ومنتجاته، الأرز، الأسماك الطازجة والمجمدة، الأدوية، والمستحضرات الطبية، أسمنت بورتلاند، منسوجات، وخضر وفاكهة).

وتركزت الواردات المصرية من رومانيا خلال الفترة ذاتها في الأخشاب والمنتجات الكيماوية ووسائل النقل (قطع عربات سكك حديدية - جرارات زراعية - سيارات نقل الأفراد)، المعادن خاصة الحديد والصلب. وفي أغسطس ٢٠١٨ تعاقدت وزارة التموين والتجارة الداخلية من خلال مناقصة عالمية على شراء ٦٠ ألف طن قمح روماني، يتم شحنها خلال الفترة من (١١ إلى ٢٠) سبتمبر ٢٠١٨. وبلغ عدد الشركات الرومانية في مصر ١٠١ شركة تعمل في قطاعات مختلفة مثل: السياحة والتمويل والصناعة، والخدمات. وفيما يلي أبرز القطاعات الاقتصادية التي يمكن التعاون فيها مع رومانيا:

١. قطاع الأغذية:

طلبت بعض شركات القطاع الخاص الرومانية مثل شركة «Blaustern Trading» وهي شركة تعمل تحت مظلة شركات رومانية متخصصة في قطاع الأغذية منذ ٢٥ عامًا في السوق الرومانية، وقد أبدت رغبتها في استيراد منتجات غذائية مجمدة بكمية تتراوح من ٣-٢ كونتينر شهرياً على الأقل عبر ميناء «كونستانتا الروماني» CIF، وطلبت استيراد المنتجات التالية من مصر «بطاطس مقلية، باذنجان مقطع - جزر مقطع - بصل مقطع - سبانخ مقطعة». بالإضافة إلى شركة JP Food Company التي تعمل في مجال معالجة وحفظ الفواكه والخضروات، واستعدادها لتصدير الحبوب مثل القمح والشعير والشوفان إلى مصر، وتود استيراد بعض الحاصلات الزراعية مثل (الكرنب، الفلفل، الخيار، البنجر، البقوليات وغيرها).

٢. قطاع السياحة والسياحة العلاجية:

- ثمة رغبة من بعض الشركات الرومانية للتعاون مع مصر في مجالي السياحة والسياحة العلاجية من خلال تعزيز التبادل الترويجي للبلدين، وهناك مراكز علاجية متطورة في رومانيا تضم أطباء محترفين وطاقم رعاية متخصصين للعلاج باستخدام تقنيات متقدمة مثل: (العلاج المغناطيسي، العلاج بالموجات الصادمة، التدليك اللمفاوي، العلاج بالأكسجين، العلاج بالتفريغ الهوائي، العلاج بالعناية وغيرها من الأساليب العلاجية التي يمكن تبادل الخبرات بين البلدين فيها، وكذلك تدريب العاملين في قطاع السياحة العلاجية عليها.

- كما يمكن الاستفادة من تجربة المعهد الوطني لأمراض الشيخوخة وطب المسنين - آنا أصلان - الذي يعد الأول من نوعه في العالم، ويوفر أفضل حلول مكافحة الشيخوخة، ويرغب مؤسس هذا المعهد في بحث فرص التعاون مع شركات القطاع الخاص المصرية العاملة في قطاع السياحة.

٣. قطاع الاستثمار والشراكة مع القطاع الخاص:

- هنالك العديد من الفرص الاستثمارية المتاحة للشركات الرومانية في مصر والشراكات مع

تحتية، لا سيما في مجالات النقل والخدمات اللوجستية.

ومن الجدير بالذكر أنه خلال عام ٢٠٢٣، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو ٠,٩ مليون دولار أمريكي. وعلى الرغم من هذا الرقم المتواضع، إلا أن هناك فرصًا كبيرة للمنتجات المصرية، لا سيما في السلع الجلدية وبعض المنتجات الغذائية والأدوية، لدخول السوق الطاجيكية. وقد ازداد حجم الصادرات المصرية إلى طاجيكستان في عام ٢٠٢٣، حيث بلغ ٠,٦ مليون دولار، مقارنة بـ ٠,١ مليون دولار في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢١ على التوالي. وتشمل أهم الصادرات المصرية إلى طاجيكستان: المنتجات الزجاجية، الأثاث، الأدوية، الزيوت، المواد الغذائية، المنسوجات، الأسماك، والكتب. أما أهم الواردات المصرية من طاجيكستان، فتشمل: الملابس، خيوط القطن، الأحذية الرياضية، بذور الزيوت، الآلات والمعدات، وبعض المنتجات المطاطية.

وقد بلغت قيمة الاستثمارات الطاجيكية في مصر خلال الفترة من يناير ٢٠١٩ حتى يناير ٢٠٢٤ حوالي ٠,١ مليون دولار أمريكي، وتمثلت في خمس شركات طاجيكية تقع في محافظات القاهرة، الإسكندرية، والبحر الأحمر. وفيما يخص قطاع السياحة، فقد شهدنا زيادة في عدد الزوار الطاجيك إلى مصر، حيث بلغ عددهم ٢٢٩٥ زائرًا في عام ٢٠٢٣، و٢٥٩٩ زائرًا حتى الآن في عام ٢٠٢٤، بإجمالي لياح سياحية بلغ ٢٢,٠١٩ ليلة في عام ٢٠٢٣ و٢٣,٢٤٦ ليلة في عام ٢٠٢٤. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به لتعزيز هذه الأرقام، بما يتماشى مع الصورة الإيجابية لمصر في طاجيكستان.

تتسم حركة التبادل التجاري بين مصر وطاجيكستان بالتواضع الشديد في ضوء البعد الجغرافي وصعوبة النقل، وبالرغم من ذلك فثمة فرص للنفاذ إلى السوق الطاجيكي أمام بعض المنتجات المصرية، وهناك العديد من الفرص الاستثمارية للتعاون في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك في ضوء المزايا التنافسية التي تمتلكها البلدين، ويمكن استخلاص بعض التوصيات التي يمكن العمل بها لتعزيز وفتح آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين في بعض القطاعات الاقتصادية وفقا لنتائج اللجنة المشتركة، وذلك كما يلي:

القطاع الخاص المصري، خصوصًا في مجال الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، وتوطين الصناعة، وبناء القدرات، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. كما تبرز أهمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس التي تعد قاعدة استثمارية هامة للشركات الراغبة في توسيع أعمالها في منطقة الشرق الأوسط والنفاذ إلى أفريقيا والمنطقة العربية.

- بحث إمكانية التعاون في إطار آلية تعديل الحدود الكربونية CBAM، لتعزيز جهود التحول الأخضر وخفض الانبعاثات.

ثانيًا: اللجنة المشتركة المصرية الطاجيكية

رغم أن طاجيكستان هي أصغر دول آسيا الوسطى حجمًا من حيث عدد السكان والاقتصاد، إلا أنها تقدم فرصًا محددة للتعاون، خاصة في مجالات الطاقة والزراعة وتيسير التجارة الإقليمية. ويمكن رصد أبرز المزايا الاقتصادية التنافسية التي تتمتع بها طاجيكستان في الآتي:

- **القدرة على توليد الطاقة الكهرومائية:** تمتلك طاجيكستان واحدة من أكبر احتياطات الطاقة الكهرومائية في آسيا الوسطى، وتستثمر في تطوير البنية التحتية للطاقة المتجددة، مما يوفر فرصًا للتعاون مع مصر في تنفيذ مشروعات الطاقة وتجارة الكهرباء الإقليمية.

- **الوصول إلى الأسواق الإقليمية:** من خلال عضويتها في عدد من الاتفاقيات والمنظمات الإقليمية (مثل رابطة الدول المستقلة والاتحاد الاقتصادي الأوراسي)، توفر طاجيكستان بوابة للوصول إلى الأسواق المجاورة.

- **العمالة في قطاع الزراعة:** بفضل القوى العاملة الشابة والاعتماد الكبير على الزراعة، هناك فرص للتعاون في مجالات التقنيات الزراعية الحديثة، والأمن الغذائي، وتنمية المناطق الريفية.

- **رغبة في التنويع الاقتصادي:** أبدت الحكومة اهتمامًا واضحًا بتنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الاستثمار عبر إصلاحات هيكلية ومشروعات بنية

١. قطاع التعدين وتوطين الصناعة

- بحث سبل استفادة الجانب الطاجيكي من التجربة المصرية في مجال التعدين وتوطين الصناعة، وذلك في ضوء امتلاك البلدين للإمكانات الصناعية الضخمة، وخاصة في مجالات التعدين، والإنشاءات وغيرها من القطاعات الحيوية. وإمكانية مشاركة تجربة لجنة التنمية الصناعية في مصر ودورها في تعزيز الصناعة وتوطينها في مصر مع الجانب الطاجيكي.

٢. قطاع تصنيع الألومنيوم

- تعزيز سبل التعاون في مجال تصنيع الألومنيوم، حيث أن الألومنيوم يعد أهم صادرات جمهورية طاجيكستان، ويحتل نسبة ٥٠٪ من قيمة الصادرات.

٣. قطاع تحلية المياه والنسيج والصناعات الغذائية

- التعاون مع الجانب الطاجيكي في مجال تحلية المياه ومشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة وصناعات النسيج والصناعات الدوائية والغذائية، إذ يتوفر لدى الجانب الطاجيكي المواد الخام اللازمة والعمالة ويفتقر للخبرات الفنية والعملية للقيام بهذه المشروعات بمفرده، وهذا الجانب الفني والخبرة التقنية والعملية يمكن للجانب المصري مشاركته مع الجانب الطاجيكي.
- قيام الشركات المصرية بالاستثمار في مجال الصناعات الغذائية، في ضوء وجود وفرة في إنتاج الخضروات والفاكهة في طاجيكستان وعدم وجود إمكانيات فنية مناسبة لتصنيعها.

٤. قطاع الصناعات الدوائية

- تستورد طاجيكستان كافة احتياجاتها من الأدوية من الخارج، لذا يمكن التعاون في مجال تصدير الأدوية المصرية إليها، وكذا مستلزمات تجهيز المستشفيات والمنتجات المختلفة لشركة فاكسيرا وغيرها. وإتاحة تدريب للعاملين الطاجيكي في هذا المجال من الخبراء المصريين المختصين.
- بحث إمكانية دخول شركات الأدوية المصرية

السوق الطاجيكية من خلال الاستثمارات في قطاع الصناعات الدوائية والمستلزمات والمعدات الطبية، خاصة أن لدى طاجيكستان مركز طبي متخصص في الأعشاب الطبية التي تدخل في الصناعات الدوائية.

٥. قطاع السياحة

- التعاون وتبادل الخبرات في قطاع السياحة والاستفادة من التجربة المصرية في هذا المجال.
- البحث عن مزيد من السبل لجذب السياحة للبلدين مما يعزز العلاقات بينهما، وسوف يساهم قرب افتتاح خط طيران مباشر دوشنبيه / شرم الشيخ في تنشيط حركة السياحة بين الدولتين.
- السعي لحل المشكلات التي تواجه بعض السائحين الطاجيكي في شرم الشيخ خاصة التفيتش الأمني.

٦. قطاع الطاقة ومشاركة القطاع الخاص المصري في مشروعات بناء السدود الضخمة

- إمكانية مشاركة القطاع الخاص المصري في مجال الطاقة الكهرومائية، إذ تُقام مشروعات عدة لبناء سدود ضخمة في طاجيكستان حالياً لمواجهة أزمة نقص الكهرباء في فصل الشتاء، ومواجهة التحديات المستقبلية مع أزمة تغير المناخ.
- الاستعانة بمشاركة شركة كالسويدي في المراحل المختلفة لمشروعات بناء السدود الضخمة القائمة في طاجيكستان في الوقت الحالي، وخاصة أنه يوجد مذكرة تفاهم بينهما من قبل لم يتم تنفيذها، وذلك في ظل الخبرة المصرية في بناء سد أسوان والسد العالي، حيث ستساهم هذه المشروعات في سد احتياجات طاجيكستان من الكهرباء وخلق أساس قوي لتطوير مختلف مجالات الاقتصاد في البلاد، وبحث إمكانية تصدير الفائض من الكهرباء إلى كل من باكستان وأوزبكستان وغيرهما من دول آسيا الوسطى.

- بحث إمكانية استفادة الجانب الطاجيكي من تجربة مصر في جذب مؤسسات التمويل الأجنبي لدعم مشروعات الطاقة وتوليد الكهرباء وذلك

ثالثاً: اللجنة المشتركة المصرية البولندية

تعتبر بولندا أكبر اقتصاد في أوروبا الوسطى، يتميز بنمو مستقر وقاعدة صناعية متنوعة، وتمتع بالكثير من المزايا التنافسية منها على سبيل المثال:

- قوة تصنيعية في السيارات، الأغذية، وتكنولوجيا المعلومات.
- قطاع زراعي قوي وتصدير زراعي متطور: خاصة في الفواكه، منتجات الألبان، والحبوب.
- بنية تحتية متقدمة للنقل واللوجستيات: مع وجود موانئ بحرية ومطارات مرتبطة بشبكة أوروبا.
- تحظى بدعم واسع من الاتحاد الأوروبي خاصة في مشروعات البنية التحتية والابتكار.

وتمتلك كل من مصر وبولندا العديد من المقومات المشتركة التي من شأنها زيادة حجم التبادل التجاري والعلاقات الاستثمارية، خاصة أن حجم التبادل التجاري في عام ٢٠٢٣ بلغ نحو ٧٦٠ مليون دولار فقط، كما توجد نحو ١٦٣ شركة بولندية تستثمر في مصر، كما تزايدت أعداد السياح البولنديين في مصر خلال عام ٢٠٢٤. وما زال هناك الكثير من الفرص التنموية التي يمكن الاستفادة منها بتعزيز التعاون الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة مع بولندا خاصة مع انضمامها للاتحاد الأوروبي، وذلك على النحو التالي:

١. مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي:

- تعزيز التعاون بين مصر وبولندا في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي من خلال تبادل الخبرات وتطوير البنية التحتية التكنولوجية في كلا البلدين.
- يمكن عقد ورش عمل ومؤتمرات مشتركة لمشاركة أفضل الممارسات في التحول الرقمي، خاصة في القطاعات الحيوية مثل الصحة والتعليم.

٢. مجالات الأمن الغذائي والزراعة المستدامة:

- تعزيز التعاون في مجال الأمن الغذائي، خاصة في

من خلال برنامج «نُوفي»، الذي يضم محور الطاقة كمحور استراتيجي هام.

٧. قطاع الصحة والتأمين الصحي الشامل:

- مشاركة التجارب المصرية في المجالات المختلفة بالقطاع الصحي مثل تجربة مصر الفريدة -من خلال توجيهات السيد الرئيس -للتأمين الصحي الشامل، وغيرها من المبادرات التي تهتم بالمواطن.

٨. القطاع الثقافي:

- تعزيز التعاون الثقافي بين البلدين، والاشتراك في المحافل الثقافية الدولية التي تُقام بكلا البلدين، وذلك في ضوء أهمية البعد الثقافي بين الدولتين الذي يلعب دوراً محورياً في تقوية العلاقات بينهما. وذلك بسبب المكانة البارزة التي يتمتع بها الأزهر الشريف في طاجيكستان.

- تشجيع البعثات الطلابية المتبادلة بين البلدين، وتوفير فرص لدعم إنشاء مراكز لتعليم دراسات اللغة العربية في جامعات طاجيكستان، مما يزيد من نفوذ مصر الثقافي وقوتها الناعمة في منطقة آسيا الوسطى.

٩. المجال الأمني:

- مشاركة تجربة مصر الناجحة في التعامل مع ملف الإرهاب والقضاء عليه خاصة في سيناء مع الجانب الطاجيكي، وذلك في ضوء بعض التهديدات التي تواجه طاجيكستان على حدودها مع قيرغيزستان وأفغانستان.

١٠. مجال تغير المناخ:

- إمكانية تعزيز التعاون بين البلدين في مجال التغير المناخي في ظل أن طاجيكستان تمتلك ما يزيد عن ٦٠٪ من الأنهار من بين دول آسيا الوسطى إلا أنها تشهد بعض التحديات للحفاظ على الأنهار الجليدية في ظل التقلبات والتغيرات المناخية التي يشهدها العالم أجمع.

- بحث سبل التعاون بين البلدين في مجال الطاقة النظيفة سواء الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

فعاليات ثقافية مشتركة لتعزيز التبادل الثقافي بين الشعبين.

٨. تحفيز التعاون في مجالات الصحة والدواء:

- تطوير برامج مشتركة في مجال الصحة، خاصة في مجالات الأدوية والتكنولوجيا الطبية، لتبادل الخبرات وتحفيز الاستثمار في الصناعات الصحية.

رابعاً: اللجنة المشتركة المصرية الأوزبكية

برزت أوزبكستان خلال السنوات الأخيرة كإحدى أكثر الدول ديناميكية في آسيا الوسطى، مدفوعة ببرنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار وتبسيط الإجراءات التنظيمية وتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٣٦ مليون نسمة، مما يوفر سوقاً محلية كبيرة وقاعدة مستهلكين متنامية. وتشمل أبرز المزايا التنافسية الاقتصادية التي تتمتع بها أوزبكستان التالي:

- **وفرة الموارد الطبيعية:** تمتلك أوزبكستان احتياطات كبيرة من الغاز الطبيعي والذهب والنحاس واليورانيوم، مما يتيح فرصاً للتعاون في مجال الطاقة والمشروعات القائمة على الموارد.
- **الموقع الاستراتيجي:** تقع أوزبكستان عند تقاطع طرق التجارة بين أوروبا وآسيا، مما يجعلها مركزاً محورياً محتملاً للخدمات اللوجستية في إطار مبادرات الربط الإقليمي مثل مبادرة «الحزام والطريق».

- **القدرات الزراعية:** تمتلك مساحات زراعية واسعة وتقاليد قوية في إنتاج القطن والفاكهة، مما يفتح المجال للتعاون في مجالات الزراعة، والتصنيع الزراعي، وتقنيات الري.

- **القدرة الصناعية:** تسهم جهود التحديث الصناعي، لا سيما في مجالات النسيج وصناعة السيارات والكيماويات، في خلق فرص للشراكة في التصنيع المشترك ونقل التكنولوجيا.

تعمل حالياً ١٧ شركة أوزبكية في مصر، حيث تبلغ القيمة الإجمالية للاستثمارات الأوزبكية حوالي ٩٨٠،٠١٥ دولاراً

مجالات الزراعة المستدامة وتقنيات الري، لتلبية احتياجات السوق المحليين وتعزيز الصادرات.

- دعم مشروعات مشتركة لزيادة الإنتاج الزراعي وتطوير التقنيات الزراعية، بما في ذلك تبادل الخبرات في مجال الزراعة الذكية.

٣. تحفيز الاستثمار المشترك في قطاع الطاقة المتجددة:

- توجيه الاهتمام إلى التعاون بين البلدين في مجالات الطاقة المتجددة، خاصة الشمسية والرياح، من خلال مشروعات مشتركة وتحفيز الاستثمارات في هذا القطاع.
- تعزيز التعاون في تبادل التقنيات الحديثة للحد من الانبعاثات الكربونية وتعزيز الاستدامة البيئية.

٤. قطاع التعليم العالي والتدريب الفني:

- تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية والبولندية في مجالات البحث العلمي والتعليم، خاصة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة.
- تشجيع برامج التبادل الطلابي والأساتذة وتطوير المناهج الدراسية لتعزيز الابتكار بين البلدين.

٥. القطاع التجاري والاستثماري:

- زيادة عدد المعارض التجارية بين البلدين لتعزيز التبادل التجاري، وتشجيع رجال الأعمال على استكشاف الفرص الاستثمارية في كلا البلدين.

٦. التعاون في تطوير البنية التحتية والنقل:

- تعزيز التعاون في مجالات النقل والبنية التحتية، خاصة في مجالات السكك الحديدية والموانئ، بما يعزز قدرة البلدين على تسهيل التجارة والنقل اللوجستي.

٧. قطاع السياحة وتعزيز الروابط الثقافية:

- زيادة عدد الرحلات السياحية بين البلدين وتنظيم حملات ترويجية لزيادة التدفق السياحي.
- تشجيع التعاون في مجال التراث الثقافي وتنظيم

- المشاركة في المعارض القائمة في البلدين، مثل مشاركة أوزبكستان في معرض القاهرة الدولي ٢٠٢٥ (فبراير ٢٠٢٥)، ومشاركة الشركات المصرية في معرض «صنع في أوزبكستان» الذي تُعرض فيه المنتجات الأوزبكية المختلفة في مجالات: الإلكترونيات، والمنسوجات، والأدوية، والزراعة وإلخ.

- إنشاء منصة تجارة رقمية لربط الأعمال في كلا البلدين وتسهيل شراكات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهمية دور مجلس الأعمال المصري الأوزبكي في تعزيز الروابط التجارية بين البلدين.

- دعوة شركات القطاع الخاص المصري للاستفادة من برنامج خصخصة الأصول العامة الذي أطلقته الحكومة الأوزبكية مؤخرًا، ويتوقع من خلاله تحويل وبيع أكثر من ١٠٠٠ شركة مملوكة للدولة في مجالات الطاقة، والكيماويات، والمعادن، والمالية وغيرها من القطاعات لمستثمري القطاع الخاص من خلال مزادات علنية.

- مساهمة الشركات المصرية في تنفيذ المشروعات القائمة في أوزبكستان في مجالات التعدين، والأدوية، والزراعة، ومشاركة التقنيات والمعرفة والخبرات المصرية في مجالات الإلكترونيات، والقطاع الكيميائي، والأدوية، وصناعة المجوهرات، والمنسوجات.

٢. القطاع المالي والمصرفي:

- تعزيز العلاقات بين البنوك التجارية في البلدين مما يوفر الأساس الضروري لدعم النشاط التجاري، ويخدم شركات القطاع الخاص بالبلدين.

- افتتاح فروع للبنوك المصرية في أوزبكستان، والتي ستغطي كامل منطقة وسط آسيا في الوقت نفسه.

٣. قطاع الزراعة والأمن الغذائي:

- تشجيع تصدير الحمضيات من مصر إلى أوزبكستان، واستيراد الفواكه الطازجة والمجففة والخضروات من أوزبكستان، فئمة إمكانيات

أمريكيًا، موزعة على قطاعات السياحة، والخدمات، والإنشاءات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعة، والزراعة. وتسعى الجانب المصري إلى زيادة هذه الاستثمارات، ويشجع رجال الأعمال المصريين على الاستثمار في جمهورية أوزبكستان. وعلى صعيد التبادل التجاري بين البلدين، بلغ إجمالي حجم التجارة ذروته في عام ٢٠٢٢ عند ٥٠ مليون دولار أمريكي، بينما وصل في عام ٢٠٢٤ إلى ٣٦ مليون دولار أمريكي.

وقد بلغت واردات مصر من أوزبكستان ١٤,٤ مليون دولار في عام ٢٠١٩، وارتفعت إلى ١٧,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢٠. واستمر هذا الاتجاه التصاعدي ليصل إلى ٤٣,٩ مليون دولار في عام ٢٠٢١، ثم ٤٦,٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٢، و٣١ مليون دولار في عام ٢٠٢٣.

ومن الجدير بالذكر أن حجم الصادرات المصرية إلى أوزبكستان قد ارتفع في عام ٢٠٢٣، حيث بلغ ٥ ملايين دولار مقارنة بـ ٣,٨ مليون دولار في عام ٢٠٢٢. وتشمل الصادرات المصرية الرئيسية إلى أوزبكستان: الأمعاء المملحة، الأدوية، الآلات، معدات المخازن، الكتب والكتيبات المطبوعة، الدهانات، الزيوت، الخضروات، البذور، الأقمشة، الأسماك، الألواح والصاجات، المنتجات البلاستيكية، المنسوجات، المواد الكيميائية، الشحوم، الطماطم، المركبات العضوية، المستحضرات الطبية، المنتجات الزراعية، والبرتقال.

وفيما يتعلق بقطاع السياحة، فقد شهدنا زيادة في عدد السياح الأوزبك الذين زاروا مصر خلال عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤، حيث بلغ عددهم ٥٨,٤٤٣ سائحًا في عام ٢٠٢٣ و ٤٢,٤٤٣ سائحًا في عام ٢٠٢٤، بإجمالي عدد ليالٍ سياحية بلغ ٥٧٨,٩٨٤ ليلة و ٣٨٠,٧٢١ ليلة على التوالي. وثمة قطاعات اقتصادية عديدة يمكن التعاون بين مصر وأوزبكستان فيها، وهي كالاتي:

١. قطاع التجارة والاستثمار:

- ضرورة إسراع المفاوضات الجارية لتوقيع اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA) لتقليل التعريفات وإزالة الحواجز التجارية، لمساهمتها في زيادة حجم التبادل التجاري بينهما، وما تعكسه من أهمية لتواجد المنتجات المصرية في السوق الأوزبكية خاصة وأسواق منطقة وسط آسيا عامة.

٤. قطاع النقل واللوجستيات:

- تشجيع إنشاء مجمع صناعي ولوجستي أوزبكي في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، يمكن خلالها تصدير منتجاته إلى دول الشرق الأوسط وأفريقيا، وخاصة منتجات الهندسة الكهربائية، والملابس، والسجاد، ومواد البناء، والزراعة.
- إطلاق خط شحن جوي منتظم لتسهيل تبادل السلع بين البلدين، مع السعي الحثيث منهما لزيادة عدد الرحلات على خط شرم الشيخ - طشقند (حتى ٧ مرات أسبوعيًا)، وإطلاق رحلات جديدة من شرم الشيخ إلى سمرقند.

- التعاون المشترك بين البلدين في مجال تصنيع القطارات، وتصدير القطارات المصرية إلى أوزبكستان.
- مشاركة شركات القطاع الخاص المصري إلى جانب الشركات الكورية والصينية في مشروع تطوير خط السكة الحديد الذي يربط العاصمة طشقند بسمرقند، ويهدف هذا المشروع الضخم إلى إحداث ثورة في النقل الإقليمي، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاتصال العالمي لأوزبكستان.

٥. قطاع السياحة:

- تعتبر مصر وجهة سياحية جاذبة للمواطنين الأوزبك وخاصة شواطئ البحر الأحمر ومحافظات كالغردقة وشرم الشيخ، ويمكن العمل على جذب مزيد من السياح الأوزبك إلى مصر من خلال الترويج للمناطق السياحية المصرية في الإعلام الأوزبكي وترويج المناطق السياحية بأوزبكستان من خلال قنوات الإعلام المصري المختلفة.
- مشاركة التجربة المصرية في تطوير المناطق السياحية وإنشاء المتاحف مثل متحف الحضارة مع الجانب الأوزبكي.
- وذلك في ضوء تاريخ البلدين العريق وثقافتهما الممتدة التي تجعلهما وجهة رئيسية للسياح. تعتمد أوزبكستان حاليا نظام إعفاء من التأشيرات لأكثر من ٩٠ جنسية، وفي عام ٢٠٢٣

هائلة للتعاون بين البلدين في القطاع الزراعي، مما يتيح فرصًا عديدة للتكامل بينها، وتعد الزراعة ركيزة مهمة في الاقتصاد الأوزبكي، وتساهم بنسبة ربع الناتج المحلي الإجمالي لأوزبكستان (٢٧٪)، ويعيش نصف سكان أوزبكستان في المناطق الريفية، كما يبلغ إجمالي حجم سوق الزراعة ٢٢ مليار دولار، وتنتج أوزبكستان حوالي ٣٠ مليون طن من الفواكه والخضروات الطازجة سنويًا، كما تعد من ضمن أكبر خمسة مُصدّرين في العالم للكاكي، والمشمش، والزبيب، والبرقوق. وقد تزايدت صادرات المنتجات الزراعية الغذائية الأوزبكية إلى أكثر من ٨٠ دولة.

- تعزيز التعاون المشترك لإنتاج منتجات زراعية عالية الجودة، يمكن تصديرها إلى دول أخرى من خلال الاستفادة من الميزة التنافسية لكل بلد وموقعها الجغرافي المتميز، خاصة أن أوزبكستان تستفيد من اتفاقية التجارة الحرة مع دول رابطة الدول المستقلة التي يزيد عدد سكانها عن ٣٠٠ مليون نسمة، كما حققت وضع المستفيد بموجب النظام العام للتفضيلات الممددة (GSP+) مما يسمح بالإعفاءات الضريبية لتصدير أكثر من ٦٠٠٠ نوع من السلع إلى السوق الأوروبية.

- إمكانية التعاون مع شركات مصرية متميزة في قطاع الصناعات الغذائية مثل «جهينة ودومتي وشركة القلعة القابضة». وتوفير التدريب العملي لكل من المتخصصين المصريين والأوزبكيين في مجال زراعة القطن من أجل تبادل الخبرات في الأساليب الحديثة لتقنيات الزراعة لزراعة القطن؛
- تكثيف الجهود للحصول على إذن الحجر الصحي لتصدير الفواكه والخضروات الطازجة والمجففة والمجمدة إلى الأسواق المصرية والأوزبكية؛
- التعاون في مجال إنتاج ومعالجة المنتجات الزراعية استنادًا إلى التقنيات الحديثة.
- وتشجيع استخدام الخبرة المصرية في ألياف القطن ومجموعات الأنسجة في اختيار ومعالجة أصناف القطن المصري الفاخرة، وتبادل الخبرات في مجال إنتاج القطن ومعالجته.

- تصدير مستلزمات ومواد البناء اللازمة للجانب الأوزبكي في مشروعاته التوسعية الحالية في بناء المدن الجديدة والمطارات وتطوير وتوسيع البنية التحتية والطرق.

٩. قطاع النسيج:

- تهتم أوزبكستان حالياً بتصنيع المنتجات القطنية بدلاً من تصدير القطن كمادة خام، وتستهدف الوصول لأسواق مختلفة في أوروبا وأفريقيا ومن ثم يمكن للجانب الأوزبكي استكشاف الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، واستلهم التجربة الناجحة لبعض الدول مثل الصين وروسيا وهولندا في التصنيع على أرض مصر من خلال المنطقة الاقتصادية لقناة السويس.

١٠. قطاع التصنيع الدوائي والمستلزمات الطبية:

- تشجيع الشركات المصرية على التصنيع في أوزبكستان، في ظل سياسة الدولة الحالية بأوزبكستان لتقليل استيراد الدواء وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال.
- ضرورة تسهيل وإسراع إجراءات تسجيل أصناف الأدوية المنتجة في السوق المصرية وتوزيعها مباشرة داخل السوق الأوزبكية مع إمكانية تسجيلها وتصديرها إلى الدول المجاورة، وتذليل الصعوبات التي تواجهها شركات الدواء المصرية في أوزبكستان.
- ما زال القطاع الدوائي في أوزبكستان قطاع جديد يحتاج إلى الخبرة والتدريب، ويمكن للتعاون في هذا المجال أن يتخذ عدة أشكال مثل: تبادل الخبرات وتقديم التدريب من المختصين المصريين للجانب الأوزبكي.

١١. قطاع الكهرباء والطاقة النظيفة:

- إمكانية التعاون للتحويل نحو استخدام الطاقة النظيفة الخضراء، وتستلزم عملية التحويل هذه توفر البنية التحتية الداعمة لها، مما يساهم في تواجد مشروعات ضخمة لإنشاء هذه البنية التحتية، وهذا ما يشجع وجود شركات القطاع

استقبلت أوزبكستان ٧ ملايين سائح - بزيادة ٣٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٢. من المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ١٠ ملايين بنهاية هذا العام، ويمكن للشركات المصرية العاملة في القطاع السياحي استكشاف مزيد من الفرص في هذا القطاع النامي في أوزبكستان.

٦. المجال البيئي

- مشاركة خبرة مصر في التعامل مع قضايا تغير المناخ والاستدامة البيئية والاقتصاد الأخضر مع الجانب الأوزبكي.
- إمكانية التعاون بين البلدين لمواجهة تحديات تغير المناخ من خلال تبادل الخبرات حول بحوث جودة الهواء والتربة والمياه، بالإضافة إلى معالجة الآثار الأوسع لتغير المناخ.
- متابعة تنفيذ وتفعيل مذكرة التفاهم التي وقعها الجانبين خلال أعمال هذه الدورة للجنة المشتركة للتعاون في مجال حماية البيئة.

٧. صناعة المشغولات الذهبية والمجوهرات

- إمكانية تعاون مصر مع أوزبكستان في مجال تصنيع الذهب في ضوء الخبرة المصرية الممتدة في هذه الصناعة؛ إذ تأتي أوزبكستان ضمن أكبر خمس دول تمتلك هذا المورد الثمين، ولديها العمالة ولكنها تفتقر للخبرة الفنية والمهارة التقنية في تصنيع الذهب وتحويله من مادة خام إلى مشغولات ذهبية ومجوهرات.

٨. قطاع التشييد والبناء

- يعد هذا المجال حيوي للتعاون المشترك بين البلدين، في ضوء امتلاك مصر للخبرة والتجربة الفعلية الناجحة في مشروعات إنشاء الطرق والبيئة التحتية وبناء المدن الجديدة مثل العاصمة الإدارية والعلمين وغيرهما، وفي ظل تعطش السوق الأوزبكي لهذه الخبرة واحتياجه لمساهمة الشركات المصرية العريقة في هذا المجال مع التوسع العمراني والإنشائي القائم على قدم وساق في أوزبكستان في الوقت الراهن.

من أكبر منتجي الإلكترونيات في أوروبا الوسطى. وتتمتع بمناخ استثماري مشجع، ولديها ضرائب منخفضة على الشركات (٩٪، الأدنى في الاتحاد الأوروبي)، فضلاً عن الحوافز الخاصة للمستثمرين الأجانب، ورأس المال البشري العالي التأهي؛ فلديها قوة عاملة ذات كفاءة عالية خاصة في مجالات الهندسة والبحث والتطوير. وهناك نمو متزايد في قطاع الطاقة المتجددة مما يفتح الباب للتعاون في مشروعات الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر.

وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين مصر والمجر في عام ٢٠٢٣ نحو ٣٨٠,٤ مليون دولار أمريكي. وتبلغ قيمة الصادرات المصرية إلى المجر ٨٧,١ مليون دولار أمريكي، في حين تبلغ قيمة الواردات المصرية من المجر ٢٩٣,٣ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣. ويبلغ إجمالي رأس المال الاستثماري المجري في مصر حوالي ٤٣,٢٣ مليون دولار أمريكي حتى تاريخ ٢٠٢٤/٠٩/٣٠، من خلال ٩٢ شركة قائمة. وتُقدّر مساهمة الجانب المجري في تدفقات الاستثمار بحوالي ١٠,٥٢ مليون دولار أمريكي، موزعة على قطاعات حيوية مختلفة مثل السياحة، والخدمات، والصناعة، والبناء، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات. أما عن السياحة فقد بلغ عدد السياح المجريين في مصر خلال عام ٢٠٢٤ ٦١٠٤٢ سائحًا، بإجمالي عدد ليالٍ سياحية بلغ ٥٧٧٧٤٥ ليلة.

وهناك الكثير من القطاعات الاقتصادية التي يمكن التعاون مع الجانب المجري فيها كما كشفت عنها أعمال الدورة الخامسة للجنة المشتركة المصرية المجرية، تتمثل في القطاعات التالية:

١. قطاع النقل

- استكمال تنفيذ صفقة تصنيع وتوريد ١٣٥٠ عربة سكة حديد جديدة للركاب، والتي تُعد أكبر صفقة في تاريخ سكك حديد مصر.

- التوسع في مشروع تصنيع وتوريد عربات السكك الحديدية، وتشجيع إدخال مكون محلي في التصنيع بالشراكة مع الجانب المجري لتوطين صناعة قطع الغيار لوسائل النقل المختلفة.

- دعوة الشركات المجرية المتخصصة ذات الخبرة

الخاص المصري للعمل في هذه المشروعات سواء بخبرتها الهندسية والتقنية المختصة أو بتجربتها في مجال التشييد والبناء.

- مشاركة الخبرة المصرية في تقنيات تخزين وتوزيع الكهرباء مع الجانب الأوزبكي.

- تتجه أوزبكستان بقوة نحو الاقتصاد الأخضر مع توفير فرص استثمارية بأكثر من ٨ مليار دولار في صناعات إنتاج الألواح الشمسية، ومشروعات طاقة الرياح، ومنتجات الهندسة الكهربائية، ويمكن لرجال الأعمال المصريين الاستثمار في أوزبكستان في هذه المشروعات.

١٢. القطاع التعليمي والثقافي:

- متابعة تنفيذ وتفعيل مذكرة تعاون بين جامعة عين شمس بجمهورية مصر العربية ومعهد طشقند للدراسات الشرقية التي وُقعت خلال اجتماعات هذه اللجنة المشتركة.

- تبادل الخبرات وتيسير الزيارات المتبادلة بين أعضاء هيئة التدريس في البلدين في المجالات التعليمية المختلفة.

- الاستفادة من الخبرة المصرية العريقة في تدريس العلوم العربية والإسلامية.

- تشجيع التعاون بين مركز الحضارة الإسلامية بأوزبكستان والمجلس الأعلى للآثار بجمهورية مصر العربية.

- تشجيع سفر المعلمين والأساتذة المصريين المختصين في المجالات الهندسية والتقنية للتدريس في جامعات أوزبكستان، خاصة مجال هندسة القوى وهندسة الطاقة.

خامسًا: اللجنة المصرية المجرية المشتركة

تتعدد المزايا التنافسية لدولة المجر إذ تمتلك موقع استراتيجي في قلب أوروبا يجعلها مركزًا لجستيًا للتجارة الأوروبية، مما يوفر بوابة لدخول السوق الأوروبية. بالإضافة إلى ما تمثله من قوة صناعية في قطاع السيارات والإلكترونيات: تستضيف مصانع لشركات عالمية مثل مرسيدس، أودي، وسوزوكي، وهي

- التعاون مع الوكالة المجرية لترويج الاستثمار (HIPA) لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة المجرية في تطوير صادراتها إلى مصر، وإنشاء آلية مشتركة لتبادل المعلومات حول السلع ذات الإمكانات التصديرية.

- التعاون بين الوكالة المجرية لترويج الاستثمار (HIPA) والمنظمات المهنية في مصر لتنظيم زيارات وفعاليات تجارية متبادلة، وتبادل المعلومات حول المعارض القطاعية، وتعزيز التعاون الاستثماري من خلال تبادل الخبرات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار بين الجانبين، والترويج لفرص الاستثمار في القطاعات التي يتمتع فيها البلدان بمزايا تنافسية.

- الاستفادة من موقع مصر الاستراتيجي وعضويتها في عدة تكتلات اقتصادية واتفاقيات تجارة حرة لتعزيز النفاذ إلى الأسواق الإفريقية، وكذلك تشجيع رجال الأعمال على الاستفادة من اتفاقية قواعد المنشأ (PEM) لفتح آفاق تجارية واستثمارية في أسواق أوروبا ودول المتوسط.

٤. ضخ الاستثمارات في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس

- استغلال المنطقة الاقتصادية لقناة السويس كم منصة رئيسية لجذب الاستثمارات المجرية في قطاعات الخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة، والبتروكيماويات، من خلال تقديم حوافز خاصة ومبادرات ترويجية موجهة.

٥. قطاع الصناعة

- إقامة تعاون صناعي مشترك بين الهيئة العربية للتصنيع والجانب المجري في مجالات تصنيع عربات السكك الحديدية بأنواعها، والأجهزة المنزلية، والعدادات الذكية.

- تبادل المعلومات حول فرص الاستثمار الصناعي والحوافز المقدمة للشركات المجرية، إلى جانب بحث إمكانية التصنيع المشترك بين البلدين في مجال الصناعات الهندسية وخاصة مضخات الوقود والزيت، والصناعات الغذائية خاصة

لإدارة وتشغيل القطارات المتميزة على شبكة السكك الحديدية الوطنية المصرية.

٢. قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

- الاستفادة من الشراكة مع الشركات المجرية في البنية التحتية الرقمية، لاسيما في قطاع كابلات الألياف الضوئية والذكاء الاصطناعي، وربط ذلك بالتحول الرقمي الحكومي.

- بحث فرص التعاون مع مجموعة EIG المجرية (أكبر شركة اتصالات في المجر، وواحدة من أكبر مشغلي الكابلات البحرية في المنطقة) لتنفيذ كابل ألياف ضوئية بحري لربط مصر وألبانيا مباشرة ومنها إلى شرق ووسط أوروبا، وجدير بالذكر أن مجموعة 4iG المجرية قد أبرمت اتفاقية لوضع كابل بصري تحت الماء بين مصر والقارة الأوروبية، وسيكون هذا نظام كابل بطول حوالي ٢,٨٠٠ كيلومتر، يربط مصر بأوروبا بإنترنت رقمي سريع.

- بحث إمكانية إبرام اتفاق لإنشاء شركة مشتركة، تكون مهمتها إنشاء نظام بصري في مصر، لتوفير الإنترنت لمنزل إضافية قد تصل إلى ٦ ملايين منزل.

- تشجيع التعاون بين الشركات في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز الابتكار في مجالات البيانات الضخمة، والتعاون في مشروعات رقمية ممولة من الاتحاد الأوروبي، وتبادل البعثات التدريبية لبناء القدرات الرقمية.

٣. قطاع التجارة والاستثمارات

- تنويع هيكل الصادرات ليشمل مجموعة أوسع من المنتجات مثل: المواد الغذائية والفواكه والخضروات، ومواد البناء والكيماويات، والملابس والمنسوجات، ومنتجات الأمن التشغيلي في قطاعي السكك الحديدية والطيران، والصمامات والأنابيب وأنظمة التحكم في الضغط في مجال النفط والغاز، وأنظمة الري وآلات تحلية المياه، وآلات معالجة مياه الصرف والنفايات الكيميائية الصناعية.

وذلك بالتعاون مع شركة السويدي إلكترونيات المصرية، وستوفر هذه المحطة الإمداد بالكهرباء المتزايد للطلب الصناعي في شرق البحر.

- اقترح الجانب المجري التعاون في الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال عدة مجالات، أبرزها: نقل التكنولوجيا، وتقديم المساعدة الفنية، وتدريب الكوادر، وبناء وتشغيل محطات الطاقة النووية وفقاً للأنظمة الوطنية والالتزامات الدولية.

١٠. قطاع الموارد المائية والري

- تبادل المعلومات والخبرات وتنظيم الندوات والدورات التدريبية في إدارة أحواض الأنهار المستدامة، وتشغيل وصيانة محطات الري والصرف، وكذلك تبادل المعرفة في مجال الوقاية والتخفيف من الكوارث المتعلقة بالمياه (مثل الفيضانات والجفاف)، والتكيف مع تغير المناخ وآثاره السلبية على الموارد المائية (مثل ندرة المياه والجفاف).
- التعاون المشترك في تطبيق ممارسات فعالة في إدارة المياه من خلال تطوير أنظمة الري والابتكار التكنولوجي والحلول الذكية، وتحسين كفاءة البنية التحتية للري والصرف.

١١. مجال الفضاء

- تشجيع التعاون في مجال الفضاء وتكنولوجيا الأقمار الصناعية مع وكالة الفضاء المصرية، من خلال مشروعات أو برامج تدريبية مشتركة، وكذلك تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة في ١١ أكتوبر ٢٠٢١ بين وكالة الفضاء المصرية ووزارة الخارجية والتجارة المصرية.
- التعاون في مجال البحث والتعليم الفضائي، وتكنولوجيا الفضاء وتطبيقات الاستشعار عن بُعد، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص والمشروعات المشتركة بين شركات الفضاء في البلدين.

١٢. مجال البيئة وتغير المناخ

- تفعيل مذكرة التفاهم في مجال حماية البيئة بين

استخلاص وتكرير زيوت الطعام من عباد الشمس وفول الصويا.

٦. مجال الصناعات الدفاعية/ الحربية

- دراسة إمكانية أن تصبح مصر مركزاً لصيانة الطائرات المقاتلة من طراز F٣٥ و F٦٠ التي تقوم شركة AERO المصرية لصناعة الطائرات الحربية بتصنيعها.

٧. مجال تحلية المياه

- التعاون مع دولة المجر في معالجة المياه وخاصة النفايات الصناعية، وتحلية وتنقية المياه، وإقامة محطات الطاقة الشمسية الكهروضوئية، وبناء محطات ضخ المياه بالطاقة الشمسية اللازمة للري.
- بحث إمكانية التعاون بين شركة مجرية تعمل في مجال المياه ووزارة النقل والصناعة المصرية في مجال تحلية ومعالجة المياه عن طريق عقود طويلة الأجل، حيث أن تأمين المياه وتوفير إمدادات مياه آمنة وتأمين إمداد طاقة أمر هام جداً للاقتصادات النامية بسرعة مثل مصر والمجر.

٨. قطاع الزراعة والأمن الغذائي

- متابعة تفعيل مجالات التعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي المدرجة في مذكرة التفاهم الموقعة بين مصر والمجر في ٢٠٢١.
- تشجيع الاستثمار في مجال الثروة الحيوانية، فقد تم شحن ٣٠,٠٠٠ رأس ماشية من المجر إلى مصر خلال عام ٢٠٢٤.
- تشجيع تطوير تقنيات التربية الانتقائية وتبادل الخبرات حول أنظمة الإنتاج المكثف لأسماء السلور الإفريقي، وتحسين تكنولوجيا الأعلاف مع التركيز على كفاءة تحويل الغذاء (FCR)، فضلاً عن تعزيز طرق تصنيع الأسماك.

٩. قطاع الكهرباء والطاقة

- جاري التوافق على بناء محطة توليد الطاقة الغازية بواسطة تحالف من الشركات المجرية والمصرية، بقيمة إجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون يورو،

١٤. قطاع الثقافة والتعليم العالي

- تعزيز التعاون التقني والعلمي بين المكتبات الوطنية في البلدين في مجالات: المعارض والأبحاث الثقافية والتكنولوجيا وتطبيقاتها المكتبية، والترجمة والنشر وتنظيم المعارض والمؤتمرات، وترميم الوثائق، حماية التراث، والتدريب المهني في المكتبات.

- تشجيع مبادرات ثقافية مشتركة لبحث موضوعات مثل الوصول الرقمي إلى التراث والمعرفة، وبرامج تدريب وبناء قدرات في القطاع الثقافي، ودعم المؤسسات الثقافية على الإنترنت، وتطوير أساليب العمل الثقافي.

- التعاون بين دار الأوبرا المصرية ونظيرتها المجرية في العروض والمهرجانات، وتبادل جداول الفعاليات الثقافية السنوية بين البلدين.

- تشجيع التبادل الطلابي بين البلدين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك ما يزيد ٤,٠٠٠ طالب مصري قد قدموا طلبات للحصول على منح دراسية للدراسة في المجر، ويوجد أكثر من ٧٠٠ طالب مصري يدرسون بالفعل في المجر في الوقت الحالي.

وزارة البيئة المصرية ووزارة الطاقة المجرية، إلى جانب إعداد خطة تنفيذية مشتركة تشمل مكافحة التلوث الصناعي، وتبادل التكنولوجيا البيئية.

- تشجيع التعاون الثنائي في مجال الهيدروجين الأخضر باعتباره قطاع ذي أولوية في الاستراتيجية الوطنية للطاقة، كما يعد أحد القطاعات التي حققت خفضا كبيرا في انبعاثات قطاع النقل بنسبة ٧٠٪.

١٣. قطاع السياحة

- تعزيز الربط الجوي المباشر بين القاهرة وبودابست من خلال العمل على زيادة عدد الرحلات، حيث توجد ١٠ رحلات بين القاهرة وبودابست، ٤ رحلات عن طريق شركة مصر للطيران و٦ رحلات عن طريق WIZZ AIR، وإعداد مذكرة تفاهم في هذا الخصوص بما يساهم في تحفيز التبادل السياحي والاستثماري، إلى جانب الترويج للسياحة الثقافية والبيئية بين الجانبين في إطار برنامج تبادل ثقافي مشترك.

- التعاون بين المجلس الأعلى للآثار المصري والجهة المجرية المختصة في حماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وكذلك تشجيع التعاون في مجالات علم الآثار وعلوم المتاحف.



سادساً: اللجنة المشتركة المصرية-الفيتنامية

• تعزيز التعاون في تبادل الخبرات والمعرفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيا المالية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، ودعم الشركات الناشئة وريادة الأعمال، والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

• عقد منتدى رجال الأعمال وعقد ورش عمل لتبادل المعرفة في المجالات التي يرتئها الجانبان مثل: استراتيجيات التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمار الأجنبي، الاستزراع السمكي، ريادة الأعمال، التنمية الخضراء، والتمويل التنموي.

• تبادل المعرفة والخبرة في مجال الإصلاح الإداري على المستويين المركزي والمحلي.

• التباحث حول إمكانية قيام الجانب الفيتنامي بتقديم ورش عمل وبرامج تدريبية ومنح دراسية متخصصة لدراسة الماجستير والدكتوراة للكوادر المصرية في المجالات ذات الأولوية وفقاً لأولويات الحكومة المصرية لدعم محور التنمية البشرية.

• تعزيز التعاون الأكاديمي بين البلدين من خلال النظر في إمكانية إنشاء برامج مشتركة بين الجامعات المصرية والمؤسسات التعليمية الفيتنامية وإنشاء مراكز بحثية مشتركة.

٢. التعاون في مجال التحول الأخضر (الطاقة والزراعة)

• عرض التفاصيل الخاصة بمنصة نوفا على الجانب الفيتنامي، للنظر في فرص الاستثمار، وخاصة في مجال الطاقة، حيث توجد بعض الشركات المهمة بهذا المجال مثل شركة VinES التي تعد من بين أفضل مقدمي حلول التكنولوجيا الفائقة والابتكارات والتقنيات التي تدعم التحول الأخضر في فيتنام.

• بحث فرص تعزيز التعاون المصري الفيتنامي في المجال الزراعي خاصة في زراعة الأرز وبرامج ترشيد استهلاك المياه في الزراعة وادخال الطاقة الجديدة والمتجددة في نظم الري والاستفادة من قش الأرز وتدوير المخلفات الزراعية بجانب الزراعات العضوية والصوب الزراعية.

• التباحث حول إمكانية الاستفادة من التجربة الفيتنامية في خفض الانبعاثات الزراعية، لكون

من المتوقع أن تصبح فيتنام ثاني أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا، وأن تحتل المرتبة العشرين على مستوى الاقتصادات العالمية بحلول عام ٢٠٣٦ (وفقاً للإحصائيات الصادرة عن مركز الأبحاث الاقتصادية والتجارية البريطاني)، وفي ضوء زيارة رئيس فيتنام لمصر خلال شهر أغسطس ٢٠٢٥، فقد شهدت العلاقات بين البلدين دفعة قوية نحو تعميق الشراكة في مختلف المجالات، إذ تم الاتفاق على الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى «الشراكة الشاملة»، مما يفتح آفاقاً واسعة للتعاون الاقتصادي.

وفي هذا السياق، تعد اللجنة المشتركة المصرية-الفيتنامية أحد أهم آليات تعزيز التعاون بين الدولتين في إطار التعاون الاقتصادي بين دول الجنوب، وتلعب اللجنة دوراً محورياً في تبادل الخبرات والتعرف على أفضل السياسات التي يمكن تطبيقها لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه الاقتصادات النامية والناشئة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم عقد خمس دورات من اللجنة المشتركة بين مصر وفيتنام منذ عام ١٩٩٧ حتى عام ٢٠١٧، ولعبت دوراً مهماً في توطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية، فضلاً عن كونها منصة لتعزيز الحوار البناء بين حكومتي البلدين ومجتمع الأعمال لكلا الجانبين، وجاري التنسيق لعقد الدورة السادسة من اللجنة المشتركة في أقرب وقت ممكن. وفيما يلي أبرز القطاعات الاقتصادية الجاري التباحث بشأنها مع الجانب الفيتنامي:

١. التعاون الفني في مجال تبادل الخبرات وبناء القدرات:

• تبادل الخبرات فيما يتعلق بمجال الطاقة المتجددة، والتباحث حول إمكانية تبادل أنجح السياسات المتعلقة بالخطة الوطنية الجديدة للطاقة في فيتنام، وتتمثل الخطّة في إنتاج وتوريد الغاز الطبيعي والفحم والنفط وتأمين الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة، كما تركز بدرجة كبيرة على زيادة الإنتاج المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، إذ يشهد قطاع الطاقة الشمسية في فيتنام نمواً متواصلاً، إذ حققت فيتنام قدرة إجمالية تبلغ ١٦ جيجاواط خلال فترة عام ٢٠٢٥.

والتكنولوجيا، ومجال الطاقة المتجددة، والزراعة والتصنيع الغذائي والاستزراع السمكي، والنقل واللوجيستيات، فضلاً عن تعريف الشركات الفيتنامية بالتسهيلات الإجرائية والضريبية والحوافز التي يتم تقديمها للمستثمرين الأجانب.

دور المؤسسات المالية والضمانية الإقليمية في تعزيز الصناعة والتجارة الخارجية

في خضم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، باتت الدول مطالبة بإعادة تعريف أدوارها الإنتاجية والتجارية، والبحث عن أدوات فعالة لتمويل «جودة النمو» وتعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. وتعكس التجربة المصرية إدراكاً متزايداً لأهمية بناء شراكات إقليمية ودولية فاعلة، لا سيما تلك القادرة على توفير مزيج متكامل من التمويل والتأمين والدعم المؤسسي والفني. وفي هذا الإطار، تمثل الشراكات مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) أحد النماذج البارزة التي مكّنت الدولة من توجيه أدوات التعاون نحو أولويات محددة في الصناعة والتجارة الخارجية، بما في ذلك تمويل السلع الاستراتيجية، دعم التصدير، وتمكين القطاع الخاص، مع التركيز على المشروعات ذات البعد الاجتماعي والبيئي، لا سيما في سياق التعافي الاقتصادي وتعزيز القدرة الإنتاجية. ومن بين تلك الشراكات، تبرز أربعة كيانات أساسية:

- المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)
- المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

وهي مؤسسات لا تكتفي بالدور المالي التأميني، بل تقدم دعماً استراتيجياً يعزز الثقة في الاقتصاد المصري، ويوفر مظلة استقرار للمستثمرين والمصدرين، ويمهّد

فيتنام دولة رائدة عالمية في تخضير قطاعها الزراعي، كما تمكنت فيتنام من خفض غاز الميثان من الأرز غير المقشور، والعمل على وضع ضوابط وحوافز للمزارعين للحد من حرق قش الأرز.

٣. التعاون في مجال دعم التنمية الاقتصادية

تجدر الإشارة إلى أنه خلال الزيارة الرئاسية في أغسطس ٢٠٢٥ تم توقيع مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجال التنمية الاقتصادية وتكشل عدة مجالات على رأسها:

- توطين الصناعة، حيث يمكن التعاون في مجالات صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة، الأجهزة المنزلية، والسيارات الكهربائية، البلاستيك، الكيماويات.
- الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي: تبادل الخبرات والمعرفة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الطاقة المتجددة: استكشاف فرص التعاون في مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة.
- تعزيز التبادل التجاري، لاسيما وأن مصر يمكن أن تلعب دور محوري في نفاذ المنتجات الفيتنامية إلى أسواق الشرق الأوسط وأفريقيا، مستفيدة من اتفاقيات التجارة الحرة التي ترتبط بها، كما يمكن لفيتنام أن تكون جسراً للمنتجات المصرية إلى أسواق دول جنوب شرق آسيا (آسيان).

٤. فرص الاستثمارات وتعزيز الشراكة:

- تحتل فيتنام المركز ١١٢ من حيث رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، متقدمة مركزاً واحداً عن مركزها ١١٣ في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، وقد بلغ إجمالي رأس المال الفيتنامي الذي تم ضخه منذ التأسيس وحتى يونيو ٢٠٢٤ حوالي ٣ ملايين دولار أمريكي، بينما بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي ٤٣٦ ألف دولار أمريكي. (الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة).
- لذا فإنه جاري العمل على دعوة شركات القطاع الخاص في فيتنام للانخراط بشكل أكبر للاستثمار في مصر، لاسيما في القطاعات الصناعية

الطريق لشروعات نوعية طويلة الأجل.

يمثل التعاون مع مؤسسات مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) نموذجًا فريدًا لتكامل أدوات التمويل والتأمين والتنمية المؤسسية في دعم أولويات الحكومة المصرية. وقد تجاوزت القيمة الإجمالية للدعم المقدم من هذه المؤسسات مجتمعة منذ انضمام مصر إلى عضويتها حوالي ٣٧ مليار دولار. فمن خلال **المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة (ITFC)**، تم تأمين تدفقات مالية تتجاوز ٢٠,٥ مليار دولار، ليس فقط لتلبية الاحتياجات الاستراتيجية من السلع الأساسية، بل أيضًا لدعم القطاع الخاص وتعزيز التجارة غير التقليدية، لا سيما من خلال برامج التمكين الرقمي والمجتمعي، ودعم بيئة التصدير.

وفي المقابل، وفرت **المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات (ICIEC)** مظلة تأمينية ساهمت في جذب الاستثمارات وتوسيع التبادل التجاري، حيث شجعت على دخول الأسواق الأفريقية والأوروبية من خلال تخفيف المخاطر وتوفير الضمانات للمشروعات الكبرى، بما في ذلك الطاقة المتجددة كـ«بنبان»، ومشروعات تصديرية في قطاعات الصناعات الغذائية والكابلات.

أما **المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص (ICD)**، فقد تدخلت بفاعلية لدعم الاقتصاد الحقيقي، عبر تمويلات مباشرة بلغت ٣٤٦ مليون دولار لمشروعات في مجالات الزراعة والصناعة والطاقة، مما أسهم في تعزيز القدرة الإنتاجية وخلق فرص العمل، مع التركيز على المشروعات ذات الأثر المجتمعي والبيئي. فضلاً عن إطلاق برنامج جديد بقيمة ١٠٠ مليون دولار لدعم الاستثمار المحلي وتعزيز فرص العمل، إلى جانب استخدام أدوات تمويل مبتكرة مثل الصكوك والتمويل المختلط.

وأخيرًا، لعبت **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)** دورًا استراتيجيًا في تأمين التمويلات السيادية وتحسين شروط التمويل الخارجي وتحفيز الاستثمار الأجنبي وتأمين التجارة وذلك بحجم عمليات يفوق ٢,٧ مليار دولار، مما ساعد في تعزيز الاستقرار المالي والحد من تكلفة الاقتراض. كما قدمت

تغطيات تأمينية للمصدرين المصريين إلى أسواق عالية المخاطر، وساهمت في دعم القطاعات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم.

وتعكس الشراكة بين مصر وهذه المؤسسات الأربع تكاملًا وظيفيًا يعزز من قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجية متكاملة في الصناعة والتجارة الخارجية، تعتمد على:

- تمويل مستدام وتنافسي للسلع الاستراتيجية،
 - أدوات تأمين حديثة تدعم التوسع في الأسواق.
 - تمكين القطاع الخاص والمشروعات الإنتاجية الصغيرة،
 - دعم المرأة والمزارعين والمصدرين عبر حزم تنمية مبتكرة،
 - تحسين البيئة الرقمية والمؤسسية للتجارة.
- ومن ثم، فإن تعميق هذه الشراكات وتوسيعها باتجاه القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والأسواق غير التقليدية، يشكل رافعة استراتيجية حقيقية نحو تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ في مجالات التنمية الصناعية، التكامل الإقليمي، والاستدامة المالية. ويوضح الجدول التالي الميزة التنافسية لكل مؤسسة، والدور المحوري الذي تضطلع به، مع تحديد فرص التوسع المستقبلي لتعظيم الاستفادة من هذا التعاون، وذلك من خلال:
- توسيع نطاق المنتجات المؤمنة لتشمل القطاعات الإنتاجية والمشروعات الكبرى.
 - ربط أدوات التأمين بسياسات تحفيز التصدير وتعميق النفاذ للأسواق الأفريقية والعربية.
 - دمج التمويل الإسلامي في الاستراتيجيات الصناعية والاستفادة من أدوات التمويل المبتكرة.
 - توظيف القدرات الفنية والتمويلية للمؤسسات في دعم التحول الأخضر والرقمي.

البعد	ITFC	ICIEC	ICD	ضمان	الدور المشترك أو المتكامل
نوع الدعم	تمويل التجارة لضمان الاستقرار ودعم الاحتياطي	تأمين الاستثمار وإثبات الصادرات لتقليل المخاطر وتعزيز الثقة	تمويل مباشر للقطاع الخاص لرفع الإنتاجية وتنويع الاقتصاد	تأمين الاستثمار وإثبات الصادرات ذات الطابع السيادي لتعزيز الكفاءة المالية وتحسين التصنيف الائتماني	جميعها توفر آليات دعم مالي وتخفيف المخاطر لدعم الاستقرار الاقتصادي الكلي
إجمالي حجم الدعم	٢٢,٢ مليار دولار	١٢+ مليار دولار	٣٤٦ مليون دولار	٢,٧+ مليار دولار	٣٧+ مليار دولار إجمالاً
القطاعات الأساسية	البترو، الأمن الغذائي، المشروعات الصغيرة، التسهيلات التجارية	الصادرات (الكابلات، السيراميك)، الغذاء، الطاقة، البنية التحتية	الطاقة، الزراعة، الصناعة، التمويل	الصحة، التعليم، البنية التحتية، التجارة	دعم القطاعات الإنتاجية والاستراتيجية
دعم السلع الاستراتيجية	البترو، القمح، السكر، الزيوت	تأمين واردات البترو والسلع الغذائية الاستراتيجية	دعم الصناعات الغذائية والزراعية	ضمان واردات وقروض سيادية	المساهمة في الأمن الغذائي والطاقة
دعم القطاع الخاص	تمويل ADIB بـ ٢٠ مليون دولار، دعم الـ SMEs	تأمين ائتمان للصادرات الخاصة	تمويل مباشر لمشروعات القطاع الخاص وبرنامج بقيمة ١٠٠ مليون دولار في ٢٠٢٥	ضمان مخاطر للمصدرين من القطاع الخاص	تسهيل وصول القطاع الخاص للمويل
دعم التصدير	برنامج "جسور" - بعثات تصديرية، حاضنات تصدير	تأمين صادرات بـ ٣,٩ مليار دولار خاصة لأفريقيا وأوروبا	دعم غير مباشر عبر تمويل مشروعات إنتاجية قابلة للتصدير	تأمين مخاطر صادرات في الأسواق ذات المخاطر المرتفعة	تعزيز النمو التصديري
التحول الرقمي للتجارة	منصة Contour، منصة Bolero، دعم سياسات	-	-	-	فقط ITFC يتصدر في التحول الرقمي للتجارة
بناء القدرات	أكاديمية التصدير، SheTrades	خدمات تقليل للمخاطر للأعمال	ورش عمل حول الصكوك والأدوات المالية	دعم القدرات للبنوك وهيئات التجارة	اهتمام مشترك ببناء القدرات المؤسسية
تشجيع الاستثمار/ ضمانة	-	تأمين الاستثمارات الأجنبية (مثل مشروع بنبان)	استثمار مباشر في مشروعات محلية	ضمان تدفقات الاستثمار الأجنبي من آسيا وأوروبا	ICIEC وضمان متخصصان في تخفيف مخاطر الاستثمار
التركيز على أفريقيا	بعثات تصديرية، دعم التكامل الإقليمي	دعم توسيع الصادرات المصرية لأفريقيا	استثمارات ذات امتداد إقليمي	تغطية سياسية وتجارية إقليمية للمخاطر	تسهيل التوسع الإقليمي لمصر
التمويل الأخضر والمناخي	ضمفي فقط عبر التجارة	تأمين مشروعات الطاقة الشمسية (بنبان)	تمويل مباشر لمشروعات الطاقة المتجددة	جاهزة لدعم مشروعات متوافقة مع ESG	ICD و ICIEC الأبرز في التمويل المناخي
أبرز العمليات الحديثة	١,٥ مليار دولار في ٢٠٢٥؛ منصات رقمية؛ دعم +٥٠ سيدة	١٦٤ وثيقة تأمين؛ ٦٨ مليون دولار لمشروعات الطاقة؛ ١٢٠ مليون دولار واردات بترو	مشروع Alpha Solar، شركة الشرقية للسكر، برنامج جديد بـ ١٠٠ مليون دولار	٥٠٠ مليون دولار ضمان قروض سيادية؛ مشروعات صحية وتعليمية	تنفيذ عمليات عالية التأثير ومتنوعة



السياسات الداعمة للنمو والتشغيل

البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية
المحور الثاني و الثالث

السياسات التجارية استنادًا إلى عدد من المرتكزات الأساسية. وتشمل هذه المحاور: البرنامج الجديد لرد أعباء التصدير، تطوير الإطار المؤسسي لمنظومة التجارة الخارجية، الإصلاحات الإجرائية لتيسير حركة التجارة، خارطة الطريق لتنمية الصادرات في الأسواق الأفريقية، إلى جانب خطة التحرك خلال رئاسة مصر للمجلس الوزاري لاتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

وفي سياق متصل، تم استعراض فرص التعاون الاقتصادي مع شركاء التنمية غير التقليديين من خلال آلية اللجان المشتركة والتي تُعد من أهم آليات التعاون جنوب-جنوب لتبادل الخبرات وبناء شراكات قائمة على الأولويات المشتركة، وكذا دور المؤسسات المالية والضمانية الإقليمية في دعم التجارة والصناعة وتعزيز تنافسية الصادرات المصرية.

ويُظهر التحليل مدى التكامل بين السياسات الاقتصادية، واستراتيجيات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسات التصنيع والتجارة، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل، ضمن رؤية وطنية موحدة تُرسي اتساقًا بين أدوات التخطيط والتمويل، وتحفز التداخل الإيجابي بين القطاعات الإنتاجية والخدمية. وهو ما يعكس بوضوح التوجه المنهجي للبرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية، القائم على تكامل الأبعاد الاقتصادية والقطاعية والمؤسسية، بما يعزز من تنافسية الاقتصاد المصري وقدرته على تحقيق نمو مستدام، قادر على الصمود أمام الصدمات والتحديات العالمية. وفيما يلي حصر لأهم السياسات الداعمة للتنمية الصناعية والتجارة الخارجية.

١٢. السياسات الداعمة للتنمية الصناعية والتجارة الخارجية

يأتي هذا الفصل استكمالًا لمسار الإصلاح المتكامل الذي بدأ بتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي وترسيخ الانضباط المالي، وتبعه تسليط الضوء على الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة رئيسة لتوسيع القاعدة الاقتصادية وزيادة الإنتاجية. وفي هذا السياق، يأتي تطوير قطاعي الصناعة والتجارة الخارجية في قلب جهود الإصلاح الهيكلي بوصفهما المحركين الأساسيين للتحويل الهيكلي المنشود، يهدف إلى بناء اقتصاد إنتاجي تنافسي يركز على المعرفة والتكنولوجيا، وتحقيق القيمة المضافة، وتوسيع طاقات التشغيل، وتعزيز مكانة مصر في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وقد تناول الفصل أهم ملامح الاستراتيجية الوطنية للتنمية الصناعية والتجارة الخارجية، محدّدًا أولويات القطاعات الواعدة، والركائز الإصلاحية المطلوبة لتسريع وتيرة النمو الصناعي القائم على المعرفة والتكنولوجيا، والانفتاح التجاري المرتكز على تنويع الأسواق والمنتجات، وزيادة التعقيد الاقتصادي بما يعزز قدرة مصر على النفاذ إلى الأسواق العالمية.

كما تم التطرق إلى الرؤية الجديدة والشاملة التي تتبناها الدولة لتعزيز أداء التجارة الخارجية وتحفيز الصادرات، مستعرضًا التحول في منهجية تصميم

جدول ٤ مصفوفة الإصلاحات الهيكلية - الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها

• الإجراءات المنفذة

○ الإجراءات المزمع تنفيذها

المحور الثاني: زيادة القدرة التنافسية وتحسين بيئة الأعمال

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	هيكل المشتريات الإلكترونية العامة ○ النشر شهريًا على مواقع الهيئة العامة للخدمات الحكومية ووزارة المالية لجميع المشتريات التي تمت من قبل أكبر ٥٠ شركة مملوكة للدولة. ○ يتم نشر شهريًا لجميع عقود المشتريات العامة التي تتجاوز ٢٠ مليون جنيه مصري على موقع بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية والتأكد من أن الجميع يمكنهم الوصول إلى هذه المعلومات دون الحاجة إلى إنشاء حساب إلكتروني. ○ إصدار قرار مجلس وزراء أو رئاسي بإنشاء هيكل تنظيمي مُعدّل وصلاحيات مُحدّثة للهيئة العامة للخدمات الحكومية (GAGS)، بما يتماشى مع دورها الموسّع في دعم إطلاق بوابة المشتريات الإلكترونية، من ضمن مسؤوليات أخرى. بالإضافة إلى ضمان التبني المؤسسي للهيكل الجديد داخل الهيئة لتمكين التنسيق والإشراف والدعم الفني الفعال بين الجهات الحكومية. ○ ستقوم الهيئة العامة للخدمات الحكومية (GAGS) بإشراك منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للعمل في مشاورات تشاركية لإجراء ثلاث وحدات لتقييم MAPS (المشتريات الإلكترونية + إضفاء الطابع المهني على القوى العاملة في مجال المشتريات + المشتريات العامة المستدامة). ستطلق GAGS عمليات المشاركة الإدارية والاتفاق على الجدول الزمني للتنفيذ مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ○ بعد دراسة نتائج التجربة الأولى، سيتم توسيع نطاق التجربة لتشمل جهات أخرى في الموازنة لتعزيز اعتماد نظام المشتريات الإلكترونية. ○ ستطلق الهيئة العامة للخدمات الحكومية آلية مشتريات مشتركة تجريبية تستهدف سلعًا مختارة شائعة الاستخدام في مختلف الجهات الحكومية، وذلك لبناء نظام مشتريات أكثر كفاءة وشفافية وتعاونًا، يهدف إلى تعزيز الاستدامة طويلة الأمد وتحقيق أفضل قيمة مقابل المال. ستستهدف الهيئة ما لا يقل عن ٥ إلى ١٠ سلع لتلبية احتياجات الوزارات المعنية.
	حوكمة المشتريات الإلكترونية وتقييم الوضع التكنولوجي ○ اعتماد قرار من رئيس مجلس الوزراء أو رئيس الجمهورية بشأن إنشاء هيكل تنظيمي مُحدّث وتفويض محدث للهيئة العامة للخدمات الحكومية (GAGS)، بما يتماشى مع دورها الموسّع في دعم تنفيذ بوابة المشتريات الحكومية الإلكترونية، وغيرها من المهام. كما يُطلب التأكد من اعتماد هذا الهيكل الجديد داخل الهيئة لضمان التنسيق الفعال، والإشراف، والدعم الفني عبر الجهات الحكومية المختلفة. ○ في ضوء تقييم حالة حوكمة المشتريات الإلكترونية والاستعداد التكنولوجي ونتائجها، سيتم استكمال العمل مع ٥ كيانات حكومية مختارة بشأن تجربة وظائف المشتريات الإلكترونية التي طورتها وقدمتها شركة الاستشارات الكورية وذلك لاختبار وظائف النظام.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والزمع تنفيذها
	الشراكة مع القطاع الخاص ○ إعداد قائمة مشروعات استثمارية مستهدفة للقطاع الخاص: وضع خطة واضحة لمشروعات الشراكة مع القطاع الخاص تشمل القطاعات ذات الأولوية، بما يعزز جذب الاستثمارات الخاصة ويسهم في تحقيق أهداف التنمية. ○ استكمال الإجراءات المطلوبة لإنشاء حساب مخصص لتمويل الدراسات والمستشارين لمشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر.
	الرقمنة وتسهيل التجارة ○ بهدف تحسين الشفافية والتنبؤ بالإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد والعبور، ستقوم مصر بإطلاق بوابة إلكترونية جديدة للمعلومات التجارية (تم تطويرها بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد)، في البداية لأربع فئات من المنتجات، والتي ستوضح الإجراءات المطلوبة لتصدير واستيراد هذه الفئات المختلفة، بما في ذلك شروط تراخيص الاستيراد والمعايير واللوائح الفنية المطبقة على الواردات، من خلال روابط مواقع الجهات المعنية، بالإضافة إلى منصة منظمة التجارة العالمية (WTO e-Ping) الخاصة بالتدابير الصحية والصحة النباتية والعوائق الفنية أمام التجارة، والتي تحتوي على الإخطارات المصرية ذات الصلة. ○ بهدف تعزيز الشفافية والتنبؤ في الإجراءات المرتبطة بالتصدير والاستيراد والعبور، يتم إعداد خطة لتطوير بوابة المعلومات التجارية الجديدة (التي تم تطويرها بالتعاون مع الأونكتاد)، من خلال توسيع نطاق المنتجات المشمولة وإضافة قسم أخبار مخصص يحتوي على تنبيهات بالتشريعات الفنية الجديدة، أو بالتغييرات في التدابير الصحية والصحة النباتية أو غيرها. ○ التنسيق مع البنك المركزي للتوجيه للبنوك العاملة في مصر بتوفير العملة الأجنبية اللازمة لسداد غرامات التأخير للتوكيلات الملاحية، على أن يتم سداد قيمتها للبنك بالجنيه المصري وفقاً لأسعار الصرف الرسمية المعتمدة. ○ في إطار جهود تمكين المصدرين من خلال إتاحة المعلومات والخدمات ذات الصلة بالتجارة الخارجية، دراسة وتطوير مشروع بوابة مصر للتجارة Egypt Trade Portal كمنصة رقمية موحدة تهدف إلى تقديم خدمات متكاملة لدعم الصادرات حيث أن هذا المشروع يعد أحد المبادرات لتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين، من خلال توفير أدوات تحليل سوقي، وبرامج تدريبية، وآليات للربط مع المشتريين الدوليين، بالإضافة إلى نظم متابعة لمؤشرات الأداء والسياسات التصديرية، بما يساهم في تحقيق مستهدفات الدولة التصديرية) ومن ثم ضرورة إضافة هذا الشق ضمن بند مواصلة الإصلاحات الهيكلية في الفصل الثالث من السردية. تطوير منظومة هيئة الرقابة على الصادرات والواردات لتعزيز التجارة الخارجية • إطلاق البوابة الإلكترونية الجديدة للهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات اعتباراً من يناير ٢٠٢٤ بعدد (٣) لغات وهي (العربية - الإنجليزية - الفرنسية) لتكون واجهة إعلامية وخدمية للهيئة لتوفير معلومات تفصيلية عن أبرز ما تقدمه الهيئة من خدمات في جميع مجالات عملها: • الخدمات المقدمة من قبل الهيئة - خدمات متكاملة - مدفوعات عبر الانترنت • خدمات الإدراج - الشكاوى والمقترحات خدمات الاستعلام ○ تفعيل نظام إلكتروني لإصدار شهادات المنشأ لدول التجارة الحرة والمصدر المعتمد. ○ حوكمة إجراءات التسجيل التجاري ومنح التراخيص.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	○ تطوير وحدات الهيئة وفقاً لنظام ISO 17065 لتعزيز قدرة إصدار شهادات المطابقة. ○ تفعيل نظام إدارة المخاطر الحدودية الرقمية e-RBI لتحسين حركة التجارة، يتطلب التطبيق الكامل للنظام تطوير إجراءات تقييم المخاطر لأكثر من ٨٠٠٠ سلعة صناعية غير غذائية وفقاً للمعايير الأوروبية (اللائحة ٢٠٠٨/٧٦٥)، بهدف تحسين كفاءة الإفراج الجمركي، وخفض التكاليف، وتعزيز الاعتراف المتبادل مع الأسواق الدولية. ○ تطوير منظومة رقابة التجارة الاستراتيجية للسلع ذات الاستخدام المزدوج. الإصلاحات التنظيمية ○ تفعيل لجان الفحص المشترك وتفعيل احكام المادة (٣) من قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٥٣ لعام ٢٠١٩ بما يضمن تفويض ممثل جهة أخرى في إتمام إجراءات المعاينة والفحص والرقابة على البضائع المستوردة والمصدرة. ○ دراسة السماح بالإفراج تحت التحفظ مع المتابعة بعد سحب العينات لرسائل الكيماويات المدرجة بالمشور ٢٦ لسنة ٢٠١٥. تقليل جهات العرض للبنود المشتركة بين الجهات المختلفة ○ تعدد الجهات الرقابية المعنية بالفحص عن السلع والبضائع المستوردة، حيث يبلغ عددها ٢٧ جهة رقابية، مما يتطلب دراسة إلحاق مندوبي كل من (هيئة الطاقة الذرية، مصلحة دمع المصوغات والموازين، الرقابة على المصنّفات الفنية، إدارة الرقابة على المطبوعات) بفروع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات طبقاً للقرار الجمهوري السابق رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠، حيث تم عرض عدد ٣٩٥٧٥ رسالة خلال عام ٢٠٢٤. ○ توقيع بروتوكول بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ومصلحة دمع المصوغات والموازين في عام ٢٠٢٣ والذي بموجبه تم اسناد بعض المهام بأكملها من مصلحة دمع المصوغات إلى الهيئة. ○ الاتفاق على البنود المشتركة بين الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات والهيئة الوطنية للإعلام تمهيداً لتوقيع بروتوكول والذي بموجبه يتم اسناد بعض المهام بأكملها من الهيئة الوطنية للإعلام إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات. ○ استصدار قرار المتعاملين الرئيسيين بما يشمل القواعد والحوافز لتحسين التنافسية، الشفافية وتعزيز تجارة الأسواق الثانوية. ○ استخراج بطاقات المستوردين والمصدرين من خلال منصة مصر الرقمية. ○ إنشاء الشركات لمراكز خدمات لوجستية وتعزيز تجارة الترانزيت لتداول وتوزيع البضائع. ○ التنسيق بين وزارتي الاستثمار والتجارة الخارجية ووزارة البيئة لتعديل القرارات الوزارية الخاصة باستيراد الخردة والمخلفات من البلاستيك والمطاط والزجاج حيث انها مستلزم انتاج لعدد كبير من الشركات، وذلك لإلغاء شرط تقديم شهادة فحص مسبق صادرة من معمل معتمد دولياً. ○ تسهيل اشتراطات النقل والتخزين تحت التحفظ للمصانع بحيث يتم منح رسائل مستلزمات الإنتاج نقل وتخزين تحت التحفظ بعد المطابقة الظاهرية تنفيذاً للقرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٩.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	تعزيز مناخ الاستثمار من خلال الرقمنة والحوافز • تعديل قانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧ لإضافة حوافز جديدة ومعايير أكثر مرونة للمشروعات الاستثمارية. • العمل على مركزية المعلومات بتنسيق يسهل الوصول إليه (عبر الإنترنت وباللغة الإنجليزية ومجاناً) لكل من المستثمرين الوطنيين والأجانب على موقع استثماري واحد www.investinegypt.gov.eg. • إطلاق منصة إلكترونية لتراخيص الاستثمار www.tracklicence.gafi.gov.eg ووضع خطة للتوسع التدريجي لهذه المنصة لتشمل الحصول على ودفع كافة التراخيص والتصاريح والخدمات ذات الصلة، وكذلك لتقديم طلبات الحصول على الرخصة الذهبية باللغتين الإنجليزية والعربية. ○ تطوير مجموعة من الخدمات الإلكترونية التي تسهل على المستثمرين استكمال إجراءاتهم بسرعة ودقة - إنشاء منصة إلكترونية لخدمات المناطق الاستثمارية. - ميكنة خدمة الإيداع الإلكتروني للقوائم المالية. - ميكنة خدمة تقييم الحصص العينية. - ميكنة خدمات الإقامات وتراخيص العمل للأجانب - ميكنة خدمات اعتماد فواتير الاستيراد وإصدار شهادات التصدير
	تعزيز التنافسية وضمان تكافؤ الفرص ○ إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية ○ تخفيف الأعباء المالية غير الضريبية على المستثمرين والبدء بأبرز الاستقطاعات والالتزامات المالية التي تطبق على جميع الشركات بشكل دوري. ○ تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة من خلال إصدار اللائحة التنفيذية الخاصة بإنشاء وحدة حوكمة الشركات المملوكة للدولة. ○ لتعزيز مبدأ الحياد التنافسي، استكمال مراجعة أوضاع الشركات المملوكة للدولة من خلال تحديد وإعلان المسار الأنسب لكل منها، سواء بالنقل إلى صندوق مصر السيادي، أو الطرح في البورصة، أو البدء في الإنهاء تدريجية منظمة، وذلك لـ ٦٠ شركة رئيسية.
	الإصلاحات التنظيمية لتعزيز الاستثمار • إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء بتعديل اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار رقم ٢٠١٧/٧٢ وتبسيط الإجراءات وتسهيل إصدار/تنفيذ الرخصة الذهبية. تحسين سهولة الاستثمار في مصر وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ○ استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم القطاعات الواعدة ذات الأولوية ولتحسين وتطوير سلاسل القيمة المحلية والدولية. ○ نشر تراجم رسمية باللغة الإنجليزية للتشريعات السارية المتعلقة بالقائمة السلبية الموحدة والمحدثة باستمرار لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب النصوص الأصلية المتاحة حالياً باللغة العربية. ○ من أجل تحسين الشفافية في بيئة الاستثمار، يتم التحديث المستمر للقائمة السلبية الموحدة لقيود الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى أية قيود جديدة.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
 	الإصلاحات الجمركية ○ مضاعفة ساعات عمل جميع الجهات القائمة على منظومة الإفراج الجمركي من خلال العمل طوال أيام الأسبوع شاملة العطلات الأسبوعية والإجازات الرسمية حتى الساعة ٦ مساءً. ○ إقرار هامش سماح للفروق في الكميات ضمن مشروعات الإنتاج بالمناطق الحرة: يتم ذلك من خلال تعديل تشريعي للمادة ٧٧ من قانون الجمارك، بهدف معالجة الفروقات الطفيفة في المدخلات الإنتاجية المسموح بها وتحسين بيئة الاستثمار في المناطق الحرة. ○ توحيد إجراءات الإفراج الجمركي عبر جميع اللوائ والمناطق الجمركية: من خلال إلزام استخدام قاعدة بيانات الأسعار المرجعية (Reference Price Database) عبر نظام التقييم الآلي (Automated Valuation)، لضمان الشفافية وتقليص التقديرات غير الموحدة وتقليل التهرب الجمركي. ○ منح ميزة تقسيط الضريبة الجمركية المستحقة على مستلزمات الإنتاج الواردة للمشروعات الإنتاجية. ○ تحديد نسبة للتسامح في العجز للمشروعات الإنتاجية. ○ تسهيل نظام التخليص المسبق على أن تبدأ بالسلع الواردة بقصد الاتجار. ○ قصر مسئولية ممثلي الأشخاص الاعتبارية عن الجرائم المترتبة عن إدارتهم الفعلية من أجل طمأنة المستثمرين الأجانب. ○ تفعيل خدمة الاستعلام المسبق لبعض عناصر العمليات الجمركية على أن يكون هذا القرار ملزم لمصلحة الجمارك حتى تنتهي مدة صلاحيته. توسيع تطبيق نظام إدارة المخاطر الموحد بما يعزز من كفاءة الفحص الجمركي ويسهم في تسريع الإفراج عن البضائع مع الحفاظ على الرقابة الفعالة ○ مراجعة الشروط اللازمة للانضمام لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد بهدف مضاعفة عدد الشركات المنضمة للبرنامج إلى ٥٠٠ شركة. ○ منح ميزة التخليص الجمركي بمقر العميل للشركات المدرجة بالقائمة البيضاء والمنضمة لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد. ○ لتيسير التجارة وتقليل أوقات التخليص الجمركي، يتم توسيع تنفيذ نظام إدارة المخاطر الموحد (URM)، من خلال: - اللجنة العليا المشكلة بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٥٣٦ لسنة ٢٠٢٥، والمكلفة بالإشراف على تنفيذ النظام وتوجيهه. وتقوم اللجنة بإصدار تقرير تقدم حول مدى التزام الجهات المعنية باستخدام النظام بشكل إلزامي في إجراءات التخليص الجمركي. - تسهيل إجراءات التسجيل بالقائمة البيضاء وفقاً للمادة رقم ٩٤ من اللائحة التنفيذية رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها، بحيث يسمح بتسجيل الشركات المنتجة المصدرة إلى مصر، والتي لم يتم رفض أي من رسائلها بالفحص العملي خلال سنة واحدة، بحد أدنى خمس رسائل متتالية.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
 	- توسيع قائمة المشغلين الاقتصاديين الموثوقين (القائمة البيضاء) الذين لا تخضع بضائعهم للتفتيش الفعلي (المسار الأخضر)، بنسبة ٢٠٪ من العدد الحالي البالغ ٦٥٠ مشغلاً. - إدخال واستخدام مسارين جديدين: المسار البرتقالي (فحص المستندات فقط)، والمسار الأزرق (التحقق بعد الإفراج فقط). ○ نشر دليل بالإجراءات الجمركية للواردات والصادرات للمتعاملين بالتنسيق مع الجهات المعنية وتجميع المنشورات الجمركية وتقسيمها حسب رؤوس الموضوعات. ○ تفعيل التواصل مع التعاملين مع الجمارك عن طريق تفعيل وتحديث خدمة الخط الساخن وتحديد نقاط اتصال مع الجهات المعنية لتسهيل حصول التعاملين على الخدمات المطلوبة. ○ السماح بقبول المدفوعات إلكترونياً والذي يترتب عليه تقليل الجهود والوقت والإجراءات لأصحاب الشأن. ○ التوسع في الترخيص بإنشاء مستودعات جمركية عامة داخل الموانئ الجافة لاستقبال كافة البضائع مع تخصيص مستودعات للمهمل. ○ مراجعة الفئات الواردة بالتعريفات الجمركية وخاصة للسلع والقطاعات الصناعية المستهدفة. ○ تشكيل لجان إنهاء المنازعات الجمركية، على أن تشمل كافة النزاعات الجمركية وعدم قصرها على مخالفات السماح المؤقت فقط. ○ دراسة تعديل قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٨٦ لسنة ٢٠٠٣ بشأن توحيد إجراءات الفحص الظاهري وسحب العينات للجهات الرقابية المعنية بمنظومة الإفراج الجمركي. بناء القدرات وتعزيز الكفاءة المؤسسية ○ تدريب العاملين بمصلحة الجمارك ورفع قدراتهم الفنية، وإعادة تدوير العاملين داخل المنافذ الجمركية.
	توفير التمويل للقطاع الخاص ○ تسهيل الحصول على تمويل لتمكين نمو الصناعات التحويلية والصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة عبر رفع الوعي بخصوص منصة حافز للدعم المالي والفني للقطاع الخاص لأكثر من ٥٠٠٠ شركة في قطاعات مختلفة. تعزيز الشفافية وتحسين مناخ الاستثمار ○ بهدف تحسين سهولة الاستثمار في مصر وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، يُصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً ينص على وجوب نشر مقترحات القوانين واللوائح ذات التطبيق العام المتعلقة بالاستثمار، إلى جانب الوثائق التي توضح السياق والبررات، على منصة "حوار" لإجراء مشاورات عامة، وذلك بصيغة يسهل الوصول إليها قبل اعتمادها من قبل الجهة المختصة بما لا يقل عن ٣٠ يوماً؛ أو على الأقل ١٥ يوماً في الحالات المبررة التي تتطلب اعتماد إجراءات مُعجلة. وفي الحالات التي تتضمن المقترحات معلومات حساسة أو سرية، يُكتفى بحجب الأجزاء ذات الصلة فقط.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
 وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي Ministry of Planning, Economic Development & International Cooperation	ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب الفني والمهني • وضع معايير منظومة التدريب المهني بالتعاون مع الجهات المستفيدة (الصناعية والتجارية والزراعية والفندقية) من خلال إنشاء مجالس مهارات قطاعية sector skills council
 جمهورية مصر العربية رئاسة مجلس الوزراء	تعزيز بيئة الأعمال والحياد التنافسي • إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسم للمؤسسات المملوكة للدولة ذات الأنشطة الاستثمارية • إنشاء الجهاز المصري للملكية الفكرية ○ تعزيز العمل المحلي من خلال تطبيق مؤشر التنافسية، بهدف توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية ذات الميزة التنافسية. من المخطط أن تعتمد محافظات هذا المؤشر في خططها الاستثمارية مع زيادة نسبة الاستثمارات في هذه القطاعات إلى ٢١٪.
 وزارة الصناعة Ministry of Industry	تعزيز التنافسية لقطاع الصناعة ○ مراجعة شاملة للقوانين المتعلقة بالقطاع الصناعي لتوحيد اللوائح المنظمة للأنشطة الصناعية ○ إصدار استراتيجية/ حوافز/ اقتراح تشريعات وسياسات لدعم الصادرات وتعميق المكون المحلي في قطاع الصناعات. ٢٠٢٦/٢٠٢٥. ○ إنشاء صندوق لدعم الصناعة وتمويل المصانع المتعثرة ○ تنفيذ مبادرة وزارة المالية لتمويل شراء الآلات والمعدات للقطاعات الصناعية ذات الأولوية ○ استكمال الخدمات الصناعية على منصة مصر الرقمية الصناعية ○ تطوير نظام لطرح المصانع المغلقة للاستثمار المحلي والأجنبي بهدف إعادة تشغيلها وفق نموذج الشراكة ○ وضع وتنفيذ خطة وطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات إنتاجية محددة ○ إنشاء سجل طاقة يحتوي على بيانات تفصيلية عن استهلاك الطاقة في المنشآت الصناعية ○ مراجعة نظام الحوافز القطاعية والجغرافية ○ أتمتة إجراءات الربط والتكامل بين حاضنات التكنولوجيا في جميع أنحاء مصر.
 Industrial Development Authority الهيئة العامة للتنمية الصناعية	حوكمة وتطوير المناطق الصناعية ○ صياغة قانون لتنظيم إدارة المناطق الصناعية ○ مراجعة وتوحيد اللوائح الخاصة بإنشاء المناطق الصناعية ○ إنشاء خريطة تفاعلية للمناطق الصناعية ○ تخطيط وتنظيم المناطق الصناعية العشوائية ○ إنشاء مناطق صناعية في المدن الجديدة بهدف تعزيز الاستثمار الصناعي ○ إجراء دراسة جدوى اقتصادية وفنية تمهيداً لإنشاء المنطقة الصناعية شمال الفيوم على مساحة ٣٣ مليون متر مربع

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزعم تنفيذها
	تسهيل الوصول إلى الأراضي ○ تقليل فرص حدوث مخالفات وزيادة الإيرادات العامة من بيع الأراضي، وذلك من خلال تطبيق نظام المزايدات التنافسية في تسعير تخصيص وبيع الأراضي الصناعية. ○ تسهيل الحصول على الأراضي وتعزيز التنمية الصناعية، واستكمال رقمنة خدمات القطاع الصناعي على المنصة الصناعية الرقمية المصرية (www.madein.eg)، من خلال إدراج خدمات تخصيص وتملك الأراضي الصناعية، وإصدار التراخيص الصناعية من خلال نظامي الإخطار المسبق والإخطار الفوري، إلى جانب الخدمات الفرعية الأخرى. دمج الاقتصاد غير الرسمي في القطاع الصناعي ○ تقنين المنشآت الصناعية غير المرخصة
	الإصلاحات التنظيمية وتعزيز المنافسة • إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ١٧٥/٢٠٢٢ . • تحسين تنفيذ الحياد التنافسي من خلال إصدار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لثلاثة مبادئ توجيهية بشأن الحياد التنافسي (تعريفات الأسواق ذات الصلة، وتقييم الهيمنة، والقيود الرأسية). ○ إطلاق «نظام الإبلاغ عن المخالفات»، الذي يُمكن الأفراد من الإبلاغ عن الممارسات التي قد تشكل انتهاكاً لقانون المنافسة المصري دون الكشف عن هوياتهم، مما يعزز حرية الإبلاغ ويضمن سرية البيانات الشخصية. ○ إصدار اللائحة التنفيذية لتعديلات قانون حماية المنافسة لتعزيز كفاءة جهاز حماية المنافسة، ودعم سياسات المنافسة والحياد التنافسي مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام حيث تهدف اللائحة التنفيذية إلى توفير إطار شامل لتنفيذ تعديلات قانون حماية المنافسة. وتوضح هذه اللائحة القواعد الإجرائية والموضوعية لتعزيز الإنفاذ والتوافق مع أحكام القانون. ○ تعزيز الاستقلال القانوني لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وفقاً للمادتين (٢١٥) و(٢١٦) من الدستور المصري، ومنح الجهاز صلاحيات فرض الجزاءات الإدارية، وذلك من خلال اعتماد التعديلات ذات الصلة على قانون حماية المنافسة من قبل مجلس النواب. ○ تعزيز اليقين القانوني وتشجيع السياسات المؤيدة للمنافسة، من خلال ضمان قيام جهاز حماية المنافسة بإصدار الإرشادات اللازمة المتعلقة بالاتحادات التجارية، والأسواق الرقمية (بما في ذلك تعريف السوق المعني وتحديد القوة السوقية)، والقيود المصاحبة، وكذلك الإرشادات المتعلقة بالاختصاص في نظام الرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ والممارسات السابقة على الحصول على الموافقات . ○ إصدار إرشادات حول استخدام معلومات خاصة أو سرية لم يتم الإفصاح عنها للحصول على مميزات تجارية عادلة لتمكين القطاع الخاص من خلال تعزيز السياسات الداعمة للمنافسة واليقين القانوني حيث تهدف إرشادات جهاز حماية المنافسة بشأن عدم الالتزام بواجب إخطار الجهاز بالتركزات الاقتصادية، إلى توضيح أهمية الالتزام بواجب إخطار الجهاز بتلك التركزات قبل تنفيذها؛ كونه إجراء مهما للضمان المنافسة في الأسواق المختلفة. وتتناول الإرشادات تحليلاً لأبرز أشكال مخالفة هذا الالتزام، مثل ممارسة التحكم أو التأثير المادي على الشركة المستهدفة قبل الحصول على موافقة الجهاز، وتبادل المعلومات التجارية الحساسة بين الأشخاص المعنية بالتركز الاقتصادي.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزعم تنفيذها
 جهاز حماية المنافسة EGYPTIAN COMPETITION AUTHORITY	○ إصدار إرشادات القيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية لتمكين القطاع الخاص من خلال تعزيز السياسات الداعمة للمنافسة واليقين القانوني حيث تهدف إرشادات جهاز حماية المنافسة بشأن القيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية إلى بيان القواعد العامة للقيود المتعلقة بتنفيذ التركزات الاقتصادية وبيان سياسة الجهاز المتبعة عند تقييم تلك القيود، وذلك وفقا لأحكام قانون حماية المنافسة ولائحته التنفيذية، وذلك بهدف إيضاح قواعد وأسس تحليل هذا المفهوم للأشخاص المخاطبة بقانون حماية المنافسة ○ إصدار إرشادات بشأن اختصاص الجهاز في الرقابة على التركزات الاقتصادية إلى بيان اختصاص الجهاز بفحص التركزات الاقتصادية بموجب المادة (١٩) مكررا (أ) والمادة (١٩) مكررا (هـ) من قانون حماية المنافسة بالإضافة إلى اختصاص الجهاز بفحص بعض التركزات الاقتصادية غير واجبة الإخطار وفق الفقرة الرابعة من المادة من قانون حماية المنافسة (١٩) مكررا) وذلك لتمكين ميع الأشخاص العاملة في مختلف الأسواق من تقييم ما إذا كانت التركزات الاقتصادية المزعم تنفيذها تخضع لاختصاص الجهاز من عدمه.
 The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center IDSC	تعزيز المنافسة والحياد التنافسي وتطوير إدارة ومتابعة الشركات المملوكة للدولة • زيادة الشفافية بشأن التقدم المحرز في سياسة ملكية الدولة من خلال المنشورات. • إحالة مسودة قانون سياسة ملكية الدولة على البرلمان رقم ١٧٩/٢٠٢٤. • إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء، وذلك من خلال اعتماد القانون الخاص بإنشاء هذه الوحدة من قبل مجلس النواب. ○ بعد الانتهاء من إنشاء وحدة الشركات المملوكة للدولة، يتعين على الوحدة استكمال قاعدة البيانات لتشمل معظم الشركات المملوكة للدولة، وإتمام إعداد مجموعة المؤشرات المالية الخاصة بها.
 وزارة العمل Ministry of Labour	العمالة وسوق العمل • تم إصدار قانون العمل رقم ١٤ لسنة ٢٠٢٥. ○ إعداد مسودة قانون العمالة المنزلية لضمان حقوق هذه العمالة وشمولهم بالحماية الاجتماعية وتقنين أوضاعها، ودمجها في سوق العمل الرسمي. ○ العمل على إصدار القرارات الوزارية وتدشين حملة توعوية تستهدف منشآت القطاع الخاص لتعريف العمال وأصحاب الاعمال بأحكام القانون وحقوقهم وواجباتهم.
 وزارة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات	الإطار التشريعي للبيانات والاقتصاد الرقمي ○ إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية ○ إصدار قانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات ○ إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تصنيف وحوكمة تداول البيانات التعليم الفني والتدريب المهني ○ زيادة عدد مدارس We للتكنولوجيا التطبيقية ليصل العدد الإجمالي إلى ٢٧ مدرسة

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	ضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب • إنشاء الهيئة الوطنية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم والتدريب التقني والفني والمهني (ETQAAN) • إنشاء مدارس جديدة للتعليم الفني بما يتوافق مع المناطق الصناعية والمشروعات القومية التي يتم تنفيذها حالياً.
	دعم التعليم التكنولوجي لتعزيز مهارات الصناعة والإنتاج وربطه بسوق العمل • إنشاء ٦ جامعات تكنولوجية جديدة تركز على تطوير المهارات التي تلي احتياجات سوق العمل للطلاب المتفوقين بالتعليم الفني وفتح آفاق تعليمية تطبيقية جديدة مرتبطة بقطاعات الصناعة والإنتاج.
	تمكين القوى العاملة وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل ○ إنشاء "وحدة التدريب والتوظيف" ويشمل مشروع العديد من الخطوات التي تطور من منهجية الإرشاد الوظيفي. ○ توفير خدمات رعاية الأطفال في مناطق العمل (خاصة زيادة عدد الحضانات)
	تعزيز تنافسية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ○ إصدار الاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال. ○ إصدار استراتيجية للتحويل للمشروعات للقطاع الرسمي وتفعيل قانون المشروعات الصغيرة والحوافز والمزايا الخاصة بها. ○ دعم الصناعات الحرفية التقليدية وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للصناعات مع الجهات ذات الصلة، وذلك من خلال إصدار استراتيجية وطنية للصناعات اليدوية ○ التحول الرقمي لخدمات الجهاز وإنشاء منصة قومية للمشروعات والربط الشبكي مع الجهاز والهيئات ذات الصلة لإتاحة الفرص والمعلومات وتحسين ودعم بيئة الأعمال.
	المساواة بين الذكور والإناث في مجالس إدارة الشركات والبنوك • مرصد المرأة في مجالس الإدارات بهدف دعم زيادة نسبة المرأة في مجالس الإدارة بالشركات والبنوك من خلال قاعدة بيانات توضح نسب تمثيل المرأة في الشركات العامة والقطاع المصرفي.

المحور الثالث: دعم الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	التشريعات البيئية والحوكمة - الموافقة على إطار عام تنظيمي لتنفيذ وميكنة نظام MRV , وكذا استصدار القواعد لتنفيذ النظام وفقاً للإطار العام للشفافية باتفاقية باريس لثلاثة قطاعات على الأقل: النقل ، الكهرباء، الغاز والبترو - إستصدار قرار رقم ٤١٥ لعام ٢٠٢٣ بشأن نظام الرصد والإبلاغ والتحقق الوطني (MRV) وذلك بما يسمح بوجود قاعدة بيانات حول انبعاثات الغازات الضارة، ومتابعة التقدم بشأن سوق الكربون. - عرض مشروع قانون البيئة المعدل إلى البرلمان للتصديق عليه دراسة القدرة التنافسية للتجارة المتوافقة مع المناخ - يهدف دعم تطوير استراتيجية وطنية محتملة لتعزيز التجارة المتوافقة مع المناخ في مصر، يتم استكمال دراسة تحليلية شاملة تركّز على تقييم تداعيات آلية تعديل حدود الكربون (CBAM) على الاقتصاد المصري وآليات التوافق معها. تشمل الدراسة تحليل الوضع الحالي والمستقبلي لتنافسية التجارة المصرية في هذا المجال. يجب أن تتناول الدراسة كثافة انبعاثات الكربون، وحساسية التصدير، والتأثيرات على القطاعات الرئيسية (الأسمت، الصلب، الألمنيوم، الأسمدة، الكهرباء، الهيدروجين) في ظل سيناريوهات مختلفة من السياسات الداخلية والخارجية. كما ينبغي أن تستعرض الدراسة وتُقيّم وتُقدّر بين سيناريوهات مختلفة لخيارات السياسات، مثل اللوائح التنظيمية والحوافز المالية، أدوات تسعير الكربون، وغيرها من التدابير قصيرة وطويلة المدى، وذلك للحد من تأثيراتها على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخصوصاً القطاعات المذكورة أعلاه، وضمان الحفاظ على فرص النفاذ إلى أسواق التصدير وتعزيز القدرة التنافسية في الأسواق منخفضة الانبعاثات الكربونية. كما ينبغي أن تُقيّم الدراسة الآثار الاقتصادية الأوسع نطاقاً لهذه السياسات، بما في ذلك تأثيرها على القطاعات المعنية. وبناءً على نتائج الدراسة، ينبغي أن تتضمن توصيات استراتيجية توضح العناصر الأساسية التي يمكن أن تُسهم في بلورة استراتيجية وطنية مستقبلية. تعريف التغذية لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة - إصدار قرار من رئيس مجلس الوزراء يتضمن تعريف تغذية مُعدّلة لمشروعات تحويل النفايات إلى طاقة، مع إمكانية تضمين آلية تعديل في القرار تتيح تعديل التعريف في المستقبل، وتعزيز ممارسات إدارة النفايات.
	تنظيم أسواق الكربون الطوعية تم إصدار ثلاثة قرارات بشأن أسواق الكربون المحلية: (١) متطلبات هيئات التحقق والمصادقة المعتمدة من قبل هيئة الرقابة المالية لكل من الهيئات الدولية والمحلية، (٢) متطلبات سجلات ائتمان الكربون الطوعية المحلية المعتمدة من قبل هيئة تنظيم الكربون، (٣) قواعد الإدراج والإلغاء الائتمانات الكربون الطوعية.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
	دمج أدوات الكربون والطاقة المتجددة ضمن النظام المالي - إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ١٩٩٢/٩٥ بشأن تصنيف ضمان المنشأ وشهادات الطاقة المتجددة كأدوات مالية بهدف توسيع نطاق شهادة MCV المنظمة التي قدمتها هيئة تنظيم الطاقة الفيدرالية لتشمل أنواعاً أخرى من الشهادات ذات الصلة، وهو ما من شأنه أن يعزز شفافية السوق من ناحية، ويمكن الكيانات المختلفة من تعويض الانبعاثات من النطاق ١ والنطاق ٢، مع زيادة الجدوى المالية للاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة. حوكمة سوق الكربون وحماية المستثمرين - إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لإضافة ترخيص محدد ووظيفة محددة لشركات تصنيف الائتمان الكربوني وإصدار القرارات التنظيمية ذات الصلة بإنشاء وتشغيل هذه الشركات بهدف الوصول إلى: - جودة أرصدة الكربون - طبقة أخرى من الحماية للمستثمرين - تعزيز نزاهة السوق وخاصة على الصعيد البيئي
 	الحد من غازات الكربون - استصدار قراراتين خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون، لتحديد القطاعات ذات الأولوية وفقاً للمادة ٦، تحديد القطاعات التي من الممكن أن يقوم القطاع الخاص من خلالها بتوليد أرصدة الكربون التطوعية و كذا وضع إطار عام للمعايير المحلية في سوق أرصدة الكربون الطوعي. - استصدار قرارات من خلال لجنة التحكيم والمراجعة للحد من غازات الكربون وذلك وفقاً لمبادئ IOSCO و UNFCCC حول تكامل أسواق الكربون المالية
	الإصلاح المؤسسي والرقمنة في الإدارة المحلية - الإصلاح التنظيمي للمحليات وتطوير البنية التكنولوجية المحلية من خلال الربط التكنولوجي بين الوحدات والمستويات المحلية المختلفة وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة لها. - التوسع في تقديم الخدمات بالوسائل الإلكترونية من خلال بوابة الخدمات المحلية وربط بوابة تقديم الخدمات المحلية ببوابة مصر الرقمية لتقديم الخدمات بصورة جيدة لصالح أصحاب الأعمال. - تفعيل مرصد التنمية المحلية لمتابعة وتقييم التقدم المحرز في المشروعات التنموية المحلية من خلال نظام الكتروني قادر على جمع البيانات وتحليلها، وكذا نشر المعلومات المتعلقة بالخطط والمشروعات التنموية المحلية على المواقع الإلكترونية للمحافظات بعدد (١٧) محافظة. تمكين القطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد الأخضر (تحفيز الاستثمارات الخضراء) - استمرار دعم تطبيق سياسات تحفيز مشاركة القطاع الخاص للاستثمار في الاقتصاد الأخضر في المحافظات واستهداف مكافحة التلوث من المخلفات الصلبة والزراعية - وكذلك النظر في إصلاح ومراجعة السياسات والاجراءات والقواعد المنظمة لهذه الأنشطة بهدف تحقيق اقتصاديات جاذبة للاستثمار.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
 وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية Ministry of Housing, Utilities & Urban Communities	الإطار التشريعي والتنظيمي لقطاع المياه • إحالة مسودة قانون تنظيم مرفق مياه الشرب والصرف الصحي على مجلس النواب. ○ استصدار اللوائح التنفيذية لقانون المياه الجديد. ○ مراجعة المعايير/القواعد المتعلقة بتخصيص المياه لاستخدامات مختلفة الشراكة مع القطاع الخاص في قطاع المرافق ○ تيسير مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار في البنية التحتية للمياه وإدارتها من خلال آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPPs)، يتم إنشاء وحدة فرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص داخل وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية، على أن يتم تعيين عدد كافٍ من الموظفين المؤهلين بها.
 وزارة المالية MINISTRY OF FINANCE	تعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع المياه ○ تطوير على الأقل أربع مشروعات استثمارية مناسبة للقطاع الخاص في مجال البنية التحتية المرتبطة بالمياه وضمان توافقه مع سياسة ملكية الدولة. ○ إطلاق مناقشتين تنافسيتين على الأقل بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمشروعات البنية التحتية في مجال المياه لصالح وزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية.
 وزارة الصناعة Ministry of Industry	سياسات دعم التحول الصناعي الأخضر ○ تطوير نظام للحوافز لدعم وتشجيع التصنيع الأخضر ○ إنشاء وحدة MRV المختصة بالقياس والإبلاغ والتحقق من التزامات المناخ.
 وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة Ministry of Electricity and Renewable	الخطة الوطنية لكفاءة الطاقة • اعتماد الاستراتيجية المعدلة للطاقة المستدامة. ○ لضمان تنفيذ أكثر فعالية لخطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة، ستعمل الحكومة المصرية على تعزيز دور وحدة تخطيط الطاقة التابعة لمجلس الوزراء، من خلال توسيع نطاق اختصاصها رسمياً ليشمل التخطيط الاستراتيجي لكفاءة الطاقة. ○ من أجل توجيه جهود الدولة في مجال كفاءة استخدام الطاقة، يتم اعتماد خطة العمل الوطنية الثالثة لكفاءة استخدام الطاقة بشكل رسمي من قبل المجلس الأعلى للطاقة، إلى جانب إعداد خطة للتنفيذ وضمان اعتمادها من قبل المجلس الأعلى للطاقة. دعم الاستدامة المالية لقطاع الكهرباء • الموافقة على خطة الحد من الخسائر متضمنة الأهداف السنوية للحد من خسائر التوزيع لشركات التوزيع المملوكة للشركة القابضة لكهرباء مصر، وكذا قيام شركات التوزيع بتحقيق هذه الأهداف. ○ إصدار تقرير المراجعة للسنة الأولى حول حالة تحقيق أهداف الحد من الخسائر من قبل شركات التوزيع والموافقة على خطة الجدوى المالية لقطاع الكهرباء بما في ذلك تعديل التعرفة وتحسين تكاليف التشغيل.

الجهة المنفذة	الإجراءات المنفذة والمزمع تنفيذها
 وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة Ministry of Electricity and Renewable Energy	○ اتخاذ الإجراءات الخاصة بالاستدامة المالية بما يساهم في استعادة تكاليف قطاع الكهرباء. تمكين القطاع الخاص وسوق الكهرباء التنافسي • إصدار اللوائح الخاصة بإصدار شهادات منشأ الطاقة لدعم إطار العمل الخاص بالقطاع الخاص. • إصدار منشور ينظم التوريد المباشر لمصادر الكهرباء المتجددة بين المنتجين والمستهلكين من القطاع الخاص (من القطاع الخاص إلى القطاع الخاص) (private-to-private). ○ بهدف تسهيل التقدم نحو فصل أنشطة سوق الكهرباء، استناداً إلى استكمال دراسة شاملة، يتم تقديم خطة للفتح التدريجي لسوق الكهرباء، وضمان اعتمادها رسمياً من قبل المجلس الأعلى للطاقة. ○ نقل اختصاصات شراء الطاقة الجديدة والمتجددة لشركات التوليد ونقل التعاقدات طبقاً لذلك ○ الوصول إلى اتفاق فيما بين الدولة ومرافق الكهرباء العامة لدعم الأداء التشغيلي والتجاري للمرافق. ○ إصدار لوائح بشأن إصدار شهادات منشأ الطاقة للمساهمة في إطار الطاقة النظيفة الخاصة القائمة على الطلب. تعزيز الاستثمار في الطاقة المتجددة • تخصيص ٢٦ ألف كيلومتر مربع من الأراضي المملوكة للدولة لاستثمارات الطاقة المتجددة تكثيف جهود التخفيف من تغير المناخ تحت برنامج تسهيل الصلابة والاستدامة • تماشياً مع هدف ٣٠٪ لطاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية بحلول عام ٢٠٣٠، على مجلس الوزراء أن يتبنى وينشر جدولاً لتنفيذ مستهدفات الطاقة المتجددة حتى عام ٢٠٣٠.
 البنك المركزي المصري CENTRAL BANK OF EGYPT	زيادة قدرة القطاع المالي على الصمود في مواجهة الصدمات المناخية • أصدر البنك المركزي المصري توجيهاً للبنوك بالالتزام بفحص محافظها الائتمانية لتحديد الشركات المصدرة بالقطاعات المشمولة بآلية CBAM وجمع المعلومات المتعلقة بأنشطتها التصديرية لقياس المخاطر المرتبطة بتطبيق الآلية بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. كما اشتمل التوجيه على إقرار جميع البنوك بتلك البيانات للبنك المركزي بشكل نصف سنوي. ○ يصدر البنك المركزي المصري إطاراً تنظيمياً ملزماً لإلزام البنوك بتبني نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية (ESRMS) والذي يتضمن ركيزة المناخ جنباً إلى جنب مع الجدول الزمني للتنفيذ. ستضمن اللوائح الملزمة إرشادات للبنوك بشأن تنفيذ نظام إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية.
 وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي Ministry of Agriculture and Land Reclamation	سياسات دعم القطاع الزراعي • توسيع المساحات المخصصة لزراعة بذور القطن ذات الجودة العالية

١٣. قائمة المراجع

٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٤). بحث القوي العاملة الربع السنوي.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5106&Year=23487

٩. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (٢٠٢٥). النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية.

https://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5107&Year=23614

١٠. خريطة مصر. (٢٠٢٣). مدينة العلمين الجديدة: رؤية تمزج بين التراث والحداثة.

<https://themapeg.com/new-alamein/>

١١. رئاسة مجلس الوزراء (٢٠٢٤). برنامج عمل الحكومة.

<https://cabinet.gov.eg/StaticContent/GovernmentProgram>

١٢. رؤية الخليج العربي للأعمال. (٢٠٢٥). تقرير خاص لبنك CIB المصري: تعزيز التجارة المصرية مع أفريقيا.

<https://www.agbi.com/trade/2025/03/cib-egypt-special-report-bolstering-egypts-trade-with-africa/>

١٣. زكي (٢٠٢٢). القطاعات ذات الإمكانيات الأعلى لتوليد فرص العمل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: حالاً تونس ومصر، ٢٠٢٢

<https://includeplatform.net/wp-content/uploads/2022/09/Potential-Sectors-for-Greater-Employment-Generation-in-the-MENA-Region-The-Case-of-Tunisia-and-Egypt.pdf>

١٤. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). جمهورية مصر العربية: مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٢٥ والمراجعة الرابعة في إطار اتفاق تسهيل الصندوق الممدد وطلب الحصول على تسهيل الصلافة والاستدامة.

<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2025/07/15/Arab-Republic-of-Egypt-2025-Article-IV-Consultation-Fourth-Review-Under-the-Extended-568598>

١٥. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). جمهورية مصر العربية: قضايا مختارة (تقرير موظفي صندوق

١. البنك الدولي. (٢٠٢٥). (مؤشرات التنمية العالمية).

<https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators>

٢. البنك الدولي. (٢٠٢٥). مؤشر التعرض النسبي لـ CBAM

<https://www.worldbank.org/en/data/interactive/2023/06/15/relative-cbam-exposure-index>

٣. البنك الدولي. (٢٠٢٢). تقرير الدولة والمناخ - مصر Egypt Country Climate and Development Report. البنك الدولي.

<https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-country-and-climate-development-report>

٤. البنك المركزي المصري. (٢٠٢٢). إقرار البنوك عن العملاء الصّدرين طبقاً لآلية تعديل حدود الكربون.

<https://2u.pw/gqomV5>

٥. البنك المركزي المصري. (٢٠٢٥). النشرة الإحصائية الشهرية - أبريل ٢٠٢٥

<https://www.cbe.org.eg/-/media/project/cbe/listing/monthly-statistical-bulletin/bulletin/april/monthly-statistical-bulletin-337.pdf>

٦. تقرير التجارة الأفريقية. (٢٠٢٥). مصر تستهدف بلوغ معلم تجاري بقيمة ١٤٥ مليار دولار بحلول ٢٠٣٠.

<https://businessmonthlyeg.com/egypt-targets-145b-trade-milestone-by-2030-african-trade-report/>

٧. جريدة المال. (٢٠٢٤). وزير الاتصالات: نمو في عدد شركات التكنولوجيا الناشئة وارتفاع في الاستثمارات.

<https://2u.pw/oljP0>

٢٣. المجلس العالمي للسفر والسياحة. (٢٠٢٤). السياحة والسفر في مصر تضخ رقماً قياسياً بقيمة ٩٥٣ مليار جنيه مصري في الاقتصاد الوطني خلال العام الماضي: البحث الاقتصادي للتأثير، مصر.

<https://wtcc.org/news/travel-and-tourism-in-egypt-injected-a-record-953-pounds-bn-in-the-national-economy-last-year>

٢٤. المجلس الوطني للذكاء الاصطناعي (مصر)، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٥). الإصدار الثاني للاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي، (٢٠٢٥-٢٠٣٠)،

<https://ai.gov.eg/SynchedFiles/en/Re-sources/AIstrategy%20English%2016-1-2025-1.pdf>

٢٥. مجموعة أوكسفورد للأعمال. (٢٠٢٢). الوجهة الفضلى: الاستثمار في البنية التحتية، إلى جانب الجهود لتنويع أسواق المصادر والعروض، يهيئ القطاع للنمو. تقرير: مصر ٢٠٢٢ الاقتصاد.

<https://oxfordbusinessgroup.com/reports/egypt/2022-report/economy/destination-of-choice-investment-in-infrastructure-as-well-as-efforts-to-diversify-source-markets-and-offerings-position-the-sector-for-growth>

٢٦. مختبر النمو في جامعة هارفارد - أطلس التعقيد الاقتصادي. (بدون تاريخ). «البلد رقم ٨١٨».

<https://atlas.hks.harvard.edu/countries/818>

٢٧. المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). رؤية مصر نحو تحقيق الريادة في تجارة وتداول الطاقة.

<https://ecss.com.eg/37974/>

٢٨. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء. (٢٠٢٥). الحمائية الصناعية في عصر الذكاء الاصطناعي: كيف تُغير التكنولوجيا قواعد اللعبة في عصر الرقمنة؟

<https://www.idsc.gov.eg/Article/details/10918>

٢٩. مصر وأفريقيا. (٢٠١٩). العلاقات الاقتصادية

النقد الدولي رقم ١٨٧، ٢٠٠١). واشنطن: صندوق النقد الدولي.

<https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2025/187/article-A001-en.xml>

١٦. صندوق النقد الدولي. (٢٠٢٥). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

<https://www.imf.org/ar/Publications/WEO>

١٧. غُمر الهيلي. (٢٠٢٤). المتحف المصري الكبير: صرّح يُخلّد تراث مصر الغني.

<https://horus-academy.com/the-grand-egyptian-museum-a-monument-to-egypts-rich-heritage>

١٨. العيوطي (٢٠٢٢). تحديد الأنشطة ذات القدرة الأكبر على توليد فرص العمل في مصر: تحليل مدخل-مخرجات.

<https://includeplatform.net/wp-content/uploads/2022/04/Identifying-activities-for-greater-employment-generation-in-Egypt.pdf>

١٩. كمال (٢٠٢٢). القطاعات التي تحفز النمو والتوظيف في مصر - المجلد ٦، العدد ٢، ديسمبر ٢٠١٨، ص ٥٧-٧٠.

٢٠. كنيفيلا، م. (٢٠٠٧). التنمية الصناعية في القرن الحادي والعشرين: وجهات نظر نحو التنمية المستدامة. الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. متوفر من خلال: «التنمية الصناعية والنمو الاقتصادي: الآثار المترتبة على الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل».

٢١. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، برنامج مراجعة سياسات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠١٧). مراجعة سياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية في مصر.

<https://unctad.org/es/isar/publication/ict-policy-review-national-e-commerce-strategy-egypt>

٢٢. المتحف المصري الكبير. (٢٠٢٥). أبرز الفرص الاستثمارية. استثمر في مصر.

<https://www.investinegypt.gov.eg/English/pages/gem.aspx>

٣٨. الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٢). مصر والاتحاد الأفريقي

<https://2u.pw/6uvOs>

٣٩. الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠٢٥). مصر تتسلم رئاسة مجلس وزراء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA).

<https://2u.pw/2VDuP>

٤٠. الهيئة القومية للبريد المصري (البريد المصري)، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (د. ت.). البوابة الرسمية للبريد المصري.

<https://egyptpost.gov.eg/ar-eg/home/>

٤١. هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (ITIDA)، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (د. ت.). شركة واحة السيليكون للمناطق التكنولوجية (Silicon Waha).

<https://itida.gov.eg/English/Pages/Silicon-Waha.aspx#:~:text=Silicon%20Waha>

٤٢. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، مركز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال (TIEC). (د. ت.). مبادرة مراكز إبداع مصر الرقمية (Creativa Innovation Hubs).

https://mcit.gov.eg/ar/Innovation/Boost_your_Business/Creativa_Innovation_Hubs

٤٣. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠١٨). الاستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية.

https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_1532018000_ar_e-Commerce-Strategy-March2018.pdf

٤٤. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٢). مصر الرقمية،

https://mcit.gov.eg/en/Digital_Egypt

٤٥. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٥). الكتاب السنوي لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (٢٠٢٤).

https://mcit.gov.eg/Upcont/Documents/Publications_2732025000_ar_MCITYear-book2024.pdf

٤٦. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. (٢٠٢٥). النشرة الربع سنوية لمؤشرات الاتصالات وتكنولوجيا

المصرية مع أفريقيا.

<https://2u.pw/9OLc2>

٣٠. مصر وأفريقيا. (٢٠١٩). العلاقات المصرية - الأفريقية في الفترة من (١٩٥٢ - ٢٠١٤) مصر وأفريقيا - العلاقات المصرية - الأفريقية في الفترة من (١٩٥٢ - ٢٠١٤)

٣١. مصر وأفريقيا. (٢٠٢٥). كيف توازن إفريقيا بين النمو الاقتصادي ومسارات الحياد الكربوني.

<https://climatepromise.undp.org/news-and-stories/how-africa-aligning-economic-growth-net-zero-pathways>

٣٢. مصر وأفريقيا. (٢٠٢٥).

<https://2u.pw/1oFQL>

٣٣. المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٠١٩). تقرير التنافسية العالمي.

https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

٣٤. المنتدى الاقتصادي العالمي. (٢٠١٩). تقرير التنافسية العالمي.

https://www3.weforum.org/docs/WEF_TheGlobalCompetitivenessReport2019.pdf

٣٥. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO). الأثر المضاعف للوظائف الصناعية: موجز سياسات رقم ١٨، ٢٠٢٥

<https://2u.pw/6JKAl>

٣٦. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. (٢٠٢٤). تقرير التنمية الصناعية ٢٠٢٤: تحويل التحديات إلى حلول مستدامة - عصر جديد للسياسات الصناعية.

<https://www.unido.org/sites/default/files/unido-publications/2024-02/IDR24-Overview-AR.pdf>

٣٧. الهيئة العامة للاستعلامات. (٢٠١٩). مصر أفضل بلد للاستثمار في أفريقيا

<https://2u.pw/ieJmj>

المعلومات، الربع الأول من سنة ٢٠٢٥.

https://mcit.gov.eg/ar/Publication/Publication_Summary/10580

٤٧. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠١٦). استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠.

https://mped.gov.eg/Files/2030Booklet-FinalSoftCopy_DigitalUse.pdf

٤٨. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). بيانات الحسابات القومية - الناتج المحلي الإجمالي.

<https://mped.gov.eg/GrossDomestic>

٤٩. وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي. (٢٠٢٥). وفد جمهورية مصر العربية يُشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الإفريقي لعام ٢٠٢٥ في كينيا.

<https://moic.gov.eg/ar/news/1491>

